

أسرار السيرة الخفية

للإمام عبد القاهر الجرجاني

٤٠٠ - ٤٧١ هـ - ١٠١٠ - ١٠٧٨ م

شرح وتعليق الدكتور

محمد عبد المنعم خنبل

الجزء الثاني

الطبعة الثالثة

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

الناشر
مكتبة الفقه

لصاحبها: علي يوسف
مطابع الهندوكية ببيروت الزاهرية
مستطع المهر ٩٤٦ مصر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدیر

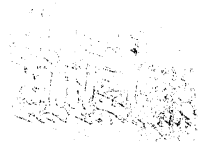
هذا هو الجزء الثاني من « أسرار البلاغة » للإمام الناقد العربي الكبير
شيخ البلاغيين ، عبد القاهر الجرجاني ، يصدر بشرحنا وتعليقنا عليه
وإيضاحنا لكثير من مسائله ومشكلاته العلمية .

إن تراث عبد القاهر الجرجاني في البلاغة جدير منا بكل عناية وإكبار ،
وبكل خدمة علمية وبحث تحليلي لأرائه ونظرياته في النقد والبلاغة .

ونحن نأمل أن يقبل الباحثون عن تراثنا في النقد والبلاغة على قراءة
عبد القاهر ، وتدبر أفكاره البلاغية والنقدية ، لعلمهم يكشفون عن شيء
حول مضامينه ، وعن الجديد من آرائه ونظرياته .

وأحمد الله على توفيقه ، وأسأله مزيداً من الرعاية والعمون والسداد .
وبالله التوفيق ، وهو الهادي إلى أقوم طريق ، وما توفيقنا إلا بالله ،
عليه توكلت وإليه أنيب .

محمد عبد المنعم خلفي



مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
النبينا والصلوة على آله الطيبين الطاهرين

أما بعد فإن من جملة ما ينبغي على كل مسلم
أن يعلمه من فروع الدين

أنه لا بد من معرفة ما هو واجب عليه من
العبادات وما هو مكروه عليه من المعاصي

وأن يعرف ما هو حلال له وما هو حرام عليه

وأن يتقرب إلى الله تعالى بطريق
العبادة ويبتعد عنه بطريق المعصية

والله اعلم بالصواب

مقدمة الجزء الثاني من الكتاب

- ١ -

عبد القاهر شخصية طريفة حقاً ، عاش ثمانية وستين عاماً ميلادياً ،
وواحداً وسبعين عاماً هجرياً (٤٠٠ - ٤٧١ هـ : ١٠١٠ - ١٠٧٨ م) .
وبذلك يكون قد مضى على وفاته تسعة قرون ميلادية ، وفي تمام ١٤٠٠ هجرية
يكون قد مضى على ميلاده عشرة قرون هجرية ، وكتاب « أسرار البلاغة »
يمثل لنا عبد القاهر في تحليله النقدي الرائع لأساليب البيان العربي .
وللفروق بين أسلوب وأسلوب ، وشاعر وشاعر في الصورة الشعرية عند
هذا أو ذاك .

وعبد القاهر من أعظم النقاد في تاريخ الثقافة الأدبية عند العرب ، وهو
الذروة التي وصل إليها النقد العربي ، وقد سبقه نقاد كبار وضعوا أصول
نظريات في النقد ، فالأصمعي وضع مقياس الشخصية الفنية في النقد في
كتابه « خولة الشعراء » ، وابن سلام وضع مقياس الطبقة في كتابه « طبقات
أخول الشعراء » ، والجاحظ وضع مقياس الذوق في تقرير الأثر الأدبي ،
وابن قتيبة وضع مقياس المحاكاة للجاهليين ، وابن المعتز وضع نظرية
البدیع ودافع عن المحدثين من خلالها ، وقدامة وضع مقياس الميزان
النقدي في تقدير الشاعر والشعر ، والآمدی وضع مقياس العمودية أو نظرية
عمود الشعر ، والقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني وضع نظرية العدالة
النقدية في الحكم على الشاعر ، وعبد القاهر الجرجاني وضع نظرية النظم
وطبق عليها تطبيقات نقدية رائعة في كتابه « دلائل الإعجاز » ، و
« أسرار البلاغة » .

ويقول الدكتور محمد مندور في كتابه « في الميزان الجديد » ص ١٤٢ :
« إن لدينا كتب نقد منهجية مفصلة لا نظن أن الأوروبيين قد وضعوا في
آدابهم خيراً منها ، وخير مثل لتلك الكتب هو : « الموازنة » للأمدى ،
و « الوساطة » للقاضى الجرجاني ، . . ومع ذلك فالفرق كبير بين عبد القاهر
الجرجاني وبين الأمدى والقاضى الجرجاني ، فإذا كانت أحكام هذين الناقدين
تعد الأساس القوي لنشأة النقد العربى ، فإن دراسات عبد القاهر قد بنت
للقند صرخاً شامخاً ، وكتاباه « الدلائل » و « الأسرار » جد مبتكرين في
تاريخنا النقدى والبيانى . ويرى الدكتور مندور أن كتاب « أسرار البلاغة »
أقرب إلى الفلسفة النظرية منه إلى النقد الأدبى . فالأدب فن لغوى ،
ومنهجه هو المنهج الفقہى ، كما فهمه عبد القاهر وطبقه في « دلائل
الإعجاز » (١) .

وفي الواقع أن « الأسرار » استمداء بالذوق وتحليل للنصوص ووضع
أصول بيانية من خلال هذا التحليل وبارشاده .

ويبحث عبد القاهر في « أسرار البلاغة » على المعانى الثانوية ذات
العلاقة للزومية ، بينما يقصر البحث في « الدلائل » عن وجوه النظام
وأسراره ، ويجعل البلاغة فيه . . ومن ثم كانت بحوث عبد القاهر في
« الأسرار » ترجع إلى الكلمة المفردة ، من حيث دلالتها على المعانى
اللزومية ، وذلك في التشبيه والتمثيل والاستعارة والمجاز والكنائية ، أما
« دلائل الإعجاز » فهو بحث في الأسلوب وخصائصه وجوهره والفرق
البلاغية التي تدور حول هذه الوجوه ، ويؤكد ذلك ما قاله عبد القاهر في
« دلائل الإعجاز » . . من أنه « ما رأينا في الدنيا عاقلاً أطرح النظم ،
والمحسن التي هو السبب فيها ، من الاستعارة والكنائية والتمثيل وحروب

(١) ١٤٢ في الميزان الجديد - للدكتور مندور .

المجاز والإيجاز ، وصد بوجهه عن جميعها . فدراسة النظم أفاض فيها
عبد القاهر في « دلائل الإيجاز » ، ودراسة المحاسن التي هو السبب فيها ، من
الاستعارة والكسناية والتثيل وضروب المجاز والإيجاز هي موضوع كتاب
« أسرار البلاغة » .

ولا يغفل عبد القاهر في كتابه « أسرار البلاغة » عن أهمية المعاني الثانوية
ودلائلها الجمالية في النص الأدبي ، سواء كانت هذه المعاني الثانوية معاني
لزومية ، أو مستتبعات التراكيب ، أو أثراً لرموز صوتية ، أو إلهاءات
نفسية ، فهي التي تعطى للأسلوب دلالته البلاغية ، وتمنحه قيمة جمالية ،
وكثير من المهارة الأدبية إنما هو في إطلاق تلك المعاني الثانوية لتؤثر
تأثيرها في الخيال . ويقرر أن اللفظ يدل على معناه الذي يقتضيه موضوعه
في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ، فالمعنى عنده
هو المفهوم من ظاهر اللفظ ، ومعنى المعنى هو أن تعقل من اللفظ معنى ،
ثم يفرض بك ذلك المعنى إلى معنى آخر ، ومدار هذا على الاستعارة
والكسناية والتثيل .. وقد فصل الحديث عنها في هذا الكتاب . « أسرار
البلاغة » . وهو في ذلك كله يتلاقى مع كبار النقاد في مختلف العصور .
أولهم الذين يتلاقون مع عبد القاهر ، ويدورون حوله .. يقول لاسل
آبركرومي الناقد الإنجليزي في كتابه « قواعد النقد الأدبي » : إن المعنى الذي
نجد في معاجم اللغة ما هو إلا النواة التي يتجمع حولها طائفة من المعاني
الثانوية ، وكثير من المهارة الأدبية عبارة عن إطلاق تلك المعاني الثانوية
لتؤثر تأثيرها في الخيال (١) . فإن اسمي ما يصل إليه فن الأدب أن

يجعل (١) الإيجاء اللفظي من القوة والسيطرة وبعد المدى والحيوية والقوة بمكان عظيم ، فالشاعر (٢) يستخدم المعاني العقلية للألفاظ ، ويستخدم كذلك علاقاتها وإيجاءاتها وإيقاعها والصور الموسيقية وغيرها مما تكونه الألفاظ حين يربط بعضها ببعض ، فإن عناصر الصورة تتكون من الدلالة المعنوية للألفاظ والعبارات ، ويضاف إلى ذلك مؤثرات أخرى يكمل بها الأداء الفني ، وهي الإيقاع للكلمات والعبارات ، والصور والظلال التي يشعها التعبير : وأصبحت هذه المعاني الثانوية ذات خطر كبير في الصورة الأدبية (٣) .

ولقد كشف عبد القاهر بذهنه اللامع ، وعبقريته الفائقة عن نظرية الرمزانية في اللغة ، فقرر أن اللفظة رمز لمعناها ، رمز لفكرة أو التجربة أو العاطفة ، أو المعنى ، وأن قيمتها فيما ترمز إليه ، وليست البلاغة فيها وحدها .

وإذا قال أفلاطون من قبل : إن الكلمة إنما تعني الفكرة ذاتها وحقيقتها الخارجية المتمثلة في صورة كلمة على السواء (٤) ، أو قال أرسطو : إن عملية النطق مستلزمة لضرورة للتفكير والكلمات رموز للمعاني (٥) . فإن عبد القاهر يؤكد أنك تطلب المعنى وإذا ظفرت به فاللفظ

(١) ص ٣٨ المرجع نفسه .

(٢) ١٠٢ الأدب وفنونه ، الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث للسحرتي .

(٣) ص ٤٥ الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث للسحرتي .

(٤) ٢٧ الأدب وفنونه لعز الدين إسماعيل .

(٥) الخطابة لأرسطو ١٤٠ ب ص ١٥ - ٢٤ .

معلك وإزاء ناظر ك (١) . ويحيى برجسون بعد ذلك فيقول : إننا إنما نفكر بالالفاظ ؛ ويقول لاسل آبركرومى أستاذ النقد الإنجليزى بجامعة لندن : إن على الأديب أن يجعل ألفاظه محاكية لتجاربه ورمزاً لتلك التجارب ، وعليه أن يجمع بين مقدرته على التعبير عما فى نفسه بذلك الرمز وبين مقدرة ذلك الرمز نفسه على نقل تجاربه إلى القراء (٢) . فما وظيفة الالفاظ فى الأدب إلا أن تكون رمزاً (٣) ، ويقول ميخائيل نعيمة فى كتابه « الغربال » : لا قيمة للغة فى ذاتها ونفسها ، بل قيمتها فيما ترمز إليه من فكر أو عاطفة .

والعلاقات الأسلوبية بين الالفاظ فى رأى عبد القاهر هى موطن البلاغة ، وهى ما عبر عنه بالنظم ، وما عبر نحن عنه بالشكل والصورة ، مع الخلاف بين النقاد فى تحديد معنى الشكل تبعاً لاختلافهم فى تحديد معنى المضمون ، فمن مجموع العلاقات بين الالفاظ فى النض الأدبى تتكون الصورة ، وفيها تظهر البلاغة أو الجمالية ، فاللغة حين يستعملها الشاعر تصبح لغة شعرية ، لا لأنها فى ذاتها لها هذه الخاصية ، ولكن لأنها خضعت للتجربة الشعرية فى نفس الشاعر ومقتضيات التعبير عن هذه التجربة ، فالشاعر يريد إنتاج تركيب معين من خلال اللغة ذات الطبيعة التحليلية ، وأحداث الأثر التركيبى من خلال أداة تحليلية يمثل أعظم نجاح الشاعر . وكما اعتد عبد القاهر المرحمانى بالشكل الأدبى ، ورأى الحقيقة الجمالية فيه لا فى المضمون ، ذهب هذا المذهب أيضاً بندتو كروتشييه (- ١٩٥٢)

(١) ٤٩ دلائل الإعجاز .

(٢) ٢٤ قواعد النقد الأدبى - ترجمة د. محمد عوض - القاهرة ١٩٣٦ .

(٣) ٣٥ المرجع نفسه .

متأثراً في ذلك بالآراء النظرية لعبد القاهر ، ويحدد كروتشييه المضمون بأنه الاحاسيس أو الناحية الانفعالية قبل صقلها صقلاً جمالياً ، أما الشكل فهو صقلها وإبرازها في التعبير عن طريق النشاط الفكري ، ولا قيمة عنده في الشكل للكلمات المفردة من حيث هي مادة التعبير ، ولا من حيث الجرس والصوت منفصلين عن الفن والصورة ، وهذا كله هو رأى عبد القاهر ، فالشكل عند كروتشييه هو النظم عند عبد القاهر ، والمضمون عنده صورة قريبة من المعنى عند عبد القاهر ، وإذا ذهب الكثير من النقاد إلى الفصل بين الشكل والمضمون ، أو اللفظ والمعنى ، كما فعل ابن قتيبة وقدامة ، حيث ذهب إلى أنهما عنصران مستقلان تمام الاستقلال ، فإن ابن طباطبائي في كتابه « عيار الشعر » يذهب إلى أن اللفظ جسم روحه المعنى ، وكذلك ذهب ابن رشيق القيرواني في كتابه « العمدة » . فلا يمكن عند هذين الناقلين الفصل بين اللفظ والمعنى ، إذ هما متلازمان ، وهذا هو ما اهتمدى إليه عبد القاهر والنقاد الجماليون فيما بعد ، إذ رأوا أن الصورة والمضمون في النص الأدبي هما وجهان التوذج الأدبي ، والفصل بينهما غير ممكن ، فليس هناك مضمون وصورة . بل هما شيء واحد ، فعادة التوذج وصورته لا تفترقان فهما كل واحد ، وبيننا نجد الكلاسيكيين يرفعون من شأن اللفظ ، والرومانسيين يهتمون بالمعنى ويقدمونه على اللفظ ، ودعاة « الفن للفن » يحررون النص الأدبي من كل قيود المضمون والمحتوى ، ما دام النص يغذى فينا حاسة الجمال ، ودعاة الرمزية يهتمون اهتماماً خاصاً بما توحى الصور والألفاظ من رموز وبجارات عن طريق موسيقاها وأصواتها ، ودعاة الواقعية يهتمون بالمضمون في النص ومحتواه الواقعي أو الاجتماعي .. فإن الفلسفة الجمالية ، وهي مطابقة تمام المطابقة لفلسفة عبد القاهر النقدية ، إن لم نقل إنها متأثرة بها ، تؤكد وحدة العمل الأدبي ، وترتبط بين مضامينه

وأشكاله برابط وثيق من الوحدة والالتزام (١) ، وهكذا تجد فلسفة
عبد القاهر اللغوية ذات قيم جمالية مبتكرة ، فاللفظ يستمد عنده بلاغته
من أنه ظل للمعنى . والمعنى يستمد من حيث إنه المادة الغفل التي
يصوغها اللفظ ، ومن أجل ذلك رفض عبد القاهر الاعتداد بالمعنى وحده ،
مردداً ما رده الجاحظ من قبل (٢) من أن المعاني مطروحة في الطريق
يعرفها العجبي والعربي والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن .
وتغير اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع ، وجودة السبك ، وإنما الشعر
صياغة وضرب من التصوير ، وهذا هو ما قرره الأرميه الفرنسي فيما بعد
من أن الشعر لا يصنع من الأفكار ولكنه يصنع من الألفاظ (٣) ، ومن ثم
فإن الشاعر لا يكفيه أن يحصل على قدر من الأفكار حتى يستطيع أن يقول
الشعر . فنحن لانحكم على الشاعر إلا بعد أن نقرأ الألفاظ التي كتبها (٤) ..
كما رفض عبد القاهر الاعتداد باللفظ وحده ، فبني أن يكون الفصاحة صفة
للفظ من حيث هو لفظ ، والألفاظ في ارتباطها الفني إنما تكون في القصيدة
بمجموعة الصور التي تنقل إلينا الفكرة أو التجربة أو المشاعر النفسية .

ويشرح لنا عبد القاهر غرضه من كتابه « أسرار البلاغة » ، فيقول (٥) :
اعلم أن غرضي أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف ، ومن

- (١) راجع ١٠٢ في النقد الأدبي للدكتور شوقي ضيف .
- (٢) ٣ : ٤٠ الحيوان للجاحظ ، ص ١٦٧ دلائل الإعجاز .
- (٣) ١٠٩ الأدب وفنونه .
- (٤) ص ١١٠ المرجع نفسه .
- (٥) ١ : ١١٨ أسرار البلاغة — طبع مكتبة القاهرة ١٩٧٢ .

أين يجتمع وتفترق ، وأفضل أجناسها وأنواعها ، وأتبع غاصها ومشاعها .
ويقول : من الكلام ما هو شريف في جوهره كالذهب الأبريز الذي
تختلف عليه الصور ، وتتعاقد عليه الصناعات ، وجل المعول في شرفه
على ذاته . وإن كان التصوير قد يزيد في قيمته ، ومنه ما هو كالمصنوعات
العجيبة من مواد غير شريفة ، فلها - مادامت الصورة محفوفة عليها - قيمة
تغلو ، ومنزلة تعلو (١) ..

ويقول : أول ذلك وأولاه ، وأحقه بأن يستوفيه النظر ويتقصاه :
القول على التشبيه والتمثيل والاستعارة (٢) وحديث عبد القاهر عن هذه
الأساليب إنما هو لتقرير أن بلاغة التشبيه والتمثيل والاستعارة وغيرها
راجعة إلى النظم أو هي بسبب منه : ونظريته في النظم هي موضوع كتابه
« دلائل الإعجاز » . ورأيه في المحاسن التي يرجع السبب فيها إلى النظم في
الاستعارة والتمثيل والتشبيه هو موضوع كتابه « أسرار البلاغة » ففكرة
عبد القاهر في كتابيه واحدة ، وهي أن البلاغة ترجع إلى النظم والصياغة ،
أي أنها في الشكل لا في المضمون ، سواء فيما يتصل بخصائص الأسلوب
من ذكر وحذف وتقسيم وتأخير إلخ ، أو بأهم عناصره من التشبيه
والتمثيل والاستعارة والكناية والمجاز ، وقد بحث بلاغة النظم في « الدلائل » .
وبلاغة التشبيه وأخواته في « أسرار البلاغة » ، حيث يقرر أن بلاغة هذه
الألوان راجعة في الحقيقة إلى النظم ، فإذا كان عبد القاهر يؤكد في كتابه
« الدلائل » أن البلاغة إنما هي في النظم ، الذي هو تعلق معاني الكلم بعضها
ببعض ، فإنه يدور حول ذلك في « أسرار البلاغة » ، حيث يشرح ويطبق

(١) المرجع نفسه ١/ ١١٨ .

(٢) المرجع نفسه ١/ ١٢٠ .

هذه النظرية على التشبيه وأشباهه ، لأن ذلك وثيق الصلة بالإبداع الأدبي ،
ففي الدلائل ، يشرح نظريته في النظم ويقم تطبيقات واسعة عليها ، وفي
الأسرار ، يدرس أبواب التشبيه ونظائره دراسة تؤكد اعتناؤه بهذه
الأبواب على فكرة النظم .

ومن أجل ذلك فقد درس عبد القاهر هذه الأبواب دراسة نقدية
وبيانية مفصلة ، درس التشبيه والتمثيل والاستعارة والكناية وسائر
ضروب المجاز ، وتحصنت عن الأخذ والسرقة ، وقسم المعاني إلى
عقلية وتخيلية .

ويقرر عبد القاهر أن خاصية الأسلوب ، وملكية كل أديب لأسلوبه هو
الذي يميز بين موهبة وموهبة ، وشاعر وشاعر . وهذا الأسلوب ليس سرداً
للفاظ ، بل ترتيباً لمعانيها وفق ترتيبها في النفس ، فهو المقصود من كلام
عبد القاهر على المعنى ، وأنه الذي يستحق أن تكون فيه المزية والفضيلة .

إن نظرية النظم التي شرحها عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، قد بنى
عليها تطبيقات واسعة في أسرار البلاغة ، لفنون التشبيه والتمثيل والمجاز
والكناية ، فدلائل الإعجاز يتضمن نظرية النظم وتطبيقات واسعة عليها
تدور حول الأسلوب ، وأسرار البلاغة ، يتضمن تطبيقات عليها تدور
حول الاستعارة والتشبيه وأخواتهما من التمثيل والمجاز والكناية والأخذ
والسرقة وضروب المعاني التحقيقية والتخيلية ، لأنها صور المعاني ، والقطب
الذي تدور حوله البلاغة .

بلاغة الشكل إذا قد درس عبد القاهر وجوها البلاغية في الدلائل .
أما ما يتصل بالشكل وهو الكلمة من حيث دلالتها على معانيها اللزومية
في المجاز والاستعارة والكناية وصلة ذلك بالتشبيه والتمثيل ، ومن حيث

دلالته كذلك على المعاني الحقيقية والتخييلية والعامية والخاصية مما هو وثيق الصلة بالإبداع الأدبي من ناحية ، وبالنظم والصياغة من ناحية أخرى ، فقد درسه عبد القاهر في « أسرار البلاغة » دراسة مفصلة ، حيث جعل ذلك كله من المحاسن التي يكون النظم السبب فيها .

وفي « الأسرار » تظهر بوضوح ملكة عبد القاهر البلاغية والنقدية ، ويبدو الرجل ناقدًا من أعظم النقاد ، الذين يدركون بأذواتهم أسرار الكلام ، ودقائق البلاغة ، ويفرقون بمشاعرهم الفنية بين أسلوب وأسلوب ، ولفظة ولفظة وحرف وحرف ، ومع أنه قد أفاد من جمود النقد قبله ، فإنه كان ذروة لم يستطع أحد الوصول إليها ، وكان قوة تجديدية كبيرة في الأحب ونقده ، وفهم موازينه ، وإدراك أسرار بلاغته .

في الأسرار أروع الفصول التحليلية في النقد ، وفي خصائص البيان ومشكلاته في عصره ، وفيه ربط النقد بالتأثير النفسي للنص الأدبي ، ومحاولة الكشف عن مدى هذا التأثير ، وأثره في بلاغة النص . مما يجعل للكتاب أهمية خاصة .

في « أسرار البلاغة » ، إذا كثير من الأحكام النقدية على النصوص وعلى الشعراء ..

فهو يشير إلى أقوال بعض النقاد في طرح بلاغة أبيات كثيرة عزة المشهورة :

ولما قضينا من مفي كل حاجة
ومسح بالآركان من هو ماسح

وشدت على دم المطايا رحلتنا
ولم ينظر للفادى الذى هو رافع
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا
وسالت بأضاق المطى الأباطح

ويرى عبد القاهر كلامهم لغواً ، ويعمل من شأن الصورة الشعرية التى
رسمها كثير فى أبياته ، ويمتد يلاغتها اعتداداً كبيراً (١) .

ويقول عبد القاهر فى البحرى : لا تكاذ تجد شاعراً يعطيك فى المعانى
الدقيقة من التسهيل والتعريب ، ورد البعيد الغريب إلى المألوف القريب ،
ما يعطى البحرى أو يبلغ فى هذه مبلغه ، فإنه ليروض لك المهر الأرن
رياضة الماهر ، ثم لا يمكن ادعاء أن جميع شعره فى قلة الحاجة إلى الفكر ،
والغنى عن فضل النظر ، كقوله :

فؤادى منك ملان وسرى فيك إعلان (٢)

ويقول عن ابن المعتز : ابن المعتز حسن التشبيهات بديعها ، لأنك
تعنى تشبيهة المبصرات بعضها ببعض ، وكل ما لا يوجد التشبيه فيه من
طريق التأول . الخ (٣) .

ويشير إلى بلاغة التشبيه فى قول عدى بن الرقاع :
ترجى أغن كان إبرة روفه قلم أصاب من الدواة مدادها
وحسد جرير له على ما وصل إليه الشاعر من هذا التشبيه البليغ (٤) .

(١) ١١٤ - ١/١١٦ أسرار البلاغة ط القاهرة ١٩٧٢ .

(٢) ٢٧٢ و ١/٢٧٣ المرجع .

(٣) راجع ١٩٨ - ١/٢٠١ المرجع .

(٤) راجع ١/٢٨٠ المرجع نفسه .

ويعرض عبد القاهر لكثير من النصوص الشعرية ويحللها ويوازن بينها ويكشف عن سر بلاغتها ، ويبين منزلتها في الإبداع الأدبي ، ويمتدئ بذوقه إلى أدق الفروق البيانية بين كلام وكلام وصورة وصورة .

* * *

وبعد فكتاب أسرار البلاغة من أجل كتب النقد التي ظهرت في تراننا العربي ، وأحكامه واستنباطاته وكشفه عن خصائص أساليب التشبيه والاستمارة والتخييل والكناية والمجاز ، أخذ علماء البلاغة القواعد التي تحدث عنها عبد القاهر في « أسرار البلاغة » ووضعوها مقاييس لبلاغة هذه الأساليب ، وبنوا عليها أحكاماً صارت جزءاً من البلاغة العربية .

وللحظ أن عبد القاهر مزج في كتابه النقد بأصول البلاغة ، فمن هذه الأصول يعرف أن عبد القاهر من أئمة النقاد المنهجيين ، ومن أحكامه في النقد يتبين مدى روعته في التطبيق على مقاييسه النقدية والبيانية التي كشف عنها .

ونحن لا نملك هنا إلا غاية الإيجاز ، حتى لا تقع في فرط التطويل الذي يذهب ببلاغة القصد . ويعد بنا عن بلوغ الغاية .

فصل

وهذا فن آخر من القول يجمع التشبيه والتنثيل (١) جميعاً ،

(١) للتنثيل أربعة تفسيرات :

أولها : أنه يطلق على التشبيه مطلقاً ، وهو مختار الكشاف كما في عروس
الأفراح ٣ : ٤٢ ، شروح التلخيص .
وثانيها : أنه ما كان وجهه مركباً غير متحقق حساً ، بأن كان عقلياً
أو اعتبارياً وهمياً ، وهو مذهب عبد القاهر .
وثالثها : أنه ما كان وجهه مركباً غير متحقق حساً ولا عقلاً ، بأن
يكون اعتبارياً وهمياً ، وهو مذهب السكاكي .
ورابعاً : أنه ما كان وجهه مركباً متحققاً أو غير متحقق . وهو
مذهب الجمهور .

وفي اشتراط التركيب عند السكاكي وكذا عبد القاهر نظر ، فإن الذي
في كلامهما انتزاع الوجه من متعدد ، وقد فسر السعد بأن المراد أنه مركب
من متعدد هو أجزاءه ، وقد رد عليه بأن المراد من التعدد التعدد في طرفي
التشبيه (٤ : ١٠٤ فيض الفتاح) ، وهذا يمكن أن يقال في رأى السكاكي
فقط . وقد بترأ على ذلك أن أعم لك المذاهب الأربعة هو مذهب صاحب
الكشاف - الزمخشري - ويليه في العموم مذهب الجمهور .

وقد ذكر بعض البلاغيين أن التنثيل عند عبد القاهر ما كان وجهه عقلياً
غير حقيق مفرداً أو مركباً ، وأن التنثيل عند السكاكي ما كان وجهه مركباً
عقلياً غير حقيق ، وأن التنثيل عند الجمهور ما كان وجهه مركباً حسيماً
أو عقلياً حقيقياً أو غير حقيق (٢٤ . ٢٥ دراسات تفصيلية) وهذا أقرب
إلى حقيقة هذه المذاهب .

(م ٢ - أسرار البلاغة - ج ٢)

(تقسيمهما إلى غريب وغير غريب) :

اعلم أن معرفة الشيء من طريق الجملة غير معرفته من طريق التفصيل ،
فنحن وإن كنا لا يشكل علينا الفرق بين التشبيه الغريب وغير الغريب إذا
سمنا بهما ، فإن لوضع القرائن (١) وبيان التقسيم في كل شيء ، وتمييز
العبارة في الفروق ، فائدة لا ينكرها المميز . ولا يعني أن ذلك أتم للغرض
وأشقى للنفس .

والمعنى الجامع في سبب الغرابة أن يكون الشبه (٢) المقصود من الشيء (٣)
بما لا ينزع إليه الخاطر ، ولا يقع في الوم (٤) عند بديهية النظر إلى نظيره
الذي يشبه به ، بل بعد تثبت وتذكر ونكر النفس في الصور التي تعرفها
وتحرك للوم في استعراض ذلك واستحضار ما غاب منه .

بيان ذلك أنك كما ترى الشمس ويحمرى في خاطرك استدارتها ونورها :
تقع في قلبك المرأة المجلوة ويترامى لك الشبه منها فيها .. وكذلك إذا نظرت
إلى الوشي منشوراً وتطلبت لحسنه ونقشه واختلاف الأصباخ فيه شياً
حضر كذكر الروض ممطوراً مفترأ عن أزهاره ، متبسماً عن أنواره .. وكذلك
إذا نظرت إلى السيف الصقيل عند سله وبريق متنه لم يتقاعد عنك أن تذكر
انمعاق البرق (٥) وإن كان هذا أقل ظهوراً من الأول ، وعلى هذا القياس .

(١) القواعد .

(٢) أى وجه الشبه .

(٣) أى من حيث إلحاقه بالمشبه به .

(٤) أى الخاطر .

(٥) انمعاق البرق : تسرب في السحاب .

ولكنك تعلم أن خاطرك لا يسرع إلى تشبيه الشمس بالمرآة في كف
الاشل كقوله (١) :

١٦٢ - * والشمس كالمرآة في كف الاشل *
هذا الإسراع ولا قريباً منه ، ولا إلى تشبيه البرق بإصبع السارق
كقول كشاجم (٢) :

١٦٣ - أرقت أم نمت لضوء بارق
مؤتلق مثل فؤاد العاشق
كأنه إصبع كف السارق
وكقوله ابن (٣) بابك :

١٦٤ - ونضنض في حنن سمانك بارق
له جذوة من زبرج السلاذ لامة
تعوج في أعلى السحاب كأنها
بنان يد من كلة اللاذ ضارعة
ولا إلى تشبيه البرق في انبساطه وانقباضه ، والقاعه وانتلاقه ، بانفتاح
المصحف وانطباعه ، فيما مضى من قول ابن المعتز :
١٥٥ ، ١٦٥ - وكان البرق مصحف قار فانطباقاً ، مرة وانفتاحاً

(١) أي ابن المعتز أو أبي النجم أو الشياخ - وتماهه : د لما رأيتهما بدت
فوق الجبل - وينسب لجبار بن جزء ابن أخي الشياخ .
(٢) أبو الفتح محمد بن الحسين من شعراء القرن الرابع توفي عام ٣٥٠ .
(٣) هو أبو القاسم عبد الصمد المتوفى سنة ٤١٠ هـ نضنض : تحرك .
الحنن : الجانبان . سمانك : سمانك : مكان بالعراق . بارق :
فاعل الزبرج : الزينة . ضارعة : ذليلة ، أو طالبة ، وضرع من الشيء :
دنا منه في روغان .

ولا إلى تشبيه سطور الكتاب بأغصان الشوك في قوله (١) :

١٦٦- بلفظ يأخذ الحروف المحلى كان سطوره أغصان شوك
ولا إلى تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت على رماح زبرجد كقول
الضویری (٢) :

١٦٧- وكان محمر الشقيق -ق إذا تصوب أو تصعد
أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد
ولا إلى تشبيه النجوم طالعات في السماء مفترقات مؤلفات في أديها
وقد ما زجت زرقه لونها بياض نورها بدر منشور على بساط أزرق ، كقول
أبي طالب (٤) الرق :

١٦٨- وكان أجرام النجوم لو أمعا درر نثرن على بساط أزرق
ولا ما جرى في هذا السيل ، وكان من هذا القليل ، بل تعلم أن الذي
سبقك إلى أشباه هذه التشبيهات لم يسبق إلى مدى قريب ، بل أحرز غاية
لا ينالها غير الجواد ، وقرطاس في دنى لا يصاب إلا بعد الاحتفال
والاجتهاد .

-
- (١) يصف كتابا جاء مشكولا ، فسطوره تشبه أغصان الشوك في دقتها
واستقامتها ، وشكلها فوقه وتحتة يشبه الشوك فوق الفص وتحتة - والبيت
لابن المعنر وراجع البيت في ديوانه ، وفي ١٢٦ أدب الكتاب للنزولي ،
وفي الزبانية ، للشهاب الحفاجي .
- (٢) من شعراء الشيعة وهو أبو بكر محمد الحلبي المتوفى سنة ٥٣٣ هـ .
- (٣) شقائق النعمان اسم جنس واحدته شقيقة . والنعمان : الدم ، نسبت
إليه لمخرتها . تصوب وتصعد بمعنى مال إلى أسفل أو إلى أعلى .
- (٤) من شعراء الشيعة . أجرام النجوم أى في السماء .

واعلم (١) أنك إن أردت أن تبحث بحثاً ثانياً ، حتى تعلم : لم يجب أن يكون بعض الشبه على الذكر أبداً ، وبعضه كالفائب عنه وبعضه كالبيد عن الحضرة لا ينال إلا بعد قطع مسافة إليه ، وفضل تعطف بالفكر عليه ؟ فإن ههنا ضربين من العبرة : يجب أن تضبطهما أولاً ثم ترجع في أمر التشبيه ، فإنك حينئذ تعلم السبب في سرعة بعضه إلى الفكر وإبائه بعض أن يكون له ذلك الإسراع :

فأحدى العبرتين : أنا نعلم أن الجملة أبداً أسبق إلى النفوس من التفصيل ، وأنت تجد الرؤية نفسها لا تصل بالبديهة إلى التفصيل عند إعادة النظر ، ولذلك قالوا : النظرة الأولى حمقاء . وقالوا : لم ينعم النظر ولم يستقص التأمل . وهكذا الحكم في السمع وغيره من الحواس ، فإنك تتبين من تفاصيل الصوت بأن يعاد عليك حتى تسمعه مرة ثانية ما لم تتبينه بالسماع الأول . وتذكر من تفصيل طعم المذوق بأن تعيده إلى اللسان ما لم تعرفه في الذوق الأول ، ويأدراك التفصيل يقع التفاضل بين راء وراء وسماع وسماع وهكذا ، فأما الجملة فتستوى فيها الأقدام . ثم تعلم أنك في إدراك توصيل ما تراه وتسمعه أو تذوقه كمن ينتقى الشيء من جملة ، وكمن يميز الشيء مما قد اختلط به ، فإنك حين لا يهملك التفصيل كمن يأخذ الشيء جزافاً وجرفاً (٢) .

وإذا كانت هذه العبرة ثابتة في المشاهدة ، وما يجري مجراها مما تناله

(١) شروع في تفصيل أسباب الغرابة .

(٢) الجزاف : فارسي تعريب كزاف ، وهو بيع الشيء لا يعلم كيله ولا وزنه . والجرف : الذهاب بالشيء كله .

الحامسة ، فالأمر في القلب كذلك . نجد الجبل أبداً هي التي تسبق إلى الأوهام ،
وتقع في الخاطر أولاً ، وتجد التفاصيل مغمورة فيما بينها ، وتراداً لا تحضر
إلا بعد إعمال للرؤية واستعانة بالتذكر . ويتفاوت الحال في الحاجة إلى
الفكر بحسب مكان الوصف ومرتبته من حد الجملة وحد التفصيل ، وكذا
كان أوعى في التفصيل كانت الحاجة إلى التوقف والتذكر أكثر ، والفقر
إلى التأمل والتأمل أشد .

وإذا قد عرفت هذه العبرة فلاشترتك في الصفة (١) إذا كان من جهة
الجملة على الإطلاق بحيث لا يشوبه شيء من التفصيل ، نحو أن كلا الشئيين
أسود أو أحمر فهو يقل عن أن يحتاج فيه إلى قياس وتشبيه ، فإن دخل في
التفصيل شيئاً نحو أن هذا السواد صاف براق والحرة رقيقة ناصعة ،
احتجبت بقدر ذلك إلى إدارة الفكر . وذلك مثل تشبيه حمرة الحد ، بحمرة
التفاح ولورد ، فإن زاد تفصيله بخصوص تدق العبارة عنه ، ويتعرف
بفضل تأمل ، ازداد الأمر قوة في اقتضاء الفكر ، وذلك نحو تشبيه سقط
النار بعين الديك في قوله (٢) :

١٦٩ - وسقط كعين الديك ما عورت صحتي

(أباها وهياها لموقعها وكرا)

وذلك أن ما في عينه من تفصيل وخصوص يزيد على كون الحمرة رقيقة

(١) أى وجه الشبه .

(٢) البيت لذى الرمة أو لرؤبة وهو في وصف السقط الذى يكون من
الزند . وكان من عادتهم حينما يريدون استخراج النار أن يأتوا بعودين
أحدهما أسفل ويسمونه الآثى ويفرضون فيه فرضاً ويمحرون فيه عوداً
آخر يسمونه الأب ، فإذا حال العمل ولم تخرج النار تناوب العود الذكر
جماعة ، الواحد بعد الآخر يحركه حتى تخرج النار .

نأصعة والسواد صائياً برافاً ، وعلى هذا تجد هذا الحد من المرتبة التي لا يستوى فيها البليد والذكي ، والمهمل نفسه والمستيقظ المستعد للفكر والتصور ، فقله (١) :

١٧٠ - كان على أنيابها كل سحرة

صياح البوازي من صريف اللوائك

أرفع طبقة من قوله (٢) :

١٧١ - كأن صليل المروحين تشذه

صليل زيوف ينتقدن بعيقرا (٣)

كان التفصيل والخصوص في صوت البازي أبين وأظهر منه في صليل الزيوف ، وكما أن قوله يصف القرس :

١٧٢ - وللفؤاد وجيب تحت أهره

لدم الفسلاام وراء الغيب بالحجر (٤)

(١) البيت لذى الرمة ، وقد سبق (راجع الشاهد رقم ٧٥) .

(٢) هو لامرئ القيس من قصيدة مطلعها :

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا وحلمت سليمي بطن فرعرعرا

(٣) المرو : الحجارة البيض الرقاق . تشذه : تنجيه ، عبقر : بلد باليمن .

صليل زيوف : أي أنه شديد الصوت صافيه .

(٤) البيت لتييم بن أبي بن مقبل من بني العجلان من الشعراء المخضرمين .

الآهر : عرق مستبطن في الصلب والقلب متصل به فإذا انقطع لم تكن معه

حياة . الوجيب : تحرك القلب تحت أهره . اللدم : الضرب بشيء ثقيل .

الغيب : ما كان بينك وبينه حجاب .

لا يستوى بتشبيه وقع الخوافر بهزمة الرعد ، وتشبيه الصوت الذى
يسكون لغليان القدر بنحو ذلك كقوله (١) :
١٧٣ - لها (١) لفظ جنح الظلام كأنه

عجارف غيث رائج متهمز

لأن هناك من التفصيل الحسن ما تراه . وليس فى كون الصوت من
جنس اللفظ تفصيل يعتمد به وإنما هو كالزيادة والشدة فى الوصف ، ومثال
ذلك مثال أن يكون جسم أعظم من جسم فى أنه لا يتجاوز مرتبة الجبل كبير
تجاوز فإذا رأى الرجل شخصاً قد زاد على المعتاد فى العظم والضخامة لم
يحتج فى تشبيهه بالفيل أو الجبل أو نحو ذلك إلى شيء من الفكر بل يحضره
ذلك حضور ما يعرف باليدية .

والمقابلات التى تربك الفرق بين الجملة والتفصيل كثيرة :

ومن اللطيف فى ذلك أن تنظر إلى قوله (١٢) :

١٧٤ - يتابع لا يتغى غيره بأبيض كالقبس الملتهب
ثم تقابل به قوله (٤) :

(١) هو عمرو بن أحمr الباهلى شاعر مخضرم أسلم وغزا وأصيب بإحدى عينيه
وتوفى فى خلافة عثمان بن عفان ، اللفظ والجلبة : اختلاط الصوت ، ووجه
الشبه حركة الصوت فى كل . العجارف شدة المطر : متهمز : ذو صوت شديد .
(٢) أى للقدر ، والبيت فى وصف قدر تغلى (راجع ٢ : ٣١٥ الحماسة -
تعليق الرافعى) .

(٣) أى عنقرة - راجع ١ : ١٦٥ الحماسة ، ٢٠٥ نظام الغريب .

(٤) أى امرئ القيس - وهو فى المفضليات (طبعة التجارية) لعمير
ابن جعيل - والرواية المشهورة : حملت ردينيا ، نسبة إلى ردينة وهى
امراة كانت تقوم الرماح ، وفى البيت إيقاع بتحقيق التشبيه .

١٧٥ - جمعت (١) ردينيا كان سنانها

سنا لهب يتصل بدخان

فإنك ترى بينهما من التفاوت في الفضل ما تراه مع أن التشبه به في الموضعين شيء واحد وهو شعلة النار . وما ذاك إلا من جهة أن الثاني قصد إلى تفصيل لطيف ومر الأول على حكم الجمل (١) . ومعلوم أن هذا التفصيل لا يقع في الوهم في أول وهلة بل لابد فيه من أن تثبت وتوقف وتزوى وتنظر في حال كل واحد من الفرع والأصل حتى يقرم حيثئذ في نفسك أن في الأصل شيئاً يقدر في حقيقة التشبه وهو الدخان الذي يعمل رأس الشعلة وأنه ليس في رأس السنان ما يشبه ذلك ، وأنه إذا كان كذلك كان التحقيق وما يؤدي الشيء كما هو أن تستثنى الدخان وتبقى اتصاله باللهب وتقتصر التشبيه على مجرد السنا وتصور السنان فيه مقطوعاً عن الدخان ، ولو فرضت أن يقع هذا كله على حد البديهة من غير أن يخطر ببالك ما ذكرت لك قدرت محالاً لا يتصور ، كما أنك لو قدرت أن يكون تشبيه الثريا بمنقود ملاحية حين نور بمنزلة تشبيهها بالنور على الإطلاق أو تفتح نور فقط كما قال (٢) :

١٧٦ - كان الثريا في أواخر ليلها

تفتح نور (أو لجام مفضض)

حتى ترى حاجتهما إلى التأمل على مقدار واحد وحتى لا يحوج أحدهما من الرجوع إلى النفس ويبحثها عن الصور التي تعرفها إلا إلى مثل ما يحوج

(١) وجه التشبه في البيت هو البريق واللمعان وعدم الاتصال بدخان .

(٢) قال د على حكم الجمل : لأن فيه تفصيلاً . ولكن لما زاد الثاني

هليه بقوله د لم يتصل بدخان ، كان هو في حكم الجمل .

(٣) أي ابن المعتز .

إليه الآخر ، أسرفت في المجازفة ، ونفضت يداً بالصواب والتحقيق .
والعبارة الثانية : أن مما يقتضى كون الشيء على الذكر وثبوت صورته
للنفس أن يكثّر دورانه على العيون ويدوم تدرجه في مواقع الأبصار ، وأن
تدركه الحواس في كل وقت أو في أغلب الأوقات ، وبالعكس وهو أن من
سبب بعد ذلك الشيء عن أن يتبع ذكره بالخاطر وتعرض صورته للنفس
قلّة رؤيته ، وأنه مما يحس بالفينة بعد الفينة (١) ، وفي الفرط بعد الفرط (٢) ،
وعلى طريق الندرة . وذلك أن العيون هي التي تحفظ صورة الأشياء على
النفوس وتجدد عيونها بها وتحرسها من أن تدر وتضعها أن تزول ، ولذلك
قالوا : من غاب عن العين فقد غاب عن القلب ، وعلى هذا المعنى كانت
المدارس والمناظرة في العلوم وكرروها على الأسماع سبب سلامتها من
النسيان ، والممانع لها من التفات والذهاب .

وإذا كان هذا أمراً لا يشك فيه بأن منه أن كل شيء رجع إلى وصف
أو صورة أو هيئة من شأنها أن ترى وتبصر أبداً فالتشبيه المعقود عليه
نازل مبتذل ، وما كان بالضد من هذا وفي الغاية القصوى من مخالفته ،
فالتشبيه المردود إليه غريب نادر بديع . ثم تتفاضل التشبيهات التي تجيء
واسطة لهذين الطرفين بحسب حالها منهما ، فما كان منها إلى الطرف الأول
أقرب ، فهو أدنى وأنزل ، وما كان إلى الطرف الثاني أذهب ، فهو أعلى
وأفضل ، وبوصف الغريب أجدر (٣) .

(١) الفينة والفينة - بمعنى الحين .

(٢) بمعنى الحين أيضاً .

(٣) وقد تتلاقى العبرتان معاً فيكون من أخص أنواع التشبيه كان
يكون الاشتراك في الصفة من طريق التفصيل ويكون الوصف نادراً مما
لا تقع صورته مثل : وكان حجر الشقيق .

واعلم أن قولنا «التفصيل» عبارة جامعة ومحصولها على الجملة أن معك وصفين أو أوصافاً فانت تنظر فيها واحداً واحداً وتتصل بالتأمل ببعضها من بعض، وأن بك في الجملة حجة إلى أن تنظر في أثر من شيء واحد، وأن تنظر في الشيء الواحد إلى أثر من جهة واحدة، ثم إنه يقع على أوجه: أحدها: وهو الأول والأحق بهذه العبارة (١) أن تفصل بأن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً، كما فعل في الذهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده، وكما فعل الآخر حين فصل الخدق عن الجفون وأثبتها مفردة فيما شبه، وذلك قوله (٢):

١٧٧ - لها خدق لم تتصل بجفون

ويقع في هذا الوجه من التفصيل لطائف: فمنها قول ابن المعتز (٣):

١٧٨ - يطارح النظرة في كل أفق ذى منسر ألقى إذا شك خرق ومقالة تصدقه إذا رمق كأنها نرجسة بلا ورق وقوله (٤):

١٧٩ - تكتب فيه أيدي المراج لنا

ميمات سطر بغير تعريق

(١) وهو التفصيل.

(٢) هو ابن المعتز في وصف الخمر وصدر البيت: فجاءت بها في كأسها

ذهبية - وفي رواية: في كفها - والحدقة: سواد العين.

(٣) في وصف خروج البازي سحراً للصيد، وألقى: أى ذوارتفاع من أعلاه وتقوس من وسطه.

(٤) هو ابن المعتز أيضاً في وصف الخمر، والتعريق هنا مد الميم، فالتعريق الالتواء في الحروف، وقيل: عرق الحرف إذا كتبه كله كاملاً، والبيت من المنسرح.

والثاني : أن تفصل بأن تنظر من الشبه في أمور لتعتبرها كلها وتطلبها
فهيما تشبه به وذلك كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الأنجم نفسها والشكل
منها واللون وكونها مجتمع على مقدار في القرب والبعد، فقد نظرت في الأمور
واحداً واحداً وجعلتها بتأملك فصلاً فصلاً ثم جمعتها في تشبيهك وطلبت
للهيئة الحاصلة من عدة أشخاص الأنجم ، والأصناف التي ذكرت لك من
الشكل واللون والتقارب على وجه مخصوص هيئة أخرى شديدة بها فأصديتها
في العنقود المنور من الملاحظة ولم يقع لك التشبيه بينهما إلا بأن فصلت
أيضاً أجزاء العنقود بالنظر وعلمت أنها دخل بيض وأن فيها شكل استدارة
النجم ، ثم الشكل إلى الصغر ما هو (١) ، كما أن شكل أنجم الثريا كذلك ،
وأن هذه الحاصل لا مجتمع اجتماع تضام والتلاصق ولا هي شديدة الامتراق ،
بل لها مقادير في التقارب والتباعد على نسبة قريبة عما تجده في رأى العين بين
تلك الأنجم ، بذلك (٢) على أن التشبيه موضوع على مجموع هذه الأوصاف
حتى إما لو فرضنا في تلك الكواكب أن تفرق وتتباعد تباعداً أكثر مما
هي عليه الآن أو قدر في العنقود أن ينثر لم يكن التشبيه بحاله .
وكذلك الحكم في تشبيه الثريا باللجام المفضض (٣) لأنك راعيت الهيئة
الخاصة من وقوع تلك القطع والأطراف بين اتصال وانفصال وعلى الشكل
الذى يوجبه موضوع اللجام ، ولو فرضت أن تركيب مثلاً على سائر واحد
طولا في سائر واحد مثلاً ولمصق بعضها ببعض بطل التشبيه .
وكذلك قوله :

(١) ما هو مبتدأ وخبر على أن ما ، استفهامية والجملة بدل من
الصغر .

(٢) الصواب : فذلك بذلك .

(٣) راجع الشاهد ١٧٦ .

١٧٥ - تعرض أثناء الوشاح المفصل (١)

قد اعتبر فيه هيئة التفصيل في الوشاح والشكل الذي يكون عليه الحرز المنظوم في الوشاح فصار اعتبار التفصيل أعجب تفصيل في التشبيه .
والوجه الثالث : أن تفصل بأن تنظر إلى خاصة في بعض الجنس كالتى تجدها في صوت البازي (٢) وعين الديك (٣) فأنت تأبى أن تمر على جملة أن هذا صوت وذاك حمرة ولكن تفصل فتقول : فهما ما ليس في كل صوت وكل حمرة .

واعلم أن هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف ، وإلا فدائمه لا تكاد تضبط .

فما يكثر فيه التفصيل ويقوى معناه فيه ما كان من التشبيه مركبا بين شيئين أو أكثر وهو ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون شيئا بقدر المشبه وبصفته أولا يكون . ومثال ذلك تشبيه النرجس بمداهن درخموهن عقيق ، وتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ، لأنك في هذا النحو تحصل التشبه بين شيئين

(١) لا مرمى . القيس ، وصدرة : إذا ما ألتربا في السماء تعرضت ، أثناء جمع ثنى وهو الجانب ، والوشاح بالضم والكسر : كرسا بضم السين وكسر دا أى صنان من لؤلؤ وجوهر منظومان يخالف بينهما ، معالوف أحدهما على الآخر ، وشبه قلادة بدمج من أديم عريض يرصع بالجرهر تشدد الراء بين عاتقها وكشعها

(٢) أى في مثل البيت :

كان على أنيابها كل سحرة صياح البوازي من صريف اللواتك

(٣) أى في البيت : وسقط كعين الديك عاورت صحبتي . .

يقدر اجتماعهما على وجه مخصوص وبشرط معلوم فقد حملته في النرجس من شكل المداهن والعقيق بشرط أن تكون المداهن من الدر وأن يكون العقيق في الحشر منها ، وكذلك اشترطت في هيئة الأعلام أن تكون من اليافوت وأن تكون منشورة على رماح من زبرجد . فبك حاجة في ذلك إلى مجموع أمور لو اخلت بواحد منها لم يحصل التشبيه ، وكذلك لو خالفت الوجه المخصوص في الاجتماع والاتصال بطل الغرض ، فكذلك حاجة إلى أن يكون الشكل شكل المدهن وأن يكون من الدر وأن يكون معه العقيق ، فبك أيضاً ففر إلى أن يكون العقيق في حشر المداهن - وعلى هذا القياس .

وثانيتها : أن تعتبر في التسمية (١) هيئة تحصل من اقتران شيئين وذلك الاقتران مما يوجد ويكون ، مثاله (٢) قوله (٣) :

١٧٦ - غدا والصبح تحت الليل باد كطرفي أشهب ملقي الجلال
قصد التشبه الحاصل لك إذا نظرت إلى الصبح والليل جميعاً وتأملت
خالهما معاً ، وأراد أن يأتي بنظير للهيئة المشاهدة من مقارنة أحدهما الآخر ،
ولم يرد أن يشبه الصبح على الانفراد ولا الليل على الانفراد ، كما لم يقصد
الأول أن يشبه الدائرة البيضاء من النرجس بدهن الدرثم يستأنف تشبيهاً

(١) أى التشبيه به .

(٢) راجع الشاهد ١٦٢ .

(٣) أى ابن المعتز وقد أخذه من ذى الرمة في قوله :

وقد لاح للسارى الذى كمل السرى على أخريات الليل فتق مشهور
كمثل الحصان الأنبط البطن قائماً تمايل عنه الجال والليل أشقر
وفاعل غدا ضمير ، الطرف : الفرس الكريم . الجلال : جمع جل وهو
السر . أشهب : أبيض في سواد .

لثانية بالعقيق ، بل أراد أن يشبه الهيئة الحاصلة من مجموع الشككين ، من غير أن يكون بين (١) في البين ، ثم إن هذا الاقتران الذي وضع عليه التشبيه مما يوجد ويعهد إذ ليس وجود الفرس الأشهب قد ألقى الجل من المعوز فيقال إنه مقصور على التقدير والوهم .

فأما الأول فلا يتعدى التوهم وتقدير أن يسنع ويعمل فليس في العادة أن تتخذ صورة أعلاها يافوت على مقدار العلم ونحت ذلك اليافوت قطع متطابقة من الزبرجد كهيئة الأرماس والقامات ، وكذلك لا يكون هنا مداهن تصنع من الدر ثم يوضع في أجوافها عقيق . وفي تشبيه الشقيق زيادة معنى تباعد الصورة من الوجود وهو شرطه أن تكون أعلاما منشورة والنشر في اليافوت وهو حجر لا يتصور موجوداً .

وبقي أن تعلم أن الوجه في إلقاء الجل أن تريد أنه أداره عن ظهره وأزاله عن مكانه حتى تكشف أثر جسده لا أنه رمى به جملة حتى انفصل منه لأنه إذا أراد ذلك كان قد قصد إلى تشبيه الصبح وحده من غير أن يفكر في الليل ، ولم يشأ كل قوله في أول البيت ، والصبح تحت الليل بارد ، . وأما قوله (٢) :

١٨٠- إذا تبدى البرق منهاخلته بطن شجاع في كتيب يضطرب
وتارة تبصره كأنه أبلق مال جله حين وثب
فالأشبه فيه أن يكون القصد إلى تشبيه البرق وحده ببياض الباق دون أن يدخل لون الجل في التشبيه حتى (٣) ، كأنه يريد أن يريك بياض البرق في

(١) البين الأول المرة والثاني الوسط .

(٢) هو ابن المعتز . الشجاع : الأفعى من الحيات ، وهو الأسود ، ووجه الشبه هنا هو الاضطراب في البيت الأول ، والظهور بغتة في الثاني . والأبلق . الفرس يميل لونه إلى البياض .

(٣) تفريع على قوله « يدخل » ، فهي في حكم المنق مثل « يدخل » .

سواد الغمام ، بل ينبغي أن يكون الغرض بذكر الجل أن البرق يلمع بغتة ويلوح للعين لجأة فصار لذلك كيباض الأباقي إذا ظهر عند وثوبه وميل جله عنه .

وقد قال ابن بابك في هذا المعنى :

١٨١- للبرق فيها (١) لهب طائش كما يعرى الفرس الأبلق
إلا أن أقول ابن المعتز « حين وثب » من الفائدة ما لا يخفى (٢) . وقد
عنى المتقدمون أيضاً بمثل هذا الاحتياط ألا تراه قال (٣) :

١٨٢- وترى البرق عارضاً مستطيلاً مرجح البلق جلن في الأجلال
فجعلها تمرح وتجرول ليكون قد راعى ما به يتم التشبيه وهو معظم
الغرض من تشبيهه وهو هيئة حركته وكيفية لمعه .

ثم اعلم أن هذا القسم الثانى الذى يدخل فى الوجود يتفاوت حاله :
ففيه ما يتسع وجوده .

ومنه ما يوجد فى النادر . وبين ذلك بالمقابلة ، فأنت إذا قابلت قوله (٤) :
١٨٣- وكان أجرام النجوم لوامعاً درر تشرن على بساط أزرق

(١) والضمير فى قوله « فيها » ، يعود إلى السجاية - والبيت من السربع .
(٢) وهى إفادة ظهور البياض لجأة ، وبسرعة ، بخلاف قول ابن بابك
فإن قوله « يعرى » يفيد التدرج .

(٣) أى كثير عزة وعرض ظهر ولم يدم ، مرجح : مفعول مضاف انفعال
مخذوف فى موضع نصب على الحال . جل الدابة جمعه جلال وأجلال .
وجلن : تحركن . مستطيلاً : وفى رواية : مستطيراً ، قول الشاعر :
برق أطار الليل لما استطار أطار جنح الليل لما استنار
(٤) هو أبو طالب الرقى .

بقول ذي الرمة :

١٨٤ - وكأنها فضة قد مسها ذهب ، (١)

علبت فضل الثاني على الأول في سعة الوجود وتقدم الأول على الثاني في غرابته وقلته وكونه نادر الوجود ، فإن الناس يرون أبدأ في الصياغات فضة قد أجرى فيها ذهب وطلبت به ولا يكاد يتفق أن يوجد در قد نثر على بساط أزرق .

وإذا قد عرفت انقسام المركب من التشبيه إلى هذين القسمين فاعتبر موضعهما من العبرتين (٢) المذكورتين فإنك تراهما (٣) بحسب نسبتها (٤) منها (٥) . وتحققهما بهما قد أعطتاها لطف الغرابة ، ونقضتا عليهما صيغ الحسن ، وكستاها روع الإعجاب ، فتجد المقدار الذي لا يباشر الوجود نحو قوله :

١٨٥ - أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

وكقوله (٥) في النيلوفر :

١٨٦ - كننا باسط اليد نحو نيلوفر ندى

كديبايس عسجد قضبها من زبرجد

(١) صدر البيت :

كحلاه في برج صفراء في نعيم

والنمج : البياض الخالص . والبرج في العين أن يكون البياض محيطا بالسواد كله .

(٢) أي اللذين هما سبب الغرابة : التفصيل ، وبعد الشيء عن العين .

(٣) أي العبرتين . (٤) أي من المركبين .

(٥) هو الصنوبري أو ابن المعتز ، والنيلوفر بفتح النون وضم اللام وفتحها =

(م ٣ - أسرار البلاغة - ج ٢)

قد اجتمع فيه العبرتان جميعاً . وتجسد العبرة الثانية (١) قد أتت فيه على غاية القوة ، لأنه لا مزيد في بعد الشيء عن العيون على أن يكون وجوده متمماً أصلاً ، حتى لا يتصور إلا في الوهم .
وإذا تركت هذا القسم ونظرت الى القسم الثانى الذى يدخل فى الوجود نحو قوله :

١٧٨ - درر نثرن على بساط أزرق

وجدت العبرة الثانية لا تقوى فيه تلك القوة لأنه إذا كان مما يعلم أنه يوجد ويعهد بحال وإن كان لا يتسع بل يندر ويقل ، فقد دنا من الوقوع فى الفكر ، والتعرض للذكر ، دنواً لا يدنوهُ الأول الذى لا يطعم أن يدخل تحت الرؤية للزومه العدم ، وامتناعه أن يجوز عليه إلا التوهم .
ولا جرم لما كان الأمر كذلك كان للضرب الأول من الروعة والحسن ولصاحبه من الفضل فى قوة الذهن ، ما لم يكن ذلك فى الثانى . وقوى الحكم بحسب قوة العلة (٢) ، وكثر الوصف الذى هو الغرابة بحسب الجالب له .
وفى هذا التقرير ما تعلم به الطريق إلى التشبيه : من أين تفاوت فى كونه غريباً ، ولم تفاضل فى مجيئه عجيباً ، وبأى سبب وجدت عند شئ منه من الهزة ما لم تجده عند غيره ، علماً يخرجك عن نقيصة التقليد ، ويرفعك عن طبقة المقتصر على الإشارة ، دون البيان والإفصاح بالعبارة .

== ضرب من الرياحين ينبت فى المياه الراكدة يسمى عند العامة بالبشنين أو عروس النيل ، ورواية معاهد التنصيص : مثل نيلوفر ندى . الدبابيس جمع دبوس . لمسجد : الذهب أو الجوهر .

(١) وهى عبرة البعد عن الدين .

(٢) أى بفضل الأول على الثانى والمراد بالعلة العلة الموجبة للغرابة .

واعلم أن العبرة الثانية التي هي مرور الشيء على العيون هو (١) معنى واحد لا يتكثر ولكنه يقوى ويضعف كما مضى (٢) وأما العبرة الأولى وهي التفصيل فإنها في حكم الشيء يتكثر وينضم فيه الشيء إلى الشيء . ألا ترى أن أحد التفصيلين يفضل الآخر بأن تكون قد نظرت في أحدهما إلى ثلاثة أشياء أو ثلاث جهات وفي الآخر إلى شيئين أو جهتين والمثال في ذلك قول الشاعر (٣) :

١٨٨- كأن مشار النقع فوق رؤوسنا وأسيفنا ليل تهاوى كواكب (٤)
مع قول المتنبي :

١٨٩- يزور الأعداء في سماء عجايزة أسننه في جانبيها الكواكب (٥)
أو قول كثوم بن عمرو الغناني (٦) :

١٩٠- تبني سنا بسكها من فوق أرؤسهم

سقفاً ككواكب البيض المبائر
التفصيل في الآيات الثلاثة كأنه شيء واحد لأن كل واحد منهم يشبه لمعان السيوف في الغبار بالكواكب في الليل ، إلا أنك تجد لبنت بشار من الفضل ومن كرم الموقع ولطف التأثير في النفس ما لا يقل مقداره ، ولا يمكن إنكاره ، وذلك لأنه راعى ما لم يراع غير وهو أن جعل الكواكب تهاوى فأنتم الشبه ، وعبر عن هيئة السيوف وقد سلت من الأغصان وهي تعلق (١) تذكير الضمير مراعاة للخبر المذكور .

(٢) التفاوت في العبرة الثانية بالكيفية وفي العبرة الأولى بالكمية .

(٣) بشار زعيم المحدثين (- ١٦٧ هـ) .

(٤) مشار إسم مفعول من أثار بمعنى هيج . النقع : الغبار . تهاوى : تنساقط . وراجع البيت في دلائل الإعجاز ، ص ٢٧٥ و ٢٧٧ و ٤٦٧ بتحقيق خفاجي .

(٥) العجايزة : الغبار . الأسنة : جمع سنان وهو نصل الرمح .

(٦) من شعراء المحدثين توفي عام ٥٢٠ هـ .

وترسب، ونجى. وتذهب، ولم يقتصر على أن يريك لمانها في أثناء المعجاجة كما فعل الآخران . وكان لهذه الزيادة التي زادها حظ من الدقة تجعلها في حكم تفصيل بعد تفصيل ، وذلك أنا وإن قلنا إن هذه الزيادة - وهي إفادة هيئة السيوف في حركاتها - إنما أنت في جملة لا تفصيل فيها ، فإن (١) حقيقة تلك الهيئة لا تقوم في النفس إلا بالنظر إلا أكثر من جهة واحدة . وذلك أن تعلم أن لها في حال احتدام الحرب ، واختلاف الأيدي بها في الضرب ، اضطراباً شديداً وحركات بسرعة ، ثم إن لتلك الحركات جهات مختلفة ، وأحوالاً تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة ، والارتفاع والانخفاض، وإن السيوف باختلاف هذه الأمور تتلاقى وتتداخل ويقع بعضها في بعض ويصدم بعضها بعضاً . ثم إن أشكال السيوف مستطيلة فقد نظم هذه الدقائق كلها في نفسه ، ثم أحضر كصورها بلفظة واحدة ونبه عليها بأحسن التنبية وأكمل بكلمة وهي قوله (تهاوى) لأن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل، ثم إنها بالتهاوى تستطيل أشكالها، فأما إذا لم تزل عن أماكنها فهي على صورة الاستدارة .

ويشبه هذا الموضع في زيادة أحد التشبيهين على الآخر مع أن جنسهما جنس واحد وتركيبهما على حقيقة واحدة بأن في أحدهما فضل استقصاء ليس في الآخر قول ابن المعتز :

١٩١ - وطاف بها ساق أديب بمزل كخنجر عيار صناعته الفتك
وحمل آذريوتة فوق أذنه ككأس عقيق في قرارها مسك (٢)

(١) الفاء للتعليل وخبر وأنا، محذوف تقديره : لا تقول إنها لا تقتضى تفصيلاً .

(٢) المزل : ما يصنى به الشراب . والعيار : بالتشديد الصعلوك : والآذريون جمع آذريوتة ، وهو المعروف بعباد الشمس ، والببتان في ديوان ابن المعتز ٢ : ٥٥ طبع بيروت .

مع قوله :

١٩٢ - مدان من ذهب فيها بقايا غالية (١)

الأول ينقص عن الثاني شيئاً ، وذلك أن السواد الذى فى باطن الأذريونة الموضوع بإزاء الغالية والمسك فيه أمران : أحدهما أنه ليس بشامل لها ، والثانى أن هذا السواد ليس صورته صورة الدرهم فى قعرها أعنى أنه لم يستدر هناك بل ارتفع من قعر الدائرة حتى أخذ شيئاً من سمكها من كل الجهات وله فى منقطعه هيئة تشبه آثار الغالية فى جوانب المدهن إذا كانت بقية بقيت عن الأصابع ، وقوله فى «قرارتها مسك» يبين الأمر الأول ويؤيد من دخول النقص عليه كما كان يدخل لو قال «كنكاس غميق فيها مسك» ، ولم يشترط أن يكون فى القرارة .

وأما الثانى من الأمرين فلا يدل عليه كما يدل قوله «بقايا غالية» وذلك أن من شأن المسك والشيء اليابس إذا حصل فى شيء مستدير فى القعر لا يرتفع فى الجوانب الارتفاع الذى تراه فى سواد الأذريونة ، وأما الغالية فهى رطبة ثم هى تؤخذ بالأصابع وإذا كان كذلك فلا بد فى البقية منها من أن تكون قد ارتفعت عن القرارة وحصلت بقية شبيهة بذلك السواد ثم هى لنعمومتها ترق فتكون كالصغ الذى لا جرم له يملك المكان وذلك أصدق للتشبيه ومن أبلغ الاستقصاء وعجيبه قول ابن المعتز :

١٧٣ - كأننا وضوء الصبح يستعجل الدجى

نظير غرابا ذا قوادم جوت (٢)

(١) هو لابن المعتز.

(٢) قوادم الطير : مقادير ريشه وهى عشرة فى كل جناح الواحدة قادمة . الجرن : بالضم جمع جرن بالفتح وهو الأبيض والأسود والمراد الأول ، شبه الليل الذى فيه تباشير الصبح بغراب له قوادم بيض والبيت فى ديوان ابن المعتز ٢ : ٦٦ طبع بيروت .

شبه ظلام الليل حين يظهر فيه الصبح بأشخاص الغربان ثم شرط أن تكون قوادم ريشها بيضاً لأن تلك الفرق من الظلمة تقع في حواشها من حيث إلى معظم الصبح وعموده لمع نور يتخيل منها في العين كشكل قوادم إذا كانت بيضاء ، وتماثل التدقيق والسحر في هذا التشبيه في شيء آخر وهو أن جعل ضوء الصبح لقوة ظهوره ودفعه لظلام الليل كأنه يحفز الدجى ويستعجلها ، ولا يرضى منها بأن تتمهل في حركتها . ثم لما بدأ بذلك أولاً اعتبره في التشبيه آخر أفعال : « نظير غراباً ، ولم يقل غراب يطير مثلاً . وذلك أن الغراب وكل صائر إذا كان واقفاً هادئاً في مكان فأنزعج وأخيف وأطير منه أو كان قد حبس في يد أو قفص فأرسل كان ذلك لا محالة أسرع لذيرته وأجمل وأمد له وأبعد لأمدته فإن تلك الفرقة التي تعرض له من تنفيره أو الفرحة التي تدركه وتحدث فيه من خلاصه وانفلاته ربما دعت إلى أن يستمر حتى يغيب عن الأفق ويصير إلى حيث لا تراه العيون وليس كذلك إذا طار عن اختيار لأنه يجوز حينئذ أن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأول وألا يسرع في طيرانه بل يمشى على هيئته ويتحرك حركة غير المستعجل فاعرفه .

ومما حقه أن يكون على فرط الاستقصاء في التشبيه وفضل العناية بتأكيد ما بدأ به قول ابن فارس (١) في صفة البازي :

(١) هذا البيتان نسبهما ابن قتيبة (٣٣١ الشعر والشعراء) لأبي نواس . وقال في الصناعتين : « وسمعت بعض العلماء يقول ومن المعاني الباردة قول أبي نواس في وصف البازي « كمطفة الجيم بكب أعمر » فهذا ملجج جيد ، ثم قال بعده فن يجمل أن الجيم إذا أضيفت إليها العين والقاء والراء تصير جعفرًا وسواء قال هذا أو قال : لو زاد هاء إلى دال وراء فالتصارت بالجيم صارت جججرا ، وإنما أراد أبو نواس أن يشبه الجيم لا يغادر من شبهها =

١٩٤ - كان عينيه إذا ما أثاراً فصان قبضا من عقيق أحمر
في هامة غلباء تهدي منسراً كمطفة الجيم بكف أعسراً
أراد أن يشبه المنقار بالجيم، والجيم خطان الأول الذي مبدؤه وهو
الأعلى والثاني وهو الذي يذهب إلى اليسار وإذا لم توصل فلها تعريق (١).
كما لا يخفى والمنقار إنما يشبه الخط الأعلى فقط فلما كان كذلك قال كمطفة
الجيم، ولم يقل كالجيم ثم دقق بأن جعلها بكف أعسر لأن جيم الأعسر -
قالوا - أشبه بالمنقار من جيم الأيمن. ثم إنه أراد أن يؤكد أن التشبه
مقصود على الخط الأعلى من شكل الجيم فقال :

١٩٥ - يقول من فيها بعقل فكراً
لو زادها عيناً إلى فاء وراً
فأصلت بالجيم صارت جمعراً

فأراك عياناً أنه عمد في التشبيه إلى الخط الأول من الجيم دون تعريقها
ودون الخط الأسفل. أما أمر التعريق وإخراجه من التشبيه فواضح لأن

= شيئاً حتى لو زدت عليها هذه الأحرف صارت جمعراً لشدة شبهها به
وهو عندي صواب، إلا أنه لو اكتفى بقوله : كمطفة الجيم بكف أعسراً،
ولم يزد ما بعدها كان أجود وأرشق وأدخل في مذاهب الفصحاء، والبيتان
في أدب الكتاب للصولي ص ٦٤ . أنار : طلب الثأر أو أنار بالثأر أى
حدد النظر. والمنسر : منقار الطير الجارح يوزن منبر ومجلس أيضاً .
(١) تعريق الجيم أن يعطف بالخط الأسفل إلى اليمين على هيئة قوس
كما هو الشأن في الجيم المفردة وعطفته وهي الخط الأعلى التي تشبه بالمنقار
هكذا (ج) .

الوصل يسقط التعريق أصلاً . وأما الخط الثاني فهو وإن كان لا بد منه مع الوصل فإنه إذا قال « لو زادها عينا إلى فاء وراء » ثم قال « فاتصلت بالجيم » فقد بين أن هذا الخط الثاني خارج أيضاً من قصده في التشبيه من حيث كانت زيادة هذه الحروف ووصلها هي السبب في حدوثه . وينبغي أن يكون قوله « بالجيم » يعنى بالطفة المذكورة من الجيم ولأجل هذه الدقة قال : « يقول من فيها بعقل فكرا » فهد لما أراد أن يقول ، ونبه على أن بالمشبه حاجة إلى فضل فكر وأن يكون فكره فكرة من يراجع عقله ويستعينه على تمام البيان (١) .

وجملة القول أنك متى زدت في التشبيه على مراعاة وصف واحد أو جهة واحدة فقط دخلت في التفصيل والتركيب وفتحت باب التفاصيل ثم تختلف المنازل في الفضل بحسب الصورة في استنفاد قوة الاستقصاء أو رضاك بالعفو دون الجهد .

(١) راجع الصناعتين ص ١١٣ طبعة صحيح في تعليقه على هذه الآيات.

فصل

اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسجراً أن يحىء في الهشاش التي تقع عليها الحركات . والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين : أحدهما أن تقترب بغيرها من الأوصاف كالشكل واللون ونحوهما . والثاني أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراود غيرها .. فن الأول قوله (١) :

١٩٦ - * والشمس كالمرآة في كنف الأشل *

أراد أن يربك مع الشكل الذي هو الاستدارة ومع الإشراق والتلاؤ على الجلة الحركة إلى تراها للشمس إذا أنعمت التأمل ثم ما يحصل في نورها من أجل تلك الحركة وذلك أن للشمس حركة متصلة دائمة في غاية السرعة ولنورها بسبب تلك الحركة تموج واضطراب عجب ولا يتحصل هذا الشبه إلا بأن تكون المرأة في يد الأشل لأن حركته تدوم (٢) وتتصل ويكون فيها سرعة وقلق شديد حتى ترى المرأة لا تفر في العين ، وبدوام الحركة وشدة القلق فيها يتموج نور المرأة ويقع الاضطراب الذي كأنه يسحر الطرف ، وتلك حال الشمس بعينها حين تحد النظر وتنفذ البصر حتى تبين الحركة العجيبة في جرمها وضوئها فإليك ترى شعاعها كأنه يهيم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانبها ثم يبدو له فيرجع في الانبساط الذي بدأه إلى انقباض كأنه يجمعه من جوانب الدائرة إلى الوسط ، وحقيقة حالها في ذلك مما لا يكفل البصر لتقريره وتصويره في النفس فضلاً عن أن تسكل العبارة لتأديته ، ويبلغ البيان كنه صورته .

ومثل هذا التشبيه وإن صرر في غير المرأة قول المهلب الوزير (٣) :

(١) راجع الشاهد ١٩٦ والبيت لابن المعتز وينسب لأبي النجم أيضاً

(٢) وفي للنسج : تدور .

(٣) وزير معز الدولة ابن بويه الديلمي المتوفى ٣٥٢ وكان رفيع القدر =

١٩٧ - الشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوتقة أحميت يحول فيها ذهب ذائب (١)
وذلك أن الذهب الذائب يتشكل بأشكال البوتقة على النار فإنه يتحرك
فيها حركة على الحد الذي وصفت لك ، وما في طبع الذهب من النعومة وفي
أجزائه من شدة الاتصال والتلاحم ، يمنعه أن يقع فيه غليان على الصفة التي
تكون في الماء ونحوه مما يتخلله الهواء فيرتفع وسطه ارتفاعاً شديداً ولكن
جملته كأنها تتحرك بحركة واحدة ويكون فيها ما ذكرت من البساط إلى
الجوانب ثم انقباض إلى الوسط فأعرفه .

ومن عجيب ما جمع فيه بين الشكل وهيئة الحركة قول الصنوبري (٢) :
١٩١ - كأن في غدرانها حواجبا ظلت تمط (٣)
أراد ما يبدو في صفحة الماء من أشكال كأصناف دوائر صفار ثم إنك
تراها تمتد امتداداً ينقص من انحناؤها وتحديها كما تباعد بين طرفي القوس
وتثنيها إلى ناحية الظهر كأنك تقرّبها من الاستواء وتسليها بعض شكل
التقوس الذي هو إقبال أحد طرفيها على الآخر ومتى حدثت هذه الصفة في
تلك الأشكال الظاهرة على متون الغدران كانت أشبه شيء بالحواجب إذا
مدت لأن الحاجب لا يخفى تقويسه ومدّه ينقص من تقويسه .
ومن لطيف ذلك أيضاً ، أعني الجمع بين الشكل وهيئة الحركة ، قول
ابن المعتز يصف وقوع القطر على الأرض :

= على الهمة مشهوراً بحب الأدب وأدله ترجم له الثعالب في البيتية ، .
(١) الحاجب : المانع ، والبوتقة : ما يذوب الصائغ فيه الذهب والفضة .
(٢) هو أبو علي الحسين بن أحمد وكان معاصراً للمتنبّي ومدح سيف الدولة
(٣) الضمير يعود إلى السحابة ، والمعنى : إن فيها غدراناً يهب عليها الريح
فتبدو على صفحات غدرانها أشكالات كأنها حواجب لها تقوس وامتداد .

١٩٨ - بكرت تعير الأرض ثوب شباب

رجيية محمودة الإسكاب (١)

نثرت أوانها حيا فكانه نقط على عجل يبطن كتاب
وأما هيئة الحركة مجردة من كل وصف يكون في الجسم فيقع فيها نوع
من التركيب بأن يكون للجسم حركات في جهات مختلفة نحو أن بعضها يتحرك
إلى يمين والبعض إلى شمال وبعض إلى فوق وبعض إلى قدام ونحو ذلك
وكما كان التفارث في الجهات التي تتحرك أبعاض الجسم إليها أشد كان
التركيب في هيئة المتحرك أكثر ، فحركة الرجا والدولاب وحركة السهم
لا تركيب فيها ، لأن الجهة واحدة ، ولكن في حركة المصحف في قوله :

١٩٩ - فأنطبا مرة وانفتاحاً (٢) ،

تركيب لانه في إحدى الحالتين يتحرك إلى جهة غير جهته في الحالة
الأخرى :

فما جاء من التشبيه معقوداً على تجريد هيئة الحركة ، ثم لطف وعرف
لما فيه من التفصيل والتركيب قول الأعشى يصف السفينة في البحر
وتقاذف الأمواج بها :

(١) الرجيية ما يسيل بجانبى الوادى نسبة إلى الرجب ، أو رجيية نسبة
إلى رجب أى شتوية أى أنها تنهل في شهر رجب . وفاعل بكرت يعود إلى
السحابة والإسكاب صحنه التسكاب ، لأنه ليس هناك فعل رباعى من السكب
فلما وجدوه أسكب ، والتشبيه في البيت من تشبيه المفرد بالمفرد ، والوجه
مركب حصل من حركة ضم أعلى إلى أسفل في أماكن عدة مع شكل من
البقع غير منتظمة .

(٢) صدره : وكان البرق مصحف قار ، وهو ابن المعتز .

٢٠٠ - تقص السفين بجانبيه كما ينزو الرباح خلا له كرع (١)
الرباح : الفصيل ، وقيل الفرد ، والكرع ماء السماء ، شبه السفينة في
انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل في نزوه ، وذلك أن الفصيل إذا نزا -
ولاسيما في الماء وحين يعتريه ما يعتري المهر ونحوه من الحيوانات التي هي
في أول النشء - كانت له حركات متفاوتة تصير لها أعضاؤه في جهات مختلفة
ويكون هناك تسفل وتصدع على ترتيب وبحيث تكاد تدخل إحدى الحركتين
في الأخرى فلا يثبت الطرف مرتفعاً حتى يراه منحنياً متسفلًا ويهوى مرة
نحو الرأس ومرة نحو الذنب وذلك أشبه شيء بحال السفينة وهيئة حركاتها
حين يتدافعها الأمواج .

ونظيره قول الآخر (٢) يصف الفصيل وهو يشب على الناقة ويعلوها
ويلقى نفسه عليها لأنها قد بركت فلا يتمكن من أن يرتضع فهو يفعل ذلك
لتشور الناقة :

٢٠١ - يقتاعها كل فصيل مكرم كالحبشي يرتقي في السلم (٣)
« يقتاعها ، يقتل من قوهم قاع البعير الناقة إذا ضربها يقوعها قوعا
أراد يعلوها ويثب عليها ، وشبه الحبشي (٤) في هذه الحالة المخصوصة لما
يكون له عند ارتفاعه في السلم من تصعد بعض أعضائه وتسفل بعض على
اضطراب مفرط وغثارة (٥) شديدة ، وذلك كما ترى في أنه اختلاف في

-
- (١) تقص : تثب . والنزو : الوثوب ، والرباح كرمان ويخفف :
الفصيل أو الفرد . وخلا من الخلو . والكرع : الغدير والضمير في جانبه
يعود إلى البحر . (٢) هو المعجاج الراجز (- ٩٧ هـ) :
(٣) اقتناع الفحل : إذا هاج . . وهذا البيت من الرجز .
(٤) خص الحبشي لطوله وسمرته وشدة حركته .
(٥) اختلاط أو كدرة .

جهات أبعاد الجسم على غير نظام مضبوط كحركات الفصيل في الماء . وقد خلا له ، وقد عرفتك أن الاختلاف في جهات الحركات الواقعة في أبعاد الجسم كالتركيب بين أوصاف مختلفة ليحصل من مجموعها شبه خاص .

واعلم أن هذه الهيئات يغلب عليها الحكم المستفاد من العبرة الثانية (١) ، وذلك أن كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته إذا لم يتحرك في جهة واحدة فمن شأنها أن تقل وتمز في الوجود فيباعدتها ذلك أيضاً (٢) من أن تقع في الفكر بسرعة زيادة مباحة مضمومة إلى ما بوجه حديث التركيب والتفصيل فيها . ألا ترى أن الهيئة التي اعتمدها في تشبيه البرق بالمصحف ليست تكون إلا في البادر من الأحوال وبعد عمد من الإنسان وخروج عن العادة ومقصد خاص أو عيب غالب على النفس غير معتاد : وهكذا حال الفصيل في وثوبه على أمه ليثيرها وانسياقه في الماء ونزوه كما توجيه رؤيته الماء خالياً ، وطباع الصغير والفصيلة مما لا ترى إلا نادراً ، وليس الأمر في هذا النحو كالأمر في حركة الدولاب والرحا والسهم ونحو ذلك من الحركات المعتادة التي تقع في مصارف العيون ١٣ كثيراً .

وما يقوى فيه أن يكون سبب غرايته قلة رؤية العيون له ماضى (٤) من تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل ، ، وذلك أن الهيئة التي تراها في حركة المرأة إذا كانت في كف الأشل مما ترى نادراً في الأقل ، فربما قضى الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى امرأة في يد مرتعش .

-
- (١) وهي كون الشيء على الذكر لكثرة دورانه — راجع ما سبق .
(٢) أي كما باعدتها في الوجود يباعدتها في الفكر .
(٣) أي متقلباتها .
(٤) (ما) مبتدأ خبره (وما) .

هذا - وليس موضع الغرابة من التشبيه دوام حركة المرأة فى يد الأشل (١) فقط، بل النسكته المقصودة فيما يتولد من دوام تلك الحركة من الالتعاق وتموج الشعاع وكونه فى صورة حركات من جراب الدائرة إلى وسطها، وهذه صفة لا تقوم فى نفس الرأى المرأة الدائمة الاضطراب إلا أن يستأنف تأملا، وينظر متبينا فى نظره متملا، فكأن ههنا هيئتين لكناهما من هيئات الحركة: إحداهما حركة المرأة على الخصوص الذى يوجب ارتعاش اليد، والثانية حركة الشعاع واضطرابه الحادث من تلك الحركة. وإذا كان كون المرأة فى يد الأشل ما يرى نادرا ثم كانت هذه الصفة التى هى كاتبة فى الشعاع إنما ترى وتدرى فى حال رؤية حركة المرأة بجهد، وبعد استئناف إعمال للبصر فقد بعدت عن حد ما يعتاد رؤيته مرتين، ودخلت فى النادر الذى لا تألفه العيون من جهتين، فأعرفه.

واعلم أنه كما تعتبر هيئة الحركة في التشبيه فكذلك (١) تعتبر هيئة السكون على الجملة (٢) وبحسب اختلافه نحو هيئة المضطجع وهيئة الجالس ونحو ذلك ، فإذا وقع في شيء من هيئات الجسم في سكونه تركيب وتفصيل لطيف التشبيه وحسن .

فمن ذلك قول ابن المعتز يصف سيلا :

۲۰۲ - فلما طغى ماؤه فى البلاد وغص به كل واد صدی (۱)

ترى الثور في مته طاميا كضجة ذى التاج في المرقده (٥)

(١) يقول التلعفري في هذا المعنى :

ولاحت الشمس تحكى عند مطلعها امرأة تبر بدت في كف مرتعش

(٢) الفاء زائدة وكذلك مؤكدة للتشبيه السابق .

(٣) أى من غير ملاحظة أوضاع الجسم .

(۴) ای ظمان . (۵) ترى مضارع یؤول بالماضی ای رأیت .

وكقول المتنبي في السكب :

٢٠٣ - يقمى جلوس البدوى المصطفى (بأربع مجدولة لم تجدل)
فقد اختص هيئة البدوى المصطفى في تشبيه هيئة سكون أعضاء السكب
وموافعها فيها ولم ينل التشبيه حظاً من الحسن إلا بأن فيه تفصيلاً من حيث
كان لكل عضو من السكب في إفعائه موقع خاص وكان مجموع تلك الجهات
في حكم أشكال تولف فتجى منها صورة خاصة .

ومن لطيف هذا الجنس قوله (١) في صفة المصلوب :

٢٠٤ - كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع إلى توديع مرتحل
أو قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتعطيه من السكب (٢)
ولم يلطف إلا لسكرته ما فيه من التفصيل ولو قال كأنه متمط من نعاس
واقصر عليه كان قريباً من التناول لأن الشبه إلى هذا القدر قد يقع في نفس
الرائى المصلوب لكونه من الجملة ، فأما بهذا الشرط وعلى هذا التقيد الذى يفيد
به استدامة تلك الهيئة فلا يحضر إلا مع سفر من الخاطر وقوة من التأمل

و ابن عصفور يميز وقوع المضارع جواباً للبا على تأويله بالماضى ،
وغيره يقدر الجواب أى أصبحنا أو صرنا نرى . والثور : الوحش الجبلى ،
ومتن السيل : لجه . المرقد موضع الرقاد .

(١) أى الأخيطل الشاعر العباسى - راجع ٤٣٢ معجم الشعراء للربزبانى
٢ : ٥٠ السكامل للبرد .

(٢) هذا مثال لهيئة السكرن المضاف إليها من غير أوصاف للجسم ،
لأنه اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها مع صفرة الوجه
بالموت بالحالة الموجودة في المشبه به . واللوثه : الضعف والاسترخاء بسبب
النعاس والام « لتعطيه ، للتقوية و « من » بعدها تعليلية .

وذلك لحاجته أن ينظر إلى غير جهة فيقول هو كالمتمطى ثم يقول المتمطى
يبد ظره ويده مدة ثم يعود إلى حالته فيزيد فيه أنه موصل لذلك ، ثم لما
زاد ذلك طلب علته وهي قيام اللزعة والكسل في القائم من النعاس ، وهذا
أصل فيما يزيد به التفصيل وهو أن يثبت في الوصف أمر زائد على المعلوم
المتعارف ثم يطلب له علة وسبب :

ويشبه التشبيه في البيت قول الآخر (١) وهو مذكور مع في الكتب (٢)
٢٠٥ - لم أر صفا مثل صف الزلط تسعين منهم صلبوا في خط (٣)
من كل عال جذعه بالشط كأنه في جذعه المشتط
أخو نعاس جد في النمطى قد خامر النوم ولم يغط (٤)

بقوله جد في النمطى ، شرط يتم التشبيه كما أن قوله ، موصل ، كذلك
إلا أن في اشتراط المواصلة من الفائدة ما ليس في هذا ، وذلك أنه يجوز أن
يبالغ ويجهل ويجد في تمطيه ثم يدع ذلك في الوقت ويعود إلى الحال التي
يكون عليها في السلامة ، مما يدع إلى القصد ، وإذا كان كذلك كان الاستفادة من
هذه العبارة صورة النمطى وهيئة الخاصة وزيادة معنى وهو بلوغ الصفة غاية
ما يمكن أن يكون عليها ، وهذا كله مستفاد من الأول (١) ، ثم في (٢) زيادة
أخرى ، وهو أخص ما يقصد من صفة المصلوب ، وهي الاستمرار على

(١) هو دعبيل بن علي الخزاعي الأسدي المتوفى سنة ٢٤٦ هـ .

(٢) كالكامل ص ٤٥ ح ٢ طبعة التجارية .

(٣) الشط : شاطئ . نهر يتفرع من نهر دجلة ، وجذعه : فاعل لاسم
الفاعل الذي هو (عال) و من كل عال ، هيئة لخط ، والضمير في وكأنه ،
للمصلوب ، المشتط : الزائد في الغلو ، يغط : يستغرق في النوم .

(٤) أى من البيت الأول (٥) أى في البيت الأول .

الهيئة والاستدامة لها فاما قوله بعد : « قد خامر النوم ولم يغط » فهو وإن كان كأنه يحاول أن يرينا هذه الزيادة من حيث يقال إنه إذا أخذ النعاس فتمطى ثم خامر النوم ، فإن الهيئة الحاصلة له من جده في القطنى تبقى له ، فليس ببالغ مبلغ قوله « مواصل لغطيه » ، وتقييده من بعد بأنه « من الكسل » ، واحتياطه قبل بقوله « فيه لوئته » .

وشبهه بالاول في الاستقصاء قول ابن الرومى :

٢٠٦ - كان له في الجو حبلا يبوعه

إذا ما انقضى حبيل أتيح له حبيل
يعانق أنفاس الرياح مودعا وداع رحيل لا يحط له رحل (١)
فاشراطه أن يكون له بعد الحبيل الذى ينتهى ذرعه حبيل آخر يخرج من بوع (٢) الاول إليه كقوله « مواصل لغطيه من الكسل » في استيفاء الشبه والتشبيه على استدامته لأنه إذ كان لا يزال يبيع حبلا لم يقبض باعه ولم يرسل يده . وفي ذلك بقاء شبه المصلوب على الاتصال (٣) فاعرفه .

واعلم أن من حقلك ألا تضع الموازنة بين التشبيهين في حاجة أحدهما إلى زيادة من التأمل على وقتنا هذا ، ولكن تنظر إلى حالهما في قوى العقل ولم تسمع بواحد منهما . فعلم أن لو أرادهما مرید وانفقا له جميعاً ولم يكن قد سمع بواحدة منهما . بهما كان يكون أسهل عليه ، وأسرع إليه ، وأعطي به ، وأهما تجده أدل على ذلك . من يسمعه منه ، وأرجى لتخرج من يقوله . وذلك أن تقابل بين تشبيهة الأجسام بالصاييح والمصاييح بها ، وبين تشبيهة سل

(١) اليتان في صفة مصلوب ، يبيع : يقيس ، أتيح : هوى .

(٢) البوع : مد الباع بالشئ . يبيع : يقيس بالباع ، يشهر : يقيس بالشهر .

(٣) ولكن الاول صرح بالموافاة والثاني كنى عنها .

(م ٤ - أسرار البلاغة - ج ٢)

السيوف بعقاق البرق^(١) وتشبيهها بسل السيوف ، فإنك تعلم أن الأول يقع في نفس الصبي ، أول ما يحس بنفسه ، وأن الثاني لا يجيب إجابته ، ولا يبذل طاعته ، وكذلك تعلم أن تشبيه الثريا بنور العنقود لا يكون^(٢) في قرب تشبيهها بتفتح النور ، وأن تشبيه الشمس بالمرآة المجلوة كما مضى يقع في نفس الغر العامى والصبي ، ولا يقع تشبيهها بالمرآة في كف الأشل إلا في قلب الحصيف ، وتشبيهها في حركتها تلك بمرآة تضطرب على الجملة من غير أن تجعل في كف الأشل قد يقع لمن لا يقع له هذا التقيد ، وذلك لما مضى من حاجته إلى الفكرة في حال الشمس وأن حركتها دائمة متصلة ، ثم طلب متحرك حركة غير اختيارية ، وجعل المرآة صادرة عن تلك الحركة ومأسورة في حكمها دائماً ، وإنما شترطت عليك هذا الشرط لأنه لا يمتنع أن يسبق الأول إلى تشبيه لطيف يحسن تأمله ، ويدل على ذكاته وحدة خاطره ثم يشيع ويتسع ، ويذكر ويشهر ، حتى يخرج إلى حد المبتذل ، وإلى المشترك في أصله . وحتى يجرى مع دقة تفصيل فيه يجرى المجل الذي نقوله الوليدة الصغيرة والعجوز الورها^(٣) ، فإنك تعلم أن قولنا لا يشق غباره ، الآن في الابتذال كقولنا : لا يلحق ولا يدرك ، وهو كالبرق ، ونحو ذلك ، إلا أنا إذا رجعنا إلى أنفسنا علمنا أنه لم يكن كذلك من أصله ، وأن هذا الابتذال أنه بعد أن قضى ماماً بطراءة^(٤) الشباب وجدة الفتاة^(٥) ، وبعزة المنيع ، ولو قد منعك جانب وطوى عنك نفسه ، لعرفت كيف يشق مطايعه ، ويصعب تناوله . ومثل هذا وأظهر منه أمراً أن قولنا : أما بعد ، منسوب

(١) جمع عقيقة وهي البرق يشق السحاب وينفل منه .

(٢) في قول قيس بن الخطيم : كعنقود ملاحية حين نورا .

(٣) الحقاء . (٤) أى فضارة . (٥) قرة الشباب .

في الأصل إلى واحد بعينه (١)، وإن كان الآن في البذلة (٢) كقولنا : هذا بعد ذلك — مثلاً .

وهكذا الحكم في الطرق التي ابتدأ بها الأولون ، والعبارة التي لخصها المتقدمون ، والقوانين التي وضعوها ، حتى صارت في الاشتراك كاشية المشترك من أوله . والمبتذل الذي لم يكن الصون من شأنه ، والمبدول الذي لم يترض دونه المنع في شيء من زمانه . ورب نفيس جلب إليك من الآلة كنة الشاسعة ، وركب فيه النوى الشطون (٣) ، وقطع به عرض الفيا في ثم أخفى عنك فضله ، حتى جهلت قدره ، أن (٤) سهل مرامه ، واتسع وجوده ، ولو انقطع مدده عنك حتى تحتاج إلى طلبه من مظنته ، لعلمت إحسان الجاني به إليك ، والجالب المقرب نيله عليك ، ولا كثرت من شكره بعد أن أقللت ، وأخذت نفسك بتلافى ما أهملت ، وكذلك رب شيء نال فوق ما يستحقه من شغف النفوس به ، وأكثر مما توجبه المنافع الراجعة إليه ، لأنه (٥) لا يتسع اتساع الأول الذي فوائده أعم وأكثر ، ووجود العوض عنه عند الفقد أعسر ، فكسبت عزة الوجود هذا عزا لم يستحقه بفضله ، كما منعت سعته الآخر فضلاً هو ثابت له في أصله .

ويتصل بهذا الموضع حديث عبد الرحمن بن حسان (٦) ، وذلك أنه

(١) وهو قس بن ساعدة .

(٢) أي الابتداء .

(٣) أي البعيدة .

(٤) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أخفى .

(٥) تعليل لنيله فوق ما يستحقه .

(٦) ١٢٥ : ١ الكامل للبرد ، وتوفي عبد الرحمن عام ١٠٤ هـ (٣ : ٢٨٦) .

أسد الغابة لابن الأثير — طبعة طهران .

رجع إلى أبيه حسان وهو صبي يبكي ويقول : لسعني طائر ، فقال حسان :
صفه يا بني فقال : كأنه ملتف في بردى حبرة (١) ، وكان لسعه زنبور فقال
حسان : قال ابني الشعر ورب الكعبة . أفلا تراه جعل هذا التشبيه مما يستدل
به على مقدار قوة الطبع ويجعل عياراً في الفرق بين الذهن المستعد للشعر
وغير المستعد له ، وسره ذلك من ابنه كما سره نفس الشعر حين قال (٢) في
وقت آخر :

٢٠٧ - الله يعلم أني كنت منتبذاً في دار حسان أصادد اليعاسيب (٣)
فإن قلت : إن التشبيه يتصور في مكان الصيغ والنقش العجيب ولم
يعجب حسان هذا وإنما أعجبه قوله « ملتف » ، وحسن هذه العبارة ، إذ لو
قال : طائر فيه كوشى الحبرة ، لم يكن له هذا الموضع ، فهو إن يكن مشبهاً
ما أنت فيه فن حيث دلالة على الفطنة في الجملة .

قيل : مسلم لك أن نكتة الحسن في قوله « ملتف » ، ولكن لا يسلم أنه
خارج من الغرض ، بل هو عين المراد من التشبيه وتماه فيه ، وذلك أنه
يفيد الهيئة الخاصة في ذلك الوشى والصيغ وصورة الزنبور في اكتسائه
بهما ، ويؤدى الشبه كما مضى عن طريق التفصيل دون الجملة ، فما ظننت أنه
يعمده عما نحن بصده هو الذي يدنيه منه ، ولقد نفيت العيب من حيث
أردت إثباته .

(١) هي ضرب من برود الثين مخطوط .

(٢) أى ابنه عبد الرحمن .

(٣) الانتباز التنحى ، اليعاسيب : جمع يعسوب طائر أصغر من الجراد
تشبه به الخيل الضمر .

فصل

في التشبيه المتعدد والفرق بينه وبين المركب (١)

(١) عنى عبد القاهر بتقسيم الوجه العقلي إلى مفرد ومركب ومتعدد، وأطنب في بيان الفرق بين الوجه المتعدد والوجه المركب، لأن من قبله اشتبه عليهم أمرهما، فذكر وأن الوجه العقلي المفرد ما كان وجهه منتزعا من أمر واحد، نحو قولك - حجة كالشمس في الظهور - وأن الوجه المركب ما كان وجهه منتزعا من مجموع أمرين أو أكثر، نحو قوله تعالى (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) فالشبهه منتزع من أحوال الحمار، وهى أنه يراعى منه فعل مخصوص هو الحمل، وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الأسفار التى هى أوعية العلوم، وأن يكون هذا مع جهل الحمار بما فيها. وأما الوجه المتعدد فهو ما ينتزع من أمرين أو أكثر لا يرتبط أحدهما بالآخر، نحو قولك - هو كإسماء يصفو ويسكدر - تشبه رجلا في حال رضاه وفي حال غضبه بالماء في صفائه وكدرته من غير ارتباط أحدهما بالآخر، ولهذا يجوز الاختصار على أحدهما، كما يجوز تقديم أحدهما وتأخيرها على صاحبه، بخلاف الوجه المركب.

وذلك التقسيم لا يختص بالتمثيل ولا بالوجه العقلي، وقد لا يكون هناك معنى لعناية عبد القاهر به في التمثيل وحده، ولعله عنى به لما ذكره فيه من أن التشبيه المركب كلما كان أكثر جملا كان أوغل في كونه عقليا، لأن حاجته إلى العمل العقلي تكون أكثر، وبني على هذا أن التشبيه الذى لا يحصل إلا من جملة من الكلام أو أكثر هو الذى ينبغي أن يكون المثل الحقيقي، والأولى بأن يسمى تمثيلا، وهو بهذا لا يريد حصر التمثيل فيما كان مركبا، كما هو ظاهر قوله - والأولى بأن يسمى تمثيلا - والحق أنه لا شأن

للتركب و مزية التمثيل ، لأنه يأتي في الوجه الحسى أيضاً ، ومزيتها فيه كميزته في الوجه العقلى ، فكما لا يقتضى أن يكون الأول باسم التشبيه ما كان مركباً ، لا يقتضى أن يكون الأول باسم التمثيل ما كان مركباً ، ولبت عبد القاهر لم يتعرض لشيء من هذا الكلام على التمثيل ، لأنه كما سيأتى كان سبباً في انحراف من أتى بعده عن نهمة على حقيقته عنده .

ولعل الذى دعا الشيخ إلى تقسيم التشبيه إلى تمثيل وغير تمثيل أنه وجد بعض أنواع التشبيه يمتاز بالدقة واللاط ، والحاجة إلى شيء من التفرق ، وحسب الثانى ، وبعضها ليس بهذه المثابة ، وأن الأول ما كان وجه التشبيه عقلانياً غير حقيقى ، والثانى ما كان وجهه حسياً أو عقلياً حقيقياً ، فأراد أن يفرق بين الضربين ، ليخص هذا الضرب الممتاز باسم التمثيل ، ويبين ضرره ومزاياه وخصائصه وأسباب امتيازته وتأثيره في النفوس ، ويضرب له من الأمثلة ما يظهر فضله وعد شأوه .

وقد يكون السر في مزية التمثيل ما فيه من التجوز بسبب عدم اشتراك المشبه في وصف المشبه به ، مع أن تشبيهه به يقتضى ثبوته له ، فأنت بالتمثيل في حكم من يرى صورة من الصور ، ولكنه يراها نارة على حقيقتها ، وأخرى في المرأة ، ومن هنا أخذ اسم التمثيل ، أما في التشبيه فأنت ترى صورتين حقيقيتين ، وذلك أنك حينما تقول : خذها كالوردة في الحمرة - ترى حمرة الخد حقيقة ماثلة ، وترى حمرة الورد كذلك ، ولاتتوق معرفة إحداهما على وجود الأخرى بجوارها ، حتى لو فقدت إحداهما لم يثر هذا في العلم بالأخرى ، وأما نحو : كلامه كالعسل في الحلاوة - فإنك وإن أثبت الحلاوة للطرفين فليس هنا في الحقيقة ، إلا صورة واحدة تراها على حقيقتها في العسل ، وأما حلاوة الكلام فهي صورة معكوسة لحلاوة العسل ،

وليس لها وجود في ذاتها، حتى لو ارتفع العسل وفرضنا أنه لم يوجد أصلاً لم يتصور فهم الخلاوة في الكلام، فلا تجد إلى وجودها فيه سبيلاً، ولا تستطيع لها تحصيلاً، ولا جملة ولا تفصيلاً، وعلى هذا لا يكون في إثبات الحرمة للخد في المثال الأول تجوز أصلاً، ويكون في إثبات الخلاوة للكلام تجوز ظاهر، وسيان في المزية بين هذا وذاك، وهذا الفرق في المزية يقترب على حقيقة التمثيل عند عبد القاهر، ولا يوجد فيه على مذهب من سبقه، ولا على مذهب من أتى بعده، ولا أثر فيه التركيب وجه الشبه ونحوه مما يشترك بين التمثيل والتشبيه، ولا يقتضى مزية خاصة بالتمثيل، وقد كان هناك من يعد التشبيه مطلقاً أو مامن المجاز، فإذا لم يصح هذا في التشبيه غير التمثيل، فهو صحيح في التشبيه التمثيلي، لأن الطرفين لم يشتركا فيه على الحقيقة بل لا بد فيه من التأول على ما سبق، ومتى وجد التأول وجد التجوز.

وهذا يكون التأول هو المعول عليه في الفرق بين التمثيل وغيره، لا مجرد كون وجه الشبه عقلياً غير حقيقي، فقد يكون وجه الشبه عقلياً غير حقيقي ولا يوجد فيه تمثيل لفقد التأول، نحو قولك: كلامه كالعسل في ميل النفس إليه— وهذا التأول كما يوجد في تشبيه المعقول بالمحسوس، يوجد في تشبيه المحسوس بالمحسوس، كقولك — كلامه كالعسل في الخلاوة — وكقول القاضى التنوخي:

رب ليل قطعت كصدود وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقل تقذى به العيون وتأتى حديثه الأسماع
فتشبيه الليل المحسوس بالصدود والفراق المعقولين من عكس التمثيل

على طريق التخييل كما سبق، وتشبيهه بالثقل من تشبيهه المحسوس بالمحسوس
ووجه التشبه فيه وهو : « تقضى به العين وتأتى حديثه الاسماع ، لا يوجد
في المشبه ، فلا بد أن يراد منه لازمه وهو النفرة وعدم الاستطابة ، وهذا
يسكون تشبيهاً تمثيلاً .

وفد وضع عبد القاهر التمثيل في وضعه اللائق به ، ووصل في حده إلى
ما يجب أن يكون له ، وجعل هناك معنى للعناية في البلاغة بأمره ، بعد أن
وضعه من قبله وضعاً غامضاً ، واضطر بواقي أمره اضطراراً ظاهراً ، فهو
عندهم مرة نوع من البديع غير استعارة ، وهو عديم مرة نوع منها ،
والكنه يفرد في باب وحده ، وهو على ما سبق مسمى بالاستعارة التمثيلية ،
وقد خصوها وحدها باسم التمثيل ، وجعلوا الاستعارة مرادفة للمجاز
وقصروها على الاستعارة المفردة ، وقد خالفهم عبد القاهر في هذا كله . فأقام
التمثيل على أساس التأول في وجه التشبه ، لأنه هو الذي يليق باسمه ، وهو
الذي يستحق أن ينال العناية بتحقيق أمره ، وهو بعد هذا قد يذكر فيه طرفاً
التمثيل فلا يكون استعارة ، ويكرن أخص من التشبيه الاصطلاحي خصوصاً
مطلقاً ، كما ذكر ذلك في أسرار البلاغة ، وقد يذكر فيه أحد الطرفين فيكون
من الاستعارة ، وهو الذي ذكره في دلائل الإيجاز ، فقال : وأما التمثيل
الذي يكون مجازاً لمحيثك به على حد الاستعارة فناله : أراك تقدم رجلاً
وآخر آخر أخرى — ولكنه عند عبد القاهر لا يختص بالاستعارة المركبة
كما في هذا المثال ، بل قد يأتي في الاستعارة المفردة ، كاستعارة النور للقرآن
والحياة للعلم ، فقد صرح عبد القاهر بمجواز تسميتها تمثيلاً ، بل قد يأتي في
الاستعارة بالكناية على ما سبق من قول سعد بن ناشب :

إذا هم ألقى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانباً

اعلم أنى قد قدمت بيان المركب من التشبيه .

وهنا ما يذكر مع الذى عرفتك أنه مركب ويقرن إليه فى الكتب (١) وهو على الحقيقة لا يستحق صفة التركيب ، ولا يشارك الذى مضى ذكره فى الوصف الذى كان له تشبيهاً مركباً ، وذلك أن يكون الكلام معقوداً على تشبيه شيئين بشيئين ضربة واحدة إلا أن أحدهما لا يداخل الآخر فى التشبيه ، ومثاله قول امرئ القيس (٢) :

٢٠٨ - كأن قلوب النير رطباً وبابساً

لدى وكرها العناب والحشف البالى

وذلك أنه لم يقصد إلى أن يجعل بين الشيئين اتصالاً وإنما أراد اجتماعاً فى مكان فقط . كيف ولا يكون لضمامة الرطب من القلوب إلى اليابس هيئة يقصد ذكرها ، أو يعنى بأمرها ، كما يكون ذلك ابتاشير الصبح فى أثناء الظلماء ، وكون الشقيقة على قامتها الخضراء ، يؤدى ذلك التشبيه الحاصل من مداخلة أحد المذكورين الآخر واتصاله به اجتماع الحشف البالى والعناب ، كيف ولا فائدة لأن ترى العناب مع الحشف أكثر من كونهما فى مكان واحد . ولو أن اليابسة من القلوب كانت مجموعة ناحية والرطوبة كذلك فى ناحية أخرى لكان التشبيه بحاله . ولذلك لوفرت التشبيه هنا فقلت : كأن

(١) أى كتب النقد والأدب القديمة .

(٢) العناب : ثمر أحمر ، الحشف : ما يبس من التمر ، شبه الطرى من قلوب الطير بالعناب ، والعتيق بالحشف . وخص قلوب النير لأنها أطيب لحماً وضمير وكرها راجع إلى العقاب وفرخ العقاب يأكل لحم الطائر إلا قلبه فلذلك كثر عند وكرها ، وقيل : إنه مادام صغيراً لا يأكل إلا قلوب الطير فتأتى العقاب لفرحها به .

الرطب من القلوب عذاب وكان الياض حشف بال ، لم تر أحد التشبيهين موقوفاً
في المائدة على الآخر وليس كذلك الحكم في المركبات التي تقدمت .
وقد يسكون في التشبيه المركب ما إذا فضضت تركيبه وجدت أحد
طرفيه يخرج عن أن يصلح تشبيهاً لما كان جاء في مقابلته مع التركيب ،
بيان ذلك أن الجلال في قوله :

٢٠٩ - كطرف أشهب ملق الجلال (١) في مقابلة الليل وأنت لو قلت
كان الليل جلال وسكت لم يكن شيئاً .

وقد يكون الشيء منه إذا فض تركيبه استوى التشبيه في طرفيه إلا أن
الحال تغير ومثال ذلك قوله (٢) :

٢١٠ - وكان أجرام النجوم لو امعا در نثرن على بساط أزرق
فأنت وإن كنت إذا قلت : كان النجوم درر وكان السماء بساط أزرق ،
وجدت التشبيه مقبولا معتاداً مع التفريق فإنك تعلم بعد ما بين الحالتين ،
ومقدار الإحسان الذي يذهب من البين ، وذلك أن المقصود من التشبيه
أن يريك الهيئة التي تملأ النواظر عجباً ، وتستوقف العيون وتستنطق القلوب
بذكر الله تعالى : من طلوع النجوم مؤتلفة مفترقة في أديم السماء وهي زرقاء
وزرقها الصافية التي تتدع العين والنجوم تتلألأ وتبرق في أثناء تلك الزرقة
ومن لك بهذه الصورة إذا فرقت التشبيه وأزلت عنه الجمع والتركيب ؟
وهذا أظهر من أن يخفى .

وإذا قد عرفت هذه التفاصيل فاعلم أن ما كان من التركيب في صورة
بيت امرئ القيس ، فإنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن
الترتيب فيه ، لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه .

(١) راجع الشاهد ١٧٦ . (٢) أبوطالب الرقي ، وقد سبق البيت .

وقوله : « كل رجل وضعته » . وهي إذا كانت بمعنى « مع » ، لم يكن في معطوفها الانقطاع ، وأن يكون الكلام في حكم جمادين ألا ترى أن قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها ، لرضعها ، لا يكون بمنزلة أن تقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها ، فتجعل الكلام جملتين . وكذا لا يمكنك أن تقول كل رجل كذا وضعته كذا ، فتفرق الخبر عنهما ، كما يجوز في قولك زيد وعمر وكريمان ، أن تقول : زيد كريم وعمر وكريم . وهذا موضع غامض وللکلام فيه موضع آخر (١) .

وإن أردت أن تزداد تبيناً لأن التشبيه إذا كان معقوداً على الجمع دون التفريق كان حال أحد الشئيين مع الآخر حال الشئ . في صلة الشئ . وتابعا له ومبنياً عليه حتى لا يتصور إمراده بالذكر ، فالذي يقضى بك إلى معرفة ذلك أنك تجد في هذا الباب ما إذا فرق لم يصلح للتشبيه بوجه كقوله (٢) :

٢١٥ - كأنما المريح والمشتري قدماه في شايخ الرفعة

منصرف بالليل عن دعوة قد أسرجت قدماه شمعه

لو قلت كأن المريح منصرف بالليل عن دعوة وتركت حديث المشتري والشمعة كان خالفاً من القول . وذلك أن التشبيه لم يكن للمريح من حيث هو نفسه ولكن من حيث الحالة الحاصلة له من كون المشتري أمامه . وأنت وإن كنت تقول : المشتري شمعة على التشبيه العامى الساذج في قولهم كان النجوم مصاييح وشموع فإنه لم يضع التشبيه على هذا وإنما قصد الهيئة التي يكتسبها المريح من كون المشتري أمامه .

(١) خلاصة الفرق بين المركب والمتعدد : صحة تفريق التشبيهات في المتعدد ، وأن فائدة التشبيه المتعدد الاختصار وحسن الترتيب ، وفائدة المركب تصوير الهيئة ، والتشبيه المركب يجعل الساذج خاصياً وأحد المشبهين في المركب كالتابع للآخر .
(٢) أى القاضى التنوخى .

ليس القصد فيه أن يريك كل لون على الانفراد وإنما القصد أن يرى
الشبه من اجتماع اللونين .
وقول البحترى (١) :

٢١٣ - ترى أحجاله يصعدن فيه

صعود البرق في الغيم الجهم (٢)
لا يريد به تشبيه بياض الحجل على الانفراد بالبرق ، بل المقصود
الهيئة الخاصة الحاصلة من مخالطة أحد اللونين الآخر .
كذلك المقصود في بيت بشار بتشبيه النقع والسيوف في الليل المتهاوى
كواكب ، لا تشبيه الليل بالنقع من جانب والسيوف بالكواكب من جانب ،
ولذلك وجب الحكم كما كنت ذكرت في موضع بأن الكلام إلى قوله وأسبافنا
في حكم السلة للصدر (٣) ، وجار مجرى الاسم الواحد ، لئلا يقع في التشبيه
تفريق ويتوهم أنه كقولنا : وكان مشار النقع ليل وكان السيوف كواكب .
ونصب الأسباف لا يمنع من تقدير الاتصال ، ولا يوجب أن يكون في
تقدير الاستئناف ، لأن الواو فيها بمعنى « مع » ، كقوله :
٢١٤ - « فإني وقيار بها لغريب » (٤) :

= الكشف في سورة البقرة عند قوله تعالى (عوان بين ذلك) ورواه :
كأنه في الجلد ، ومعنى التوليع : استطالة البلق . والبق بالتحريك . بياض
رقيق في البشرة .

- (١) في وصف فرس استهده من عبد الله بن طاهر .
- (٢) الجهم السحاب لا ماء فيه ، وقوله فيه : أى في الفرس المحجل .
- (٣) أى لمثار وهو مصدر ميمي أو اسم مفعول .
- (٤) هو لضان البرجمي وصدره : ومن يك أمسى بالمدينة رحله . والواو
فيه بمعنى مع لأن « قبارا » لا يمكن أن يكون غريبا وحده وكذا الخبر فيما بعده .

ونظيره أن للجمع بين عدة تشبيهات في بيت كقوله (١) :

٢١١ - بدت قرأ وماست خطوط بان

وفاحت عنبراً ورننت غزالا

مكانا من الفضيلة مرموقا ، وشأوا ترى فيه سابقاً ومسبوفاً ، لا أن
حقائق التشبيهات تتغير بهذا الجمع ، أو أن الصور تتداخل وتتركب وتأتلف
اتتلاف الشككين بصير أن إلى شكل ثالث فكون قدما كخطوط البان ، لا يزيد
ولا ينقص في شبه الغزال حين ترنو منه العينان . وهكذا الحكم في أنها
تفوح فوح العنبر ، ويلوح وجهها كالقمر .

وليس كذلك بيت بشاره كأن مثار النفع ، لأن التشبيه هناك كما مضى
مركب ، وموضوع على أن يريك الهيئة التي ترى عليها النفع المظلم واليوسف
في أثنائه تهرق وتومض ، وتعلو وتنخفض ، وترى لها حركات من جهات
مختلفة ، كما يوجه الحال حين يحمى الجلال ، وترتكض بفرسانها الجياد ،
كما أن قول رؤبة مثلاً :

٢١٢ - فيها خطوط من سواد وبلق

كأنها في الجلد توليع البهق (٢)

(١) أي المتنبي من قصيدة في مدح ابن عمار .

ومثل البيت قول ديك الجن :

سفرن بدورا ، وانتقهن أهلة ومسن غصونا والتفنن جاذرا

وللوأواء الدمشق :

وأمرت لؤلؤاً من نرجس وسقت

ورداً وعضت على العناب بالبرد

(٢) يصف حمراً وحشية فيها خطوط الخ... وقد أورده في =

وهكذا قول ابن المعتز :

٢١٦ - كأنه وكان الكأس في فيه هلال أول شهر غاب في شفق (١)
لم يقصد أن يشبه الكأس على الأفراد بالهلال والشفقة بالشفق بل أراد
أن يشبه مجموع الصورتين ، ألا ترى أنك لو فرقت لم تحل (٢) من التشبيه
بطائس ؟ إذا لا معنى لأن تقول : كأن الشفقة شفق ، وتسكت .. ألا ترى
أن قوله (٣) :

٢١٧ - بياض في جوانبه احمرار كما احمرت من الخجل الحدود (٤)
لم يستوجب الفضل والخروج من التشبيه العامي وأن يقال قد زاد زيادة
لم يسبق إليها إلا بالتركيب والجمع ، وبأن ترك أن يراعى الحمرة وحدها ؟ .
وقال القاضي أبو الحسن : رحمه الله : « لو اتفق له أن يقول : احمرار
في جوانبه بياض ، لكان قد استوفى الحسن ، وذلك لأن خد الخجل هكذا
يحدد البياض فيه بالحمرة ، لا الحمرة بالبياض ، إلا أنه لعله وجد الأمر
كذلك في الوردة فشبّه على طريق العكس ، فقال : هذا البياض حوله الحمرة
هاهنا كالحمرة حولها البياض هناك » .

فانظر الآن إن فرقت كيف يتفرق عنك الحسن والإحسان ، ويحضر

(١) شبيه به قول أبي نواس :

فكأنه وكان الكأس فوق بنانه شمس يمد بها إليك هلال

وهو في ديوان ابن المعتز ٢ : ٥٤ .

(٢) أي لم تفز وهو يفتح التاء واللام وسكون الحاء .

(٣) أي ابن المعتز .

(٤) يوجد في ديوان ابن المعتز ٢ : ١٢٠ .

(٥) صاحب كتاب الوساطة راجع ص ١٥١ من الوساطة ، وراجع العمدة

(٢ : ١٧ طبعة التجارية) حيث رأى أن مصاد التشبيه راجع لفساد المقابلة .

العين ويذهب البيان، لأن تشبيهه البياض على الانفراد لا معنى له، وأما تشبيهه الحمرة وإن كانت تصح على الطريقة الساذجة، أعني تشبيهه الورد الأحمر بالحد، فإنه يفسد من حيث إن القصد إلى جنس من الورد مخصوص، وهو ما فيه بياض يحدق به حمرة، فيجب أن يكون وصف المشبه على هذا الشرط أيضاً.

وبهذا الاختصاص وكما ذكرت لك نجد أحد المشبهين في الأمر الأعم الأكثر وقد ذكر في صلة الآخر ولم يعطف عليه كقوله (١) :

٢١٨ - والشيب ينهض في الشباب

٢١٩ - و د بياض في جوانبه احمرار (٢) ،

وأشبه ذلك . فإن جاءت د الواء ، كانت واو حال كقوله (٣) :

٢٢٠ - كما المريج والمشتري

قدامه في شاخ الرنم

وهي إذا كانت حالية فهي كالصفة في كونها تابعة وبحيث لا يتفرد بالذكر ، بل يذكر في ضمن الأول ، وعلى أنه من تبعه وحاشيته .

وهكذا الحكم في الطرف الآخر ألا ترى قوله (٤) :

٢٢١ - د ليل تهاوى كواكبه ،

قهاوى كواكبه : جملة من الصفة لليل . وإذا كان كذلك فالكواكب

مذكورة على سبيل التبع لليل ، ولو كانت مستبعدة بشأنها لقلت : ليل وكواكب وكذلك قوله (٥) :

(١) أي الفرزدق ، وتممة البيت : كأنه ليل يصبح بجانبه نهار .

(٢) راجع الشاهد ٢٠٩ .

(٣) أي التتوخى راجع الشاهد ٢٠٧ .

(٤) أي بشار .

(٥) أي الفرزدق .

٢٢٢ - ليل يصبح بجانيه نهار (١)

وأشد من ذلك أن يجي. (ك) في الطرف الثاني كقوله :

٢٢٣ - د كما احمرت من الخجل الحدود ،

وبيت امرئ القيس (٢) على خلاف هذه الطريقة لأن أحد الشيتين فيه في الطرفين معطوف على الآخر ، أما في طرف الخبر وهو طرف التشبيه به فين وهو قوله العناب والحشف البالي ، وأما في طرف الخبر عند وهو المشبه ، فإنك وإن كنت ترى اسما واحداً وهو القلوب فإن الجمع الذي تفيدته الصيغة والمتفق ، يجري مجرى المطف في المختلف . فاجتماع شيتين أو أشياء في لفظ تنبيه أو جمع لا يوجب أن أحدهما (٣) في حكم التابع للآخر ، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني في صفة الأول أو حاله أو ما أشبه ذلك ، هذا وقد صرح بالمطف في البدل وهو المقصود فقال (٤) : رطاباً وياساً .

واعلم أنه قد تجي. في هذا الباب (٥) شيء له حد آخر وبحو قوله (٦) :

٢٢٤ - لاني وتزييني بمدحى معشراً كعلق درأ على خنزير

هو على الجملة جمع بين شيتين في عقد تشبيه إلا أن التشبيه في الحقيقة لأحدهما ألا ترى أن المعنى على أن فعله في التزيين بالمدح كفعل الآخر في

(١) والشيب ينهض في الشباب كأنه

ليل يصبح بجانيه نهار

وراجع الشاهد ٢١١ و ٢٠٩ . (٢) وهو كأن الطير الخ .

(٣) أي أو أحدها . (٤) أي أمرؤ القيس .

(٥) أي باب التشبيه المركب . (٦) هو ابن الرومي .

محاولة تزيين الخنزير بتعليق الدر عليه ، ووجه الجمع أن كل واحد منهما يضع الزينة حيث لا يظهر لها أثر لأن الشيء غير قابل للتحسين ، ومتى كان المشبه به كعلق في البيت فلا شك أن التشبيه لا يرجع إلى ذات الشيء بل إلى المعنى المشتق منه الصفة . وإذا رجع إليه رجع إليه مقروناً بصلته على نحو ماضى في نحو ما زال يفتل في الذروة والغارب ، فقد شبه تزيينه بالمدح من ليس من أهله بتعليق الدر على الخنزير هكذا بجملة لا بالتعليق غير معدى إلى الدر والخنزير ، فالشبه مأخوذ من مجموع المصدر وما في صلتها . ولا بد للواو في هذا النحو أن تكون بمعنى مع ، وأمرها فيه أبين إذ لا يمكن أن يقال لى كذا وإن تزيين كذا لأنه ليس معنا شيئاً يكون أحدهما خبراً عن ضمير المتكلم في « لى » الذى هو المعطوف عليه والآخر عن « تزيين » المعطوف ، كما يكون في نحو بيت بشار شيطان يمكن في ظاهر اللفظ أن يجعل أحدهما خبراً عن النقع والآخر عن الأسياف لى أن نجى . لى فساده من جهة المعنى . فأتت في نحو « لى » وتزيين ، ملجأ لى جعل الواو بمعنى مع من كل وجه حتى لا تقدر على إخراج الكلام لى صورة تكون فيها الواو عارية من معنى مع ويكون تشبيهاً بعد تشبيهه .

فان قلت : إن فى « معلق » معنى الذات والصفة معاً ، فيمكن أن يكون أراد أن يشبه نفسه بذات الفاعل وتزيينه بالفعل نفسه . أقول : لو أريد : أنى كعلق درأ على خنزير ، وإن تزيين بمدحى معشراً كتعليق در على خنزير ، كان قولاً ظاهراً سقوط ، لما ذكرت ، من أنه لا يتصور أن يشبه المتكلم نفسه من حيث هو زيد مثلاً بعلق الدر على الخنزير من حيث هو عمرو ، وإنما يشبه الفعل بالفعل فاعرفه (١) .

(١) جعل الخطيب القزوينى البيت من تشبيه المفرد بالمفرد والطرفان مقيدان ١٧٥ ، ١٧٦ الإيضاح .

(م ٥ - أسرار البلاغة - ج ٢)

فان قلت : فما تقول في قوله (١) :

٢٥٥ - وحتى حسب الليل والصبح إذ بدا

حصانيز مختالين جونا وأشقرا

فانه ظاهره أنه من جنس المفرق ؟

أقول : نعم : إلا أن ثمة شيئاً من الحسن ، وهو أن لاقتران الحصانين
الجون والأشقر في الاختيال ضرباً من الخصوصية في الهيئة ، لكنه لا يبلغ
مبلغ دليل تهاوى كواكبه ، ، ولا مبلغ قوله (٢) :

٢٢٥ - والصبح مثل غرة في آدم ،

كما أن قوله (٣) :

٢٢٧ - دون التعانق ناحلين كشكلى

نصب أدقهما وضم الشاكل (١)

لا يكون كقوله (٤) :

٢٢٨ - إلى رأيتك في نوى تماقنى

كما تعانق لام الكاتب الألفا

فإن هذا قد أدى إليك شكلاً مخصوصاً لا يتصور في كل واحد من

(١) أى ابن المعتز .

(٢) أى ابن المعتز .

(٣) أى المتنبي .

(٤) راجعه في ٣ : ٢٥٣ شرح العسكري لديوان المتنبي .

(٥) هو بكر بن النطاح كما في أدب الكتاب ، للصولي ، أو أبو بكر

ابن خازجة كما في ديوان المعاني (١ : ٢٤٣) ، أو بكر الموسوس كما في

العقد ٤ : ٢١٢ .

المذكورين على الانفراد بوجه، وصورة لا تكون مع التفريق، وأما المتنبي فأراك الشيتين في مكان واحد وشدد في الفرق بينهما، وذلك أنه لم يمرض لهيئة العناق، ومخالفتها صورة الافتراق، وإنما عمد إلى المبالغة في فرط التحول واقتصر من بيان حال المعانقة على ذكر الضم مطلقا، والأول لم يعن بحديث الدقة والتحول، وإنما عنى بأمر الهيئة التي تحصل في العناق خاصة من انعطاف أحد الشككين على صاحبه والتفاف الحبيب بمحبه، كما قال (١):

١٢٩ - (ولم أنس ليلتنا في العناق)

لن الصبيا بقضيب قضيبا

وأجاد وأصاب الشبه أحسن إصابة لأن خطي اللام والالف في، لا، ترى رأسيهما في جهتين وتراهما قد تماسا من الوسط وهذه هيئة المعتنقين على الأمر المعروف، فأما قصد المتنبي، فليس بصفة عناق على الحقيقة، وإنما هو تضام وتلاصق، وهو بنحو قوله (٢):

٢٣٠ - ضمته ضمة عدنا بها واحداً فلو رأنا عيون ما خشيناها

أشبه، لأن الفصد في مثله شدة الالتصاق، من غير تعريج على هيئة الاعتناق، وذهب القاضى (٣) في بيت المتنبي إلى أنه وكأنه معنى مفردة غير مأخوذ من قوله وكما تعاق لأم الكائنات الألفا، . وقال: . ولئن كان أخذه

(١) أى البحتري .

(٢) هو أبو إسحاق الفارسي من عصر الدولة البويهية، راجع ٢: ٢٢٣ شرح المسكبري على ديوان المشبي طبع الحلبي، وشبهه به قول ابن المعتز: فلو ترانا في قيض الدجى حسبتنا في جسد واحد (٣) أى القاضى الجرجاني صاحب الوساطة .

كما يقولون فليس عليه بعتب ، لأن التعب في نقله ليس بأقل من التعب في ابتدائه (١) .

وهذا التفضيل والتفصيل من قول القاضى ليس قادحاً في غرضى لأنى أردت أن أريك مثالا في وضع التشبيه على الجمع والتفريق وأجعل البيتين معياراً فيما أردت ، ولئن كان المتنبي قد زاد على الأول فليس تلك الزيادة من حيث وضع الشبه على تركيب شكاين ، ولكن من جهة أخرى وهي الإغراق في الوصف والتحول ، وجمع ذلك للخلين معاً ، ثم إصابة مثال له ونظير من الخط ، فاعرف ذلك ، ولا نظن أن قصدى المفاضلة بين البيتين ، من حيث القول في السابق والمسبوق ، والأخذ والسرقة ، فتحسب أنى خالفت القاضى فيما حكم به .

(١) راجع ١٨٨ الوساطة .

فصل

« هذا فن غير ما تقدم في الموازنة بين التشبيه والتمثيل ،

(فروق بين التمثيل والتشبيه)

(قلب التشبيه) :

اعلم : أنى قد عرفتك أن كل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلاً وثبت وجه الفرق بينهما .

وهذا أصل إذا اعتبرته ، وعرضت كل واحد منهما عليه . فوجدته يمين في التشبيه مجيئاً حسناً ، وينقاد القياس فيه انقياداً لا تعسف فيه ، ثم صادفته لا يطاوعك في التمثيل تلك المطاوعة ، ولا يجرى في عتاك مرادك ذلك الجرى ظهرك نوع من الفرق والفصل بينهما غير ما عرفت ، وانفتح منه باب إلى دقائق وحقائق .

وذلك جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ، وهو إذا استقرت التشبيهات الصريحة وجدته يكثُر فيها ، وذلك نحو أنهم يشبهون الشيء فيها بالشيء في حال ثم يعطفون على الثاني فيشبهونه بالأول ، فترى الشيء مشبهاً مرة ومشبهاً به مرة أخرى ،

فمن أظهر ذلك أنك تقول في النجوم كأنها مصابيح ، ثم تقول في حالة أخرى في المصابيح كأنها نجوم ، ومثله في الظهور والكثرة : تشبيه الحد بالورد والورد بالحد ، وتشبيه الروض المنور بالوشى المنعم ونحو ذلك . ثم تشبه النقش والوشى في الحلل بأنوار الياض ، وتشبه العيون بالترجس فتم تشبه الترجس بالعيون ، كقول أبي نواس :

٢٣١ - لدى ترجس غصن القطاف كأنه

إذا ما منحناه العيون عيون

وكذلك تشبيه الثغر بالآقاحي (١) ثم تشبيهها بالثغر، كقول ابن المعتز:

٢٣٢ - والأصوان كالشبايا الغر قد صقلت أنواره بالقطر

وقول التنوخي:

٢٣٣ - أقحوان معانق لشقيق ككفور تعض ورد الحدود

وبعده وهو تشبيه النرجس بالعيون:

٢٣٤ - وعيون من نرجس تترادى ككميون موصولة التسميد

وكا يشبهون السيوف عند الإلتضاء بعقائق البروق كما قال (٢) ثم
يمودون فيشبهون البرق بالسيوف المنتضاء كما قال ابن المعتز يصف سخابة:

٢٣٥ - وسارية لا تمل البسكا جرى دمعها في حدود الترى

سرت تقدح الصبح في ليلها ببرق كهنديّة تقتضى

وكقول الآخر يصف نار السدق:

(١) الآقاحى بالشدديد، والآقاحى: جمع أقحوان بالضم زهر له
أوراق بيض وحويلة ووسطه أصفر ومنه نوع صغير ليس له ورق وله
رائحة قوية يسمى البابونج.

(٢) أى عنقرة في وصف سيفه:

وسبني كالعقيقة وهو كمي سلاحي لا أفيل ولا فطارا
والكعب بزنة حمل: الضجيج أو القميص. والفطار ما فيه تشقق.
والعقائق جمع عقيقة وهي الشعاع أو البرق في وسط السحاب كأنه سيف
مسلول.

٢٣٦- وما زال يعلو عجاج الدخان إلى أن تكون منه زحل (١)
وكتنا نرى الموج من فضة فذهبه النور حين اشتعل
شرار أبحاكي انقضاض النجوم وبرقا كإيماض يبيض تسل
ومن لطيفه قول علي بن محمد بن جعفر (٢):

٢٣٧- دمن (٣) كأن رياضها يكسين أعلام المطارف
وكانما غدرانها فيها عشور من مصاحف
وكانما أنوارها تهنئ في نكباء عاصف (٤)

(١) هو لآبي الحسن محمد بن عبد الله الخزومي السلمي نسبة إلى دار السلام وهي بغداد ومن أشهر أهل العراق ولد عام ٣٣٦، وتوفي سنة ٣٩٣. والسبق عيد للفرس في الحادي من شهر بهمن ماه حوالي ١٣ نوفمبر، وستتم فيه إيقاد النيران العظيمة بسائر الأدهان ويلقون فيها أنواع الحبوب، ويروى بدل «تكون» : «تكون».

(٢) هو علي بن محمد بن جعفر الحناني من بني همام بن كعب بن سعد الكوفي الشاعر العبسي المتوفى عام ٥٢٠هـ، وصواب لإنشاد البيت الأول هكذا كما ذكرناه:

دمن كأن رياضها يكسين أعلام المطارف
وقبل البيت الأخير بيتان هما:

بانت سواريسا تمخض في رواعدها القواصف
ثم أنبرت سحبا كباكية بأربعة ذوارف

(٣) الدمن جمع دمنة وهي هنا: الموضع القريب من الدار. والمطارف: جمع مطرف كذبر: رداء مربع من الخز فيه أعلام.

(٤) النكباء ريح بين الصبا والشمال.

طرر الوصائف يلتفتن بها إلى طرر الوصائف (١)
وكانت لمع بروقهسا في الجوا أسياف المناقف (٢)

المقصود البيت الأخير ولكن البيت إذا قطع عن القطعة كان كالكماب
تفرد عن الاتراب ، فظهر فيها ذل الاغتراب ، والجوهرة الثينة مع أخواتها
في العقد أبهى في العين ، وأملأ بالزين ، منها إذا أفردت عن النظائر ، وبدت
فذة للناظر .

ويشبهون الجواشن (٣) والدروع بالغدير ، يضرب الريح مته فيتكسر ،
ويقع فيه ذلك الشننج (٤) المعلوم ، كقوله (٥) :

٢٣٨ - وبيضاء زغف نثلة سليمة لها رفرف فوق الأنامل من عل
وأشبرنهما الهالكى كأنها غدير جرت في مته الريح سلسل (٦)

(١) الوصائف : جمع وصيفة وهي الفتاة الشابة .

(٢) المناقف : الملاعب بالسلاح .

(٣) الجواشن : الدروع جمع جوشن .

(٤) الشننج بالتحريك : التقبض من مس نار أو برد شديد .

(٥) هو أوس بن حجر بن عتاب كان من أوصف الشعراء للحمير
الوحشية والسلاح لاسيما القوس قال أبو عمرو بن العلاء : كان أوس فحل
مضر حتى نشأ النابغة وزهين فأخلاه .

(٦) الزغف : الدرع الواسعة المحكمة ، والنثلة : الدرع الطويلة .
والسليمة : نسبة إلى سليم الذي جاء في شعرهم اختصاره عن سليمان سماعاً .
أشبرنهما : أعطانيهما . الهالكى : هنا الصيقل أو الحداد ، قيل إن أول من
صنع الحديد في العرب هو الهالك بن عمرو .

وقال (١) :

٢٣٩ - وسانعة من جياذ الدرو ع تسمع للسيف فيها صليلا
كمن الغدير زهته الدبور يجر المدجج منها فضولا

وقال البحتري (٢) :

٢٤٠ - يمشون في زغف كأن متونها
في كل معركة متون نهاء

وهو من الشهرة بحيث لا يخفى .

ثم إنهم يعكسون هذا التشبيه فيشبهون الغدران والبرك بالدروع
والجواشن ، كقول البحتري يصف البركة (٣) :

٢٤١ - إذا زهتها الصبا أبدت لها حبا
ومن فأن ذلك وفاخره ، لاستواء أوله في الحسن وآخره ، قول أبي
فراس الحمداني :

(١) هو عبد القيس بن خفاف البرجمي الشاعر الجاهلي راجع ١٨٤
المفضليات ، ٣١٧ : ١ الحاسة . والدبور : ريح غربية . المدجج : اللابس
السلاح . الفضول : الزيادة :

(٢) النهاء أصغر محابس الماء الواحدة نهاءة وهي الغدير الصغير أو هي
جمع نهي ، ويشبهون الصارم بلون الملح أيضاً ، يقول مالك بن أبي كعب
والد كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ :

على فضفاضة كالنهي سابقة وصارم مثل لون الملح مصقول
(٣) أي بركة قصر المتوكل ، وزهتها : علتها ، والصبا : ريح شرقية ،
والحباك بضمين : جمع حبيكة وهي الطريق في الرمل .

- ٢٤٢ - انظر إلى زهر الربيع والماء في البرك البديع
وإذا الرياح جرت عليه في الذهاب وفي الرجوع
ثرت على بيض الصفا ثم بيننا خلق الدروع
وتشبه أنوار الرياض بالنجوم كقوله (١) :
- ٢٤٣ - بكت السماء بما رذاذ دموعها ففدت تبسم عن نجوم سماء
ثم تشبه النجوم بالنور كقوله (٢) :
- ٢٤٤ - قد أقدف العيس في ليل كان به وشياً من النور أو روضاً من العشب
وكقول ابن المعتز :
- ١٧٦ و ٢٤٥ - كان الثريا في أواخر ليلها تفتح نور أو لجام مفضض
وقال (٣) :
- ٢٤٦ - وتوقد المريح بين نجومها كبهارة في روضة من نرجس (٤)
وكذلك تشبه غرة الفرس الأدهم بالنجم أو الصبح ، ويجعل جسمه
كالليل ، كما قال ابن المعتز :
- ٢٤٧ - جاء سليلا من أب وأم أدهم مصقول ظلام الجسم
قد سمرت جبهته بنجم *

-
- (١) أي البحترى من القصيدة السابقة .
(٢) أي البحترى في مدح أبي الصقر .
(٣) أي ابن المعتز ٢ : ٥٢ ديوانه طبعة بيروت .
(٤) المريح : يمتاز باحمرار لونه . البهارة واحدة البهار بالفتح نبت طيب الرائحة .

- (٥) جاء سليلا من أب وأم لا أفقلت من ولد يعقم
أدهم مصقول ظلام الجسم منتعل بجندلات صم
قد سمرت جبهته بنجم

وكما قال كاتب (١) المأمون يصف فرساً :

٢٤٨ - قد بعثنا بجواد مثله ليس يرام
فرس يزهى به لك حسن سرج ولجام
وجهه صبيح ولكن سائر الجسم ظلام
والذى يصلح للسو لى على العبد حرام

وقال ابن نباتة :

٢٤٩ - وأدم يستمد الليل منه وتطلع بين عينيه الثريا
ثم يمسك فيشبه النجم أو الصبح بالغرة في الفرس كقول ابن المعتز :
٢٥٠ - والصبح في طرة ليل مسفر كأنه غرة مهر أشقر
وتشبه الجوارى في قدو دهن بالسرو تشبيهاً عاماً مبتدلاً . ثم لأنهم قد
جعلوا الفرع فيه أصلاً ، فشبها السرو بهن كقوله (٢) :

٢٥١ - حفت بسرو كالثقيان تلحفت
خضر الحرير على قوام معتدل
فكأنها والريح حين تميلها تبغى التناق ثم يمنعها الخجل
والمقصود من البيت الأول ظاهر وفي البيت الثاني تشبيه من جنس الهيئة
المجردة من هيئات الحركة وفيه تفصيل ظريف فأن فقد راعى الحركة

(١) هو أبو الفضل عمرو بن مسعدة بن صول أحد وزراء المأمون
ومن أبلغ الكتاب يضرب به المثل في جزالة اللفظ وقلته وصواب المعنى
وكثرته توفي عام ٢١٣ هـ .

(٢) هو أحمد بن سليمان بن وهب الكاتب كان ناثراً ناظماً بارعاً في
فنون كثيرة ومن أسرة شهرت بالأدب توفي سنة ٣٨٥ هـ .

حركة التيهن للدنو والعناق، وحركة الرجوع إلى أصل الافتراق، وأدى ما يكون في الحركة الثانية من سرعة زائدة تأدية تحسب معها السمع بصراً، تبييناً للتشبيه كما هو، وتصويراً لأن حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها إلى اعتدالها أسرع لا محالة من حركتها في خروجها من مكانها من الاعتدال، وكذلك حركة من يدرك الخجل فيرتدع أسرع أبداً من حركته إذم بالدنو. فإزعاج الحرف والوجل، أبداً أقوى من إزعاج الرجاء والامل، فمع الأول تمهل الاختيار، وسمة الحوار، ومع الثاني حفز الاضطراب، وسلطان الوجوب. وأعود إلى الغرض.

ومن تشبيه السرو بالنساء قول ابن المعتز (١):

٢٥٢ - ظلت بملهى خير يوم ليلة تدور علينا الكاس في فتية زهر
بكف غزال ذى عذار وطرة وضدغين كاتقافين في طرفي سطر
لدى نرجس غض وسرو كأنه قدود جوار من في أزر أخضر
وتشبه تدى الكواعب بالزمان كقوله (٢):

٢٥٣ - ربما تبيت أناملى يحزين رمان النحور
وقال المتنبي:

٢٥٤ - وقابل رماننا غصن باقة يميل به بدر ويمسكه حقف (٣)
وقوله (٤):

٢٥٥ - يخططن بالعيدان في كل منزل ويخبان رمان التدى النواهد

(١) راجع ٢: ٤٥ ديوان المعتز طبعة بيروت.

(٢) ينسب للسلاوى كما ينسب لمصور الغرى (٣٥٩ الشعر والشعراء) ولمحمد بن عبيد الله الفيرى، وللمنخل البشكرى.

(٣) البدر استعارة للوجه. والحقف استعارة للردف.

(٤) النابغة الذبياني الشاعر الجاهلي المشهور.

ثم يقلب فيشبه الرمان بالثدى كقول القائل (١) :

٢٥٦ - ورمانة شبيها لاذ رأيتها بدى كعاب أو بحقة مرمر
منمنمة صفراء تضد حولها يواقيت مخمر في ملاء معصر
وتشبه الجداول والأنهار بالسيوف يراد بياض الماء الصافي وبصيصه
مع شكل الاستطالة الذي هو شكل السيف كقول ابن المعتز :
٢٥٧ - أعددت للجوار وللعفاة كوم الأعالى متساميات
روازقا في المحل مطمبات

يعنى نخلا، ثم قال بعد أبيات :

٢٥٨ - تسقى بأنهار مفجرات على حصى الكافور فائضات
مثل السيوف المتفريات (٢)

وقول ابن بابل :

٢٥٩ - فاسيل تخلصه المحاني كما سلت من الخلل المناصل (٣)
أبو فراس :

٢٦٠ - والماء يفصل بين زهف - الروض في الشطين فصلا
كيساط وشى جردت أيدي القيون (٤) عليه نصلا
كشاجم :

٢٦١ - وترى الجداول كالسيو ف لها سواق كالمبارد
آخر (٥) :

(١) هو أبو النضر سعيد بن الشاه من شعراء القرن الرابع، والكعاب كسحاب
الفتاة نهد ثديها أى ظهر ، والحقة والحق : وعاء الطيب وغيره ويكون
مستديرا في الغالب .

(٢) المتفريات : من تفرى الشئ إذا انشق ويقال تفرى الليل عن صبحه

(٣) جمع مخنية ومخنوة هى منحرج الوادى .

(٤) القيون جمع قين وهو الحداد (٥) هو النابغة الجعدي

٢٦٣- وفي الجداول أسياف عمادة والطير تسجع أهزاجا وارمالا (١)

وقال ذو الرمة :

٢٧٤- فما انشق ضوء الصبح حتى تبينت جداول أمثال السيوف القواطع

ابن الرومي :

٢٦٤- على حفاي جدول مسجور أبيض مثل المهرق المنشور

أو مثل مستن الصارم المشهور (٢)

ثم يقبلون أحد طرفي التشبيه على الآخر فيشبهون السيوف بالجداول،

كقوله (٣) :

١٦٥- وتخال ماضربواهن جداولاً وتخال ما طعنوا به أشطانا

ابن بابك :

٢٦٦- وأهدى إلى الفارات عزماً مشيماً

وبأساً وباعاً في اللقاء ومقصلاً (٤)

سفيهه مقط الطيرتين أشيمه فيوحى إلى الأعضاء أن تتزيلا

أغر كافي حين أخضب حده خرقت به في ملتقى الروض جدولاً (٥)

(١) المحاذية: المجاورة المصقولة؛ والمزج والرمز بالتحريك ضربان من التلحين

(٢) يصف عنياً رازقياً وهو عنب أبيض طويل الحب دقيق الوسط

غليظ الطرفين أصله من الطائف . والحفاف ، ككتاب الجانب ، والجداول:

النهر الصغير . والمسجور . المملوء . والمهرق الصحيفة .

(٣) هو القطامي أو يزيد بن أبان الملقب بناقبة بنى الحارث بن كعب.

والأشطان : الحبان التي يستقي بها خاصة .

(٤) المشيع : العجول . المقصل كمنبر : السيف القطاع .

(٥) السفيه : المضطرب والمسررف في عمله ، والطرة : طرف الشيء .

وجانبه .

السرى :

٢٦٧- وكـم خرق الحجاب إلى مقام توارى الشمس فيه بالحجاب
كأن سيوفه بين العوالى جداول يطردن خلال غاب
وله أيضا :

٢٦٨- كأن سيوف المندبين رماحه جداول فى غاب سما وتأشبا (١)
وتشبه الاسنة كما لا يخفى بالنجوم كما قال (٢) :
٢٦٩ - وأسنة زرقاخال نجوما

وقال البحتري :

٢٧٠- وتراه فى ظلم الوغى فتخاله قرأ يكر على الرجال بكوكب
يعنى السنان :

وقال ابن المعتز :

٢٧١- وتراه يصغى فى القناة بكشفه نجما ونجما فى القناة يحره (٣)
ومثله سواء قوله (٤) :

٢٧٢ - كأنما الحربة فى كفه نجم دجى شيعه البسدر
ثم قد شبهوا الكواكب بالسنان كقول الصنوبرى :

٢٧٣ - بشر بالصبح كوكب الصبح فاض وجنح الدجى كلا جنح
فهر على الفجر كالسنان هوى للعين كما هوى على رخ

(١) تأشب الشجر : التفت .

(٢) أى لبلى الأخيلىة الشاعرة توفيت عام ٨٠ هـ

(٣) يصغى الشئ : إصغاء : يميله . النجم الأول : السنان ، والنجم الثانى :
الزج وهما لقناة واحدة فإذا أصغى المقاتل القناة فقد أمال السنان وجر الزج ،
وراجع البيت فى ديوان ابن المعتز ١ : ١١٦ طبعة بيروت .

(٤) أى ابن المعتز .

ابن المعتز:

٢٤٧- شربتها والديك لما يئته سكران من نومته طافح (١)
ولاحت الشعرى (٢) وجوزاؤها كشل زج (٣) ، جره راح
وهذه - إن أردت الحق - قضية قد سبقت وقدمت ، فقد قالوا السك
الراح ، على معنى أن كوكبا يتقدمه وهو رجه ؟ ولا شك أن جل الغرض
في جعل ذلك الكوكب رجحا أن يقدره سناناً ، فالرجح ربح بالسنان ،
وإذا لم يكن السنان فهو قناة ، ولذلك قال (٤) :

١٧٥- ورجحا طويل القناة عسولا

ومن ذلك أن الدموع تشبه إذا قطرت على خدود النساء بالطل والقطر
على ما يشبه الخدود من الرياحين ، كقول النابغة :

٢٧٦- بكت للفراق وقد راعها بكاء الحبيب لبعده الديار

كان الدموع على خدها بقية طل على جانبار (٥)

وشبه به قول ابن الرومي :

٢٧٧- لو كنت يوم الوداع حاضرا وهن يطفين غلة الوجد

لم تر إلا الدموع ساكبة تقطر من مقلة على خد

كان تلك الدموع ندى يقطر من نرجس على ورد

ثم يعكس كقول البحتري :

٢٧٨- شقائق يحملن الندى فكأنه دموع التصابي في خدود الخرائد

ومثله قول ابن المعتز بعد قوله في النرجس :

(١) أى ممتلىء بالشراب . (٢) كوكب يطلع بعد الجوزاء .

(٣) هو أسفل الرمح (٤) عبد القيس البرجمي عسول: شديد الاهتزاز

(٥) الجانبار : زهر الرمان فارسي معرب .

٢٧٩ - كأن عيون الترجس الغض حولها

مداهن ذر حشوهن عقيق
لذا بلهن القطر خلت دموعها بكاء عيون كحلمن خلوق (١)
وفي فن آخر منه خارج عن جنس ما مضى يشبه الشيخ إذا أفناه الهرم
وحناه القدم حتى يدخل رأسه في مشكبيه بالفرخ كما قال (٢):

٢٨٠ - ثلاث مئين قد مضين كواملا

وها أنا هذا أرجمي مر أربع
وأصبحت مثل الفرخ في العين ثاويا إذا رام تطيارا يقال له : قع
وهو كثير ثم يعكس فيشبه الفرخ بالشيخ ، كما قال أبو نواس يرى
خلفاً الآخر (٣) :

٢٨١ - لو كان حي واثلا من التلف

لو ألت شغواء في أعلى شغف
أم فريخ أحرزته في لجف مرغب الألفاد لم يأكل بكف (٤)
كأنه مستقعد من الحرف (٥)

(١) الخلق : طيب يضرب إلى الصفرة أهم أجزاء الزعفران .

(٢) هو كعب بن حمزة الدوسي الجاهلي وكان من المعمرين .

(٣) من أئمة الرواة والنقاد توفي عام ١٨١ هـ .

(٤) وأل : نجا . الشغواء : العقاب . الشغف : رأس الجبل . اللجف :

كل ما أشرف على العاير من صخر أو غيره ، . مرغب : الذي نبت زغبه :
الألفاد جمع لغد لحة في الحلق والمراد ظاهر الحلق .

(٥) ليس في اللغة مستقعد فهو محرف عن مقعد .

(م ٦ - أسرار البلاغة - ج ٢)

وأعاده (١) في قصيدة أخرى في مرثيته أيضاً :

٢٨١ - لا تثل العصم في المضاب ولا

شغوراء تقذو فرخين في لجف

تحنو بجثوشوشها على ضرم كقعدة المنحنى من الخرف (٢)

ويشبهه الظالمى حركة جناحيه مع إرسال لهما ، بالخباء المقوض ،

أنشد أبو العباس (٣) لعلقة (٤) :

٢٨٣ - صعل كأن جناحيه وجؤجؤه

يبت أطافت به خرقام مهجـم

إشترط أن يتعاطى تقويضه خرقاء ليسكون أسيد لتفاوت حركاته

وخروج اضطرابه عن الوزن . وقال ذو الرمة :

٢٨٤ - ويبض رفعتا بالضجى عن متونها

سماوة جون كالخباء المقوض

هجوم عليها نفسه غير أنه متى يرم في عينيه بالشبح ينهض (٥)

قالوا في تفسيره يعنى بالبيض بيض التعام ، ورفعتا ، أى أثرتا عن

(١) أى أبو نواس .

(٢) اللجب بالجم ، والعصم : جمع أعصم وهو الوعل في ذراعيه

أو إحداهما بياض الجؤشوش الصدر . والضرم ككتف : فرخ العقاب .

(٣) أى المبرد أو نعلب .

(٤) هو علقمة بن عبدة الفحل في وصف ناقته وتشبيهها بالظلم .

والصعل : الصغير الرأس ، والخرقا : التى لا تحسن شيئاً ففى تفسد ما عرضت

له ، والمراد بها هنا الريح الهوجاء . (٥) الشبح محركا ويسكن : الشخص .

ظهورها ، و « سماء جون ، أى شخص نعام جون و سماء الشئ . شخصه ،
والجون الأسود ههنا ، لأنه قابل بين البياض والى سواد . ثم شبه النعام فى حال
إثارته عن البياض بالخباء المقوض وهو الذى نزع أطنابه للتحويل ، والبيت
الثانى من أبيات الكتاب (١) أنشده شاعداً على إعمال فمول عمل الفعل ، وذلك
قوله « هجوم عليها نفسه » ، فنفسه منصوب بهجوم على أنه من هجوم متعدياً نحو
هجوم عليها نفسه أى طرحها عليها كأنه أراد أن يصف الظلم فى خوفه بأمرين
متضادين بأن يبلغ فى الانكباب على البياض فعل من شأنه اللزوم والثبات
وأن يثيره عنها الشئ . اليسير نحو أن يقع بصره على الشخص من بعد ، فعل
من كان مستوفراً فى مكانه غير مطمئن ولا مطمئناً ، فبه على السكون ،
وقوله : « يرم فى عينيه بالشيخ » ، كلام ليس لحسنه نهاية (٢) .
وقد قال ابن المعتز ، فمكس هذا التشبيه ، فشبه حركة الخباء بالطائر ،
إلا أنه راعى أن يكون هناك صفة مخصوصة ، فشرط فى الطائر أن يكون
مقصوصاً ، وذلك قوله :

٢٨٦ — ورفعنا خيأنا تضرب الريح حشاه كالجاذف (٣) المقصوص
وأخرجه إلى هذا الشرط أنه أراد حركة خيأ ثابت غير مقوض إلا أن
الريح تقع فى جوفه فتتحرك فى جانبيه على توال كما يفعل المقصوص إذا
جذف وذلك أن يرد جناحيه إلى خلفه فيتحرك جانباه ، فحصل له أمران :
أحدهما أن الموفور الجناح يسط جناحيه فى الأكثر ، وذلك إذا صف فى
طيرانه فلا يدوم عنده جناحيه ، والمقصوص لقصوره عن البسط يديم
ضربهما . والثانى : تحريك الجناحين إلى خلف .

(١) لسيبويه (١٠٦ هـ كتاب سيبويه) .

(٢) وهو استعارة تمثيلية .

(٣) جذف الطائر من باب ضرب : أسرع .

وهذا كثير جداً وتنبه في كل باب ونوع من التشبيه يشغل عن
الفرض من هذه الموازنة ، ولأنه يتمتع هذا القلب في طرق التشبيه لسبب
يمرض في البين ، فيمنع منه ، ولا يكون من صميم الوصف المشترك بين
الشئيين المشبه أحدهما بالآخر .

فإن ذلك وهو أقواه فيما أظن أن يكون بين الشئيين تفاوت شديد في
الوصف الذي لأجله تشبه ، ثم قصدت أن تلحق الناقض منهما بالزائد مبالغة
ودلالة على أنه يفضل أمثاله فيه .

بيان هذا أن ههنا أشياء هي أصول في شدة السواد كخافية الغراب والفار
ونحو ذلك فإذا شبهت شيئاً بها كان طلب العكس في ذلك عكساً لما يوجهه
الفرض وقصاً للعادة لأن الواجب أن يشبث المشكوك فيه بالقياس على المعروف
لا أن يتكلف في المعروف تعريف بقياسه على المجهول وما ليس بوجوده
على الحقيقة ، فأنت إذا قلت في شيء : هو كخافية الغراب فقد أردت أن
تثبت له سواداً زائداً على ما يعمد في جنسه وأن تصحح زيادة هي بمجولة ،
وإذا لم يكن ههنا ما يزيد على خافية الغراب في السواد فليت شعري ما الذي
تريد من قياسه على غيره فيه :

ولهذا المعنى ضعف بيت البحتری :

٢٨٦ - باب قنبرين والليل لأطخ

جوانبه من ظلمة بممداد (١)

وذلك أن المداد ليس من الأشياء التي لا مزيد عليها في السواد . كيف

(١) نقده ابن العميد وقال : إنه تشبيه غير رائع ولا بارع (٦ رسالة
الصاحب في المتنبي) ، وقنسرين : كورة بالشام قرب حلب وهي مدن
بلاد الشام .

ورب مداد فائد اللون ، واللبليل بالسواد وشدته أحق وأحرى أن يكون
مثلا ، ألا ترى إلى ابن الرومي حيث قال :

٢٨٧ - حبر أبي حفص لعاب الليل يسيل للاخوان أى سيل
وبالغ في وصف الحبر بالسواد حين شبهه باللبليل وكان البحثرى نظر
إلى قول العامة في الشيء الأسود هو كالتنقس (١) ثم تركه للقافية إلى المداد .
فإن قلت : فينبغي على هذا ألا يجوز تشبيه الصبح بغرة الفرس لأجل
أن الصبح بالوصف الذي لأجله شبه الغرة به أخص ، وهو فيه أظهر وأبلغ ،
والتفاوت بينهما كالتفاوت بين خامية الغراب والقار وبين ما يشبه بينهما .
فالجواب : أن الأمر وإن كان كذلك فإن تشبيه غرة الفرس بالصبح
حيث ذكرت لم يقع من جهة المبالغة في وصفها بالضياء والانبساط وفرد
التألق ، وإنما قصد أمر آخر وهو وقوع منير في مظلم ، وحصول بياض
في سواد ، ثم البياض صغير قليل بالإضافة إلى السواد ، وأنت تجد هذا
التشبيه على هذا الحد في الأصل ، فإذا عكست فقلت كأن الصبح عند ظهور
أوله في الليل غرة في مرس أدهم لم تقع في مناقضة ، كما أنك لو شئت الصبح
في الظلام بعلم بياض على ديباج أسود لم تخرج عن الصواب ، وعلى نحو من
ذلك قول ابن المعتز :

٢٨٨ - نخلت الدجى والفجر قد مد خيطه
رداء موشى بالكواكب معلما
فالعلم (٢) في هذا الرداء هو الفجر بلا شبهة

(١) أى الحبر - مداد القلم .

(٢) العلم : رسم الثوب ورقه .

وله (١) وهو صريح ما أردت :

٢٨٩ - والليل كالحلّة السوداء لاح به

من الصباح طراز (٢) غير مرقوم

ولإن كان التفاوت في المقدار بين الصبح والطرز في الامتداد والانبساط شديداً . وكذلك تشبيه الشمس بالمرآة المجلوة وبالدينار الخارج من السكة (٣) كما قال ابن المعتز :

٢٩٠ - وكان الشمس المنيرة ديناً ر جلته حدائد الضراب

حسن مقبول وإن عظم التفاوت بين نور الشمس ونور المرآة والدينار أو الجرم لأنك لم تضع التشبيه على مجرد النور والاتلاق ، وإنما قصدت إلى مستدير يتلأأ ويلمع ، ثم خصوص في جنس اللون يوجد في المرآة المجلوة والدينار المتخلص من حمى السكة كما يوجد في الشمس ، فأما مقدار النور وأنه زائد أو ناقص ، ومتناه أو متقاصر ، والجرم أعظم هو أم صغير ؟ فلم تعرض له ، ويستقيم لك العكس في هذا كله نحو أن تشبه المرآة بالشمس وكذلك لو قلت في الدينار : كأنه شمس ، أو قلت : كأن الدنانير المشورة شموس صغار ، لم تتعد (٤) .

وجملة القول أنه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في إثبات الصفة للشيء . والقصد إلى إيهام في الناص أنه كالأند ، واقتصر على الجمع بين الشئيين في مطلق الصورة والشكل واللون ، أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع

(١) أى لابن المعتز أيضاً .

(٢) الطراز علم الثوب .

(٣) هي الحديد المنقوشة التي تطبع بها النقود .

(٤) أى لم تتجاوز الصواب ، أو أن صحتها لم تبعد .

على حد ، ويوجد هو أو قريب منه في الأصل ، فإن العكس يستقيم فيه التشبيه ، ومتى أريد شيء من ذلك لم يستقيم .

وقد يقصد الشاعر على عادة التخييل أن يوم في الشيء هو قاصر عن نظيره في الصفة أنه زائد عليه في استحقاقها واستيجاب أن يجعل أصلاً فيها فيصح على موجب دعواه وسرّفه إلى أن يجعل الفرع أصلاً ، وإن كنا إذا رجعنا إلى التحقيق لم نجد الأمر يستقيم على ظاهر ما يضع اللفظ عليه ، ومثاله قول محمد بن وهيب (١) .

٢٩١ - وبدا الصبح كأن غرته وجه الخليفة حين يتمدح
فهذا على أنه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتم وأكمل في
النور والضياء من الصباح فاستقام له بحكم هذه النية أن يجعل الصباح فرعاً
ووجه الخليفة أصلاً .

واعلم أن هذه الدعوى وإن كنت تراها تشبه قولهم : لا يدري أوجهه
أنور أم الصبح ؟ وغرته أضوأ أم البدر ؟ وقولهم إذا أفرطوا : نور الصباح
يخفى في ضوء وجهه ، أو نور الشمع مسروق من جبينه ، وما جرى في هذا
الأسلوب من وجوه الإغراق والمبالغة ، فإن في الطريقة الأولى خلافة
وشيئاً من السحر ، وهو أنه كان يستكثر (٢) للصباح أن يشبهه بوجه الخليفة
ويوم أنه قد احتشد له واجتهد في طلب تشبيه يفهم به أمره ، وجهته
الساحرة أنه يوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر ، ويفيدكها من غير
أن يظهر ادعاؤه لها . لأنه وضع كلامه وضع من يقيس على أصل متفق عليه

(١) شاعر عباسي اتصل بالمأمون ومدحه طويلاً ، وكان يمدح
آل البيت ، وكان مؤدب الفتح بن خاقان وزير المتوكل . والبيت من قصيدة
له في مدح المأمون .

(٢) لأنه لم تجر العادة بهذا التشبيه .

وزجى الخبر عن أمر مسلم لا حاجة فيه إلى دعوى . ولا إشفاق من خلاف مخالف وإنكار منكر وتجهيم معترض وتهمك قائل : « لم » و « من أين لك ذلك ؟ » والمعاني إذا وردت على النفس هذا المورد كان لها ضرب من السرور خاص ، وحدث بها نوع من الفرح عجيب ، فكانت كالنعمه لم تذكرها المنه ، والصنعة لم ينقصها اعتداد المصطنع لها .
وفى هذا الموضع شبهه بالنسكته التي ذكرت في التجنيس لأنك في الموضوعين تنال الربح في صورة رأس المال ، وترى الفائدة قد ملأت يدك ، من حيث حببتها قد جازتك وأصلتك (١) وتجد على الجملة الوجود من حيث توهمت العدم .

ولطيفة أخرى ، وهي أن من شأن المدح إذا ورد على العاقل أن يفقه بين أمرين يصعب الجمع بينهما وتوفية حقهما : معرفة حق المادح على ما استشهد له من تزيينه وقصده من تفخيم شأنه في عيون الناس بالإصفاة إليه والارتياح له ، والدلالة بالبشر والغلابة على حسن موقعه عنده ، وما لك النفس حتى لا يغلبها (٢) السرور عليه ويخرج بها إلى العجب المذموم وإلى أن تقول أنا ذوق في صفة الكبر من حيث لا يشعر ، ويظهر عليه من أمارته ما يذم لأجله ويحقر ، فأكبر أحد في نفسه إلا أغان (٣) الكبر عقله ، وفسخ عقده من حله ، وهذا موقف تزل فيه الأقدام بل تخف عنده الخلوم حتى لا يسلم من جزع النفس هناك إلا أفراد الرجال ، وإلا من أدام التوفيق صحبته ، ومن أين ذلك وأنى ؟ فإذا كان المدح على صورة قوله وجه الخليفة حين يتمدح ، خف عنه الشطر من تكاليف هذه الخصلة .

- (١) يقال : ضللت البيت والمسجد وأضللت البعير والعبد ، فالظاهر : وضلتك .
(٢) في نسخ الكتاب : يقبلها .
(٣) أى غطى .

وإذ قد تبين كيف يكون جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً في التشبيه الصريح، فارجع إلى التمثيل وانظر هل تجيء فيه هذه الطريقة على هذه السعة والقوة، ثم تأمل ما حمل من التمثيل عليها كيف حكمه وهل هو مساو لما رأيت في التشبيه الصريح، وحاذ حذوه على التحقيق؟ أم الحال على خلاف ذلك؟ والمثال فيما جاء من التمثيل مردوداً فيه الفرع إلى موضع الأصل والأصل إلى محل الفرع قوله (١):

٢٩٢ - وكان النجوم بين دجاء سنن يدينون ابتداءً وذلك أن تشبيه السن بالنجوم تمثيل والشبه عقلي، وكذلك تشبيه خلافها من البدعة والاضلالة بالظلمة، ثم إنه عكس مشبه النجوم بالسنن كما يفعل فيما مضى من المشاهدات، إلا أنا نعلم أنه لا يجري مجرى قولنا كأن النجوم مصابيح تارة، وكان المصابيح نجوم أخرى، ولا يجري مجرى قولك: كأن السيوف برق تنعق، وكان البروق سيوف تسلم من أغمارها فتبرق، ونظائر ذلك فيما مضى، وذلك أن الوصف هناك لا يختلف من حيث الجنس والحقيقة وتجده العين في الموضوعين وليس هو في هذا مشاهداً محسوساً وفي الآخر معقولاً متصوراً بالقلب متمتعاً فيه بالإحساس، فأنت تجد في السيوف لعاناً على هيئة مخصوصة من الاستطالة وسرعة الحركة تجده بعينه أو قريباً منه في البروق، وكذلك تجد في المداهن من الدر حشوهن عقيق من الشكل واللون والصورة ما تجده في النرجس، حتى يتصور أن يشبه الحال في الشيء من ذلك، فيظن أن أحدهما الآخر؛ فلو أن رجلاً رأى من بعيد بريق سيوف تنفض من القمود لم يبعد أن يغلط فيحسب أن بروقا انعقت وما لم يقع فيه الغلط كان حاله قريباً مما يجوز وقوع الغلط فيه، ومحال أن يكون الأمر كذلك في التمثيل، لأن السنن ليست بشيء يترامى في العين، فيشتبهه بالنجوم، ولا ههنا وصف من الأوصاف المشاهدة يجمع السنن والنجوم،

(١) أي التمثيل في القاضى.

ولأنما يقصد التشبيه في هذا الضرب ما تقدم من الأحكام المتأولة من طريق
المقتضى فلما كانت الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها في حكم
من يمشى في الظلمة فلا يمتدى إلى الطريق ولا يفصل الشيء من غيره حتى يتردى
في مهواة ويعثر على عدو قاتل وآفة الهلاك، لزم من ذلك أن تشبه بالظلمة ..
ولزم عكس ذلك أن تشبه السنة والهدى والشرعية وكل ما هو علم بالنور .
وإذا كان الأمر كذلك علمت أن طريقة العكس لا تجيء في التمثيل على
حدها في التشبيه الصريح ، وأنها إذا سلكت فيه كان مبنياً على ضرب من
التأويل والتخيل يخرج عن الظاهر خروجاً ظاهراً ويبعد عنه بعداً شديداً ،
فالتأويل في البيت أنه لما شاع وتعرف وشهر وصف السنة ونحوها بالبياض
والإشراق ، والبدعة بخلاف ذلك كما قال النبي ﷺ : « أتيتكم بالحنيفية البيضاء
ليلاً كتهارها ، وقيل هذه حجة بيضاء ، وقيل للشبهة وكل ما ليس بحق فإنه
مظلم ، وقيل : سواد الكفر وظلمة الجهل ، يخيل أن السن كلها جنس من
الأجناس التي لها إشراق ونور وإيضاض في العين ، وأن البدعة نوع من
الأنواع وأن لها فضل اختصاص بسواد اللون فصار تشبيه النجوم بين
الدجى بالسنن بين الابتداء على قياس تشبيه النجوم في الظلام ببياض
الشيء في سواد الشباب أو بالأنوار وانتلاقها بين النبات الشديد الخضرة ،
فهذا هنا كأنه ينظر إلى طريقة قوله : « وبدا الصباح كأن غرته » في بناء التشبيه
على تأويل هو غير الظاهر ، إلا أن التأويل هناك أنه جعل في وجه الخليفة
زيادة من النور والضياء يبلغ بها حال الصباح أو يزيد ، والتأويل هنا أنه
خيل ما ليس بمتلون كأنه متلون ثم بنى على ذلك .

ومن هذا الباب قول الآخر :

٢٩٣ - ولقد ذكرتكَ والزمان كأنه يوم النوى وفؤاد من لم يعشق (١)

(١) البيت لأبي طالب الرقي - ويرى بدل « والزمان » : والظلام .

لما كانت الأوقات التي تحدث فيها المسكاره توصف بالسواد فيقال :
اسود النهار في عيني وأظلمت الدنيا على ، جعل يوم النوى كأنه أعرف وأشهر
بالسواد من الظلام فشيء به ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق نظرفا وإماما
للصفة ، وذلك أن الفزل يدعى القسوة على من لم يعرف العشق والقلب القاسى
يوصف بشدة السواد فصار هذا القلب عنده أصلا في الكدرة والسواد فقام
عليه ، وعلى ذلك قول العامة : ليل كقلب المتأفق أو الكافر إلا أن في هذا
شوبا من الحقيقة من حيث يتصور في القلب أصل السواد ثم يدعى الإفراط
ولا يدعى في البدعة نفس السواد لأنها ليس مما يتلون ، لأن اللون من
صفات الجسم ، فأنهى يساويه في الشبه المساواة الثابتة قولهم : أظلم من
الكفر - كما قال ابن العميد في كتاب يداعب فيه ويظهر التظلم من هلال الصوم
ويدعو على القمر فقال : « وأرغب إلى الله تعالى أن يقرب على القمر دوره »
وينقص مسافة فلسكه ، ثم قال بعد فصل « ويسمى النعرة في قفا شهر
رمضان ويعرض على هلاله أخفى من السحر وأظلم من الكفر » .

وإن تناولت في قوله : « سن لاح بينهن ابتداء » أنه أراد معنى قولهم :
لأن سواد الظلام يزيد النجوم حسنا وبهاء كان له مذهب . وذلك أنه لما
كان وقوف العاقل ، على بطلان الباطل ، وإطلاعه على عوار البدعة ،
وخرقه الستر عن فضيحة الشهية ، يزيد الحق نبلا في نفسه ، وحسنا في مرآة
عقله ، جعل هذا الأصل من المعقول مثالا للشاهد المبصر هناك ، إلا أنه
على ذلك لا يخرج من أن يكون خارجا عن الظاهر لأن الظاهر أن يمثل
المعقول في ذلك بالمحسوس كما فعل البيهقي في قوله :

٢٩٤- وقد زاده إفراط حسن جوارها خلأني أصفار (١) من المجدي خيب
وحسن درارى النجوم بأن ترى طوالع في داج من الليل غيب

(١) أصفار صفة لمحذوف أى خلأني أناس أصفار ، أى خالين .

فبك مع هذا الوجه حاجة إلى مثل ماضى من تنزيل السنة والبدعة منزلة ما يقبل اللون ويكون له في رأى العين منظر المشرق المتبسم، والأسود الأقم، حتى يراد أن لون هذا يزيد في بريق ذلك وبهائه، وحسنه وجماله، وفي القطعة التي هذا البيت منها غيرها (١) مما مذهبه المذهب الأول، وهو :

٢٩٥ - رب ليل قطعت بصدد وفراق ما كان فيه وداع
موجش كالثقل تقذى به العيون وتأتى حديثه الأسماع (٢)
وكان النجوم... البيت، وبعده :

٢٩٦ - مشرقات كأن حجاج يقطع الخصم والظلام انقطاع
وبما حقه أن يعد في هذا الباب قول القائل (٣) :

٢٩٧ - كأن انتضاء البدر من تحت غيمة
نجم من البأساء بعد وقوع

وذلك أن العادة أن يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذى ينحسر عنه الغمام، والشبه بين البأساء والغمام والظلماء من طريق العقل لا من طريق الحس. وأوضح منه في هذا قول ابن طباطبائي (٤) :

٢٩٨ - محو غم وضياء وظلم مثل سرور شابه عارض غم
ومن حد ما يقع في هذا الباب قول التنوخى في قطعة وهي قوله :

٢٩٩ - أما ترى البرد قد وافى عساكره
وعسكر الحر كيف انصاع منطلقا

(١) أى غير هذه الأبيات .

(٢) البيتان للقاضى التنوخى .

(٣) وهو ابن طباطبائي العلوى (المتوفى عام ٣٢٢ هـ) .

(٤) العلوى الأصمغانى (٣٢٢ هـ) - صاحب كتاب ديار الشعر .

فالارض تحت ضرب الثلج تحسبها قد ألست جبكا أو غشيت ورقا
فانهض بنار إلى لحم كأنهما في العين ظلم وإقصاف قد اتفقا
جاءت ونحن كقلب الصب حين سلا برداً فصرنا كقلب الصب إذ عشقا (١)

المقصود : فانهض بنار إلى لحم ، فإنه لما كان يقال في الحق إنه منير واضح
لأنه فتستعار له أوصاف الأجسام المنيرة ، وفي الظلم خلاف ذلك تخيلهما
شئين لهما ابيضاض واسوداد ، وإنارة وإظلام فشب النور والفحم بهما .

ومن هذا الباب قول ابن بابك :

٣٠٠ - وأرض كأخلاق الكريم قطعها

وقد كحل الليل السماك فأبصرا

لما كانت الأخلاق توصف بالسعة والضيق وكثر ذلك واستمر توهمه
حقيقة فقابل بين سعة الأرض التي هي سعة حقيقة وأخلاق الكريم .

ومثله قول أبي طالب المأمون (٢) :

٣٠١ - وفلا آمال يضيق بها الفتى لا تصدق الأوهام فيها قبلا
أفريتها بشملة تقرى الفلا عنقا (٣) وتقربها الفلاة نحولا
قاس الفلا في السعة وهي حقيقة فيها على الآمال وهي إذا وصفت بالسعة

(١) الحبك . الدروع ، والضرب هنا بمعنى الضروب أي المقيم الثابت
أي أنها تحت الثلج الثابت كأنها دروع في التبلور والدعاس ، وفي القاموس :
الضرب : الثلج .

(٢) من نسل المأمون العباسي توفي عام ٢٨٣ هـ .

(٣) الشملة بكسر الشين والميم وتشديد اللام : الناقة السريعة . والإقراء :
طلب القرى والضيافة وقرى الضيف قرى ، وقرأه تقرية : ضيفه ، وقرى البلاد
طافها . والعنق : سير فسيح واسع للابل والدواب وهو اسم من أعنق .

كان مجازاً بلاشبهة ، ولكن لما كان يقال : آمال طوال وآمال لا نهاية لها
واتسعت آماله وأشياء ذلك صارت هذه الأوصاف كأنها موجودة فيها
من طريق الحس والعيان .

وعلى ذكر الأمل فن لطيف ما جاء في التشبيه به على هذا الحد ، وإن
لم يكن في معنى السعة والامتداد ، ولكن في الظلمة والاسوداد ، قول
ابن طباطبا (١) :

٣٠٢ - رب ليل كأنه أمل في لك وقد رحت عنك بالحرمان
جيبته والنجوم تنعس في الأفق - ق وتطرفن كالعيون الزواني
هاربا من ظلام فلك بي نحر و ضياء الفتى الأغر الهجان

لما كان يقال في الأمر لا يرجى له نجاح : قد أظلم علينا هذا الأمر
وهذا أمر فيه ظلمة ، ثم أراد أن يبالغ في التباس وجه النجح عليه في أمره
تخيل كأن أمره شخص شديد السواد يقاس ليله به كأنه يقول : تفسكرت
فيما أعلمه من الأشياء السود فرأيت صورة أمل فيك زائدة على جميعها في
شدة السواد فجعلته قياساً في ظلمة ليلي الذي جيبته .

ومن الباب وهو حسن قول ابن المعتز :

٣٠٣ - لا تخلطوا الدوشاب في قندح

بصفاء ماء طيب السبرد
لا تجمعوا باثته ويحكم علف الوعيد ورقة الوعد

(١) جيبته : قطعته . وطرفت العين : تحركت . الهجان : الكريم من
كل شيء .

(٢) الدوشاب : نبيذ القرمع أو الأسود الغليظ منه ، وقال
السعفاني : إنه الدبس .

لما كان يقال : أغلظ له القول ، ويوصف الجاني وكل من أساء وقال ما يسكره بالغلظ ، ويوصف كلام المحسن ومن يعتمد على الجميل باللطافة - جعل الوعيد والوعد أصلا في الصفتين وقاس عليهما .
فأما قول الآخر :

٣٠٤ - شربت على سلامة أفتكين شراباً صفوه صفو اليقين (١)

فهو على الحقيقة لا يدخل في تشبيه الحقيقة بالمجاز لأن الصفاء خلوص الشيء وخلوه من شيء يبره عن صفته ، إلا أنه من حيث يقع في الأكثر لما له بريق وبصيص كان كأنه حقيقة في المحسوسات ومجاز في المعقولات .
وأما قولهم : هواء أرق من تشاكي الأحباب ، فمن الباب ، لأن الرقة في الهواء حقيقة وفي التشاكي مجاز .

وهكذا قول أبي نواس في خلاعته :

٣٠٥ - دحتى هي في رقة دينى (٢) ،

لأن الرقة من صفات الأجسام فهي في الدين مجاز .

وعما كأنه (٣) يدخل في هذا الجنس قول المتنبي :

٣٠٦ - يترشفن من فى رشفات من فيه أحلى من التـ حيد

وأبعد ما يكون الشاعر من الترفق إذا دعت شهوة الإغراب إلى أن يستمر للهنل والعبث من الحد ويتغزل بهذا الجنس .

(١) أفتكين مولى لمصر الدولة ومن ولاته وقواده . هزم في معركة مع

جيوش الفاطميين في الشام ، وأسر في مصر حيث مات عام ٣٧٢ هـ .

(٢) عتقت في الدين حتى هي في رقة دينى

(٣) عبر بكأنه لأن التشبيه فيه ضمني غير صريح .

ومما هو حسن جميل من هذا الباب قول صاحب كتب به إلى القاضي أبي الحسن (١) روى عن القاضي أنه قال : انصرفت عن دار صاحب قبيل العيد فبادى رسوله بعطر الفطر ومعه رقعة فيها هذان البيتان :

٣٠٧ - يا أيها الفاضل الذي نفسى له مع قرب عهد لقائه مشتاقه
أهديت عطراً مثل طيب ثنائيه فكأنما أهدى له أخلاقه

وكون هذا التشبيه مما نحن فيه من الرجوع أوضح ما يكون فليس يخفى أن العادة أن يشبه الثناء بالعطر ونحوه ويستحق منه وقد عكس كما ترى وذلك على ادعاء أن ثناءه أحق بصفة العطر وطيبه من العطر وأخص به وأنه قد صار أصلاً حتى قيس نوع من العطر عليه فقد بولغ في صفة الطيب ، وجعل له في الشرف والفضل على جنسه أوفر نصيب .

وإذا قد عرفت الطريقة في جعل الفرع أصلاً في التثنية ، فارجع وبالميل بينه وبين التشبيه الظاهر ، تعلم أن محاله في الحقيقة مخالفة للبحال ثم ، وذلك أنك لا تحتاج في تشبيه البروق السيوف والسيوف بالبروق إلى تأويل آخر من أن العين تؤدي إليك من حيث الشكل واللون وكيفية اللبعض صورة خاصه تجدهما في كل واحد من الشيئين على الحقيقة ، ولا يمكننا أن نقول لأن الثريا شبيهة بالاجرام المفضضة ويعتقد الكرم النور وبلوشاح المفضل لتأويل كذا ، بل ليس بأثر من أن نجم الثريا لوناً لونه الفضة ثم إن أجرامها في الصغر قريبة من تلك الأطراف المركبة على سيور اللجام ، ثم لأنها في الاجتماع والافتراق على مقدار قريب من مواقع تلك الأطراف ، وكذا القول في المنقود فإن تلك الأنوار مشاكلة في البياض وفي أنها ليست

(١) الجرجاني صاحب كتاب الوساطة ، المتوفى عام ٣٩٢ .

متضامة تضام التلاصق ولا هي شديدة التباين حتى يبعد الفصل بين بعضها وبعض ، بل مقاديرها في القرب والبعد على صفة قريبة مما يترامى في العين من مواقع تلك الأنجم . وإذا كان مدار الأمر على أن العين تصف من هذا ما تصف من ذلك لم يكن تشبيه اللجام المفصض بالثريا إلا كتشبيه الثريا به . والحكم على أحدهما بأنه فرع أو أصل يتعلق بقصد المتكلم فما بدأ به في الذكر فقد جعله فرعاً وجعل الآخر أصلاً ، وليس كذلك قولنا : له خلق كالملك . وهو في دنوه بعبثاته ، وبعده بعززه وعلائمه ، كالبدن في ارتفاعه ، مع نزول شعاعه ، لأن كون الخلق فرعاً والملك أصلاً أمر واجب حيث كان المعلوم من طريق الإحساس والعيان متقدماً على المعلوم من طريق الروية وهاجس الفكر .

وحكم هذا في أن الفرع لا يخرج عن كونه فرعاً على الحقيقة حكم ما طريق التشبيه فيه المبالغة من المشاهدات والمحسوسات كقولك : (١) هو كحالك (١) الغراب في السواد لما هو دونه فيه ، وقولك : الشيء من الفواكه مثلاً : هو ذا عسل ، فكما لا يصح أن يعكس فيشبه حالك الغراب بما هو دونه في السواد ، والعسل بما لا يساويه في صدق الخلاوة كذلك لا يصح أن تقول : هذا مسك كخاق فلان ، إلا على ما قدمت من التخييل ؛ ألا ترى أنه كلام لا يقوله إلا من يريد مدح المذكور ، فأما أنت فكيف يكون القصد بيان حال المسك على حد قصدك أن تبين حال الشيء المشبه بحالك الغراب في السواد والمشبه بالعسل في الخلاوة فما لا يكون ، كيف ولولا سبق المعرفة من طريق الحس بحال المسك ثم جريان العرف بما جرى من تشبيه الأخلاق به واستعارة الطيب لها منه لم يتصور هذا الذي تريد تخيله من أنا نبأ في وصف

(١) حالك الغراب بالتحريك : حنكته ، وقيل سواده .

المسك بالطيب تشبيهاً بخلق الممدوح ، وعلى ذلك قولهم : كأما سرق المسك عرفه من خلقك ، والعمل حلاوته من لفظك ، هو - بنى على العرف السابق من تشبيه الخلق بالمسك واللفظ بالعمل ، ولو لم يتقدم ذلك ولم يتعارف ولم يستقر في العادات لم يعقل لهذا النحو من الكلام معنى ، لأن كل مبالغة ومجاز فلا بد من أن يكون له استناد إلى حقيقة .

وإذا ثبتت هذه الفروق والمقابلات بين التشبيه الصريح الواقع في العيان وما يدركه الحس وبين التمثيل الذي هو تشبيه من طريق العقل والمقاييس (١) التي تجمع بين الشيئين في حكم تقتضيه الصفة المحسوسة لا في نفس الصفة كما بينت لك في أول قول ابتدأته في الفرق بين التشبيه الصريح وبين التمثيل ، من أنك تشبه اللفظ بالعمل على أنك تجمع بينهما في حكم توجيه الخلاوة دون الخلاوة نفسها - فهنا لطيفة أخرى تعطيك للتمثيل مثالا من طريق المشاهدة ، وذلك أنك بالتمثيل في حكم من يرى صورة واحدة إلا أنه يراها تارة في المرأة وتارة على ظاهر الأمر . وأما في التشبيه الصريح فإنك ترى صورتين على الحقيقة .

يبين ذلك أنا لو فرضنا أن تزول عن أوهامنا ونفوسنا صور الأجسام في القرب والبعد وغيرهما من الأوصاف الخاصة بالأشياء المحسوسة لم يمكننا تخيل شيء من تلك الأوصاف في الأشياء المعقولة ، فلا يتصور معنى كون الرجل بعيداً من حيث العزة والسلطان : قريباً من حيث الجود والإحسان حتى يخطر ببالك ، وتطمح بفكرك ، إلى صورة البدر وبعد جرمه عنك ، وقرب نوره منك ، وليس كذلك الحال في الشيئين يشبه أحدهما الآخر

(١) معطوفة على التمثيل عطف بيان .

من جهة اللون والصورة والقدر ؛ فإنك لا تفتقر في معرفة كون (١) الرجس وخرطه (٢) واستدارته وتوسط أحمره لا يبيضه إلى تشبيهه بمداهن در حشوهن عقيق ، كيف وهو شيء تعرضه عليك العين وتضعه في قلبك المشاهدة ، وإنما يزيدك التشبيه صورة ثانية مثل هذه التي معك ومحتلها لكن من مكان بعيد حتى تراهما معا وتجدهما جميعا . وأما في الأولى فإنك لا تجد في الفرع نفس ما في الأصل من الصفة وجنسه (٣) وحقيقته ، ولا يحضرك تمثيل أوصاف الأصل على التعيين والتحقيق وإنما يخيل إليك أنه يحضرك ذلك ، فإنه يعطيك من المدايح بدياً ثانياً فصار وزان أن المرأة تخيل إليك أن فيها شخصاً ثانياً صورته صورة ما هي مقابلة له ، ومقارنته المقابلة ذهب عنك ما كنت تتخيله ، فلا تجد إلى وجوده سبيلاً ، ولا تستطيع له تحصيلاً ، لا جملة ولا تفصيلاً .

(١) قد يكون صوابها : لون .

(٢) تفصيله وشكله وحجمه .

(٣) الضمير يرجع إلى ما أو إلى الأصل .

فصل

د في الفرق بين الاستعارة والتخييل ،

اعلم أن من المقاصد التي تقع العناية بها أن نبين حال الاستعارة مع التخييل أي هو على الإطلاق حتى لا يفرق بين العبارتين أم حدها غير حده ، إلا أنها تتضمنه وتتصل به ، فيجب أن تفرد جملة من القول في حالها مع التخييل .

قد مضى في الاستعارة (١) أن حدها أن يكون للفظ اللغوي أصل ثم ينقل

(١) الاستعارة عرفها الجاحظ بأنها « تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه .. ورجع بعض المثل إليها (١١٦ و ٢٩٢ : ١ البيان) .

وذكرها أرسطو في خطابه ، فرأى أن الاستعارة أن تجعل الشيء غيره والتشبيه يحكم عليه بأنه كغيره . . وقسمها إلى : استعارة من الضد ، واستعارة من التشبيه ، واستعارة من الاسم وحده . وتكلم على بلاغة الاستعارة والمقام الذي تستعمل فيه ؛ ورأى أنه يجب أن تكون غير كثيرة التداخل بأن لا تدخل الاستعارة في استعارة .

وقد أخذ ذلك قدامة في نقد الشعر فجعل فاحش الاستعارة أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه وما هو غير لائق به (١٠٤ نقد الشعر) مما لم يعرف له مجاز (١٠٦ نقد الشعر) . . وأفاض في شرح ذلك ابن سنان في سر الفصاحة ، كما رأى أن تؤخذ من جنس مناسب لذلك الجنس محاك له غير بعيد منه ولا خارج عنه ، وذلك ما سار عليه علماء البيان (١٠٥ و ١٠٦ نقد الشعر ، ١١٧ الموازنة ، ٣٧ و ٢٢٤ الوساطة ، ٢١٢ أسرار) ، ويقول ابن رشيق : وإنما يستحسنون من الاستعارة القريبة وعلى ذلك مضى جملة العلماء (٢٣٩ و ٢٤٠ ج ١ العمدة) ، ورأى تكون المعاني التي يستعار من أجلها =

= معروفة ، وهذه الدراسة لا نظير لها عند الجاحظ ، وهي دراسة
فيلسوف عميق البحث .

وأشار المبرد إلى الاستعارة في النكامل من غير أن يعرج عليها بالدراسة
أو التحديد ، وأشار ابن المدر إليها إشارة عابرة ، وذكر ثعلب الاستعارة
وقال : « وهي أن يستعار للشيء اسم غيره أو معنى سواه ، وذكر مثلاً
كثيرة لها (قواعد الشعر لثعلب) .

والاستعارة هي الباب الأول في كتاب البديع ، وعرفها ابن المعتز بأنها
استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها . وذكر كثيراً
من شواهدا ، ومثلاً لقياسها ، وبذلك تنهى دراسته لهذا الباب الذي نهج
فيه منهج أستاذه ثعلب في قواعد الشعر .

وقد عقد لها أبو هلال باباً تأثر فيه خطأ ابن المعتز في دراسة الاستعارة ،
وعلى ضوءها سار ابن رشيق ، وقد ألم بها قدامة في نقد الشعر ، كما عرض
لها صاحب نقد النثر ، مع بعدهما عن اتجاه ابن المعتز في دراستها ، وقد
قسمها قدامة إلى حسن الاستعارة وفاحشها ، وفاحش الاستعارة هي الاستعارة
غير المفيدة عند عبد القاهر .

وقدامة يصل في بحثه في أساليب الاستعارة - متأثراً بثقافة أرسطو في
دراستها - إلى نتيجة جد خطيرة احتذاه فيها كثير من علماء البيان بعده ،
وهي أن الاستعارة لا تستجد في إغرابها إلا إذا كانت مبنية على التشبيه ،
وأن سر جمالها في قربها ووضعها وعدم التفاعل في خفاياها ، فلا يصح
أن يدخل فيها بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، ولا يصح أن تكون
مناقرة للعادة ، أو بعيدة عما يستعمل الناس مثله .

وتقريب الشبه في الاستعارة فكرة سارت من أرسطو إلى قدامة =

== إلى الأمدى - ١١٤ موازنة - إلى أبي الحسن الجرجاني - إلى ابن رشيق وسوام ، ويرى ابن رشيق أن قسما من الاستعارة يخرج عن التشبيه مثل :
ولف الثريا في ملائحته الفجر (٢٣٩ : ١ العمدة)
وكذلك درس عبدالقاهر هذا الأسلوب ، وحلله تحليلًا مفصلاً ، فذكر أن :

١ - أسلوب الاستعارة يعتمد التشبيه لأنها نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حد المبالغة فهي تعتمد التشبيه والتشبيه كالأصل في الاستعارة وهي شبيه بالفرع له - ٢٢ أسرار - والتشبيه قسمان : صريح مثل زيد كالأسد وغير صريح مثل رأيت أسداً ، ورأى أن أحد أقسام الاستعارة (العنادية) قد لا يتصور فيه التشبيه فتحايل على إرجاعه إلى معنى التشبيه على أنك كلما زدت إرادتك للتشبيه فيما إخفاء ازدادت الاستعارة حسناً ، ثم أكد اعتماد الاستعارة على التشبيه فذكر أنها لا تطلق إلا على ما طريقة نقله التشبيه دون سواه .

٢ - ورأى أن اللفظ لا يستحق الوصف بالاستعارة لمجرد النقل بل لأنه يشار به إلى المعنى من حيث قصد باستعارة الاسم لإثبات أحص معانيه للمستعار له ، فالاستعارة طريقها العقل دون اللغة ، والتجاوز فيها إنما هو في المعنى لا اللفظ ، والمستعير لم يستعير إلا بعد أن ادعى للرجل أنه في معنى الأسد وأنه كأنه هو هو في قوة قلبه ، ومآل الأمر إلى أن القصد منها المعنى فهي ليست في نقل الاسم من شيء إلى شيء ، بل في ادعاء معنى الاسم لشيء ، ولذلك إنما تصرف فيها من طريق المعقول دون طريق اللفظ ، على أن المزية فيها إنما هي في الإثبات لا في المثبت ، ومع ذلك فهي من المجاز اللغوي لا العلي ، ولذلك تناش رأى من ذهب إلى خلاف ذلك ورده إلى رأى من يرى أن الاستعارة من باب التخيل والتأويل ، وهو في رده على هذا الرأي ضعيف الحجة .

== ٣ - وقرر عبد القاهر أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل الذي يثبت فيه الشاعر أمراً غير ثابت أصلاً ، بل إنما سبيلها سبيل الكلام المخدوف الذي إذا رجعت إلى أصله وجدت قائله يثبت أمراً عقلياً صحيحاً ، كما قرر أن الاستعارة كلها عسر الرجوع فيها إلى صريح التشبيه كان أمر التخييل فيها أقوى . . ورأى عبد القاهر أن إنكار أمر التخييل في الاستعارة ضرب من المحال فأخذ يقرر أنها تعتمد التشبيه على وجه خاص هو المبالغة حتى كأن الثاني انقلب مثلاً إلى جنس الأول فصار الرجل أسداً وبحراً وبدراً والعلم نوراً والجمال ظلمة ، وعبد القاهر لا يتردد في أن يرى الاستعارة في قول لبيد : إذ أصبحت بيد الشمال زمامها ، تخيلية لأنها ضرب آخر غير الاستعارة في رأيي أسداً ، فالثانية نقل الاسم فيها عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم فأجرى عليه وجعل متناولاً له ، والأولى أخذ الاسم عن حقيقة ووضع فيها موضعاً لا يبين فيه شيء يشار إليه ، فليس فيها أثر من أن تخيل إلى نفسك أن الشمال في تصرف الغداة على حكم طبيعتها كالمدير المنصرف لما زمامه بيده وأن ذلك كله لا يتعدى التخييل والوهم . ويذكر عبد القاهر في موضع آخر رأي من يصف المجاز - وهو يشمل الاستعارة - بغير الصدق - أي بأنه أمر تخيلي لا حقيقة له - وينقده نقداً لا ذعاً .

٤ - وقرر عبد القاهر في مواضع متفرقة نظرية وضوح الاستعارة ، فتم أن يكون التشبيه بين الشيئين مما يقرب مأخذه ويسهل تناوله ويكون في الحال دليل عليه وفي العرف شاهد له حتى يعرف الغرض فيها ويعلم المراد بها ، وجعل الأصل في التبيين بين ما يحسن مأخذه على سبيل الاستعارة ومالا يحسن هو ظهور وجه الشبه أو خفاؤه وكما خفي مكان الشبه بين ==

== الشبيبين وبعد عن العرف كان الإتيان بكلمة التشبيه أبين وأحسن وأكثر في الاستعمال ، وذلك لأن أسلوب الاستعارة إنما يحسن إذا تقرر الشبه بين المقصود وبين ما تستعير اسمه له .

هـ - وقسم الاستعارة إلى مفيدة وغير مفيدة ، وفصل سر عدم الفائدة في الثانية وسر الفائدة في الأولى ، وبين ما تشبته فيه المفيدة بغير المفيدة من المثل ، وهو في هذا التقسيم متأثر بقدامة في نقد الشعر حين قسمها إلى قاحشة ليس مخرجها التشبيه وأخرى بالعكس ، وهو لا يعد غير المفيدة من الاستعارة إلا متابعة لعلماء البيان قبله . وتكلم على المفيدة وسحرها وخطرها في البيان ، وقسمها إلى تحقيقية وتخييلية ، وإلى استعارة يوجد فيها الجامع في الطرفين وهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ، وإلى استعارة جامعها عقلي وطرفاها حسي وعقلي أو حسيان أو عقليان وعيد القاهر في هذا التقسيم متأثر بأرسطو في تقسيمه لها إلى استعارة من التشبيه وأخرى من الضد (عنادية) ، ثم يقرر عبد القاهر الفروق بين الاستعارة والتشبيه ، وبينها وبين التشبيه البليغ ، ويقرر أن التجريد ليس من أمر التشبيه في شيء حتى يظن أنه استعارة .

ومن الغريب أن يكون خوى كلام عبد القاهر في الدلائل أن التجريد في مثل لئن لقيت زيدا لتلقين به الأسد يرجع إلى التشبيه .
وبذكر عبد القاهر المجاز اللغوي المفرد وأن الاستعارة قسم من أقسامه فكل استعارة مجاز ، ويفرق بين نوعي المجاز (الاستعارة والمجاز المرسل) ويرى أن التمثيل من المجاز إذا جاء على حد الاستعارة ، ويذكر الاستعارة التخييلية ، ثم تكلم على درجاتها في العامية والخاصية .
وذلك كله هو ما كتبه عبد القاهر عن الاستعارة ، وسنعبه بعد قليل

.....
بالتحليل والنقد .. ولا داعي لأن نبسط رأى السكاكي ومدرسته في
الاستعارة فهي صورة مقتبسة من آراء عبد القاهر فيها مع فرق ضئيل .
آراء لبعض العلماء :

وصاحب المثل السائر يجعل الكلام ثلاثة أقسام : توسع في الكلام
واستعارة وتشبيه .

وقسم التشبيه إلى مظهر الأداء مثل زيد كالأسد ومضمر الأداة مثل
زيد الأسد ، و فرق بين التشبيه المضمرة الأداة والاستعارة بأنه يحسن فيه
إظهار الأداة بعكس الاستعارة . فتقدير الأداة فيهما لابد منه ، وإن كان
يحسن إظهار الأداة في التشبيه دون الاستعارة (المثل السائر) .

ويذكر ابن الأثير أن الاستعارة لا تجيء إلا ملائمة مناسبة ولا يوجد
فيها مباينة ولا تباعد (١٤ المثل السائر) .

والتشبيه المحذوف - وهو ما ذكر فيه المشبه به دون المشبه - يسمى
عنده استعارة .

فابن الأثير يرى أن الاستعارة مبنية على التشبيه ، ويحتم فيها أن تكون
ملائمة مناسبة .. ومن ذلك لأنرى فيما كتبه عنها جديداً من القول . فإن
رأيه فيها صورة لما كتبه علماء البيان قبله .

وذكر الاستعارة الجرجاني م ٥٣٩٢ في الوساطة ، وابن سنان م ٤٦٦
في سر الفصاحة .

ولقد جهد علماء البيان منذ نشأة البحث البياني في أسلوب الاستعارة إلى
تصوير ألوانها وبيان مظاهرها وتحليل أساليبها باعتبار طرفيها أو قرينتها
أو الوصف الجامع فيها وباعتبار خاصيتها أو عاميتها وحسيتها أو عقليتها =

عن ذلك الأصل على الشرط المتقدم . وهذا الحد لا يحىء في الذى تقدم فى معنى التمثيل الذى تقدم من أنه الأصل فى كونه مثلاً وتمثيلاً ، هو التشبيه المنتزع من مجموع أمور . والذى لا يحصل له إلا جملة (١) من الكلام أو أكثر ، لأنك قد تجد الألفاظ فى الجمل التى يعقد منها جارية على أصولها وحققها فى اللغة .

وإذا كان الأمر كذلك بان أن الاستعارة يجب أن تفيد حكماً زائداً على المراد بالتمثيل إذ لو كان مرادنا بالاستعارة هو المراد بالتمثيل لوجب أن يصح إطلاقها فى كل شئ . يقال فيه إنه تمثيل ومثل . والقول فيها بأنها دلالة على حكم يثبت للفظ وهو نقله عن الأصل اللغوى وإجراؤه على مالم يوضع له . ثم إن هذا النقل يكون فى الغالب من أجل شبه بين ما نقل إليه وما نقل عنه . وبيان ذلك ما مضى من أنك تقول رأيت أسداً - تريد رجلاً شبيهاً به فى الشجاعة ، وظلية - تريد امرأة شبيهة بالظلية ، فالتشبيه ليس هو الاستعارة ولكن الاستعارة كانت من أجل التشبيه وهو كالفرض فيها ، وكالعلة والسبب فى فعلها .

فإن قلت : كيف تكون الاستعارة من أجل التشبيه والتشبيه يكون ولا استعارة ؟ وذلك إذا جئت بحرفه الظاهر فقلت : زيد كالأسد .

== وأصليتها أو تبعيتها وبحسب قوة مما فيها الاستعارية وضعفها بكونها مطلقة أو مجردة أو مرشحة ، وباعتبار أنها استعارة مفردة أو استعارة تمثيلية وباعتبار أنها تحقيقية أو تخيلية أو مكنتية .

وكثير من هذه البحوث البيانية فى الاستعارة لا يمس صميم البيان ، وإيس له أثر ما إلا تكثير أقسامها وتعدد صورها العامة وإيجاد خلاقات لفظية حولها ، وإيس له قيمة فى تدرجها البيانى والأدبى .
(١) يراد بها خلاف المفرد المطلق .

فالجواب : أن الأمر كما قلت ولكن التشبيه يحصل بالاستعارة على وجه خاص وهو المبالغة فقولى « من أجل التشبيه » أردت من أجل التشبيه على هذا الشرط ، وكما أن التشبيه الكائن على وجه المبالغة غرض فيها وعلّة ، كذلك الاختصار والإيجاز غرض من باغراضها ، ألا أنك تفيد بالإسم الواحد الموصوف والصفة والتشبيه والمبالغة لأنك تفيد بقولك « رأيت أسداً » أنك رأيت شجاعاً شبيهاً بالأسد وأن شبهه به فى الشجاعة على أنهم ما يكون وأبلغه ، حتى إنه لا ينقص عن الأسد فيها .

وإذا ثبت ذلك فكيف لا يصح أن يقال : إن الاستعارة هى الاختصار والإيجاز على الحقيقة ، وإن حقيقتها وحقيقتها واحدة ، ولكن يقال إن الاختصار والإيجاز يحصلان بها ، أو هما غرضان فيها ، ومن جملة ما دعا إلى فعلها ، كذلك حكم التشبيه معها ، فإذا ثبت أنها ليست التشبيه على الحقيقة كذلك لا تكون التمثيل على الحقيقة ، لأن التمثيل تشبيه إلا أنه تشبيه خاص ، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلاً .

وإذا قد تقرر هذه الجملة فإذا كان الشبه بين المستعار منه والمستعار له ، من المحسوس والغرائز والطباع وما يجرى مجراها من الأوصاف المعروفة كان حقها أن يقال إنها تتضمن التشبيه ولا يقال إن فيها تمثيلاً وضرب مثل ، وإذا كان الشبه عقلياً جاز إطلاق التمثيل فيها وأن يقال ضرب الإسم مثلاً لكذا كقولنا : ضرب النور مثلاً للقرآن ، والحياة مثلاً للعلم فقد حصلنا من هذه الجملة دلياً أن المستعير يعتمد على نقل اللفظ عن أصله فى اللغة إلى غيره ويجوز به مكانه الأصلي إلى مكان آخر لأجل الأغراض التى ذكرنا من التشبيه والمبالغة والاختصار ، والضارب للمثل لا يفعل ذلك ولا يقصده ولكنه يقصد إلى تقرير الشبه بين الشئين من الوجه الذى مضى ، ثم إن وقع فى أثناء ما يعقد به المثل من الجملة والجمتين والثلاث لفظة منقولة عن أصلها

فذلك شيء لم يعتمد من جهة المثل الذي هو ضاربه ، وهكذا كل متعاط
لتشبيه صريح لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مقتضى غرضه ، فإذا
قلت : زيد كالأسد ، وهذا الخبر كالشمس في الشهرة ، وله رأى كالسيف
في المضاء ، لم يكن منك نقل للفظ عن موضوعه ، ولو كان الأمر على خلاف
ذلك لوجب ألا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز ، وهذا محال لأن
التشبيه معنى من المعاني وله حروف وأسماء تدل عليه فإذا صرح بذكر ما هو
موضوع الدلالة عليه كان الكلام حقيقة كالحكم في سائر المعاني فأعرفه .

واعلم أن اللفظة المستعمارة لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً ، فإذا
كانت اسماً كان اسم جنس أو صفة ، فإذا كان اسم جنس فإنك تراه في
أكثر الأحوال التي تنقل فيها محتملاً متسكفاً (١) بين أن يكون للأصل وبين
أن يكون للفرع الذي من شأنه أن ينقل إليه .

فإذا قلت رأيت أسداً ، صلح هذا الكلام لأن تريد به أنك رأيت
واحداً من جنس السبع المعلوم وجاز أن تريد أنك رأيت شجاعاً بأسلا شديد
الجرأة وإنما يفصل لك أحد الغرضين من الآخر شاهد الحال وما يتصل به
من الكلام من قبل وبعد ، وإن كان فعلاً أو صفة كان فيه ما هذا الاحتمال في
بعض الأحوال ، وذلك إذا أسندت الفعل وأجريت الصفة على اسم مبهم
يقع على ما يكون أصلاً في تلك الصفة وذلك الفعل وما يكون فرعاً فيهما ، نحو
أن تقول : أنار لي شيء ، وهذا شيء منير ، فهذا الكلام يحتمل أن يكون
« أنار » و « منير » فيه واقعين على الحقيقة بأن يعنى بالشئ بعض الأجسام
ذوات النور وأن يكونا واقعين على المجاز بأن تريد بالشئ نوعاً من العلم
والرأى وما أشبه ذلك من المعاني التي لا يصح وجود النور فيها حقيقة ،

(١) المتسكن في هذا الموضع الصالح للأمرين على السواء أي متساوياً .

ولما توصف به على سبيل المثال والتشبيه ، وفي الفعل والصفة شيء آخر وهو أنك كأنك تدعى معنى اللفظ المستعار للمستعار له فإذا قلت : قد أنارت حجته ، وهذه حجة منيرة ، فقد ادعيت للحجة النور ، ولذلك تجيء فتضيفه إليه (١) ، كما تضاف المعاني التي يشتق منها الفعل والصفة إلى الفاعل والموصوف فتقول : نور هذه الحجة جلا بصرى وشرح صدرى ، كما تقول : نور الشمس ، والمثل لا يوجب شيئاً من هذه الأحكام فلا هو يقتضى تردد اللفظ بين احتمال شيئين (٢) ولا أن يدعى معناه للشيء ولكنه يدع اللفظ مستقراً على أصله .

وإذا تد ثبت هذا الأصل ، فاعلم أن ههنا أصلاً آخر يبنى عليه وهو أن الاستعارة وإن كانت تعتمد التشبيه والتمثيل ، وكان التشبيه يقتضى شيئين مشبهاً ومشبهاً له وكذلك التمثيل ، لأنه كما عرفت تشبيه إلا أنه عفى - فان الاستعارة من شأنها أن تسقط ذكر المشبه من البين ، وتطرحه ، وتدعى له الإسم الموضوع المشبه به ، كما مضى من قولك : رأيت أسداً تريد رجلاً شجاعاً ، ووردت ربحاً زاحراً تريد رجلاً كثير الجود فاقض الكف ، وأبدت نوراً تريد علماً ، وما شاكل ذلك ، فاسم الذى هو المشبه غير مذكور بوجه من الوجوه كما ترى ، وقد نقلت الحديث إلى اسم المشبه به لقصدك أن تبالغ فيه فتضع اللفظ بحيث يخيل أن معك نفس الأسد والبحر والنور كى تقوى أمر الشامة وتشدهدده ويكرن لها هذا الصنيع حيث يقع الاسم (٣) المستعار فاعلاً أو مفعولاً أو محموراً بحرف الجر أو مضافاً إليه :

فالفاعل كقولك بدا لى أسداً ، وانبرى لى ليث ، وبدا نور ، وظهرت

(١) إليها أوضح . (٢) كما فى اللفظ الجامد .

(٣) صابط هذا أن يكون الاسم أصلاً فى الحديث عنه أو كالأصل .

شمس ساطعة ، وفاض لي بالمواهب بحر ، كقوله (١) :

٣٠٨ - وفي الجيرة الغادين من بطن وجرة

غزال كحيل المفلتين ريب (٢)

والمفعول كما ذكرت من قولك رأيت أسداً ، والمجرور نحو قولك
لا عار إن فر من أسد يزار ، والمضاف إليه كقوله (٣) :

٣٠٩ - يابن الكراكب من أئمة هاشم

والرجح الأحساب والأحلام

وإذا جاوزت هذه الأحوال كان اسم المشبه مذكوراً أو كان مبتدأ واسم
المشبه به واقعا في موضع الخبر ، كقولك زيد أسد ، أو على هذا الحد ،
وهل يستحق الاسم في هذه الحالة أن يوصف بوصف الإستعارة أم لا ؟ فيه
شبهة وكلام سيأتيك إن شاء الله تعالى .

وإذا قد عرفت هذه الجملة فينبغي أن تعلم أنه ليس كل شيء يحى مشبهها
به بكاف وإضافة « مثل » ، إليه يجوز أن تسلط عليه الإستعارة وتنفذ
حكما فيه حتى تنقله عن صاحبه وتدعيه للمشبه على حد قولك ، أبديت
نورا ، تريد علما ، وسلكت سيفا صارما ، تريد رأيا ، وإنما يجوز ذلك
إذا كان الشبه بين الشئين مما يقرب مأخذه ويسهل متناوله ، ويكون في
الحال دليل عليه وفي العرف شاهد له حتى يمكن المخاطب إذا أطلقت له
الإسم أن يعرف الغرض ويعلم ما أردت (٤) .

(١) للأحوص الأنصاري والأُموي المعروف .

(٢) وجرة موضع بين مكة والبصرة مشهورة بالفرلان . ريب : منعم ،

غزال : مبتدأ أو فاعل بالظرف . (٣) أى قول أبى تمام .

(٤) وذلك مأخوذ من قدامة والآمدى والجرجاني صاحب الوساطة .

فكل شيء كان من الضرب الأول (١)، الذى ذكرت أنك تسكتنى فيه بإطلاق الاسم ، داخلا عليه حرف التشبيه نحو قولهم : هو كالأسد، فإنك إذا أدخلت عليه حكم الاستعارة وجدت فى دليل الحال وفى العرف ما يبين غرضك ، إذ يعلم إذا قلت رأيت أسداً وأنت تريد الممدوح - أنك قصدت وصفه بالشجاعة ، وإذا قلت طلعت شمس - وأنت تريد امرأة - علم بأنك تريد وصفها بالحسن ، وإن أردت الممدوح علم أنك تقصد وصفه بالنباهة والشرف .

فأما إذا كان من الضرب الثانى الذى لا سبيل إلى معرفة المقصود من التشبيه إلا بعد ذكر الجمل التى يعقد بها التمثيل فإن الاستعارة لا تدخله لأن وجه التشبيه إذا كان غامضاً لم يجوز أن تقتصر الاسم وتغصب عليه موضعه وتنقله إلى غير ما هو أهله من غير أن يكون معك شاهد ، ينهى عن التشبيه . فلو حاولت فى قوله : « فإنك كالليل الذى هو مدركى » .

أن تعامل الليل معاملة الأسد فى قولك : رأيت أسداً - أعنى أن تسقط ذكر الممدوح من البين - لم تجد له مذهبا فى الكلام ولا صادفت طريقة توصلك إليه ، لأنك لا تعلم من أحد أمرين إما أن تحذف الصفة وتقتصر على ذكر الليل مجرداً فتقول : إن فررت أظلم الليل ، وهذا محال لأنه ليس فى الليل دليل على النسكة التى قصدها من أنه لا يفوته وإن أبعد فى الحرب ، وصار إلى أقصى الأرض ، لسعة ملكه وطول يده ، وأن له فى جميع الآفاق عاملاً وصاحب حارس ومطيعاً لأوامره ، يرد الهارب عليه ، ويسوقه إليه ، وغاية ما يتأتى فى ذلك أنه يريد إن هرب منه أظلمت عليه الدنيا وتحيى ولم يهتد فصار كمن يحصل فى ظلمة الليل ، وهذا شيء خارج عن الغرض ، وكلامنا على أن تستعير الاسم لتؤدى به التشبيه الذى قصد فى البعث ولم أرد أنه لا يمكن (١) وهو ما كان وجه التشبيه فيه ظاهراً مثل زيد كالأسد .

استعارته على معنى ما ولا يصلح في غرض من الأغراض، وإن لم تحذف
الصفة وجدت طريق الاستعارة فيه يؤدي إلى تعسف إذ لو قلت : إن
فررت منك وجدت ليلاً يدركني وإن ظننت أن المنتأى واسع الحرب
بعيد - قلت ما لا تقبله الطباع ، وسلكت طريقه بجهولة لأن العرف لم يجر
بأن تجعل الممدوح ليلاً هكذا .

فأما قولهم إن التشبيه بالليل يتضمن الدلالة على سخطه فإنه لا يفسح في
أن يجرى اسم الليل على الممدوح جرى الأسد والشمس ونحوهما ، وإنما
تصلح استعارة الليل لمن يقصده وصفه بالسواد والظلمة ، كما قال ابن طباطبا :

٢١٠ - ، بعثت معنى قطعاً من الليل مظلماً .

يعني زنجياً قد أنقذه المخاطب معه حين انصرف عنه إلى منزله .

هذا وربما بل كلاً وجدت ما إن رمت فيه طريقة الإستعارة لم تجدد
فيه هذا القدر من التحل والتكلف أيضاً ، وهو كقول النبي ﷺ : والناس
كإبل مائة لا تجد فيها راحلة ، ، قل الآن : من أي جهة تصل إلى الاستعارة
ههنا ، وبأي ذريعة تنذر عإلها ؟ هل تقدر أن تقول : رأيت إبلاً مائة
لا تجد فيها راحلة ، في معنى رأيت ناساً ، أو الإبل المائة التي لا تجد فيها
راحلة ، تريد الناس ؟ كما قلت رأيت أسداً ، على معنى رجلاً كالأسد
أو الأسد د عل معنى الذي هو كالأسد ؟

وكذا قول النبي ﷺ : « مثل المؤمن كمثل النخلة أو مثل الخامة »
لا تستطيع أن تتعاطى الإستعارة في شيء منه فتقول رأيت نخلة أو خامة
على معنى رأيت مؤمناً . إن من رام مثل هذا كان كما قال صاحب
الكتاب « ملغزاً تاركاً الكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم » ، وقد قدمت

طرقاً من هذا الفصل فيما مضى (١) ولما كنتى أعدته ههنا لاتصاله بما
نريد ذكره .

فقد ظهر أنه ليس كل شئ يحى فيه التشبيه الصريح بذكر الكافى
ونحوها يستقيم نقل الكلام فيه إلى طريقة الاستعارة وإسقاط ذكر المشبه
جملة والاعتصار على المشبه به ، وبقى أن يتعرف الحكم فى الحالة الأخرى
وهى التى يكون كل واحد من المشبه والمشبه به مذكوراً فيها نحو: زيد أسد
ووجدته أسداً . هل تساوى (٢) صريح التشبيه حتى يجوز فى كل شعئين
قصد تشبيه أحدهما بالآخر أن تحذف الكافى من الثانى وتجعله خبراً عن
الأول أو بمنزلة الخبر ؟

والقول فى ذلك أن التشبيه إذا كان صريحاً بالكافى وه مثل ، كان
الاعرف الأشهر فى المشبه به أن يكون معرفة كقولك : هو الأسد وهو
كالشمس ، وهو كالبحر وكليث العرين وكالصباح والنجم ، وما شاكل ذلك ،
ولا يكاد يحى نسكرة مجيئاً يرتضى ، نحو هو كاسد وكبحر وكليث ، لأن
يخصص بصفة نحو كبحر زآخر ، فإذا جعلت الاسم المجرور بالكافى
معرباً بالإعراب الذى يستحقه الخبر من الرفع والنصب كان كلا الأمرين -
التعريف والتنكير - فيه حسناً جميلاً ، تقول زيد الأسد والشمس والبدر
والبحر : وزيد أسد وشمس وبدر وبحر .

وإذا قد عرفت هذا فارجع الى نحو :

٣١١ - فإنك كالليل الذى هو مدركى

ولن خلت أن المتشأى عنك واسع (٣)

(١) وهو فى الفصل الذى قبل فصل سر بلاغة التمثيل .

(٢) أى تساوى .

(٣) البيت للناطقة الذبياني .

(٨٤ - أمرار البلاغة - ج ٢)

واعلم أنه قد يجوز فيه أن تحذف الكاف وتجعل المجرور (الليل)
خبراً فتقول : فإنك الليل الذي هو مدركي ، أو أنت الليل الذي هو
مدركي ، وتقول في قول النبي ﷺ « مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع »
المؤمن الخامة من الزرع ، وفي قوله عليه الصلاة والسلام « الناس كإبل
مائة ، الناس إبل مائة » ويكون تقديره على أنك قدرت مضاعفاً مخدوفاً
على حد (واستل القرية) ، تجعل الأصل فإنك مثل الليل ثم تحذف مثلاً .

والنكتة في الفرق بين هذا الضرب الذي لا بد للمجرور بالكاف
ونحوها من وصفه بجملة من الكلام أو نحوها وبين الضرب الأول الذي
هو نحو زيد كالأسد ، أنك إذا حذفت الكاف هناك فقلت : زيد الأسد
فالقصد أن تبلغ في التشبيه فتجعل المذكور كأنه الأسد وتشير إلى مثل
ما يحصل لك من المعنى إذا حذفت ذكر المشبه أصلاً فقلت : رأيت أسداً
أو الأسد فأما في نحو « فإنك كالليل الذي هو مدركي » فلا يجوز أن تقصد
جعل الممدوح الليل ولكنك تنوي أنك أردت أن تقول : فإنك مثل الليل
ثم حذفت المضاف من اللفظ وأبقيت المعنى على حاله إذا لم تحذف ؛ وأما
هناك فإنه وإن كان يقال أيضاً إن الأصل زيد مثل الأسد ثم تحذف ،
فليس الحذف فيه على هذا الحد بل على أنه جعل كأن لم يكن لقصد
المبالغة ، ألا تراهم يقولون جعله الأسد ، ويعيد أن تقول جعله الليل لأن
القصد لم يقع إلى وصف في الليل كالظلمة ونحوها وإنما قصد الحكم الذي
له من تعميمه الآفاق وامتناع أن يصير الإنسان إلى مكان لا يدركه
الليل فيه .

وإذا أردت أن تزداد علماً بأن الأمر كذلك ، أعني أن هنا ما يصلح فيه

التشبيه الظاهر (١) ولا تصلح فيه المبالغة (٢) وجعل الأول الثاني (٣) فاعمد إلى ما تجد الاسم الذي افتتح به المثل فيه غير محتمل لضرب من التشبيه إذا أفرد وقطع عن الكلام بعده، كقوله تعالى (إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء) الآية، لو قلت: إنما الحياة الدنيا ماء أنزلناه من السماء أو الماء ينزل من السماء فتختصر منه الأرض، لم يكن للكلام وجه، غير أن تقدر حذف ماء، مثل، نحو إنما الحياة الدنيا مثل ماء ينزل من السماء فيكون كبيت وكيت، إذ لا يتصور بين الحياة الدنيا والماء شبه يصح قصده وقد أفرد، كما قد يتخيل في البيت أنه قصد تشبيه المدح بالليل في السخط، وهذا موضع في الجملة مشكل ولا يمكن القطع فيه بحكم على التفصيل، ولكن لا سبيل إلى جحد أنك تجد الاسم في الكثير وقد وضع موضعاً في التشبيه بالكاف لو حاولت أن تخرجه في ذلك الموضع بعينه إلى حد الاستعارة والمبالغة، وجعل هذا ذلك، لم ينقد لك، كالنكرة التي هي ماء، في الآية وفي الآي الأخر نحو قوله تعالى: (أو كصيب من السماء فيه ظلمات ووعد و برق) ولو قلت: هم صيب ولا تضمر مثلاً البتة على حد هو أسد، لم يحز لأنه لا معنى لجمعهم صيباً في هذا الموضع، وإن كان لا يمتنع أن يقع صيب في موضع آخر ليس من هذا الغرض في شيء استعارة ومبالغة كقولك: فاض صيب منه تريد جرده، وهو صيب يفيض، تريد يتدفق في الجود - فلست أقول: إن هاهنا

(١) الذي هو مثل زيد كأسد أو كالأسد، مما ذكر فيه الطرفان والأداة.

(٢) أي الاستفادة من طريق التشبيه البليغ بحمله على معنى المبالغة لا على الحذف.

(٣) أي على الخبرية إن صح النقل فيه إلى أسلوب التشبيه البليغ لا على معنى المبالغة ولكن على معنى الحذف وتقدير لفظ مثل.

اسم جنس واسما صفة لا يصلح للاستعارة في حال من الأحوال (١) .
وهذا شعب من القول يحتاج إلى كلام أكثر من هذا ويدخل فيه
مسائل ولكن استقصاءه يقطع عن الغرض (٢) .

فإن قلت : فلا بد من أصل يرجع إليه في الفرق بين ما يحسن أن
يصرف وجهه إلى الاستعارة والمبالغة وما لا يحسن ذلك فيه ، ولا يجيبك
المعنى إليه ، بل يصد بوجهه عنك متى أردته عليه .

فالجواب : أنه لا يمكن أن يقال فيه قول قاطع ، ولكن ههنا نكتة
يجب الاعتماد عليها ، والنظر إليها ، وهي أن الشبه إذا كان وصفا معروفا
في الشيء قد جرى العرف بأن يشبهه من أجله به ، وتعرف كونه أصلا
فيه يقاس عليه ، كالنور والحسن في الشمس أو الاشتهار والظهور وأنها
لا تخفى فيها أيضا ، وكالطيب في المسك والحلاوة في العسل والمرارة في الصاب
والشجاعة في الأسد والفيض في البحر والغيث ، والمضاء والقطع والحدة
في السيف ، والنفاذ في السنان وسرعة المرور في السهم ، وسرعة الحركة في شعلة
النار وما شاكل ذلك من الأوصاف التي لكل وصف منها جنس هو أصل
فيه ، ومقدم في معانيه - فاستعارة الاسم للشيء على معنى ذلك الشبه تجيء
سهلة منقادة ، وتقع مألوفة معتادة ، وذلك أن هذه الأوصاف من هذه
الأسماء قد تعرف كونها أصولا فيها وأنها أخص ما توجد فيه بها ، فكل

(١) من هذا الكلام يفهم أن عبد القاهر يطلق على أسلوب التشبيه
البلغ اسم استعارة اللهم إلا إذا قلنا : إن المصطف في قوله إلى حد الاستعارة
والمبالغة ، ليس من عطف المترادفين بل من عطف المتغايرين ، فالاستعارة
مثل رأيت أسدا والمبالغة مثل زيد أسد ، وقد يرجع ذلك لقوله بعد : ومضى
صلحت الاستعارة في شيء فالمبالغة فيه أصلح .
(٢) وهو الفرق بين الثبيل والاستعارة .

أحد يعلم أن أخص المنيرات بالنور الشمس ، فإذا أطلقت ودلت الحال على التشبيه لم يخف المراد ، ولو أنك أردت من الشمس الاستدارة ، لم يجوز أن تدل عليه بالاستعارة . ولكن إن أردتها من الفلك جاز ، فإن مقصدتها من الكرة كان أبين لأن الاستدارة من الكرة أشهر وصف فيها ، ومضى صلحت الاستعارة في شيء فالمبالغة فيه أصلح ، وطريقها أوضح ، ولسان الحال بها أفصح ، أعني أنك إذا قلت :

٣١٢ - يابن الكواكب من أئمة هاشم

٣١٣ - و د يابن الليوث الغر .

فأجريت الاسم على المشبه لإجراؤه على أصله الذي وضع له ، وادعيت له كان قولك : هم الكواكب وهم الليوث ، أو هم كواكب وليوث ، أخرى أن تقوله ، وأخف مؤنة على السامع في وقوع العلم له به .

واعلم أن المعنى في المبالغة - وتفسيرنا لها بقولنا جعل هذا ذاك وجعله الأسد وادعى أنه الأسد حقيقة - أن المشبه للشيء بالشيء من شأنه أن ينظر إلى الوصف الذي يجمع بين الشئين وينفى عن نفسه الفكر فياسواه جملة ، فإذا شبه بالأسد التي صرورة الشجاعة بين عينيه ، والتي (١) ماعداها فلم ينظر إليه ، فإن هو قال : زيد كالأسد كان قد أثبت له حظاً ظاهراً في الشجاعة ولم يخرج عن الاقتصاد ، وإذا قال هو الأسد ، تنهى في الدعوى إما قريباً من المحق لفرط بسالة الرجل ، وإما متجاوزاً في القول لجعله بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يعدم منها شيئاً ، وإذا كان بحكم التشبيه وبأنه مقصوده من ذكر الأسد في حكم من يعتقد أن الاسم لم يوضع على ذلك السبع إلا للشجاعة التي فيه . وأن ماعداها من صورته وسائر صفاته عيال .

(١) أى طرح .

عليها وتبع لها في استحقاقه هذا الاسم ، ثم أثبت لهذا الذي يشبهه به تلك الشجاعة بعينها حتى لا اختلاف ولا تفاوت فقد جعل الأسد له لا محالة لأن قولنا د هو هو ، على معنيين :

أحدهما : أن يكون للشيء اسمان يعرفه المخاطب بأحدهما دون الآخر فإذا ذكر باسمه الآخر توهم أن معك شيئين ، فإذا قلت : زيد هو أبو عبد الله عرفت أن هذا الذي تذكر الآن هو الذي عرفه أبي عبد الله .

والثاني : أن يراد تحقيق التشابه بين الشيتين وتكيله لها ونفي الاختلاف والتفاوت عنهما ، فيقال د هو هو ، أى لا يمكن الفرق بينهما لأن الفرق يقع إذا اختص أحدهما بصفة لا تكون في الآخر .

وهذا المعنى الثانى فرع على الأول . وذلك أن المتشابهين التشابه التام لما كان يجب أحدهما الآخر ويتوهم الرأى لهما في حالين أنه رأى شيئاً واحداً صاروا إذا حققوا التشبيه بين الشيتين يقولون د هو هو ، والمشبه إذا وقف وهمه كما عرفت على الشجاعة دون سائر الأمور ثم لم يثبت بين شجاعة صاحبه وشجاعة الأسد فرقا ، قد صار إلى معنى قولنا د هو هو ، بلا شبهة . وإذا تقررت هذه الجملة فقولنا :

٣١٤ - فإنك كالليل الذى هو مدركى

إن حاولت فيه طريقة المبالغة فقلت : فإنك الليل الذى هو مدركى - لمك لا محالة أن تعتمد على صفة من أجلها تجعله الليل كالشجاعة التى من أجلها جعلت الرجل الأسد ، فإن قلت تلك الصفة الظلمة وأنه قصد شدة منخله وراعى حال المسخوط عليه ، وتوهم أن الدنيا تظلم في عينيه حسب الحال في المستوحش الشديد الوحشة ، كما قال (١) :

(١) أى المتنبي .

٣١٥ - أعيدوا صياحي فهو عند الكواعب (١)

قيل لك : هذا التقدير إن استجزناه وعملنا عليه فإننا نحتمله والكلام على ظاهره ، وحرف التشبيه مذكور داخل على الليل كما تراه في البيت ، فأما وأنت تريد المبالغة فلا يحى لك ذلك ، لأن الصفات المذكورة لا يواجه بها المدحون ، ولا تستعار الأسماء الدالة عليها لهم إلا بعد أن تتدارك وتقرن إليها أصدادها من الأوصاف المحبوبة كقوله :

٣١٦ - أنت الصاب والعسل

ولا تقول وأنت مادح : أنت الصاب وتسكت . وحتى إن الحاذق لا يرضى بهذا الاحتراز وحده حتى يزيد ويحتار في دفع ما يغشى النفس من الكراهة بإطلاق الصفة التي ليست من الصفات المحبوبة فيصل بالكلام ما يخرج به إلى نوع من المدح ، كقول المتنبي :

٣١٧ - حسن في وجوه أعدائه أقبح من ضيفه رأته السوام (٢)

بدأ لجعله حسناً على الإطلاق ثم أراد أن يجعله قبيحاً في عيون أعدائه على العادة في مدح الرجل بأن عدوه يكرهه فلم يقنعه ما سبق من تمهيدته وتقدم من احترازه في تلافى ما يجنيه إطلاق صفة القبح حتى وصل به هذه الزيادة من المدح وهي كراهة سوامه لرؤية أضيافه وحتى حصل ذكر القبح مغموراً بين حسنين ، فصار كما يقول المنجمون : يقع النحس مضبوطاً بين سعدين فيبطل فعله وينمحق أثره .

وقد عرفت ما جناه التهاون بهذا النحور من الاحتراز على أي تمام ، حتى صار ما ينمى عليه منه أبلغ شيء في بسط لسان القادح فيه والمنكر لفضله

(١) بحره : وردوا رقادي فهو لحظ الحبايب .

(٢) قد مضى هذا الشاهد من قبل - الشاهد ١١٦ .

وأخصر حجة المتعصب عليه ، وذلك أنه لم يبال في كثير من مخاطبات الممدوح بتحسين ظاهر اللفظ ، واقتصر على صميم التشبيه ، وأطلق اسم الجنس الخسيس ، كإطلاق الشريف التبيه كقوله (١) :

٣١٨ - فإذا ما أردت كنت رشاء وإذا ما أردت كنت قلبيا
فصك وجه الممدوح كما ترى بأنه رشاء وقلب ولم يحتشم أن قال (١) :

٣١٩ - ما زال يهذى بالمكارم والعلی حتى ظننا أنه محموم
لجمله يهذى وجعل عليه الحمى ، وظن أنه إذا حصل له المبالغة في إثبات المكارم له وجعلها مستبدة بأفكاره وخوارطه حتى لا يصدر عنه غيرها ، فلاضير أن يتلقاه بمثل هذا الخطاب الجافي ، والمدح المتنافي ، فكذلك أنت هذه قصتك ، وهذه قضيتك ، في اقتراحك علينا أن نسلك بالليل في البيت طريق المبالغة على تأويل السخط .

فإن قلت : أفترى أن تأتي هذا التقدير في البيت أيضاً حتى يقصر التشبيه على ما تفيد الجملة الجارية في صلة الذي ؟

قلت : فإن ذلك الوجه نفاً أظنه ، فقد جاء في الخبر عن النبي ﷺ :
« ليدخلن هذا الدين ما دخل عليه الليل ، فكما تجرد المعنى للحكم الذي هو الليل من الوصول إلى كل مكان ، ولم يكن لاعتبار ما اعتبروه من شبه ظلمته وجه ، كذلك يجوز أن يتجرد في البيت له ويكون ما ادعوه من الإشارة بظلمة الليل إلى إدراكه له ساخطاً ضرباً من التعمق والتطلب لما لعل الشاعر لم يقصده ، وأحسن ما يمكن أن ينتصر به لهذا التقدير أن يقال : إن النهار بمنزلة الليل في وصوله إلى كل مكان فـما من موضع من الأرض إلا ويدركه كل واحد منهما ، فكما أن الكائن في النهار لا يمكنه أن يصير إلى

(١) أى أبو تمام .

مكان لا يكون به ليل كذلك الكائن في الليل لا يجد موضعاً لا يباحقه فيه
نهاراً (١)، فاختصاصه الليل دليل على أنه قد روى في نفسه فلما علم أن حالة
إدراكه قد هرب منه حالة سخط رأى التمثيل بالليل أولى، ويمكن أن يزداد
في تصرفه بقوله (٢) :

٣٢٠ - نعمة كالشمس لما طلعت بثت الإشراق في كل بلد
وذلك أنه قصد ههنا نفس ما قصد النابعة في تميم الأقطار والوصول
للى كل مكان . إلا أن النعمة لما كانت تمر وتونس أخذ المثل لها من
الشمس، ولو أنه ضرب المثل لوصول النعمة إلى أقصى البلاد، وانتشارها
في العباد : بالليل ووصوله إلى كل بلد، وبلغه كل أحد لكان قد أخطأ خطأ
فاحشاً، إلا أن هذا وإن كان يحىء مستويماً في الموازنة ففرق بين ما بكره
من التشبيه وما يجب، لأن الصفة المحبوبة إذا اتصلت بالعرض من التشبيه
نالت من العناية بها والمحافظة عليها قريباً مما يناله العرض نفسه . وأما ما ليس
بمحبوب فيحسن أن يعرض عنها صفحاً ويدع الفكر فيها جانباً .

وأما تركه (٣) أن يمثل بالنهار وإن كان بمنزلة الليل فيما أراده فيمكن أن
يجاب عنه بأن هذا الخطاب من النابعة كان بالنهار لا محالة، وإذا كان يكلمه
وهو في النهار بعد أن يضرب المثل بإدراك النهار له، وكان الظاهر أن يمثل
بإدراك الليل الذي إقباله منتظر، وطريانه على النهار متوقع، فكأنه قال
وهو في صدر النهار أو آخره : لو سرت عنك، لم أجد مكاناً يقينى الطلب
منك، وليكن إدراكك لي وإن بعدت واجباً كإدراك هذا الليل المقبل في

(١) وذلك نقد الأصمى للبيت (راجع لخرلة الشعراء للأصمى) .

(٢) هو العباس بن الأحنف المتوفى عام ١٩٢ هـ وراجع البيت في
الوساطة ص ٢٠٥ .

(٣) هذا رد لنقد الأصمى .

عقب نهاري هذا إياي ، ووصوله إلى أى موضع بلغت من الأرض .
وهنا شيء آخر وهو أن تشبيه النعمة فى البيت بالشمس وإن كان من
حيث الغرض الخاص وهو الدلالة على العموم فكان الشبه الآخر من
كونها مژنة للقلوب وملبسة العالم البهجة والبهاء كما تفعل الشمس حاصلًا
على سبيل العرض ويضرب من النطف ، فإن تجريد التشبيه لهذا الوجه
الذى هو الآن تابع وجعله أصلاً ومقصوداً على الانفراد مألوف معروف
كقولنا : نعمتك شمس طالعة ، وليس كذلك الحكم فى الليل ، لأن تجريده
لوصف الممدوح بالسخط مستكره حتى لو قلت : أنت فى حال السخط
ليل وفى الرضى نهار فطفقت هكذا تجعله ليلاً بسخطه ، لم يحسن ، وإنما
الواجب أن يقول : النهار ليل على من تغضب عليه ، والليل نهار لمن ترضى
عنه ، وزمان عدوك ليل كله ، وأوقات وليك نهار كلها ، كما قال :

٣٢١ - أيا منّا مقصولة أطرافها بك والليالى كلها أسرار (١)

وقد يقول الرجل لمحبيه : أنت ليلي ونهاري . أى بك تضىء الدنيا
وتظلم ، فإذا رضيت فدهرى نهار ، وإذا غضبت فليل ، كما تقول : أنت
دائى ودوائى وبرئى وسقامى ، ولا تكاد تجد أحداً يقول : أنت ليل ، على
معنى أن سخطك تظلم به الدنيا ، لأن هذه العبارة بالذم وبالوصف بالظلمة
وسواد الجلد وتجهم الوجه أخص ، وبأن يراد بها أخلق ، وهذا المعنى منها
إلى القلب أسبق .. فاعرفه .

(١) هو لآبى تمام يمدح أيا سعيد الثغرى وقد قيل لرجل : كيف ليلىكم ؟
قال سحر كله (٣ : ٣٧ البيان) .

فصل

اعلم أنك تجد الاسم وقد وقع من نظم الكلام الموقع الذي يقتضى كونه مستعاراً ثم لا يكون مستعاراً ، وذلك لأن التشبيه المقصود منوط به مع غيره ، وليس له شبه يتفرد به ، على ما قدمت لك أن الشبه يحى منتزعا من مجموع جملة من الكلام .

فمن ذلك قول داود بن علي حين خطب فقال :

« شكرأ شكرأ إنا والله ما خرجنا لنحفر فيكم نهرا ، ولا لنبنى فيكم قصرا ، أظن عدو الله أن لن نظفر به ؟ أرخى له في زمامه ، حتى عثر في فضل خطابه (١) فالآن عاد الأمر في نصابه ، وطلعت الشمس من مظلما ، والآن قد أخذ القوس باريها ، وعاد النبل إلى النزعة ، ورجع الأمر إلى مستقره في أهل بيت نبيكم ، أهل بيت الرأفة والرحمة » .

فقوله : « الآن أخذ القوس باريها » - وإن كان القوس يقع كناية عن الخلافة والباري عن المستحق لها - فإنه لا يجوز أن يقال : إن القوس مستعار للخلافة على حد استعارة النور والشمس ، لأجل أنه لا يتصور أن يخرج للخلافة شبه من القوس على الانفراد ، وأن يقال « هي قوس » كما يقال « هي نور وشمس » وإنما الشبه مؤلف بحال (٢) الخلافة مع القائم بها من حال القوس مع الذي براها ، وهو أن الباري للقوس أعرف بخيرها وشرها وأهدى إلى توفيرها وتصريفها إذ كان العامل لها ، فكذلك السكاكين على الأوصاف المعتبرة في الإقامة والجامع لها ، يكون أهدى إلى توفية الخلافة حقها (١) الخطاط ككتاب جبل يوضع في عنق البعير ويثنى في خطمه أى أنفه ليقتاد به ، والنزعة بالتحريك : الرماة بالنبل جمع نازع ، وفي المثل صار الأمر إلى النزعة أى قام بإصلاحه أهل الأمانة والسياسة .

(٢) أى من حال .

وأعرف بما يحفظ مصارنها عن الخلل ، وأن يراعى في سياسة الخلق بالأمر والنهى التى هى المقصود منها ترتيباً ووزناً تقع به الأفعال مواقعها من الصواب كما أن العارف بالقوس يراعى في تسوية جوانبها ، وإقامة وترها ، وكيفية نزعتها (١) ووضع السهم الموضع الخاص منها ما يوجب في سهامه أن تصيب الأغراض وتقرطس (٢) في الأهداف ، وتقع في المقائل ، وتصيب شاكلة الرى (٣) .

وهكذا قول القائل وقد سمع كلامنا حسنا من رجل دميم : ه عسل طيب في ظرف (٤) سوء ، ليس (عسل) ههنا على حدة في قولك : ألفاظه عسل ، لأجل أنه لم يقصد إلى بيان حال اللفظ وتشبيهه بالعسل ، في هذا الكلام الحسن من المتكلم المشنوء في منظره ، وإنما قصد إلى قياس اجتماع فمثل المخبر ، مع نقص النظر بالشبه المأولف من العسل والظرف ، ألا ترى أن الذى يقابل الرجل هو ظرف سوء ، وظرف سوء لا يصلح تشبيه الرجل به على الانفراد ، لأن الدمامة لا تعطيه صفة الظرف من حيث هى دمامة ، ما لم يتقدم شئ يشبه في الظرف من الكلام الحسن أو الخلق الجليل ، أو سائر المعانى التى تجعل الأشخاص أوعية لها (٥) .

(١) الأولى : نزعها .

(٢) قرطس : أصاب القرطاس وهو الهدف .

(٣) الشاكلة : الخاصرة . والرى : المرمى .

(٤) راجع ١ : ١٦٨ البيان والتبيين للجاحظ :

(٥) الأدب بطبيعته للمحافظة والوجدان والخيال المقام الأول فيه ، كما أن العلم بطبيعته للعقل والتفكير والتجربة المقام الأول فيه ، وأساليب الأدب البيانية صور عامة يشكّلها الخيال وتلونها العاطفة بألوانها الخاصة المتميزة =

== عن حقائق الحياة ، ومقررات الوجود ، والأدب عمله الأول خدمة الحياة ومثلها العليا ، وتوجيه الفكر الإنساني والعواطف البشرية وجهة الخير والساد ، وقلبا تخضع الجماعات لسلطان العقل والتفكير كما تخضع لأحكام العاطفة وتصورات الخيال ، ولذلك كان مقامه الأول في توجيه الجماعات يدخل عليها من الباب الذي تدعنه له وتسير في تياره وأساليب الأدب البيانية قسبان :

أسلوب يصور صورا ليس لها وجود في حقائقها العامة ويحاول أن يفرضها كأمر ثابت مقرر يأخذ سيره مع حقائق الحياة .
وأسلوب يدخل على العقل والوجدان من باب الحقائق المقررة الثابتة التي أقرتها طبيعة الحياة ونواميس الوجود .

وهذان الأسلوبان يسيران معاً لئلا يهدف واحد وغاية واحدة ، ويعملان على الوصول إليها من وراء السبيل الذي يسلكه كل أسلوب .

والتشبيه حقيقته الأولى قياس حقيقة بمتازة في بعض صفاتها بحقيقة أخرى ثبت للعقل والناس امتيازها في هذه الصفة ، وتقريب الشقة البعيدة بين الحقيقتين .. وذلك أسلوب بعيد عن التخيل وإن كان فيه بعض المبالغة .

وهناك أسلوب التشبيه البليغ الذي يجعل فيه الحقيقة حقيقة أخرى على سبيل المبالغة والتخييل لأعلى سبيل الاقتصاد والتحقيق ، فنل محمد حاتم وزيد أسد وهند بدر وشمس وظي ، كل ذلك على سبيل التخيل الذي يجعل فيه الحقيقة هي نفس حقيقة أخرى ، وقد مهد القرآن الكريم لهذا الأسلوب تمهيداً رائعاً بنى حقيقة الشيء أولاً ثم أثبت له الحقيقة الأخرى المرادة ==

== فقله : ما هذا بشر إن هذا إلا ملك كريم .

وأما أسلوب الاستعارة من مثل رأيت أمدا فميه تخييل في الإدعاء والمبالغة أقوى من التخييل الأول ، وجعل الحقيقة حتمية أخرى على أحد أمرين : إما ادعاء اتحادهما على سبيل التخييل ، وإما ادعاء تقاربهما على سبيل التشبيه ، والأول هو المفهوم من أسلوب الاستعارة ، ولأمر ما ادعى عبد القاهر عكس ذلك وذهب إلى الاحتمال الثاني ، وقد أثبت سابقا ما أبطل دعوى التشبيه في الاستعارة ، فلم يبق مفر من التسليم بأنها من قبيل التخييل ، ولنعرض رأي عبد القاهر أولا لنرى مدى ما فيه من تحقيق على ، ثم أثبت ما يؤيد وجهة نظري في هذا الموضوع البلاغي .

قال عبد القاهر : إن الاستعارة لا تدخل في باب التخييل :

١ - لأن المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة بل إلى إثبات شبه هناك . . وذلك عندى منقوض بما يأتي :

(أ) أن أسلوب الاستعارة المقصود منه كما يفهم الذوق لإثبات معنى اللفظة المستعارة لا لإثبات التشبيه .

(ب) أن كثير من علماء البيان صرحوا بأن المراد منه إثبات معنى اللفظة المستعارة ، كقولف فقد النثر والآمدى وسراهما من علماء البيان .

(ج) أن عبد القاهر نفسه صرح بأن الاستعارة إنما هي في ادعاء معنى الاسم لشيء لا في نقل الاسم من شيء إلى شيء (٢٩٠ وما بعدها من الدلائل - رشيد رضا) .

والدليل الثاني لعبد القاهر : وجود الاستعارة في القرآن الكريم والحديث الشريف .

وردى على ذلك أن استعارات القرآن والحديث تمط خاص فذ من أنماط الاستعارة ، قد تحرى فيها خدمة الخيال للواقع وللحقائق وسيره مع العقل وتمشيته مع حاجة البيان إلى سحر الأداء وروعة التأثير وقوة الإقناع ، وهو خيال يثبت حقائق صادقة لا غلو فيها ولا إغراق . ثم إن الذكر الحكيم لم يجعل الرجل الشجاع أسداً ، إنما جعل الأرض في ازدهارها بأنوار الله مشرقة مضيئة ، وجعل إزالة الليل من مكانه محوالة ، وهكذا .

والدليل الثالث لعبد القاهر : أن الاستعارة سبيلها سبيل الكلام المحذوف الذى يثبت به قائله أمراً عقلياً صحيحاً .

وأقول نعم إنها سبيلها سبيل الكلام المحذوف ، فالقائل رأى أسداً أصل الكلام رأى رجلاً هو الأسد عينه ، وهو يثبت به أمراً عقلياً صحيحاً وهو الشجاعة للرجل ولكنه بثبتها بعد إثبات أمر تخيلي صرف وهو ادعاء أن هذا الرجل هو الأسد نفسه على طريق التخيل الذى يوهمك أن هذا الرجل فى قوته هو هذا الأسد فى شجاعته ، ويخدعك بهذا اللون البيانى خديعة من يريد المبالغة فى التصوير ويحكمك على الاقتناع بما يقول .

ويقول عبد القاهر : إن الاستعارة تعتمد على التشبيه والتشبيه قياس والقياس يجرى فى المعقولات .

وقد ناقشت هذا الدليل سابقاً مناقشة طويلة فيها غنى عن بيان جديد ، وأزيد رأى هذا إثباتاً وقوة بما يأتى :

١ - كثير من علماء البيان القدامى لم يصرح بأنها تعتمد التشبيه حين صرح آخرون بأنها من قبيل التخيل كابن رشيق (١ : ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٤١ العمدة) .

• • • • •
= ويقول ابن جني : لا تكون الاستعارة إلا للبالغة وإلا فهي حقيقة
(١ : ٢٤٠ العملة) .

٢ - كثير من أقسام الاستعارة مبني على التخييل كالتخييلية ، وهي كلما
كان الاسم المستعار فيها أنهت في مكانه وأمنع لك من أن تتركه وترجع إلى
الظاهر وتصرح بالتشبيه ، كان أمر التخييل فيها أقوى ، كما يقول عبدالقاهر
نفسه .

وهناك استعارات أخرى يرى عبد القاهر فيها أنها شديدة التخييل وقد
تنوعت فيها التشبيه ، مثل :

ويصعد حتى تظرب الجبول بأنت له حاجة في السماء

وفي الاستعارة أيضاً ما لا يحسن دخول أدوات التشبيه فيها .

٣ - على أن في تقدير التشبيه تكلفاً لا يقبله عقل أو ذوق .

وأما القرب والوضوح في الاستعارة فأساسه وضوح المراد المقصود من
الاستعارة ، بوضوح المناسبة بين المستعار له والمستعار منه ، سواء بوضوحها
في نفس الأمر أو بوجود قرائن واضحة ترشد إلى المناسبة وتدل على المراد .
وذلك مذهب العرب الجاهليين في استعاراتهم وإن كان كثير من
المحدثين دفعهم الحضارة وسعة الثقافة إلى الإغراب فيها وإبعاد منوعاتها
كان حافظاً لكثير من النقاد على إعلان الخصومة لهم .

وهذه النظرية أول من أشار إليها أرسطو ، واهتدى إليها علماء البيان العربي .

ولم يشذ أحد عن الإيمان بهذه الفكرة إلا ابن وكيع المصري م ٣٩٣ هـ
الذي ذهب إلى إثبات الاستعارة البعيدة مادام لا يدخلها لبس ولا إبهام
(١ : ٢٤٠ العملة) .

== والتطور العقلي والأدبي في أسلوب الاستعارة ، وانتقالها من سداجة البداوة في العصر الجاهلي إلى دقة التفكير في القرن الرابع والخامس الهجري ، ثم إلى عمق الثقافة في عصرنا الحديث ؛ بانتقال الفكر الإنساني من بداوة العصور القديمة إلى حضارة القرن العشرين ؛ أكبر مؤيد لرأى ابن وكيع . وأرى أن أسلوب « يد الشمال » ، من أساليب التمثيل والاستعارة التشيلية وهو من أقوى درجات التمثيل بلاغة وبياناً ، فالشاعر يخيل إليك أن مثل الشمال في تصريف الغداة على حكم طبيعتها مثل المدبر المصرف لما زمامه بيده ومقادته في كفه ، ثم رأى الشاعر أن محور الكلام في الممثل به هو اليد وهو الزمام فأثبت اليد في الأسلوب كما أثبت الزمام وحذف ما سواهما لأنهما وحدهما يفتيان عن كل بيان وكلام . وكذلك قول الشاعر :

وإذا المنية أنشبت أظفارها

مثل المنية في اغتيالها للنفوس بالأسد بفترس فريسته ، ثم حذف أجزاء الممثل به مكتفياً بأهمها خطراً في أداء المعنى وتصوير المراد ، وهو الظفر ينشبه الأسد في فريسته ، فأبقاه في الكلام واكتفى به في الدلالة على غرضه والإشعار بمراده . . وكذلك قوله تعالى « واحفض لها جناح الذل من الرحمة » ، مثل الذكر الحكيم البار بأبيه وأمه بطير يتحنو على صغاره ويسدل عليهم جناحاً من الحنان والعطف والشفقة ثم حذف أجزاء الممثل به مكتفياً بكلمة جناح ، لأن مظهر الجناح وقد غطى به الطائر صغاره هو أبلغ شيء في الطير وفيه أبلغ تصوير لمعاني الحنان والعطف ، وبذلك أجرى الكلام على صورة رائعة من التمثيل الذي يدل بعضه على بعض ، ومن الجدير بالذكر أن أساليب الترشيح التخيلي في أساليب التشبيه والتمثيل والاستعارة الواردة في الذكر الحكيم قليلة ، ولا يلجأ إليها القرآن الكريم في تصوير المعاني ==

(م ٩ - أسرار البلاغة - ج ٢)

== إلا قليلاً ونادراً ، وهنا جاءت كلمة الجناح تخيلت للسامع صورة الطير بأبلغ مظاهر الحنان فيه ، ثم أعقبت بكلمة الرحمة لتعيد السامع من جو الخيال المتأمل إلى مجال الحقيقة المرادة ، من بر الابن بوالديه والتفاني في الرحمة بهما والحنان والشفقة عليهما ، فكان في ذلك أبلغ تصوير للغرض وأبين أداء للبراد ... ودليلنا على ما نذهب إليه هو :

١ - أن في رد هذا الأسلوب إلى الاستعارة المسكتية تكلفاً كثيراً مما وقع فيه عبد القاهر ومن تبعه .

٢ - أن المشبه وهو الشبال مثلاً في بيت لبيد موجود في الكلام ، وكذلك المشبه به ، أو قل أهم جزء يشعر بالغرض منه كاليد والزمام في البيت ، والاستعارة لا بد فيها من حذف أحد الطرفين ، وقد دفع ذلك السكاكي إلى تكلف آخر في فهم هذا الأسلوب فزعم أن المنية في قول أبي ذؤيب مثلاً أريد بها السبع المختال الخ .

٣ - يظهر بوضوح أسلوب المثل في كثير من أمثلة هذا الأسلوب ، مثل هو مرخى العنان وملقى الزمام ، مما هو أسلوب عادي من أساليب هذا اللون الذي يرتقى في بلاغته إلى منزلة الأساليب الخاصة كما في بيت لبيد وأبي ذؤيب ، ثم يرتقى إلى حد الإعجاز في القرآن الكريم .

٤ - هذا الأسلوب - وهو يد الشبال وزمام الغداة وأظفار المنية وجناح الذل مثلاً - صورة تخيلية للأسلوب : ذهب الأصيل ، ولجين الماء ، التحقيق .

ويؤكد عبد القاهر نظرية ابتناء الاستعارة على التشبيه ، وهي نظرية موجودة في خطابة أرسطو ، وذكرها قدامة وأشار إليها صاحب الوساطة ==

== وصاحب الموازنة وابن رشيق في العمدة ، ودافع عنها عبد القاهر ومن بعده من علماء البيان .

وقد طبقت هذه الفكرة على أدبنا تطبيقاً ، وفرضت عليه فرضاً ، ودافع عنها كثير من البيانين ، ثم رأى بعضهم كعبد القاهر أن هذا الرأي قد يقابل بإنكار ، فزعم أن التشبيه الذي تعتمد الاستعارة تشبيه خاص وهو التشبيه على وجه المبالغة ، وحاول في كثير من التعسف إثبات هذا التشبيه في الاستعارة التخيلية وفي العنادية ، ورأى بعض آخر كابن رشيق أن الاستعارة من التشبيه إلا أنها بغير أدواته وعلى غير أسلوبه (١ : ٢٤٩ العمدة) ، والتشبيه عنده تخيل وإيهام لا تحقيق وإثبات واقع ، وبذلك نجح من النقد إلى حد محدود .

ولعل الباحث الأول الذي دافع علماء البيان إلى هذا الرأي هو رغبته في إخراج الاستعارة من باب التخيل حتى لا تكون معانيها من كذب الخيال وعمل الوهم وصنع التأويل الذي بنزه عنه القرآن الكريم والحديث الشريف .

وقد نفى البيانون من قديم أن يكون المجاز كذباً ، وأشفق ابن قتيبة من هذا الرأي ونفاه فقال : لو كان المجاز كذباً لكان أكثر كلامنا محالاً الخ (١ : ٢٣٩ العمدة) .

ومن قديم ترددت هذه الشبهة في أذهان كثير ، فقد قال رجل اشاعر :
أقول :

ولأنت أجمع من أسامة إذ دعيت نزال ورج في الذعر
أيسكون الرجل أجمع من أسامة ؟ فقال الشاعر : نعم إن الأمير فتح
مدينة لا يفتحها الأسد .

وفي نظري أنه يجب أن يفرق بين أمرين : ابتداء الخيال في مجاله الواقعي أو الوهمي ، وكذب الحقائق في محيط الحياة الاجتماعي ، والخيال ما هو إلا وسيلة لتأييد حقائق الحياة ، وإن خرج به كثير من الشعراء إلى مجال الغلو والإغراق .

وقد بالغ عبد القاهر في الرد على من يصف المجاز بغير الصدق وأقام الاستعارة على أساس التشبيه على وجه المبالغة حذراً من ذلك الرأي ، كما فرّق بين الاستعارة والكذب ، لبناء الدعوى في الاستعارة على التأويل ونصب القرينة على أن المراد بها خلاف الظاهر فإن الكاذب يبرأ من التأويل ولا ينصب قرينة دالة على خلاف زعمه .

ورأي الذي أومن به أن الاستعارة لا تعتمد التشبيه مطلقاً في أي لون من ألوانها ، وأن العربي الأول حين نطق بالأساليب البيانية التي يعبر بها عن مقصوده ، من مثل : زيد كالأسد ورأيت به أسداً وزيد أسد ورأيت الأسد ، إنما كان يقصد في الأسلوب الأول التشبيه ويلوح في الثاني به ، ويعتبر ذلك في الأسلوب الرابع على وجه المبالغة في الادعاء والتخييل حتى ليدعوك إلى أن لا تجعل للتردد على عقلك سبيلاً في الوثوق بأن هذا الشجاع المبرز في بسالته هو فرد من أفراد الأسد المشهور في شجاعته ، وأي مجال للتشبيه في هذا الأسلوب وأي أثر لوجوده فيه ؟

ومن العبث أن نفسر الاستعارة على ضوء بعض المخاوف بتفسير يخالف حقيقتها وما يمليه الذوق في فهمها ، فكون الاستعارة لا تعتمد التشبيه أمر لا يضر إيماننا الثابت الذي لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه ، والتنزيل الكريم كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها ولم يخرج الألفاظ عن دلالتها ، كذلك لم يقض بتبديل عادات أهلها ولم ينقلهم عن =

فن حقل أن تحافظ على هذا الأصل وهو أن الشبه إذا كان موجوداً
فى الشيء على الانفراد من غير أن يكون نتيجة بينه وبين شيء آخر -
مثلاً (١) مستعار لما أخذ الشبه منه كالنور للعلم ، والظلمة للجهل ،
والشمس للوجه الجليل أو الرجل النبيه الجليل ، وإذا لم تكن نسبة الشبه
إلى الشيء على الانفراد وكان مركباً من حاله مع غيره فليس الاسم بمستعار
ولا يمكن بمجموع الكلام مثل .

== أساليبهم وطرقهم ولم يمنهم ما يتعارفونه من التشبيه والتشليل والخلف
والاستعارة كما يقول عبد القاهر .

وأزيد على ذلك أنه لم يفسر أذواقهم الأدبية ولا فطرتهم العربية
الحساسة بمعاني الجمال فى الأساليب والأداء ، ثم أى ضمير على الكتاب
الكريم إذا استعمل الأساليب العربية الأولى التى تعتمد على التخيل فى
فى أسلوبها وطريق أدائها مع تحويره لغاياتها ومرامها وأهدافها البيانية
والفكرية ، بعد أن بذل العرب فى هذه الأساليب وبلاغتها ؟ وفى القرآن
الكريم من الاستعارات التخيلية التى لا تدانى بلاغة ، وهل عابه دجناس
الذل ، أو تنقص ما فيه من حق وما أشعره من صدق دلباس الجوع
والخوف ، واشتعال الرأس شيئا .

ولعلنا نفرق بين شيئين : الخيال فى الحقائق والخيال فى أساليب
الحقائق وطرق تصويرها ، ثم أى دليل هررضه عبد القاهر فى تأييد هذا
المذهب ؟ لا شيء إلا الدعوى جعلها دليلاً والرأى فرضه فرضاً وألقاه
جرافاً ، فإن كان يوصى إلى الطبع والدوق ويجعلهما الحكم فى ذلك فإن
أذواقنا لا تقر ما يدعى بحال .

(١) أى اللفظ .

واعلم أن هذه الأمور التي قصدت البحث عنها أمور كانت معروفة
مجهولة (١)، وذلك أنها معروفة على الجملة لا ينكر بيانها في نفوس العارفين
ذوق الكلام والمتمهرين (٢) في فصل جيدة من رديته، ومجهولة من حيث
لم تتفق فيها أوضاع تجري مجرى القوانين التي يرجع إليها فتستخرج منها
العلل في حسن ما استحسن . وقبح ما استهجن ، حتى تعلم علم اليقين غير
الموهوم ، وتضبط ضبط المزموم (٣) المخطوم .

ولعل اللال إن عرض لك ، أو النشاط إن فتر عنك ، قلت :
ما الحاجة إلى كل هذه الإطالة وإنما يكفي أن يقال : الاستعارة مثل كذا
ثم تعقد كلمات وتنشد أبيات ، وهكذا يكفيننا المثونة في التشبيه والتشليل
يسير من القول .

(١) في الدلائل (ص ١٠٥ وما بعدها تحقيق خفاجي) شرح موجز
للفروق بين أنواع البيان وفي (ص ١٠٧ و ١٠٩) يرى عبد القاهر أن مثل
« أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى » تمثيل يكون مجازاً المجيئ بك به على حد
الاستعارة ، وقد يقال إنه تمثيل لحالة الرجل المعنوية في تردده في الرأي
بحالته الحسية في تردده في السير ، وليس من الضروري أن يكون التمثيل
بين حالة الرجل المعنوية والحالة الحسية لرجل آخر ، ورأي أن أساليب
الاستعارة التمثيلية في رأي البلاغيين إنما هي تمثيل وايدت من الاستعارة
في شيء .

(٢) تمهر الرجل : حذق مثل مهر .

(٣) المزموم : ما شد بالزمام أي المفرد . والمخطوم : ما وضع على
خطمه أي أنفه الخطام ليقناده .

فإنك (١) تعلم أن قاتلاً لو قال ، الخبر مثل قولنا : زيد منطلق ، ورضى به
وقنع ولم تطالبه نفسه بأن يعرف حداً للخبر إذا عرفه تميز في نفسه من
سائر الكلام حتى يمكنه أن يعلم أن ههنا كلاماً لفظه لفظ الخبر وليس هو خبر
ولكنه دعاء كقولنا : رحمه الله عليه ، وغفر الله له ، ولم يجد في نفسه طلباً لأن
يعرف أن الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم ، وأن أول أمره في القسمة أنه ينقسم
إلى جملة من الفعل والفاعل ، وجملة من مبتدأ وخبر ، وأن ما عدا هذا من الكلام
لا يأتلف ، نعم ، ولم يجب أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها
يؤكد كونها خبراً وبعضها يحدث فيها معاني تخرج بها عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب ، وهكذا يقول إذا قيل له : الاسم مثل زيد وعمر ، :
اكتفيت ولا أحتاج إلى وصف أو حد يميزه من الفعل والحرف أو حد
لها إذا عرفت ما عرفت أن ما خالفهما هو الاسم على طريقة الكتاب ، ويقول :
لا أحتاج إلى أن أعرف أن الاسم ينقسم فيكون متمكناً أو غير متمكن ،
والمتمكن يكون منصرفاً وغير منصرف ، ولا إلى أن أعلم شرح غير المنصرف
والأسباب التسعة التي يقف هذا الحكم على اجتماع سببين منها أو تكرر
سبب في الاسم ولا أنه ينقسم إلى المعرفة والشكورة ، وأن الشكورة ما عم
شئين فأكثر . وما أريد به واحد من الجنس لا بعينه ، والمعرفة ما أريد به
واحد بعينه أو جنس بعينه على الإطلاق ، ولا إلى أن أعلم شيئاً من
الانقسامات التي تنجي في الاسم — كان قد أساء الاختيار وأسرف في
دعوى الاستغناء عما هو محتاج إليه إن أراد هذا النوع من العلم (٢) .

(١) رد لمقول القول السابق وهو قلت .

(٢) كرر عبد القاهر ذلك في دلائل الإعجاز ، وذلك مقتبس من مناقشة
السيرا في متى بن يونس (التي رواها التوحيد في الجزء الأول من الإمتاع
والمؤانسة) .

ولئن كان الذى يتكلف شرحه لا يزيد على مؤدى ثلاثة أسماء ، وهى :
التمثيل والتشبيه والاستعارة ، فإن ذلك يستدعى جملاً من القول يصعب
استقصاؤها ، وشعباً من الكلام لا تستبين لأول النظر أنحاؤها ، إذ قولنا
« شئ » ، يحتوى على ثلاثة أحرف ، ولكنك إذا مددت يداً إلى القسمة ،
وأخذت فى بيان ما تحويه هذه اللفظة ، احتجت إلى أن تقرأ أوراقاً
لا تحصى ، وتنجشم من المشقة والنظر والتفكير ما ليس بالقليل النزر
« والجزء الذى لا يتجزأ » يفوت العين ، ويدق عن البصر ، والكلام عليه
يملاً أجلاً عظيمة الحجم .

فهذا مثلك إن أنكرت ما عنيبت به من هذا التتبع ، ورأيت من البحث ،
وآثرته من تجشم الفكرة ، وسومها أن تدخل فى جوانب هذه المسائل
وزواياها ، وتستثير كوامنها وخفاياها ، فإن كنت ممن رضى لنفسه أن
يسكون هذا مثله ، وههنا محله ، فعب كيف شئت ، وقل ما هويت ، وثق
بأن الزمان عرنك على ما ابتغيت ، وشاهدك فيما ادعيت ، وأنتك واجد
من يصبو رأيك ، ويحسن مذهبك ، ويخاصم عنك ، ويعادى المخالف لك .

فصل

وفي الأخذ والسرقة وما في ذلك من التعليل، وضروب الحقيقة والتخييل (١)،

١ - القسم العقلي

اعلم أن الحكم على الشاعر بأنه أخذ من غيره وسرق ، واقتدى بمن
تقدم وسبق . لا يخلو من أن يكون في المعنى صريحاً أو في صيغة تتعلق
بالعبارة ، ويجب أن تتكلم أولاً على المعاني ، وهي تنقسم أولاً قسمين عقلي
وتخيلي ، وكل واحد منهما يتنوع .

فالذي هو العقلي على أنواع :

أولها عقلي صحيح ، مجراه في الشعر والكتابة ، والبيان والخطابة ، مجرى
الأدلة التي تستنبطها العقلاء ، والفوائد التي تثيرها الحكماء ، ولذلك تجد الأكثر
من هذا الجنس منزوعاً من أحاديث النبي ﷺ وكلام الصحابة رضي الله
عنهم ، ومنقولاً من آثار السلف الذين شأنهم الصدق ، وقصدهم الحق ، أو
ترى له أصلاً في الأمثال القديمة والحكم المأثورة عن القدماء فقله (٢) :

٣٢٢- وما الحسب الموروث لا در دره بمحتسب إلا بآخر مكتسب

ونظائره كقوله (٣) :

٣٢٣- وإني وإن كنت ابن سيد عامر وفي السر منها والصرح المهذب

فما سودتي عامر عن وراثة أبي الله أن أسمو بأب ولا أب

(١) هذا ليس في الأصل . (٢) ابن الرومي (ص ١١٥ ديوانه)

(٣) هو لعامر بن الطفيل من المخضرمين توفي عام ٨٩ هـ (راجع ١١٨

الشعر والشعراء طبعة محمود صبيح) والبيت في (١ : ١١٨ الكامل للبرد).

معنى صريح محض يشهد له العقل بالصحة، ويعطيه من نفسه أكرم النسبة، وتتفق العقلاء على الأخذ به، والحكم بموجبه، في كل جيل وأمة، ويوجد له أصل في كل لسان ولغة، وأعلى مناسبة وأنورها، وأجلها وأنفراها، قول الله تعالى: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، وقول النبي ﷺ «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه»، وقوله عليه السلام «يا بني هاشم لا تميئني الناس بالأعمال وتجيئوني (١)، بالأنساب»، وذلك أنه لو كانت القضية على ظاهر يغتر به الجاهل ويعتمده المنقوص، لأدى ذلك إلى إبطال النسب أيضاً وإحالة التكثير به، والرجوع إلى شرفه، فإن الأول لو عدم الفضائل المكتسبة، والمساعي (٢)، الشريفة، ولم يكن من أهل زمانه بأفعال تؤثر، ومناقب تدون وتسطر، لما كان أولاً، ولما كان العلم من أمره مجهلاً، ولما تصور افتخار الثاني بالانتماء إليه، وتمويله في المفاضلة عليه، ولما كان لا يتصور فرق بين أن يقول: هذا أبي، ومنه نسي، وبين أن ينسب إلى الطين؛ الذي هو أصل الخلق أجمعين، ولذلك قال ﷺ «كلكم لآدم وآدم من التراب»، وقال محمد بن الربيع الموصلي (٣):

٣٢٤- الناس في صورة التشبيه أكفاء أبوهم آدم والام حواء
فإن يكن لهم في أصلهم شرف يفاخرون به فالطين والماء
ما الفضل إلا لأهل العلم لأنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء
ووزن كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء

(١) يجوز أن تكون الواو واو المعية نصب الفعل بعدها وأن تكون للعطف ونون الرفع مجذوفة.

(٢) جمع مسعاة وهي المسائرة والشرف.

(٣) من الشعراء المقلين في صدر العصر العباسي، وتنسب للإمام علي.

فهذا كما ترى باب من المعاني التي تجمع فيها النظائر وتذكر الآيات الدالة عليها ، فإنها تتلاقى وتتناظر ، وتتشابه وتتشاكل ، ومكانه من العقل ما ظهر لك واستبان ووضح واستنار ، وكذلك قوله (١) :

٢٢٥ - وكل أمره يولى الجميل محب

صريح معنى ليس للشعر في جوهره وذاته نصيب ، وإنما ما يليه من اللفظ ويكسوه من العبارة وكيفية التأدية ، من الاختصار وخلافه ، والكشف أو ضده ، وأصله قول النبي ﷺ : « جبلت القلوب على حب من أحسن إليها (٢) » ، بل قول الله عز وجل « ادفع باتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم » .

وكذا قوله (٣) :

٢٢٦ - لا يلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم
معنى معقول لم يزل العقلاء يقضون بصحته ، ويرى العارفون بالسياسة الأخذ بسنته ، وبه جاءت أوامره سبحانه ، وعليه جرت الأحكام الشرعية ، والسنتن النبوية ، وبه استقام لأهل الدين دينهم ، وانتفى عنهم أذى من يقتتهم ويضرهم ، إذ كان موضوع الجلبة على ألا تخلو الدنيا من الطاعة الماردين ، والغواة المعاندين الذين لا يعون الحكمة فتردعهم ، ولا يتصورون الرشد فيكشفهم النصيح ويمنعهم ، ولا يحسون بنقائص الغي والضلال .

(١) أى المتنبي ، وعجز البيت : وكل مكان ينبت العز طيب .

(٢) يقول البستي الشاعر (٢٣٠ - ٥٤٠٠) :

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم فطالما استعبد الإنسان إحسان

والذي نسبته عبد القاهر هنا إلى الرسول وهو (جبلت) الصحيح أنه حكمة وليس حديثاً .

(٣) هو المتنبي .

وما في الجور والظلم من الضعة والخبال ، فيجدوا لذلك مسألم يحبسهم على الأمر ويقف بهم عند الزجر ، بل كانوا كالبهائم والسباع لا يوجهم إلا ما يخرق الأبرار ، من حد الحديد ، وسطو البأس الشديد ، فلو لم تطيع لأمثالهم السيوف ، ولم تطلق فيهم الحتوف ، لما استقام دين ولا دنيا ، ولا نال أهل الشرف ما نالوه من الرتبة العليا ، فلا يطيب الشرب من منهل لم تنف عنه الأقداء ، ولا تقر الروح في بدن لم ترفع عنه الأدوية .

وكذلك قوله (١) :

٢٢٧ - إذا أنت أكرمت الكريم ملكته
وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا
ووضع الندى في موضع السيف بالعلمي
مضرك وضع السيف في موضع الندى

٢ - القسم التخيلي (٢)

وأما القسم التخيلي : فهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق وإن ما أثبتته ثابت ، وما نفاه منفي ، وهو مفتن المذاهب ، كثير المسالك ، لا يكاد يحصر إلا تقريباً ، ولا يحاط به تقسيماً وتبويباً .

ثم إنه يحى طيقات ، ويأتى على درجات :

فنه ما يحى مصنوعاً قد تلطف فيه واستعين عليه بالرفق والحنق ، حتى أعطى شيئاً من الحق ، وغشى رونقاً من الصدق ، باحتجاج تمحل ، وقياس تصنع فيه وتعمل ، ومثاله قول أبي تمام :

٢٢٨ - لا تنكرى عطل الكريم من الغنى فالسيل حرب للسكان العالى

(١) أى المتنبي من قصيدة في مدح سيف الدولة .

(٢) هو ما يعنيه المتأخرون من البلاغيين بحسن التحليل .

فهذا قد خيل إلى السامع أن الكريم إذا كان موصوفاً بالعلو والرفعة في قدره ، وكان الغنى كالغيث في حاجة الخلق إليه وعظم نفعه ، وجب بالقياس أن يزول عن الكريم ، زليل ذلك السيل عن الطود العظيم ، ومعلوم أنه قياس تخيل ولمهام ، لا تحصيل وإحكام ، فالعلة في السيل لا يستقر على الأمكنة العالية أن الماء سيال لا يثبت إلا إذا حصل في موضع له جوانب تدفعه عن الانصباب ، وتمنعه عن الانسياب ، وليس في الكريم والمال شيء من هذه الخلال .

وأقوى من هذا في أن يظن حقاً وصدقاً وهو على التخييل قوله (١) :
٢٢٩ - الشيب كرهه وكره أن يفارقني أعجب بشيء على البغضاء مودود
هو من حيث الظاهر صدق وحقيقة لأن الإنسان لا يعجبه أن يدركه الشيب فإذا هو أدركه كره أن يفارقه فتراه لذلك ينكره ويكرهه ، على إرادته أن يدوم له ، إلا أنك إذا رجعت إلى التحقيق كانت الكراهة والبغضاء لاحقة للشيب على الحقيقة ، فأما كونه مراداً ومودوداً فتخييل فيه وليس بالحق والصدق ، بل المودود الحياة والبقاء ، إلا أنه لما كانت العادة جارية بأن في زوال رؤية الإنسان للشيب زواله عن الدنيا وخروجه منها وكان العيش فيها محبباً إلى النفوس صارت محبته لما لا يبقى له حتى يبقى الشيب كأنها محبة للشيب .

ومن ذلك صنيعهم إذا أرادوا تفضيل شيء أو نقصه . ومدحه أو ذمه ، فتعلقوا ببعض ما يشاركه في أوصاف ليست هي سبب الفضيلة والنقص ، وظواهر أمور لا تصحح ما قصدوه من التمجيد والتزيين على الحقيقة ، كما تراه في باب الشيب والشباب كقول البحرى :

(١) هو مسلم بن الوليد ونسب إلى بشار خطأ .

٣٣٠ - وبياض البازى (١) أصدق حسناً

إن تأملت من سواد الغراب
وليس اذا كان البياض فى البازى آتق فى العين وأخلق بالحسن من
السواد فى الغراب ، وجب لذلك ألا يدوم الشيب ولا تنفر منه طباع ذوى
الآللاب ، لأنه ليس الذنب كله لتجول الصيغ وتبدل اللون ، ولا أتت
الفوائى ما أتت من الصد والإعراض لمجرد البياض . فإنهم يرينه فى قباطى (٢)
مصر فيأمنن ، وفى أنوار الروض وأوراق النرجس الغض فلا يعيسن ، فما
أنكرن ابضاض شعر الفتى لنفس اللون وذاته ، بل لذهاب هجائه . وإدباره
فى حياته ، وإنك لترى الصفرة الخالصة فى أوراق الأشجار المتناثرة عند
الخريف وأقبال الشتاء وهبوب الشمال فتكرهما وتنفر منها ، وتراها بعينها
فى اقبال الربيع فى الزهر المتفتق ، وفيما ينشئه ويشبهه (٣) ، من الديباج
المونق ، فتجد نفسك على خلاف تلك القضية وتمتلى من الأريحية ، ذاك
لأنك رأيت اللون حيث الأناء والزيادة ، والحياة المستفادة ، وحيث أبشرت
أرواح الرياحين وبشرت أنواع التحاسين (٤) ورأيت فى الوقت الآخر حين
ولت السعود ، وأقشعر العود ، وذهبت البشاشة والبشر ، وجاء العيوس
والعسر — هذا ولو عدم البازى فضيلة أنه جارح وأنه من عتيق الطير لم تجد
لبياضه الحسن الذى تراه ، ولم يكن للبحر به على من ينكر الشيب ويذمه
ما تراه من الاستظهار ، كما أنه لولا ما يهدى إليك المسك من رياه التى

(١) تشديد الياء هنا إنما هو لضرورة الوزن لا غير ولا بن المعنى:

قالت : كبرت وشبت : قلت لها هذا غبار وقائع الدهر

(٢) القباطى بالضم جمع قبطية وهى ثياب رفاق بيض من كتان تنسج

بمصر وهى منسوبة نسبة غير قياسية إلى القبط بالكسر كالدهرى ، وقد تكسر
القاف على القياس .

(٣) من الوشى أى ما يزينه . (٤) جمع تحسين .

تنتطلع إليها الأرواح ، وتهش لها النفوس وترتاح . لضعفت حجة المتعلق به في تفضيل الشباب ، وكما لم تكن العلة في كراهة الشيب بياضه ولم يكن هو الذى غرض عنه الأبرار ، ومنحه العيب والإنكار ، كذلك لم يحسن سواد الشعر في العيون لكونه سواداً فقط ، بل لأنك رأيت رونق الشباب ونضارته ، وهيجته وطلاوته ، ورأيت بريقه ويصيصه بعدانك الإقبال ، وريانك الإقبال (١) : ويحضرانك الثقة بالبقاء ، ويعبدان عنك الخوف من الفناء . وإنك لترى الرجل وقد طعن في السن وشعره لم يبيض ولكنه على ذلك قد عدم إلهاجه الذى كان ، وعاد لا يزين كازان ، وظهر فيه من الكود (٢) والجمود ما يريكه غير محمود .

وهكذا قوله (٣) :

٣٣١ - والصارم المصقول أحسن حالة

يوم الوغى من صارم لم يصقل
احتجاج على فضيلة الشيب وأنه أحسن منظرًا من جهة التعلق باللون وإشارة إلى أن السواد كالصدا على صفحة السيف ، فكما أن السيف إذا صقل وجلى وأزيل عنه الصدا ونقى كان أهدى وأحسن وأعجب إلى لرائى وفى عينه أزين ، كذلك يجب أن يكون حكم الشعر في انجلاء صدا السواد عنه ، وظهور بياض الصقال فيه ، وقد ترك أن يفكر فيما عدا ذلك من المعانى التى يكره لها الشيب ، ويناط بها العيب .

وعلى هذا موضوع (٤) الشعر والخطابة بأن يجعلوا اجتماع الشيبين في وصف

(١) اقتيل الرجل : كاس بعد حق .

(٢) هو تغير اللون وذهاب صفاته .

(٣) لخالد الكاتب كما في زهر الآداب أو أبي دلف العجلي كما في الأمل .

(٤) مصدر ميمى أى موضع أو وضع .

علة لحكم يريدونه وإن لم يكن كذلك في المقول ومقتضيات المقول ، ولا يؤخذ الشاعر بأن يصحح كون ما جعله أصلاً وعلة كما ادعاه فيما يبرم أو ينقض من قضية ، وأن يأتي على ما صيره قاعدة وأساساً بيئية عقلية ، بل تسلم مقدمته التي اعتمدها (بلا) بيئية ، كتسليمنا أن عائب الشيب لم ينكر منه إلا لونه ، وتناسينا سائر المعاني التي لها كره ومن أجلها عيب .

وكذلك قول البهتري :

٣٣٢ - كلفتمونا حدود منطقكم

في الشعر يكفى عن صدقه كذبه (١)

أراد كلفتمونا أن نجرى مقاييس الشعر على حدود المنطق ، ونأخذ نفوسنا فيه بالقول المحقق ، حتى لا ندعى إلا ما يقوم عليه من العقل برهان يقطع به ، ويلجئ إلى موجهه ، مع أن الشعر يكفى فيه التخيل ، والذهاب بالنفس إلى ما تراتح إليه من التعليل ، ولا شك أنه إلى هذا النحو قصد ، وإياه عمد ، إذ يبعد أن يريد بالكذب إعطاء الممدوح حظاً من الفضل والسؤدد ليس له ، وبياناً بالصفة حظاً من التعظيم ليس هو أهله ، وأن يجاوز به من الإكثار محله ، لأن هذا الكذب لا يبين بالحجج المنطقية ، والقوانين العقلية ، وإنما يكذب فيه القائل بالرجوع إلى حال المذكور واختباره فيما وصف به ، والكشف عن قدرة وخسسته ، ورفعته أوضعته ، ومعرفة محله ومرتبته ،

وكذلك قول من قال : خير الشعر أكذبه (٢) ، فهذا مراده ، لأن الشعر لا يكتسب من حيث هو شعر فضلاً ونقصاً وانحطاطاً وارتقاعاً بأن

(١) عاتب حجير أبو امرئ القيس ابنه على قول الشعر وقال له : يا بني ان أعذب الشعر أكذبه فكيف تستسيغ الكذب ؟

(٢) راجع في ذلك نقد الشعر ، ص ٣٧ - ٤٠ .

ينحل الوضع من الرفعة ما هو منه عار ، أو يصف الشريف بنقص وعار ،
فكم جواد بخله الشعر وبخيل سخاه ، وشجاع وسمه بالجن وجبان ساوى
به الليث ، وذى ضعة أوطاه قة العيوق (١) وغى قضى له بالفهم ، وطائش
ادعى له طيعة الحكيم (٢) ، ثم لم يعتبر ذلك فى الشعر نفسه حيث تنتقد
دنائيره ، وتنتشر دبايجه ، ويفتق (٣) مسكة فيضوع أريجه .

وأما من قال فى معارضة هذا القول ، خير الشعر أصدقه ، كما قال :

٣٣٣ - وإن أحسن بيت أنت قائله

بيت يقال إذا أنشدته صدقا (٤)

فقد يجوز أن يراد به أن خير الشعر ما دل على حكمة يقبلها العقل ،
وأدب يجب به الفضل ، وموعظة تروض جماع الهوى ، وتبعث على التقوى
وتبين موضع الفصح والحسن فى الأفعال ، وتفصل بين المحمود والمذموم من
الحاصل ، وقد ينحى بهما نحو الصدق فى مدح الرجال ، كما قيل : كان زهير
لا يمدح الرجل إلا بما فيه ، والأول أولى ، لأنهما قولان يتعارضان فى
اختيار نوعى الشعر ، فن قال : خير أصدقه ، كان ترك الإغراق والمبالغة
والمبالغة والتجوز إلى التحقيق والتصحيح ، واعتاد ما يجرى من العقل على
أصل صحيح ، أحب إليه وآثر عنده ، إذ كان ثمره أحلى ، وأثره أبقى ،

(١) نجم أحمر مضى فى طرف المجرة الإيمن يتلو الثريا لا يتقدمها .

(٢) أى الحكمة ،

(٣) فتق المسك : أدخل عليه شيئاً مما يستخرج به رائحته .

(٤) ينسب لزهير (٣ : ٢٨٠ العقد الفريد) ، ولحسان كما فى ديوانه

وفى المطول ، وهو لبقيلة الأكبر صاحب الخيل يوم أحد (٦٣) مؤلف
والمختلف للأمدى .

(م ١٠ - أسرار البلاغة - ج ٢)

وقائده أظهر ، وحاصله أكثر ، ومن قال « أكذبه » ذهب إلى أن الصنعة إنما يدبها وينشر شعاعها ، ويتسع ميدانها ، وتتفرع أفنانها ، حيث يعتمد الاتساع والتخييل ، ويدعى الحقيقة فيها أصله التقريب والتمثيل ، وحيث يقصد التلطف والتأويل ، ويذهب بالقول مذهب المبالغة والإغراق في المدح والذم والوصف والبث (١) والفخر والمباهاة وسائر المقاصد والأغراض ، وهناك يجد الشاعر سبيلا إلى أن يمدح ويذم ، ويبدى في اختراع الصور ويعيد . ويصادف مضطرباً كيف شاء واسعاً ، ومددأ من المعاني متتابعاً ، ويكون كالمغترف من غدير لا ينقطع ، والمستخرج من معدن لا ينضب .

وأما القبيل الأول فهو فيه كالمقصود المداني قيده (٢) والذي لا يتسع كيف شاء يده وأيده ، ثم هو في الأكثر يورد على السامعين معاني معروفة وصوراً مشهورة ، ويتصرف في أصول هي وإن كانت شريفة فإنها كالجواهر تحفظ أعدادها ، ولا يرجى ازديادها ، وكالأعيان الجامدة التي لا تنمى ولا تزيد ، ولا تربع ولا تفيد ، وكالحسناء العقيم ، والشجرة الرائجة لا تمتع بجنى كريم .

هذا ونحوه يمكن أن يتعلق في نصرة التخييل وتفضيله ، والعقل بعد على تفضيل القبيل الأول وتقديمه ، وتفخيم قدره وتعظيمه ، وما كان العقل ناصره ، والتحقيق شاهده ، فهو العزيز جانيه ، المنيع مناكبه ، وقد قيل : الباطل مضموم وإن قضى له ، والحق مفلج (٣) وإن قضى عليه ، هذا ومن سلم

(١) هو أشد الحزن . (٢) أى المضيق عليه القيد .

(٣) الأيد : القوة .

(٤) المفلج الظافر يقال فلج وأفلج على خصمه إذا انتصر واستظهر عليه ،

أن المعاني المفرقة في الصدق ، المستخرجة من معدن الحق ، في حكم الجامد الذي لا ينمى ، والمحصور الذي لا يزيد ؟

ولأن أردت أن تعرف بطلان هذه الدعوى فانظر إلى قول أبي فراس :
٣٣٤ - وكنا كالسهم إذا أصابت مراميها فراميها أصابا (١)
ألمست تراه عقلياً عريقاً في نسبه ، معترفاً بقوة سيبه ، وهو على ذلك من فرائد أبي فراس التي هو أبو عذرها والسابق إلى إثارة سرها .

واعلم أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخيل لأن المستعير لا يقصد إثبات معنى اللفظة المستعارة وإنما يعتمد على إثبات (٢) شبه هناك ، فلا يكون مخبره على خلاف خبره . وكيف يعرض الشك في أن لا يدخل للاستعارة في هذا الفن وهي كثيرة في التزويل على ما لا يخفى : كقوله عز وجل واشتعل الرأس شيباً ، ثم لا شبهة في أن ليس المعنى على إثبات الاشتعال ظاهراً ، وإنما المراد إثبات شبهه .

وكذلك قول النبي ﷺ : « المؤمن مرآة المؤمن » ، ليس على إثبات المرأة من حيث الجسم الصقيل ، : لكن من حيث الشبه المعقول ، وهو كونها سبباً للعلم بما لولاها لم يعلم ، لأن ذلك العلم طريقه الرؤية ، ولا سبيل إلى أن يرى الإنسان وجهه إلا بالمرآة وما جرى مجراها من الأجسام الصقيلة فقد جمع بين المؤمن والمرآة في صفة معقولة ، وهي أن المؤمن ينصح أخاه ويريه الحسن من القبيح كما ترى المرأة الناظر فيها ما سيكون بوجهه من الحسن وخلافه .

وكذا قوله ﷺ : « إياكم وخضراء الدمن » معلوم أن ليس القصد

(١) أي نصرنا في الحرب بسبب شجاعة وكفاية قائدنا .

(٢) الشبه وإثباته تحقيق لا تخيل .

لإثبات معنى ظاهر اللفظين ، ولكن الشبه الحاصل من مجموعها ، وذلك حسن الظاهر ، مع خبث الأصل .

وإذا كان هذا كذلك بان منه أيضاً أن لك مع لزوم الصدق والشبوت على محض الحق الميدان الفسيح ، والمجال الواسع ، وأن ليس الأمر على ما ظنه ناصر الإغراق والتخييل الخارج على أن يكون الخبر على خلاف الخبر من أنه إنما يتسع المقال ويفتن ، وتكثر موارد الصنعة ويفزر ينبوعها ، وتكثر أغصانها وتشعب فروعها ، إذا بسط من عنان الدعوى فادعى ما لا يصح دعواه ، وأثبت ما ينفيه العقل وبأباه .

وجملة الحديث الذى أريده بالتخييل ههنا : ما يثبت فيه الشاعر أمراً هو غير ثابت أصلاً ، ويدعى دعوى لا طريق إلى تحصيلها ، ويقول قولاً يتدفع فيه نفسه ويربها ما لا ترى . أما الاستعارة فإن سبيلها سبيل الكلام المخدوف فى أنك إذا رجعت إلى أصله وجدت قائله وهو يثبت أمراً عقلياً صحيحاً ويدعى دعوى لها شبح فى العقل . وستمر بك دروب من التخييل هى أظهر أمراً فى البعد عن الحقيقة تكشف عن وجهه فى أنه خداع للعقل وضرب من التزويق ، فتزداد استبانة الغرض بهذا الفصل ، وأزبدك حينئذ إن شاء الله كلاماً فى الفرق بين ما يدخل فى حيز قولهم : خير الشعر أكذبه وبين ما لا يدخل فيه مما يشاركه فى أنه اتساع وتجاوز فاعرفه .

وكيف دار الأمر فإنهم لم يقولوا : خير الشعر أكذبه وهم يريدون كلاماً غفلاً ساذجاً يكذب فيه صاحبه ويفرط ، نحو أن يصف الحارس بأوصاف الخليفة ، ويقول للباس المسكين : إنك أمير العراقين ، ولكن ما فيه صنعة يتعمل لها ، وتدقيق فى المعانى يحتاج معه إلى فطنة لطيفة ، وفهم ثاقب ، وغوص شديد ، وإقنه الموقف للصواب .

وأعود إلى ما كنت فيه من الفصل بين المعنى الحقيقى وغير الحقيقى .

واعلم أن ما شأنه التخييل أمره في عظم شجرته . إذا تقول نسب ، وعرفت شعوبه وشعبه ، - على ما أشرت إليه قبل - لا يسكاد تجيء فيه قسمة تستوعبه ، وتفصيل يستغرقه ، وإنما الطريق فيه أن يتبع الشيء بعد الشيء . ويجمع ما يحصره الاستقراء . فالذي بدأت به من دعوى أصل وعلة في حكم من الأحكام مما كذلك ما تركت المضايقة ، وأخذ بالمساحة ، ونظر إلى الظاهر ، ولم ينقر عن السرائر : وهو الخط العدل والفرقة الوسطى ، وهو شيء تراه كثيراً بالآداب والحكم البريئة من الكذب . ومن الأمثلة خيه قول أبي تمام :

٣٢٥ - إن ريب الزمان يحسن أن يـ

دى الرزايا إلى ذوى الأحساب

فلهذا يحف بعد اهتزاز قبل روض الوهاد روض الروابي
وكذا قوله (١) يذكر أن الممدوح قد زاده مع بعده عنه وغيبته في
المطايا على الحاضرين عنده اللازمين خدمته :

٣٣٦ - لزموا مركز الندى وذراه وعدتنا عن مثل ذاك العوادي

غير أن الربى إلى سبل الانوار أدنى والحظ حظ الوهاد

لم يقصد من الربى إلى العلو ولكن إلى الدنو فقط ، وكذلك لم يرد
بذكر الوهاد الضعة والتسفل والهبوط ، كما أشار إليه في قوله (٢) :

٣٣٧ - والسييل حرب للسكان العالي

ولما أراد أن الوهاد ليس لها قرب الربى من فيض الأنوار ثم لأنها تتجاوز

(١) أى أبو تمام في مدح أحمد بن أبي دؤاد .

(٢) أى أبي تمام .

الرب التي هي دانية قريبة إليها إلى الوهاد التي ليس لها ذلك القرب .
ومن هذا النقط في أنه تخيل شبيه بالحقيقة لاعتدال أمره وأن ما يتعلق
به من العلة موجود على ظاهر ما ادعى قوله (١) :

٣٣٨ - ليس الحجاب بمقص عنك لي أملا

لأن السماء ترجى حين تحتجب (١)
فاستتار السماء بالغيم هو سبب رجاء الغيث الذي يمد في مجرى العادة
جوداً منها ، ونعمة صادرة عنها ، كما قال ابن المعتز :

٣٣٩ - ما ترى نعمة السماء على الأر

ض وشكر الرياض للأمطار (٢)

وهذا نوع آخر وهو دعواهم في الوصف هو خلقة في الشيء وطبيعة
أو واجب على الجملة ، من حيث هو أن ذلك الوصف حصل له من
المدح ومنه استفادة ، وأصل هذا التشبيه ثم يتزايد فيبلغ هذا الحد ولهم
فيه عبارات منها قولهم . إن الشمس تستعير منه النور وتستفيده ، أو تتعلم
منه الإشراق وتكتسب منه الإضاءة . وألطف من ذلك أن يقال : تسرق
وإن نورها مسروق من الممدوح وكذلك يقال المسك يسرق من عرفه ،
وإن طيبه مسترق منه ومن أخلاقه ، قال ابن بابك :

(١) أي أبي تمام يعاتب أبا داف أو عبد الله بن طاهر وفي البيت تشبيه
ضمني وحسن تعليل .

(٢) وأنشد الجاحظ : تضحك الأرض من بكاء السماء - وبيت ابن
المعتز في ديوانه ٢ : ٤٣ .

٣٤٠ - ألا يارباض الحزن من أ برق الحمى

نسيمك مسروق ووصفك منتحل

حكيت أبا سعد (١) فنشرك نشره

والكرب له صدق الهوى ولك الممل

ونوع آخر : وهو أن يدعى فى الصفة الثابتة للشئ أنه إنما كان لعله
يضمها الشاعر ويحتلقها : إما لأمر يرجع إلى تعظيم الممدوح أو تعظيم أمر
من الأمور .

فن الغريب فى ذلك معنى بيت فارسى ترجمته :

٣٤١ - لو لم تكن نية الجوزاء خدمته

لما رأيت عليها عقد منتطق

فهذا ليس من جنس ما مضى ، أعنى ما أصله التشبيه ثم أريد التناهى
فى المبالغة والإغراق والإغراب .

ويدخل فى هذا الفن قول المتنبى :

٣٤٢ - لم تحك نائلك السحاب وإنما

حمت به فصيها الرضاء (٢)

لأنه وإن وإن كان أصله التشبيه من حيث يشبه الجواد بالغيث فإنه
وضع المعنى وضماً وصوره فى صورة خرج معها إلى ما لا أصل له فى
التشبيه فهو كالواقع بين الضربين .

(١) يعنى به على بن محمد بن خلف الهمداني من أعلام القرن الرابع

ومدحه البديع الهمداني وغيره .

(٢) الرضاء : العرق المتصبب .

وقريب منه في أن أصله التشبيه ثم باعده بالصنعة في تشبيهه وخلع صورته خلطاً قوله :

٣٤٣ - وما ربح الرياض لها ولكن

كسأها دفنهم في التراب طيباً (١)

ومن لطيف هذا النوع قول أبي العباس الضبي :

٣٤٤ - لا تركن إلى الفرا ق وإن سكنت إلى المناق

فالشمس عند غروبها تصفر من فرق الفراق

ادعى لتعظيم الفراق أن ما يرى من الصفرة في الشمس حين يرق نورها بدنوها من الأرض إنما هو لأنها تفارق الأفق الذي كانت فيه أو الناس الذين طلعت عليهم ، وأنست بهم وأنسوا بها وسرتم رؤيتهم .

ونوع آخر منه : قول الآخر :

٣٤٥ - قضيب الكرم نقطعه فتبكي

ولا تبكي وقد قطع الحبيب (٢)

وهو منسوب إلى إنشاء الشبلي (٣) ويقال أيضاً إن أبا العباس أخذ معناه في بيته من قول بعض الصوفية ، وقيل له : لم تصفر الشمس عند الغروب ؟ فقال : من حذر الفراق .

(١) للبتاني يمدح على بن مكرم التميمي .

(٢) الصفة الثابتة سيلان الماء من العود المعبر عنه بالبكاء ، والعلة هي النقطيمة بمعنى الهجر .

(٣) هو أبو بكر دلف بن جحدر من أئمة الصوفية وتلميذ الجنيد (توفي سنة ٣٣٤ هـ) وهو منسوب إلى شيلة قرية بالقرب من سمرقند .

ومن لطيف هذا الجنس قول الصولي :

٣٤٦ - الريح تحسدني علي ك ولم أخلمها في العدا
لما هممت بقبلة ردت علي الوجه الردا (١)
وذلك أن الريح إذا كان وجهها نحو الوجه فواجب في طباعها أن ترد
الرداء عليه ، وأن تلف من طرفيه ، وقد ادعى أن ذلك منها الحسدها وغيره
لمحبوبه . وهي من أجل ما في نفسها : تحول بينه وبين أن ينال من وجهها .
وفي هذه الطريقة قوله (٢) :

٣٤٧ - وحاربنى فيه ريب الزمان

كأن الزمان له عاشق

إلا أنه لم يضع علة ومعلولا من طريق النص على شيء بل أثبت محاربة
من الزمان في معنى الحبيب ثم جعل دليلا على علته جواز أن يكون شريكا
في عشقه . وإذا حققنا لم يجب لأجل أن جعل العشق علة للمحاربة وجمع
بين الزمان والريح في ادعاء العدواة لهما أن يتناسب البيتان من طريق
التخصص والتفصيل ، وذلك أن الكلام في وضع الشاعر للأمر الواجب
علة غير معقول كونها علة لذلك الأمر ، وكون العشق علة للمعاداة في
المحسوب ، معقول معووف غير بدع ولا منكر . فإذا بدأ فادعى أن الزمان
يعاديه ومحاربه فيه فقد أعطاك أن ذلك لمثل هذه العلة . وليس إذا ردت
الريح الرداء فقد وجب أن يكون ذلك لعلة الحسد أو لغيرها ، لأن رد الرداء
شأنها فاعرفه ، فإن من حكم المحصل ألا ينظر في تلاقي المعاني وتناظرها إلى
جمل الأمور ، وإلى الاطلاق والعموم ، بل ينبغي أن يدقق النظر في ذلك

(١) هما في البيئمة منسوبان إلى أبي القاسم المرندى نسبة إلى مرند قرية
بالقرب من أصفهان .

(٢) هو محمد بن وهيب الخيري .

ويراعى التناسب من طريق الخصوص والتفاصيل فأنت في نحو بيت
ابن وهيب - وحاربتى الخ - تدعى صفة غير ثابتة إذا هي ثبتت اقتضت
مثل العلة التي ذكرها . وفي نحو بيت الريح تذكر صفة ثابتة حاصلة على
الطبيعة ثم تدعى لها علة من عند نفسك وضماً واختراعاً ، فافهمه .

٣٤٨ - ملأى النوى في ظلمها غاية الظلم

لعل بها مثل الذى في من السقم
فلو لم تغر لم تزو عنى لقاكم ولو لم تردكم لم تكن فيكم خصمى
الدعوى في إثبات الخصومة وجعل النوى كالشيء الذى يعقل ويميز
ويريد ويختار ، وحديث الغيرة والمشاركة في هوى الحبيب يثبت بثبوت
ذلك من غير أن يفتقر منك إلى وضع اختراع .
وعما يلحق بالفن الذى بدأت به قوله :

٢٤٩ - بنفسى ما يشكوه من راح طرفه

ونرجسه مما دها حسنه ورد
أراقت دى عمداً محاسن وجهه

فأضحى وفي عينيه آثاره تبـدو(٧)
لأنه قد أتى بحمرة العين وهي تعرض لها من حيث هي عين بعلة ،
وأنى بإرافة الدم في صورة العلة ، وهو يعلم أنها مختزعة موضوعة فليس ثم
إرافة دم .

(١) راجع ص ١٩٠ الوساطة طبعة العرفان .

(٢) هما لآيى الفرج البيهق عيد الواحد بن نصر الخزومى من شعراء
سيف الدولة ومن أهل نصيبين (توفى نحو سنة ٣٩٠هـ) .

وأصل هذا قول ابن المعتز :

٢٥٠ - قالوا اشتكت عينه فقلت لهم
من كثرة القتل نالها الوصب
حسرتها من دماء من قتلت والدم في النصل شاهد عجب
وبين هذا الجنس وبين نحو الريح تحسنى، فرق ، وذلك أن لك هناك
فعلا هو ثابت واجب في الريح ، وهو رد الرداء على الوجه ، ثم أحبت أن
تتطرق فادعيت لذلك الفعل علة من عند نفسك ، وأما ههنا فنظرت إلى
صفة موجودة فتأولت فيها أنها صارت إلى العين من غيرها ، وليست هي
من شأنها أن تكون في العين ، فليس معك هنا إلا معنى واحد . وأما هناك
فعتبك معنيين أحدهما موجود معلوم ، والآخر مدعى موهوم ، فأعرفه .
وعما يشبه هذا الفن الذى هو تأول في الصفة فقط من غير أن يكون
معلول وعلة : ما تراه من تأولهم في الأمراض والحيات أنها ليست بأمراض
ولسكنها فطن ثاقبة وأذهان متوقدة وعزمات كقوله (١) :

٣٥١ - وحوشيت أن تضرى بجسمك علة
ألا أنها تلك العزوم الدواقب
وقال ابن بابك :

٣٥٢ - فترت وما وجدت (٢) أبا العلاء
سرى فسرط التوقد والذكاء

(١) هو أبو إبراهيم بن أحمد الشافعى من شعراء الصاحب .
(٢) يخاطب أبا العلاء السورى : وكان ابن بابك قديم الصحبة
للساحب شديد الاختصاص به .

ولكن شاجم يقوله في علي بن سليمان الأخفش (١) :

٣٥٣ - ولقد أخطأ قوم زعموا أنها من فضل بردف المصّب
هو ذاك الذهن أذكي ناره والمزاج المفرط الحرّ التهاب
ولا يكون قول المتنبي :

٣٥٤ - ومنازل الحمى الجسم فقل لنا

ما عذرها في تركها خيراتها ؟
أعجبتها شرفاً فطال وقوتها لتأمل الأعضاء لا لأدائها

من هذا في شيء بأكثر من أن كلا القولين في ذكر الحمى وفي تطبيق
النفس عنها ، فهو اشتراك في الغرض والجنس ، فأما في عمود المعنى وصورته
الخاصة فلا ، لأن المتنبي لم ينكر أن ما يحمده الممدوح حمى كما أنكره الآخر
ولكنه كأنه سأل نفسه كيف اجتذأت الحمى على الممدوح مع جلالته
وهيبته ؟ أم كيف جاز أن يقصد شيء إلى أذاه مع كرمه ونبله ؟ وأن المحبة
من النفوس مقصورة عليه ؟ فتحمل لذلك جواباً ، ووضع للحمى فيما فعلته
من الأذى عذراً ، وهو تصريح ما اقتصر فيه على التعميم في قوله (٢) :

٣٥٥ - أيدري ما أراك من يريب

وهل ترقى إلى الفلك الخطوب

وجسمك فوق همه كل داء

فقرب ألقها منه عجيب

إلا أن ذلك الإيهام ، أحسن من هذا البيان ، وذلك التعميم موقوفاً غير
مجاب . أولى بالإعجاب ، وليس كل زيادة تفلح ، وكل استقصاء يملح .

(١) هو الأخفش الأصغر توفى سنة ٣١٥ .

(٢) أي المتنبي يخاطب سيف الدولة .

ومن واضح هذا النوع وجيده قول ابن المعتز (١) :

٣٥٦- صدت شرير وأزمت هجرى
وصغت ضماؤها إلى الفساد
قالت كبرت وشبت قلت لها هذا غبار وقائع الدهر

ألا تراه أنكر أن يكون الذى بدأ به شيئاً ، ورأى الاعتصام بالجمد
أخصر طريقاً إلى نفي العيب وقطع الخصومة ، ولم يسلك الطريقة العامة
فيثبت المشيب ، ثم يمنع العائب أن يعيب ، ويريه الخطأ في غيبه ، به ،
ويلزمه المناقضة في مذهبه ، كنحو مامضى أعنى كقول البحرى : «ويبيض
البازى ، وهكذا إذا تأولوا في الشيب أنه ليس بابيضاض الشعر السكائن
في مجرى العادة وموضوع الخلقة ، ولكنته نور العقل والأدب قد انتشر،
وبان من وجهه وظهر ، كقول الطائي الكبير (٢) :

٣٥٧- ولا يروعك إيماض القتير به فإن ذاك ابتسام الرأى والأدب

وينبغى أن (٣) باب التشبيهات قد حظى من هذه الطريقة بضرب من
السحر لا تأنى الصفة على غرابته ، ولا يبلغ البيان كنهه ما ناله من اللطف
والظرف ، فإنه قد بلغ حداً يذ المعروف في طباع الغزل ، ويلهى الشكلا
وينفث في عقد الوحشة ، وينشد ماضل عنك من المسرة ، ويشهد للشعر بما

(١) شرير : اسم محبوبته .

(٢) هو أبو تمام . القتير : هو أصول مسامير حلق الدرع تلوح فيها
لامعة .. يشبه بها الشيب إذا نقب في سواد الشعر .

(٣) لعل الأصل : وينبغى أن تعلم أن .

يطيل لسانه في الفخر ، ويبين جملة ما للبيان من القدرة والقدر ، فن ذلك
قول ابن الرومي :

٣٥٨ - خجلت خدود الورد من تفضيله

خجلا توردها عليه شاهد
لم يخجل الورد المورد لونه إلا وناحله الفضيلة عائد(١)
للرجس الفضل المبين وإن أبى أب وحاد عن الطريقة حائد
فصل القضية أن هذا قائد زهر الرياض وأن هذا طارد
شتان بين اثنين هذا موعد بتسلب(٢) الدنيا وهذا واعد
ينهى التديم عن القبيح بلحظه وعلى المدامه والسماع مساعد
اطلب بعقلك في الملاح سميه أبداً فإنك لا محالة واجد
والورد إن فكرت فرد في اسمه ما في الملاح له سمى واحد
هذى النجوم هي التي ربهما بحيا السحاب كما يرى الوالد
فانظر إلى الأخوين من أدناهما شهماً بوالده فذاك المسجد
أين الحدود من العيون نفاسة ورياسة لولا القياس الفاسد

وترتيب الصنعة في القطعة أنه عمل أولاً على قلب طرفي التشبيه كما مضى
في فصل التشبيهات ، فشبه حمرة الورد بحمرة الخجل ، ثم تنامى ذلك وخدع
عنه نفسه وحملها على أن تعتقد أنه خجل على الحقيقة ، ثم لما اطمأن ذلك
في قلبه واستحكمت صورته ، طلب لذلك الخجل علة لجعل علة أن فضل على
الرجس ووضع في منزلة ليس يرى نفسه أهلاً لها ، فصار يتشور من ذلك
ويتخوف عيب العائب وغميزة المستهزئ ، ويجد ما يجد من مدح مدحة
يظهر الكذب فيها ، ويفرط حتى تصير كالهزء بمن قصد بها ، ثم زادت القطنة

(١) من عند إذا مال عن طريق الحق أو خالف الحق وأنكره .

(٢) السلاب : ثياب الحداد السود ، وتسلب إذا لبس السلاب .

الثاقبة والطبع المثمر في سحر البيان ، ما رأيت من وضع حجاج في شأن
الترجس وجهة استحقاقه الفضل على الورد فجاء بحسن واحسان لا تكاد
تجد مثله إلا له .

وعا هو خليف أن يوضع في منزلة هذه القطعة ، ويلحق بها في لطف
الصنعة ، قول أبي هلال العسكري :

٣٥٩ - زعم البنفسج أنه كمناره حسناً فسلوا من قفاه لسانه
لم يظلموا في الحكم إذ مثلوا به فلشد ما رفع البنفسج شأنه
وقد اتفق للتأخرين من المحدثين في هذا الفن نكت ولطف وبدع
وطرائف لا يستكر لها الكثير من الثناء ، ولا يضيق مكانها من الفضل
عن سعة الإطراء .

فن ذلك قول ابن نباتة في صفة الفرس :

٣٦٠ - وأدم يستمد الليل منه وتطلع بين عينيه النيرا (١)
سرى خلف الصباح يطير مشياً ويطوى خلفه الأنلاك طياً
فلما خاف وشك الفوت منه تشبث بالقوائم والحيا

وأحسن من هذا وأحكم صنعة قوله (٢) في قطعة أخرى :

٣٦١ - فكأنما لطم الصباح جبينه فانتص منه وخاض في أحشائه
وأول القطعة :

(١) هي الغرة أو يكون فوق الرأس من الحية .

(٢) أي ابن نباتة أيضاً .

٣٦٢- قد جاءنا الطرف (١) الذى أهديته

هاديه يعقد (٢) أرضه يسائه

أولاية وليتنا فبمشته زحما سيب العرف عقد لوائه (٣)

نختال منه على أغر عجل ماء الدياجى قطرة من مائه

فكأنما لطم الصباح جبينه فانتص منه وعاض فى أحشائه

متمهلا والبرق من أسمائه متبرقما (٤) والحسن من أكفائه

ما كانت النيران تسكن حرها لو كان للنيران بعض ذكائه (٥)

لا تعلق الألفاظ فى أعطائه إلا إذا كففت من غلوائه

لا يكمل الطرف المحاسن كلها حتى يكون الطرف من أسرائه

وماله فى هذا التفضيل الفضل الظاهر لحسن الإبداع مع السلامة من

التكلف قوله (٦):

٣٦٣ - وماء على الرضاض (٧) يجرى كأنه

صفائح تبر قد مكبن جداولاً

(١) هو الفرس الكريم .

(٢) أى يصل .

(٣) السيب : الخصلة من الشعر ؛ والعرف : شعر رقبة الفرس ، جعل

شعره على العنق كأنه راية على ربح .

(٤) أى بسواده .

(٥) أى حدته ونشاطه .

(٦) هو أبو سعيد الرسمى ، وكان صاحب يقدمه على أكثر ندمائه ،

وقالها فى وصف دار بناها الصاحب بأصفهان وقد عرض كثير من الشعراء

لوصفها وتهنئته بسكنائها (راجع اليتيمة) .

(٧) الرضاض : ما دق من الحصى .

كان بها من شدة الجرى جنة وقد ألبتن الرياح سلاسلها
ولما ساعده التوفيق ، من حيث وطى له من قبل الطريق ، فسبق
العرف بتشبيه الحيك على صفحات الغدران بخلق الدروع ، فتدرج من
ذلك إلى أن جعلها سلاسل كما فعل ابن المعتز في قوله :
٣٦٤- وأنهار ماء كالسلاسل فجرت لتزصح أولاد الرياح والزهر
ثم أتم الخلق بأن جعل للماء صفة تقتضى أن يسلسل ، وقرب مأخذ
ما حاول عليه ، فإن شدة الحركة وفرط سرعتها من صفات الجنون ، كما أن
التمهل فيها والتأني من أوصاف العقل .

٣٦٥- ومن هذا الجنس قول ابن المعتز في السيف في أبيات قالها في
الموقف (١) وهي :

وفارس أحمده في جنة تقطع السيف إذا ما ورد
كأنه ماء عليه جرى حتى إذا ما غاب فيه جمد
في كفه غضب إذا هزه حسبه من خوفه يرتعد
فقد أراد أن يخترع لهزة السيف علة ، فجعلها رعدة تناله من خوف
المدح وهيئته .
ويشبه أن يكون ابن بابك نظر إلى هذا البيت وعلق (٢) منه الرعدة
في قوله :

(١) هو طلحة بن المتوكل أخو الخليفة أحمد بن المعتد بالله كان ولي
العهد لأخيه المعتد من سنة ٢٦١ هـ . لكن المنية عاجلته قبل وفاة المعتد .
(٢) أى أخذ وانقبس .

(م ١١ - أسرار البلاغة - ج ٢)

٣٦٣ - فإن عجمتى ليوب الخطوب

وأرعى الزمان قوى متى (١)

فما اضطرب السيف من خيفة ولا أروع (٢) الرمح من قره

إلا أنه ذهب بها في أسلوب آخر وقصد إلى أن يقول : إن كون حركات الرمح في ظاهرها حركة المرتد لا يوجب أن يكون ذلك من الم عارض، وكأنه عكس القضية فأن أن تكون صفة المرتد في الرمح للعل التي مثلها تكون في الحيوان ، وإنما لم يمتز لحقق كونها في السيف على حقيقة العلة التي لها تكون في الحيوان فاعرفه ، وقد أعاد هذا الارتداد على الجملة التي وصفت لك فقال :

٣٦٧ - قالوا طواه جزه فأنجني فقلت والشك عيو اليقين

ماهيف (٣) للرجس من صوبة

ولا الضني في صفة الياسمين

ولا ارتعاد السيف من قره ولا انعطاف الرمح من فرط لين

وعما حقه أن يكون طرازاً (٤) في هذا النوع قول البيهقي :

٣٦٨ - يتمثرون في النجور وفي الأور

جه سكرأ لما شربن الندماء

جعل فعل الطاعن بالرماح تعزاً منها ، كما جعل ابن المعتز تحريكه للسيف وهزه له ارتعاداً ، ثم طلب للتعز علة كما طلب هو للارتعاد فاعرفه .

(١) المنة : بضم الميم . القوة .

(٢) أى أخذته الرعدة .

(٣) أى ضرور . وهو في الأصل دقة الحاصرة وفعله هيف كقروح .

(٤) الطراز : الجيد من كل شئ .

ومن هذا الباب قول حلبة (١) :

٣٦٩ - وكان السماء صاهرت إلا
رض فصار النشار (٢) من كافور
وقول أبي تمام :

٣٧٠ - كان السحاب الفرغين تحتها
حيياً فما ترقى لمن مدامع
وقال السرى يصف الهلال :

٣٧١ - جادك شهر السرور شوال
وغال شهر الصيام مفتال
ثم قال :

٣٧٢ - كأنه قيد فضة خرج
فص عن الصائمين فاختالوا

كل واحد من هؤلاء خدع نفسه عن التشبيه وقالها وأوم أن الذي جرى العرف بأن يؤخذ منه الشبه قد حضر وحصل بحضرتهم على الحقيقة ولم يقتصر على دعوى حصوله حتى يصيب له عليه وأقام عليه شاهداً . فأنبت حلبة زفافاً بين السماء والأرض ، وجعل أبو تمام للسحاب حياً قد غيب في التراب وادعى السرى أن الصائمين كانوا في قيد وأنه كان حرجاً فلما فاض عنهم انكسر بنصفين أو اتسع فصار على شكل الهلال . والفرق بين بيت السرى وبيت الطائيين أن تشبيه الثلج بالكافور معتاد عام جار على الألسن وجعل القطر الذي ينزل من السحاب دموعاً ووصف السحاب والسماء بأنهما تبكى كذلك ، فأما تشبيه الهلال بالقيد فغير معتاد نفسه إلا أن نظيره معتاد

(١) هي منسوبة للصاحب الوزير .

(٢) النشار : الثلج .

ومعناه من حيث الصورة موجود . وأغنى بالنظير مامعنى من تشبيه الهلال
بالسوار المنقسم كما قال :

٣٧٣ - حاكيا نصف سوار من فضاء يتوقد (١)

وكما قال السرى (٢) نفسه :

٣٧٤ - ولاح لنا الهلال كشطر طوق

على لبات زرقاء اللباس

إلا أنه ساذج لا تعليل فيه يجب من أجله أن يكون سواراً أو طوقاً
فأعرفه .

ورأيت بعضهم ذكر بيت السرى الذى هو : « كأنه قيد فضة خرج »
مع أبيات شعر جمعه إليها ، وأنشد قطعة ابن الحجاج :

٣٧٥ - يا صاحب البيت الذى قد مات فيه الضيف جوا

مالى أرى فلك الرغي ف لديك مشتقاً رفيعاً (٣)

كالبدل لا نرجو إلى وقت المساء له طلوعاً

قال : إنه شبه الرغي بالبدل لعلتين : إحداهما الاستدارة والثاني

طلوعه مساء ، قال : وخير التشبيه ما جمع معنيين كقول ابن الرومى :

٣٧٦ - يا شبيه البدر فى الحس ن وفى بعد المنال

(١) البيت لابن المعتز العباسى (- ٢٩٦ هـ) .

(٢) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحجاج البغدادي المتوفى عام

٥٣٩١ .

(٣) الفلك : المستدير من كل شيء ، والمشتق : من اشتق إذا

انتصب وارتفع .

جند فقد تنفجر الصخرة بالماء الزلال

وأنشد أيضاً إبراهيم بن المهدي (١) :

٣٧٧ - ورحمت أفرأخا كأفراخ القطا
وحنين والهة كقوس النازع

ثم قال : ومثله قول السري :

٣٧٨ ، ٣٧٧ - كأنه قيد فضة حرج

وهو لا يشبه ما ذكره إلا أن يذهب إلى حديث أنه أفاد شكل الهلال
بالقيد المقضوض ولونه بالفضة ، فأما إن قصد النكتة التي هي موضع
الإغراب فلا يستقيم الجمع بينه وبين ما أنشد ، لأن شيئاً من تلك الآيات
لا يتضمن تعليلاً ، وليس فيها أكثر من ضم شبه إلى شبه كالحنين والانحناء
من القوس والاستدارة والطلوع مساء من البدر ، وليس أحد المعنيين بعلة
للآخر ، كيف ولا حاجة بواحد من الشبهين المذكورين إلى تصحيح غيره له .

ومما هو نظير لبيب السري وعلى طريقة قول ابن المعتز :

٣٧٩ - سقاني وقد سل سيف الصبا

ح والليل من خوفه قد هرب

لم يفتنح هنا بالتشبيه الظاهر والقول المرسل كما اقتصر في قوله (٢) :

٣٨٠ - حتى بدا الصباح من نقاب كما بدا المنصل من قراب

وقوله (٢) :

(١) من أمراء البيت العباسي توفي عام ٢٢٤ هـ .

(٢) أي ابن المعتز العباسي (٢٩٦ هـ) .

٣٨١ - أما الظلام فحين رقب قيصه

وأنى يياض الصبح كالسيف الصدى

ولكنه أحب أن يحقق دعواه أن هناك سيفاً مسلولاً ، ويجعل نفسه
كأنها لا تعلم أن ههنا تشبيهاً ، وأن القصد إلى لون الياض في الشكل
المستطيل فتوصل إلى ذلك بأن جعل الظلام مكالم العدو المنهزم الذى سل
السيف في قفاه فهو يهرب مخافة أن يضرب به .

ومثل هذا في أن جعل الليل يخاف الصبح لا في الصنعة التى أنا في سياقها
قوله (١) :

٣٨٢ - سبقنا إليها الصبح وهو مقنع

كمين وقلب الليل منه على حذر

وقد أخذ الخالدي (٢) بيته الأول أخذاً فقال :

٣٨٣ - والصبح قد جردت صوارمه

والليل قد هم منه بالهرب

وهذه قطعة لابن المعتز ، منها هو المقصود :

٣٨٤ - وانظر إلى دنيا ربيع أقبلت

مثل البغى تتوجت لزناة (٣)

(١) أى ابن المعتز .

(٢) هو أبو عثمان سعيد بن هاشم الموصلى من شعراء سيف الدولة
منسوب إلى خالد بلد الموصل .

(٣) وفي رواية : تبرجت (٢ : ٣٤ ديوان ابن المعتز) .

جاءتك زائرة كمام أول وتلبست وتمطرت بنبات
وإذا تفرى الصبح من كافوره
نطقت صنوف طيورها بلغات
والورد يضحك من نواظر زرجس
قدت واذاب حيا بمات

هذا البيت الأخير هو المراد، وذلك أن الضحك في الورد وكل ريحان
ونور يتفتح مشهور معروف، وقد قاله في هذا البيت، وجعل الورد كأنه
يعقل ويهز، فهو يشمت بالزرجس لانتفاء مدته، وإدبار دولته، وبدو
أمارات الفناء فيه.

وأعاد هذا الضحك من الورد فقال (١):

٣٨٥ — ضحك الورد في قفا المتور (٢)

واسترحنا من رعدة المقرور

أراد إقبال الصيف وحر الهواء، ألا تراه قال بعده:

٣٨٦ — واستطبنا المقييل في برد ظل

وشمنا الريحان بالكافور

فالرحيل الرحيل يا عسكر الله

لذات عن كل روضة وغدير

فهذا من شأن الورد الذي عابه به ابن الرومي في قوله:

(١) أن ابن المعتز (٢: ٤٦ ديوانه).

(٢) نوع يسمى بالخيري.

٣٨٧ - فصل القضية أن هذا قائد
زهر الرياض وأن هذا طارد
وقد جعله ابن المعتز لهذا الطرد ضاحكا ضحك من استولى وظفر ،
وابتز غيره ولاية الزمان واستبد بها .

ومما يشوب الضحك فيه شيء من التعليل قوله (١) أيضاً :

٣٨٨ - مات الهوى منى وضاع شبابي
وقضيت من لذاته آرابي
ولذا أردت تصايا في مجلس
فالشيب يضحك بي مع الأحباب
لا شك لهذا الضحك زيادة معنى على الضحك في نحو قول دجيل :

٣٨٩ - (لا تعجب يا سلم من رجل
ضحك المشيب برأسه فبكي

وما تلك الزيادة إلا أنه جعل المشيب يضحك ضحك المتعجب من
تعاظم الرجل ما لا يليق به ، وتكلفة الشيء ليس هو من أهله ، وفي ذلك
ما ذكرت من إخفاء صورة التشبيه ، وأخذ النفس بتناسيه ، وهكذا
قوله (٢) :

٣٩٠ - لما رأونا في خميس يلتهب في شارق (٣) يضحك من غير عجب

(١) أي ابن المعتز (٢ : ١٣٥ ديوانه) .

(٢) ابن المعتز (١ : ١١ ديوانه) .

(٣) الشارق : الشمس .

كانه صب على الأرض ذهب وقد بدت أسيفنا من القرب
حتى تكون لنا يا هم سبب نرقل في الحديد والأرض نجب (١)
وحن شريان (٢) ونبع فاصطخب تترسوا من القتال بالحرب

المقصود قوله : « يضحك من غير عجب ، وذلك أن نفيه العلة إشارة
إلى أنه من جنس ما يعمل ، وأنه ضحك قطعاً وحقيقة . ألا ترى أنك
لو رجعت إلى صريح التشبيه فقلت : هيئته في تلالوه كهيئة الضاحك ثم
قلت : « من غير عجب ، قلت قولاً غير مقبول .

واعلم أنك إن عدت قول بعض العرب :

٣٩١ - ونثرة (٢) تهزأ بالنصال كان فيها حدق الهلال (١)

الهلال الحية منها ، واللام للجنس - في هذا القبيل ، لم يكن لك ذلك .

(١) تضطرب .

(٢) هما نوعان من الشجر يصنع منهما القسي والسهام وينبتان في أعلى
الجبال .

(٣) هي الدرع الواسعة .

(٤) الحية .

فصل

وهذا نوع آخر في التعليل

وهو أن يكون المعنى من المعاني والفعل من الأفعال علة مشهورة من طريق العادات والطباع ، ثم يحى الشاعر فيمنع أن يكون لتلك العلة المعروفة ويضع له علة أخرى ، مثاله قول المتنبي :

٣٩٢ - ما به قتل أعاديه ولكن يتقى لإخلاف ما ترجو الذئاب

الذى يتعارفه الناس أن الرجل إذا قتل أعاديه فلازادته هلاكهم وأن يدفع مضارهم عن نفسه ، وليسلم ملكه ويصفو من منازعاتهم ، وقد ادعى المتنبي كما ترى أن العلة في قتل هذا الممدوح لأعدائه غير ذلك .

واعلم أن هذا لا يكون حتى يكون في استئناس هذه العلة المدعاة فائدة شريفة فيما يتصل بالممدوح أو يكون لها تأثير في الذم كقصد المتنبي هنا في أن يبالغ في وصفه بالسخاء والجود وأن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة أن يصدق رجاء الراجين وأن يجنبهم الخيبة في آمالهم قد بلغت به هذا الحد ، فلما علم أنه إذا غدا للحرب غدت الذئاب تتوقع أن يتسع عليها الرزق ويخصب لها الوقت من قتلى عداه كره أن يخلفها ، وأن يحجب رجاءها ولا يسعها ، وفيه نوع آخر من المدح وهو أنه يهزم العدا ويكسرهم كسرأ لا يطعمون بعده في المعاودة فيستغنى بذلك عن قتلهم وإراقة دماهم وأنه ليس من يسرف في القتل طاعة للغيط والحقن ، ولا يعفو إذا قدر ، وما يشبه هذه الأوصاف الحميدة فاعرفه .

ومن الغريب في هذا الجنس على تعمق فيه قول أبي طالب المأمون (١) في قصيدة يمدح بها بعض الوزراء يخارى :

(١) من أدباء القرن الرابع توفى عام ٨٣٨ هـ .

٣٩٣ - مغرم بالبناء. طب بكيب المر

جد يستر للبحاج ارتياحا
لا يذوق الإغفاء إلا رجاء أن يرى طيف مستريح روايا (١)
وكانه شرط الرواح على معنى أن العفاة والراجين إنما يحضرونه في صدر
النهار على عادة السلاطين فإذا كان الرواح ونحوه في الأوقات التي ليست
من أوقات الإذن قلوا فمر يشتاق إليهم فينام ليأنس برؤية طيفهم، والإفراط
في التعمق ربما أخل بالمعنى من حيث يراد تأكيد به، ألا ترى أن هذا
الكلام قد يؤم أنه يحتاج له وأنه من لا يرغب كل واحد في أخذ عطائه
وأنه ليس في طبقة من قيل فيه :

٣٩٤ - عطاؤك زين لامرئ إن أصبته

بخير وما كل العطاء زين (٢)

وما يدفع عنه الاعتراض ويوجب قلة الاحتفال به - أي بالاعتراض -
أن الشاعر يهمله أبداً إثبات بمدوحه جواداً أو توافاً إلى السوء الفرجاهم،
وأن يبرئه من عبوس البخل، وقطوب المتكلف في البذل، الذي يقاقل
نفسه عن ماله حتى يقال جواد ومن يهوى الثناء والثراء معاً ولا يتمكن في
نفسه معنى قول أبي تمام:

٣٩٥ - ولم يجتمع شرق وغرب لقاصد

ولا المجد في كف امرئ، والدرهم (٣)

(١) الممدوح بذلك هو أبو نصر بن أوزيد وكان وزيراً لـ دولة السامانية
بيخارى وكان قد بنى داراً عظيمة وانتقل إليها عند تقلد الوزارة سنة
٣٨٠ هـ.

(٢) هو لامية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جنان.

(٣) في مدح أحمد بن أبي دؤاد.

فهر يسرع إلى استماع المدائح، ولا يبطله عن صلة المدح، نعم فإذا سلم للشاعر هذا الغرض لم يفكر في خطرات الظنون، وقد يجوز بشيء من الوعد الذي ذكرته على قول المتنبي (١):

٣٩٦- يعطى المبشر بالقصد قبلهم كمن يبشره بالماء عطشاناً
وهذه شيء عرض، ولاستقصائه موضع آخر، إن وفق الله .
وأصم بيت الطيف المستميع من نحو قوله (٢):

٣٩٧- لاني لأستغنى وما بي نعمة
أعمل خيالاً منك يلقى خيالها

وهذا الأصل غير بعيد أن يكون أيضاً من باب ما استوفى له علة غير مبروفة لأنه لا يبلغ في القوة ذلك المبلغ في القرابة والبعد من العادة وذلك أنه قد تصور أن يريد المغرم المقيم إذا بعد عهده بحبيبه أن يراه في المنام وإذا أراد ذلك جاز أن يريد النوم له خاصة فاعرفه .

وما يلحق هذا الفصل قوله :

٣٩٨- رحل أرواه برحلتى فكأننى أتبعته الأنفاس للتشيع (٣)
وذلك أنه علم تصعد الأنفاس من صدره بهذه العلة الغريبة وترك ما هو

-
- (١) في مدح سهل بن عبد الله الشريف الحسيني .
(٢) أى مجنون ليلى، واستغنى ثوبه وبشوبه : إذا تغطى به ، أى أنه يطلب النوم .
(٣) من أبيات ابنى قالها في صباه .

المعلوم المشهور من السبب والعلة فيه وهو التحسر والتأسف .

والمعنى : رحل عن العزاء بارتحال عظم أى عنده ومعه أوبه أو بسببه ،
فكانه لما كان محل الصبر الصدر وكانت الأنفاس تصعد منه أيضاً صار العزاء
وتنفس الصمداء كأنهما نزيلان ورفيقان ، فلما رحل ذاك كان حق هذا أن
يشيعه قضاء لحق الصحبة .

وبما يلاحظ هذا النوع ويجرى في مسلكه وينتظم في مسلكه قول
ابن المعتز :

٣٩٩ - عاقبت عيني بالدمع والسنهر إذ غار قلبي عليك من بصرى
واحتملت ذاك وهى رابحة فيك وفزت بلذة النظر

وذلك أن العادة في دمع العين وسهرها أن يكون السبب فيه إغراض
الحبيب . أو اعتراض الرقيب ، ونحو ذلك من الأسباب الموجبة للاكتئاب ،
وقد ترك ذلك كله كما ترى ، وادعى أن العلة ما ذكره من غيرة القلب منها
على الحبيب وإشارته أن ينفرد برؤيته ، وأنه بطاعة القلب وامتنال رسمه
رام للعين عقوبة ، فجعل ذاك أن أبكاه ، ومنمها النوم وحماها .

وله (١) أيضاً في عقوبة العين بالدمع والسنهر من قصيدة أولها :

٤٠٠ - قل لأحلى العباد شكلاً وقدأ أبجد ذا الهجر أم ليس جدأ
ما بدا كانت المنى حدثنى لهف نفسى أراك قد خنت ودا
ما ترى فى متم بك صب خاضع لا يرى من الذل بدا

(١) أى لابن المعتز .

إن زنت حينه تغيرك فاحترى بها يطول الشهاد والدمع حدا
قد جعل البكاء والسهو عقوبة على ذنب أنبتة العين كما فعل في البيت
الأول إلا أن صورة الذنب ههنا تغير بدورته ، إنا هناك فالذنب ههنا نظرها
إلى غير الحبيب واستجارتها من ذلك ما هو محرم محظور ، والذنب هناك
نظرها إلى الحبيب نفسه ، ومزاحمتها القلب في رؤيته ، وغيره القلب من
العين سبب العقوبة هناك ، فأما ههنا فالغيرة كائنة بين الحبيب وبين شخص
آخر فاعرفه .

ولا شبهة في قصور البيت الثاني عن الأول وأن الأول عليه فضلا
كبيراً ، وذلك بأن جعل بعضه يغار من بعض ، وجعل الخصومة في الحبيب
بين عيني وقلبه ، وهو تمام الظرف واللفظ ، فأما الغيرة في البيت الآخر
فعمل ما يكون أبداً .

هذا ولفظ « زنت » ، وإن كان ما يتلوها من أحكام الصنعة يحسنها ،
وورودها في الخبره العين ترى ، يؤنس بها ، فليست تدع ما هو حكماً ،
من إدغال نفرة على النفس .

وإن أردت أن ترى هذا المعنى بهذه الصنعة في أعجب صورة وأطرفها
فانظر إلى قول القائل (١) :

٤٠١ - أتلنى تؤنبنى بالبكاء فاهلاً بها وتأنبها
تقول وفي قولها حشمة أتبكي بعين تراني بها
فقلت إذا استحسنت غيركم أمرت الدموع بتأديبها

(١) من الغريب أن هذه الأبيات نسبت لأبي بكر بن العربي (- ٥٥٣هـ)
- ٨٨ : ٣ أزهار الرياض للقاضي عياض - وطبعاً ورودها عند عبد القاهر
يجعلها متقدمة عن ذلك .. وهي لسلم الخاسر .

أعطاك بلفظة التأديب ، حسن الليب ، في صيانة اللفظ عما يحوج إلى الاعتذار ، ويؤدي إلى التفار ، إلا أن الاستاذية تعد ظاهرة في بيت ابن المعتز ، وليس كل فضيلة تبدو مع البديهة ، بل تعقب النظر والروية ، وبأن يفكر في أول الحديث وآخره ، وأنت تعلم أنه لا يكون أبلغ في الذي أراد - من تعظيم شأن الذنب - من ذكر الحسد وأن ذلك لا يتم إلا بلفظة « زنت » .

ومن هذه الجهة (١) يلحق الضم كثر أ من شأنه وطريقته طريق أبي تمام ولم يكن من المطهرين ، وموضع البسط في ذلك غير هذا ، ففرضي الآن أن أريك أنواعاً من التخييل . وأضع شبه القوانين ليستعان بها على ما يراد من التفصيل والتبيين .

(١) أي إدخال أحكام الصنعة والنظر إلى أول الكلام وآخره حتى يقع الشاعر فيها يستوجب الاعتذار .

فصل

في تفصيل بغير تعليل

وهذا نوع آخر من التخييل وهو يرجع إلى ما مضى من تناسى التشبيه
وصرف النفس عن توهمه ، إلا أن ما مضى معلل .

بيان ذلك أنهم يستمرون الصفة المحسوسة من صفات الأشخاص
للاوصاف المعقولة ، تراهم كأنهم قد وجدوا تلك الصفة بعينها ، وأدركوها
بأعينهم على حقيقتها ، وكان حديث الاستعارة والقياس لم يجر منهم على
بال ، ولم يروه ولا طيف خيال .

ومثاله : استعارتهم العلو لزيادة الرجل على غيره من الفضل والقدر
والسلطان ، ثم وضعهم الكلام وضع من يذكر علواً من طريق المسكان ،
ألا ترى إلى قول أبي تمام :

٤٠٢ - ويصعد حتى يظن الجهور بأن له حاجة في السماء
فلولا قصده أن ينسى التشبيه ويرفعه بجده ، ويصمم على إنكاره
وجده ، فيجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية ، لما كان
لهذا الكلام وجه .

ومن أبلغ ما يكون في هذا المعنى قول ابن الرومي :

٤٠٣ - أعلم الناس بالنجوم بنونو بخت علماً لم يأتهم بالحساب
بل بأن شاهدوا السماء (١) سموا بترق في المكرمات الصعاب
مبلغ لم يكن ليبلغه الطال لب إلا بتلك الأسباب

(١) هذا موضع الشاهد .

وأعاده في موضع آخر فزاد الدعوى قوة وصر فيها مرور من يقول صدقا، ويذكر حقاً :

٤٠٤ - يا آل نوح^(١) لا عدمتكم ولا تبدلت بعدكم بدلا
إن صبح علم النجوم كان لكم حقاً إذا ما سواكم انتحلا
كم عالم فيكم وليس بأن قاس ولكن بأن رقي فعلا
أعلاكم في السماء مجدكم فلستم تجهلون ما جهلا
شافتم البدر بالسؤال عن الآ مر إلى أن بلغت زحلا
وهكذا الحكيم إذا استعاروا اسم الشيء بعينه من نحو شمس أو بدر
أو بحر أو أسد يلفون به هذا الحد ويصوغون الكلام صياغات تقضى بأن
لا تشبيه هناك ولا استعارة .
ومثال قوله (٢) :

٤٠٥ - قامت تظللني من الشمس نفس أعز على من نفسى
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
فلولا أنه أنسى نفسه أن ههنا استعارة ومجاز آمن القول ، وعمل على دعوى
شمس على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى ، فليس يبدع ولا منكر أن يظلال
إنسان حسن الوجه إنساناً وبقية وهجاً بشخصه ؛ وهكذا قول البحترى :

(١) هم أسرة فارسية كان أفرادها من الحكماء والأدباء في عهد المنصور
وما بعده .

(٢) هو ابن العميد ، قالها وقد قام على رأسه غلام جميل يظله من
الشمس ، أو هو لرزق الله بن عبد الوهاب التميمي الواعظ في ولده أبي العباس ،
وفي معجم الأدباء لياقوت : كان أبو إسحق الصابي واقفاً بين يدي عضد
الدولة وعلى رأسه غلام تركي جميل فكان يظله من الشمس ، فقال للصابي :
هل قلت شيئاً يا إبراهيم ؟ فقال هذا الشعر .

(م ١٢ - أسرار البلاغة - ج ٢)

٤٠٦ - طلعت لهم وقت الشروق فما ينو (١)

سنا الشمس من أفق ووجهك من أفق
وما عاينوا شمسين قبلهما التقى ضاؤهما وفقاً من الغرب والشرق
معلوم أن القصد أن يخرج السامعين إلى التعجب لرؤية ما يروه قط ولم
تجر العادة به ، ولم يتم للتعجب معناه الذي عناه ولا تظهر صورته على
وضعها الخاص حتى يجترى على الدعوى جراءة من لا يتوقف ولا يخشى
إنكار منكز ولا يحفل بتكذيب الظاهر له ، ويسوم النفس - شامت
أم أبت - تصور شمس ثابتة طلعت من حيث تغرب الشمس فالتقتا
وفقاً . وصار غرب تلك القديمة لهذه المتجددة شرقاً ، ومدار هذا النوع (٢)
الغالب على التعجب وهو والى أمره ، وصانع سحره ، وصاحب سره ، وتراه
أبدأ وقد أفضى بك إلى خلافة لم تكن عندك ، وبرز لك في صورة ماحدتها
نظام لك ، ألا ترى أن صورة قوله « شمس تظللني من الشمس » غير صورة
قوله « وما عاينوا شمسين » وإن اتفق الشعران في أنهما يتعجبان من وجود
الشيء على خلاف ما يعقل ويعرف .

وهكذا قول المتنبي :

٤٠٧ - كبرت حول ديارهم لما بدت منها الشمس وليس فيها المشرق

له صورة غير صورة الأولين . وكذا قوله (٣) :

٤٠٨ - ولم أرقبلى من مشى البدر نحوه

ولا رجلاً قامت تعانقه الأسد

تعرض صورة غير تلك الصور كلها ، والاشتراك بينهما على لا يدخل في
السرقة ، إذ لا اتفاق بأكثر من أن أثبت الشيء في جميع ذلك على خلاف ما يعرفه

(١) أى فأبصروا .

(٢) أى البناء على تناسى التشبيه .

(٣) أى المتنبي ،

الناس، فاما إذا جئت إلى خصوص ما يخرج به عن التعارف فلا اتفاق ولا تناسب، لأن مكان الأعجوبة مرة أن تظلل شمس من الشمس وأخرى أن يرى للشمس مثل لما يطلع من الغرب عند طلوعها من الشرق، وثالثة أن ترى الشمس طالعة من ديارهم. وعلى هذا الحد قوله (١):

٤٠٩ - ولم أر قبلى من مثى البدر نحوه ولا رجلا قامت تعانقه الأسد

المعجب من أن يمشى البدر إلى آدمى وتعانق الأسد رجلا. واعلم أن في هذا النوع مذهبا هو كأنه عكس مذهب التعجب ونقيضه، وهو لطيف جداً. وذلك أن تنظر إلى خاصية ومعنى دقيق يكون في المشبه به ثم تثبت تلك الخاصية وذلك المعنى للمشبه وتتوصل بذلك إلى إيهام أن التشبيه قد خرج من البين، وزال عن الهم والعين، أحسن توصل وألطفه، ويقام منه شبه الحجة على أن لا تشبيه ولا مجاز. ومثاله قوله:

٤١٠ - لا تعجبوا من بلى غلالته قد زرّ أزواره على القمر قد عمد كما ترى إلى شيء هو خاصية في طبيعة القمر، وأمر غريب من تأثيره. ثم جعل يرى أن قوماً أنكروا إلى الكتان بسمعة، وأنه قد أخذ ينهائم عن التعجب من ذلك، ويقول: أما ترونه قد زرّ أزواره على القمر، والقمر من شأنه أن يسرع إلى الكتان، وغرضه بهذا كله أن يعلم أن لا شك ولا مريبة في أن المعاملة مع القمر نفسه، وأن الحديث عنه بعينه وليس في البين شيء غيره، وأن التشبيه قد نسي وأنسى، وصار - كما يقول الشيخ أبو علي - فيما يتعلق به الظرف - إنه شريعة منسوخة. وهذا موضع في غاية اللطاب، لا يبين إلا إذا كان المتصفح للكلام

(١) أى المتنبي أيضاً في المدح.

خسماً يعرف وحى طبع الشعر، وخفى حركته التي هي كالحلس، وكسرى النفس في النفس، وإن أردت أن تظهر لك حجة عن يمتهم في هذا النحو على إخفاء التشبيه، وهو صورته من الوهم، فأبرز صفحة التشبيه، واكشف عن وجهه، وقل: لا تعجبوا من بلي غلالته، فقد زار زاراه على من حسنه حسن القمر، ثم انظر هل ترى إلا كلاماً فائراً، ومعنى نازلاً، وأخبر عن نفسك: هل تجد ما كنت تجده من الأريحية، وانظر في أعين السامعين: هل ترى ما كنت تراه من ترجمة عن المسرة، ودلالة على الإعجاب ومن أين ذلك وأنا؟ وأنت يا ظاهر التشبيه تبطل على نفسك ماله وضع البيت، من الإحتجاج على وجوب البلي في الغلالة، والمنع من العجب فيه بتقرير الدلالة. وقد قال آخر في هذا المعنى بعينه، إلا أن لفظه لا يبنى عن القوة التي لهذا البيت في دعوى القمر، وهو قوله (١):

٤١١ - ترى الثياب من الكتان يلبحها نور من البدر أحياناً فيلبحها
فكيف تنكأ أن تبلى معاجرها والبدر في كل وقت طالع فيها
وما ينظر إلى قوله (١):

٤١٢ و ٤١٠ - قد زر أزواره على القمر

في أنه بلغ في دعواه في الحجاز حقيقة (٢) مبلغ الإحتجاج به كما يحتج بالحقيقة قول العباس بن الأحنف:

- (١) هو وجيه الدولة أبو المطاع ذو القرنين بن أبي المظفر بن ناصر الدولة بن حمدان التغلبي وكان شاعراً ظريفاً جيد الابتكار حسن السبك، هاجر إلى مصر في أيام الظاهر بن الحاكم العبيدي الفاطمي فقلده ولاية الاسكندرية وأعمالها فأقام بها ثم رجع إلى دمشق وتوفي سنة ٤٢٨ هـ. والمعاجر جمع معجر كذبر: ثوب تعتجر به المرأة أى تشده على رأسها.
- (٢) لابن طباطبایا العلوی الاصفهانی (٣٢٢ هـ)
- (٣) مفعول دعواه.

١٣٣- هي الشمس مسكنها في السماء فمز القواد عزاء جريلا
فان تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولا
صورة هذا الكلام ونصته (١)، والقالب الذي فيه أفرع، يقتضى أن
التشبيه لم يجر في خلقه وأنه معه كما يقال «لست منه وليس منى»، وأن
الأمر في ذلك قد بلغ مبلغاً لا حاجة معه إلى إقامة دليل وتصحيح دعوى،
بل هو في الصحة والصدق بحيث تصح به دعوى ثانية، ألا تراه كأنه
يقول النفس ما وجه الطمع في الوصول وقد علمت أن حديثك مع الشمس
ومسكن الشمس السماء! أفلا تراه قد جعل كونها الشمس حجة على نفسه
يصرها بها عن أن ترجو الوصول إليها ويلجئها إلى العزاء، وردّها في
ذلك إلى ما لا تشك فيه وهو مستقر ثابت كما تقول «أو علمت ذلك»
و«أليس قد علمت»؟ وبين لك هذا التفسير والتقرير فضل بيان بأن
تقابل هذا البيت بقول الآخر (٢):

١٤٤- فقلت لأصحابي هي الشمس ضوؤها
قريب ولكن في تناولها بعد

وتأمل أمر التشبيه فيه فإنك تجد على خلاف ما وصفت لك، وذلك
أنه لم يجعل كونها الشمس حجة على ما ذكر بعد من قرب شخصها ومناها
في العين مع بعد مناها، بل قال «هي الشمس» كذا (٣) قولاً مرسلًا يوصي
فيه بل يفصح بالتشبيه، ولم يرد أن يقول: لا تعجبوا أن تقرب وتبعد

(١) النصبة: السارية والعمود الذي يبنى عليه البيت.

(٢) هو محمد بن أبي عيينة بن المهلب بن أبي صفرة، ونسبه الأثافي

لمجنون ليلى ص ٤٢٠، والبيت في الوساطة ص ٢٠٤.

(٣) مفعول مطلق، وقولا بدل منه، أو كذا، حال أي قال هي
الشمس كأننا كذا أي على هذا الحال.

بعد أن علمتم أنها الشمس ، حتى كأنه يقول : ما وجه شككم في ذلك ، ولم يشك عاقل في أن الشمس كذلك ؟ كما أراد العباس (١) أن يقول : كيف الطمع في الوصول إليها مع علمك بأنها الشمس وأن الشمس مسكنها السماء ! فبييت ابن أبي عيينة في أن لم ينصرف عن التشبيه جملة ولم يبرز في صورة الجاحد له والمتبرئ منه كبيت بشار الذي صرح فيه بالتشبيه ، وهو :
٤١٥ - أو كبد السماء غير قريب حين يوفى والضوء فيه اقتراب (٢)

وكبيت المتنبي :

٤١٦ - كأنها الشمس يعني كف قابضه شعاعها ويراه الطرف مقتربا
فإن قلت : فهذا من قولك يؤدي إلى أن يكون الغرض من ذكر الشمس بيان حال المرأة في القرب من وجه والبعد من وجه آخر دون المبالغة في وصفها بالحسن وإشراق الوجه وهو خلاف المعتاد لأن الذي يسبق إلى القلوب أن يقصد من نحو قولنا : هي كالشمس أو هي شمس - الجمال والحسن والبهاء ..
فالجواب : أن الأمر وإن كان على ما قلت فإنه في نحو هذه الأحوال التي يقصد منها إلى بيان أمر غير الحسن يصير كالشيء الذي يعقل من طريق العرف وعلى سبيل التبع ، فأما يكون الغرض الذي له وضع الكلام فلا .
وإذا تأملت قوله :

٤١٧ و ٤١٤ - فقلت لأصحائي هي الشمس ضوءها

وقول بشار : « أو كبد السماء » وقول المتنبي « كأنها الشمس » ، علمت أنهم جعلوا جل غرضهم أن يصيروا لها شيئا في كونها قريبة بعيدة .
فأما حديث الحسن فدخل في القصد على الحد الذي مضى ، وهو للعباس أيضا ، في قوله :

(١) أي ابن الأحنف . (٢) لبشار بن برد .

٤١٨ - نعمة كالشمس لما طلعت بثبت الإشراف في كل بلد (١)
فكما أن هذا لم يضع كلامه لجعل النعمة كالشمس في الضياء والإشراف
ولكنها عمت كما تعم الشمس بإشراقها ، كذلك لم يضع هؤلاء أبياتهم على
أن يجعلوا المرأة كالشمس والبدر في الحسن ونور الوجه بل أمروا نحو
المعنى الآخر ، ثم حصل هذا لهم من غير أن احتاجوا فيه إلى تجنيس ، وإذا
كان الأمر كذلك فلم يقل إن النعمة إنما عمت لأنها شمس ولكن أراك
لعمومها وشموها قياساً ، وتحري أن يكون ذلك القياس من شيء شريف
له بالنعمة شبه من جهة أوصافه الخاصة فاخترت الشمس .

وكذلك لم يرد ابن أبي عيينة أن يقول إنها إنما عمت ونأت لأنها شمس
أو لأنها الشمس بل قاس أمرها في ذلك كما عرفتك : وأما العباس (٢) فإنه
قال : إنما إنما كانت بحيث لا تنال ووجب اليأس من الوصول إليها لأجل
أنها الشمس ، فاعرفه فرقاً واضحاً .

ومما هو على طريقة بيت العباس في الاحتجاج وإن خالفه فيما أذكر
لك قول الصابي في بعض الوزراء يهينه بالتخلص من الاستئثار (٣) :

٤١٩ - صح أن الوزير بدر منير إذ توارى كما توارى البدور
غاب لا غاب ثم عاد كما كان على الأفق طالما يستنير
لا تسلمني عن الوزير فقد بدنت بالوصف أنه سابور (٤)

-
- (١) هو العباس بن الأخنف (٢٠٢ الوساطة) .
(٢) أي ابن الأخنف . (٣) أي الاختفاء بعد العزل من الوزارة .
(٤) هو سابور بن أردشير بن بابك وزير أبي نصر بهاء الدولة بن عضد
الدولة بن بويه الديلمي ، وكان قد عزل من الوزارة ثم عاد لها ، وتوفي
عام ٤١٦ هـ .

لا خلا منه صدر دست إذا ما قر فيه تقرر منه الصدور
فهو كما تراه يحتج أن لا يجاز في البين وأن ذكر البدر وتسمية المدحج به
حقيقة واحتجاجة صريح لقوله صح أنه كذلك ، وأما احتجاج العباس
وصاحبه (١) في قوله :

٤٢٠ و ٤١٢ و ٤١٠ قد زور أزراره على القمر
فعلى طريق الفجوى . فهذا وجه الموافقة ، وأما وجه المخالفة فهو أنهما
ادعيا الشمس والقمر بأنفسهما وادعى الصابى بدرأ لا البدر على الإطلاق ،
ومن ادعاء الشمس على الإطلاق قول بشار :

٤٢١ - بعثت بذكرها شعري وقدمت الهوى شركا
فلسا شائها قدولى وشب الحب فاحتكا (٢)
أتقنى الشمس زائرة ولم تك تبرح الفلسا
وجدت العيش فى سعدى وكان العيش قد هلكا

فقوله : « ولم تك تبرح الفلسا » يريك أنه ادعى الشمس نفسها .
وقال أشجع (السلى (٣)) يرثى الرشيد فيبدأ بالتعريف ، ثم نكر يخلط
لأحدى الطريقتين بالأخرى ، وذلك قوله :

٤٢٢ - غربت بالشرق الشمس س قفل للعين تدمع
ما رأينا قط شمساً غربت من حيث تطلع (٤)

(١) هو ابن طباطبا .

(٢) معناه : استولى عليه .

(٣) توفى عام ١٩٣ هـ فى العام الذى توفى فيه الرشيد .

(٤) نسبهما الطبرى إلى أبى الشيص محمد بن سليمان بن رزين الخزاعى .

فقوله : « غربت بالشرق الشمس » على حد قول يشار :

٤٢٣ و ٤٢١ - « أتتني الشمس زائرة »

في أنه خيل إليك شمس السماء . وقوله بعد : « مارأينا قط شمساً » يفتر
أمر هذا التخيل ويميل بك إلى أن تكون الشمس في قوله : « غربت
بالشرق الشمس » غير شمس السماء أعنى غير مدعى أنها هي ، وذلك مما
يضطرب عليه المعنى ويقلق ، لأنه إذا لم يدع الشمس نفسها لم يجب أن تكون
جهة خراسان مشرقاً لها وإذا لم يجب ذلك لم يحصل ما أراده من الغرابة في
غروبها من حيث تطلع . وأظن الوجه فيه أن يتأول تنكيره للشمس في
الثاني على قولهم : خرجنا في شمس حارة . يريدون في يوم كان للشمس فيه
حرارة وفضل توقد ، فيصير كأنه قال : ما عهدنا يوماً غربت فيه الشمس
من حيث تطلع ، وهوت في جانب المشرق ، وكثيراً ما يتفق في كلام الناس
ما يوم ضرباً من التنكير في الشمس كقولهم : « شمس صيفية » وكقوله :

٤٢٤ - « والله لا طلعت شمس ولا غربت (١) » .

ولا فرق بين هذا وبين قول المتنبي (٢) :

٤٢٥ - « لم ير قرن الشمس في شرقه فشكت الأنفس في غربه (٣) »
ويجى التنكير في القمر والهلل على هذا الحد ، فنه قول يشار :

-
- (١) قال عليه السلام لأبي الدرداء « والله ما طلعت شمس ولا غربت
بعد النبيين والمرسلين على رجل أفضل من أبي بكر » .
(٢) يعزى أبا شجاع عضد الدولة بعمته .
(٣) المعنى لم ير الشروق مقروناً بالشك في الغروب ، بل من رأى
الشمس شارقة أيقن بغروبها .

٤٢٦ - أملى لآثأت في قمر مجسديك واثق الدرعا (١)
وتوق الطيب ليلتنا لأنه واش إذا سطعا
فهذا بمعنى : لآثأت في وقت قد طلع فيه القمر .
وهكذا قول عمر بن أبي ربيعة :

٤٢٧ - وغاب قدير كنت أرجو غيوبه
وروح رعيان ونوم سمر (٢)
ظاهره يوم أنه كقولك : جاءني رجل ، وليس كذلك في الحقيقة لأن
الاسم لا يكون نكرة حتى يعم شيئين أو أكثر وليس هنا شيان يعمهما
اسم القمر .
وهكذا قول أبي العتاهية :

٤٢٨ - تمر إذا نظرت إلى هلال ونقصك إذ نظرت إلى الهلال
ليس للنكر غير الماعرف ، على أن الهلال في هذا التنكير فضل تمكن
ليس للقمر ، ألا تراه قد جمع في قوله تعالى : (يسألونك عن الأهلة (٣))
ولم يجمع القمر على هذا الحد .
ومن لطيف هذا التنكير قول البحتري :

(١) أملى : أى يا أملى ؛ الدرع كعمل هي ثلاث ليال تلي البيض ، سميت
بذلك لاسوداد أوائها وابيضاض سائرها . ويقال : ليلة درعا : أى يطلع
قمرها عند الصبح .
(٢) روح الرعيان : ردوا إبلهم إلى المراح . السمر : جمع سامر وهو
الحادث ليلا . وقير تصغير قر .
(٣) جمع هلال ، جمع لأنهم سألوا عن الأوضاع المختلفة للهلال .

٤٢٩ - وبدرين أنضيئنا بعد ثالث أكلناه (١) بالإيجاف حتى تمحقا

وبما أني مستكرها نايياً يتظلم منه المعنى ويشكره قول أبي تمام :

٤٣٠ - قريب الندى نأى المحل كأنه هلال قريب النور ناء منازل

سبب الاستكراه وأن المعنى ينبو عنه أنه يوم بظاهره أن ههنا أهلة ليس لها هذا الحكم أعنى أنه يتناهى مكانه ويدنو نوره وذلك محال ، فالنـدى يستقيم عليه الكلام أن يؤتى به معرفاً على حده في بيت البحتري :

٤٣١ و ٩٠ - كالبدر أفرط في العلو وضوءه

للمصيبة السارين جـد قريب

فإن قلت : أقطع وأستأف فأقول « كأنه هلال » ، وأسكت ، ثم أبتدى وأخذ في الحديث عن شأن الهلال بقولي « قريب النور ناء منازل » أمكنك ، ولكنك تعلم ما يشكوه إليه المعنى من نبو اللفظ وسوء ملاءمة العبارة . واستقصاء هذا الموضع يقطع عن الغرض وحقه أن يفرد له فصل :

وأعود إلى حديث المجاز وإخفاؤه ودعوى الحقيقة وحمل النفس على تخيلها . فما يدخل في هذا الفن ويجب أن يوازن بينه وبين ما مضى قول سعيد بن حميد :

٣٢ - وعد البدر بالزيارة ليلاً فإذا ما وفي قضيت ندورى

قلت سيدى ولم تؤثر الـ يل على بهجة النهار المنير ؟

(١) عبر بالأكل لأن النهر الأول شهر ذهاب ومن شأن أيام الذهاب أن تمضى بسرعة .

قال لا أحب تغيير رسمى هكذا الرسم في طلوع البدر
وقالوا: وله (١) في ضده:

٤٣٣- قلت زورى فارسك أنا آتيك بحره (٢)
قلت فالليل كان أخنى وأدنى مسره
فأجابت بحجة زادت القلب حسره
أنا شمس وإنما تطلع الشمس بكره

وينبغي أن تعلم أن هذه القطعة ضد الأولى من حيث اختار النهار وقتا
للزيارة في تلك والليل في هذه فأما من حيث يختلف جوهر الشعر ويتفق
وخصوصا من حيث ينظر الآن قتل وشبيه: وليس بضد ولا تقيض.

ثم اعلم أنا إن وازنا بين هاتين القطعتين وبين ما تقدم من بيت العباس
هـ هي الشمس مسكنها في السماء، وما هو في صورته (٣) وجدناهما أمراً بين
أمرين — بين ادعاء البدر والشمس أنفسهما، وبين إثبات بدر ثان وشمس
ثانية وورأينا الشاعر قد شاب في ذلك الإنكار بالاعتراف، وصادفت
صورة المجاز تعرض عنك مرة وتعرض لك أخرى. فقوله والبدر،
بالتعريف مع قوله لا أحب تغيير رسمى، وتركه أن يقول (رسم مثلي)
يغيب إليك البدر نفسه، وقوله في طلوع البدر، بالجمع دون أن يفرد
فيقول هـ هكذا الرسم في طلوع البدر، يلتفت بك إلى بدر ثان ويعطيك
الاعتراف بالمجاز على وجهه. وهكذا القول في القطعة الثانية لأن قولك
هـ أنا شمس، بالتنكير اعتراف بشمس ثانية أو كالأعتراف.

-
- (١) أى لسعيد بن حميد .
(٢) هى السحر الأعلى .
(٣) أى التعريف .

وبما يدل دلالة واضحة على دعوى الحقيقة ولا يستقيم إلا عليها قول
المتنبي :

٤٣٤ - واستقبلت قر السماء بوجهها
فأرنتى القمرين في وقت معاً

أراد فأرنتى الشمس والقمر ثم غلب اسم القمر كقول الفرزدق :
٤٣٥ - أخذنا بأفاق السماء عليكم
لنا قراها والنجوم الطوالع

لولا أنه تخيل الشمس نفسها لم يكن لتغليب اسم القمر والتعريف
بالآلف واللام معنى ، وكذلك لولا ضبطه نفسه حتى لا يجرى المجاز والتشبيه
في وهمه لكان قوله « في وقت معاً » لغواً من القول فليس بعجيب أن
يتراءى لك وجه عادة حسناء في وقت طلوع القمر وتوسطه السماء ،
وهذا أظهر من أن يخفى. وأما تشبيه أبي الفتح (١) لهذا البيت بقول القائل (٢) :

٤٣٦ - وإذا الغزالة في السماء ترفعت
أبدت لوجه الشمس وجهاً مثله تلقى السماء بمثل ما تستقبل

فتشبيهه على الجملة ومن حيث أصل المعنى وصورته في المعقول ، فأما
الصورة الخاصة التي تحدث له بالصنعة فلم يعرض لها .

وبما له طبقة عالية في هذا القليل وشكل يدل على شدة الشكيمة وعلو
المأخذ قول الفرزدق :

(١) أي ابن جني شارح ديوان المتنبي .

(٢) أبي نواس .

٤٣٧ - أبى أحمد الغيثين (١) صمصمة الذى
متى تخلف الجوزاء والدلو يعطر
أجار بنات الواثدين ومن يجر
على الموت تعلم أنه غير مخفر

أفلا تراه كيف ادعى لأبيه اسم الغيث ادعاء من سلم له ذلك ومن
لا يحظر بباله أنه مجاز فيه ومتناول له من طريق التشبيه وحتى كان الأمر
في هذه الشهرة بحيث يقال : أبى الغيثين أجود ؟ فيقال : صمصمة ، وحتى
بلغ تمكن ذلك في العرف إلى أن يتوقف السامع عند إطلاق الاسم ، فإذا
قيل أنك الغيث لم يعلم أيراد صمصمة أم المطر ؟ .

وإن أردت أن تعرف مقدار ماله من القوة في هذا التخيل وأنت
مصدره مصدر الشيء المتعارف الذى لا حاجة به إلى مقدمة يبني عليها نحو
أن تبدأ فتقول : أبى نظير الغيث وثان له وغيث ثان ، ثم تقول : وهو خير
الغيثين لأنه لا يخلف إذا أخلفت الأنواء ، فانظر إلى موقع الاسم فإنك
تراه واقعاً موقعاً لا سبيل لك فيه إلى حل عقد التثنية وتفريق المذكورين
بالاسم ، وذلك أن أفعل ، لا تصح إضافته إلى اسمين معطوف أحدهما
على الآخر فلا يقال جامنى أفضل زيد وعمرو ، ولا أبى أعلم بكر وخالد
عندى . بل ليس إلا أن تضيف إلى اسم مثنى أو مجرّع في نفسه نحو أفضل
الرجلين وأفضل الرجال وذلك أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه

(١) تثنية غيث وهو المطر . والمخفر من ريل الخفارة من خفره إذ حماه
ومنعه ، وكان جده مشهوراً في الجاهلية بشراء البنات اللاتي يراد وأدهن
التخليص من الموت .

أبدأ لحقه أن يضاف إلى اسم يحويه وغيره ، وإذا كان الأمر كذلك علمت أن اللفظ بالتشبيه والخروج عن صريح جمل اللفظ للحقيقة متعذر عليك إذ لا يمكنك أن تقول : أبى أحمد الغيث والثاني له والتشبيه به ، ولا شيئاً من هذا النحو ، لأنك تقع بذلك في إضافة أفعال إلى اسمين معطوف أحدهما على الآخر .

وإذ قد عرفت هذا فانظر إلى قول الآخر (١) :

٤٣٨ — قد قحط الناس في زمانهم حتى إذا جشت جشت بالدرر
غيثان في ساعة لنا اتفقا فرحبا بالأمير والمطر

فإنك تراه لا يبلغ هذه المزية وذلك أنه كلام من يشبهه الآن غيثاً ولا يدعى فيه عرفاً جارياً وأمر مشهوراً متعارفاً يعلم كل واحد منه ما يعلوه وليس بمتعذر أن تقول : غيث وثن للغيث اتفقا . أو تقول : الأمير ثاني الغيث والغيث اتفقا ... فقد حصل من هذا الباب أن الاسم المستعار كلما كان قدمه أثبت في مكانه وكان موضعه من الكلام أضن به وأشد محاماة عليه وأمنع لك من أن تتركه وترجع إلى الظاهر وتصرح بالتشبيه فأمر التخييل فيه أقوى ، ودعوى المتكلم له أظهر وأتم .

وأعلم أن قول البحري :

٣٤٩ — غيثان إن جذب تتابع أقبلا
وهما ربيع مؤمل وخريفه

لا يكون مما نحن بصدده في شيء لأن كل واحد من الغيثين في هذا

(١) هو العكوك بن دعبل الخزاعي .

البيت مجاز لأنه أراد أن يشبه كل واحد من المدوحين بالغيث : والذي نحن بصدده هو أن يضم المجاز إلى الحقيقة في عقد التشبيه ولكن إن ضمنت إليه قوله (١) :

٤٤٠ - فلم أر ضرغامين أصدق منك
عراكا إذا الهياة النكس كذبا (٢)

كان لك ذلك لأن أحد الضرغامين حقيقة والآخر مجاز .

فإن قلت : فهنا شيء يردك إلى ما أبيته من بقاء حكم التشبيه في جملة إياه الغيث وذلك أن تقدير الحقيقة في المجاز إنما يتصور في نحو بيت البحتري : « فلم أر ضرغامين ، من حيث عهد إلى واحد من الأسود ثم جعل المدوح أسداً على الحقيقة قد قارنه وضامه ولا سبيل للفرزدق إلى ذلك لأن الذي يقرنه إلى أبيه هو الغيث على الإطلاق . وإذا كان الغيث على الإطلاق لم يبق شيء يستحق هذا الاسم إلا ويدخل تحته وإذا كان كذلك حصل منه ألا يكون أبو الفرزدق غيثاً على الحقيقة .

فالجواب : أن مذهب ذلك ليس على ما تنوهمه ولكن على أصل في التشبيه وهو أن يقصد إلى المعنى الذي من أجله يشبه الفرع بالأصل كالشجاعة في الأسد والمضاء في السيف وينحى سائر الأوصاف جانباً وذلك المعنى في الغيث هو النفع العام . وإذا قدر هذا التقدير صار جنس الغيث كأنه عين واحدة وشيء واحد وإذا عاد بك الأمر إلى أن تتصوره

(١) أى البحتري أيضاً .

(٢) الهياة : كثير الخوف . النكس : الضعيف . كذب : جبن .

تصور العين الواحدة دون الجنس كان ضم أبي الفرزدق إليه بمنزلة ضمك إلى الشمس رجلا أو امرأة تريد أن تبالغ في وصفها بأوصاف الشمس وتنزيهاها منزلتها، كما تجده في نحو قوله :

٤٤١ - فليت طالمة الشمسين غائبة

وليت غائبة الشمسين لم تغب (١)

(١) هو من شعر المتنبي يرثي أخت سيف الدولة.

(م ١٣ - أمرار البلاغة - ج ٢)

فصل

(في الفرق بين التشبيه والاستعارة)

اعلم أن الاسم إذا قصد لإجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما كان ذلك على ما مضى من الوجهين :

أحدهما : أن يسقط ذكر المشبه من البين حتى لا يعلم من ظاهر الحال أنك أردته وذلك أن تقول « عنت (١) لنا ظبية » وأنت تريد امرأة « ووردنا بحراً » وأنت تريد الممدوح ، فأنت في هذا النحو من الكلام إنما تعرف أن المتكلم لم يرد ما الاسم موضوع له في أصل اللغة بدليل الحال أو إفصاح المقال بعد السؤال أو بفحوى الكلام (٢) ، وما يتلوه من الأوصاف ، مثال ذلك أنك إذا سمعت قوله :

٤٤٢ - ترنح الشرب واغتالت حلومهم

شمس ترجل فيهم ثم ترجل

استدللت بذكر الشرب واغتتال الحلوم والارتحال أنه أراد قينة (٣) ، ولو قال ترجلت شمس ولم يذكر شيئاً غيره من أحوال الأدميين لم يعقل قط أنه أراد امرأة إلا بإخبار مستأنف أو شاهد آخر من الشواهد .

ولذلك تجد الشيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة كما روى أن عدى ابن حاتم اشتبه عليه المراد بلفظ الخيط في قوله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) وحمله على ظاهره فقد روى أنه قال : لما نزلت

(١) أى ظمرت .

(٢) أى بقريئة مقالية .

(٣) أى مغنية .

هذه الآية أخذت عقالا أسود وعقالا أبيض فوضعتهم تحت وسادتي
فنظرت فلم أثنين ، فذكرت ذلك النبي ﷺ فقال : « إن وسادك لطويل
عريض إنما هو الليل والنهار » .

وثانيهما : أن يذكر كل واحد من المشبه والمشبه به فتقول : زيد أسد
وهند بدر ، وهذا الرجل الذي تراه سيف صارم على أعدائك : وقد كنت
ذكرت فيما تقدم أن في إطلاق الاستعارة على هذا الضرب الثاني بعض
الشبهة (١) ، ووعدتك بكلام يحى في ذلك وهذا موضعه .

اعلم أن الوجه الذي يقتضيه القياس وعليه يدل كلام القاضى (٢) في
الوساطة ألا تطابق الاستعارة على نحو قولنا « زيد أسد وهند بدر » ولكن
تقول هو تشبيه (٣) فإذا قال : هو أسد ، لم تقل استعار له اسم الأسد
ولكن تقول شبهه بالأسد ، وتقول في الأول إنه استعارة لا تتوقف فيه
ولا تتجاشى ألبيته ، وإن قلت في القسم الأول إنه تشبيه كنت مصيباً ، من
حيث تخبر عما في نفس المتكلم وعن أصل الغرض ، وإن أردت تمام البيان
قلت : أراد أن يشبه المرأة بالظبية فاستعار لها اسماً مبالغة .

(١) راجع ما مضى في هذا الكتاب ، ١٠٥ - ١٠٨ دلائل الإعجاز
(خفاجى) .

(٢) الجرجاني المتوفى عام ٣٩٢ هـ .

(٣) يقول صاحب الوساطة : وقد تقرب العرب التشبيه بأن تجعل أحد
الشئيين هو الآخر فتقول : زيد الأسد عاديا ، والسيف مسلولا (٣٣٤
و ٣٣٥ الوساطة) وقال في صفحة ٤٣ : الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم
المستعار عن الأصل ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها .

فإن قلت : فكذلك فقل في قولك « زيد أسد » إنه أراد تشبيهه بالأسد .
فأجرب اسمه عليه ألا ترى أنك ذكرته بلفظ التنكير فقلت : زيد أسد ، كما
تقول زيد واحد من الأسود ، فما الفرق بين الحالين وقد جرى الاسم في
كل واحد منهما على المشبه ؟

فالجواب أن الفرق بين ، وهو أنك عزلت في القسم الأول الاسم الأصلي
عنه وأطرحته وجعلته كأن ليس باسم له وجعلت الثاني هو الواقع عليه
والمتناول له فصار قصدك التشبيه أمراً مطوياً في نفسك مكنوناً في ضميرك ،
وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام وقضيته كأنه الشيء الذي وضع له
الاسم في اللغة وتصور إن تعلقه الهم كذلك ، وليس كذلك القسم الثاني
لأنك قد صرحت فيه بالمشبه وذكرك له صريحاً يأتي أن تتوهم كونه من
جنس المشبه به . وإذا سمع السامع قولك « زيد أسد » وهذا الرجل سيف
صارم على الأعداء استحال أن يظن — وقد صرحت له بذكر زيد — أنك
قصدت أسداً وسيفاً ، وأكثر ما يمكن أن يدعى تخيله في هذا أن يقع في
نفسه من قولك : زيد أسد ، حال الأسد في جراته وإقدامه وبطشه ، فاما
أن يقع في وهمه أنه رجل وأسد معاً بالصورة والشخص فحال .

ولما كان كذلك كان قصد التشبيه من هذا النحو بيناً لا محالة وكأننا من
مقتضى الكلام وواجباً من حيث موضوعه حتى إن لم يحمل عليه كان محالاً
فالشيء الواحد لا يكون رجلاً وأسداً وإنما يكون رجلاً وبصفة الأسد فيما
يرجع إلى غرائز النفوس والأخلاق أو خصوص في الهيئة كالكرامة في
الوجه ، وليس كذلك الأول لأنه يحتمل الحمل على الظاهر على الصحة ،
فلمست بممنوع من أن تقول : عنت لنا ظلية وأنت تريد الحيوان ،
وطلعت شمس وأنت تريد الشمس ، كقولك طلعت اليوم شمس حارة .

وكذلك تقول هزئت على الأعداء سيفاً ، وأنت تريد السيف ، كما تقوله
وأنت تريد رجلاً بأسلاً استعنت به ، أو رأياً ماضياً وفقت فيه ، وأصبحت
به من العدو فأرهبته وأثرت فيه .

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يفصل بين القسمين ، فيسمى الأول
استعارة على الإطلاق ويقال في الثاني إنه تشبيه ، فأما تسمية الأول تشبيهاً
خفيئاً ممنوع ولا غريب إلا أنه على أنك تخبر عن الغرض وتنبئ عن مضمون
الحال ، فأما أن يكون موضوع الكلام وظاهره موجباً له صريحاً فلا .

فإن قلت : فكذلك قولك « هو أسد » ليس في ظاهره تشبيه لأن
التشبيه يحصل بذكر الكافي أو « مثل » أو نحوهما .

فالجواب : أن الأمر وإن كان كذلك فإن موضوعه من حيث الصورة
يوجب قصدك التشبيه لاستحالة أن يكون له معنى وهو على ظاهره ، وله مثال
من طريق العادة وهو أن مثل الاسم مثل الهيئة التي يستدل بها على الأجناس
كزى المملوك وزى السوق ، فكما أنك لو خلعت من الرجل أبواب السوق ،
ونفيت عنه كل شيء يختص بالسوق ، وألبسته زى المملوك ، فأبدته للناس
في صورة المملوك ، حتى يتوهموه مملوكاً ، وحتى لا يصلوا إلى معرفة حاله
إلا بإخبار أو اختبار واستدلال من غير الظاهر ، كنت قد أعرته هيئة الملك
وزيه على الحقيقة ، ولو أنك ألقيت عليه بمض ما يلبسه الملك من غير أن
تعريه من المعاني التي تدل على كونه سوقاً لم تكن قد أعرته بالحقيقة هيئة
الملك لأن المقصود من هيئة الملك أن يحصل به المماثلة في النفس وأن
يتوهم العظمة ، ولا يحصل ذلك مع وجود الأوصاف الدالة على أن
الرجل سوق .

افرض هذه الموازنة في الشيء الواحد كالثوب الواحد يعاره الرجل فيلبسه على ثوبه أو منفرداً ، وإنما اعتبر الهيئة وهي تحصل بمجموع أشياء وذلك أن الهيئة هي التي يشبه حالها حال الاسم لأن الهيئة تخص جنساً كما أن الاسم كذلك ، والثوب على الإطلاق لا يفعل ذلك إلا بخصائص تقترب به وتراعى معه ، فإذا كان السامع قولك «زيد أسد» لا يتوهم أنك قصدت أسداً على الحقيقة لم يكن الاسم قد لحقه ولم تكن قد أعرتة إياه إعاره محيطة ، كما أنك لم تعر الرجل هيئة الملك حين لم تزل عنه ما يعلم به أنه ليس بملك .

هذا - وإذا تأملنا حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة كان في ذلك أيضاً بيان لصحة هذه الطريقة ووجوب الفرق بين القسمين ، وذاك أن من شرط المستعار أن يحصل للمستعير منفعه على الحد الذي يحصل لذلك ؛ فإن كان ثوباً لبسه ، وإن كان أداة استعمالها في الشيء تصلح له ، حتى إن الرائي إذا رآه معه لم تنفصل حاله عنده من حال ما هو ملك يدليس بعارية وإنما يفضل له المالك وإن له أن يتلف الشيء جملة أو يدخل التلف على بعض أجزائه قصداً وليس للمستعير ذلك ، ومعلوم أن ما هو كالمنفعة من الاسم أن يوجب ذكره القصد إلى الشيء في نفسه : فإذا قلت : «زيد» ، علم أنك أردت أن تخبر عن الشخص المعلوم ، وإذا قلت : «لقيت أسداً» ، علم أنك علققت اللقاء بواحد من هذا الجنس ، وإذا كان الأمر كذلك ثم وجدنا الاسم في قولك : «عنت ظبية» ، يعقل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم ولا يعلم أنك قصدت امرأة ، فقد وقع من المرأة في هذا الكلام موقعه من ذلك الحيوان على الصحة ، فكان ذلك بمنزلة أن المستعير ينتفع بالمستعار انتفاع مالكه فيلبسه لبسه ، ويتجمل به تجمله ، ويكون مكانه عنده مكان الشيء المملوك حتى يمتد من ينظر إلى الظاهر أنه له .

ولما وجدنا الاسم في قولك «زيد أسد» ، لا يقع من زيد ذلك الموقع

من حيث إن ذكره باسمه يمنع من أن يصير الاسم مطلقا عليه ومتناولا له على حد تناوله ماوضع له ، وزان ذلك : وزان أن يضع الرجل عند الرجل ثوبا ويمنعه أن يلبسه أو بمنزلة أن تطرح عليه طرف ثوب كان عليه فلا يكون ذلك عارية صحيحة لأنك لم تدخله في جملة ، ولم تعطه صورة ما يختص به ويصير إليه ويخفى كونه لك دونه ، فأعرفه (١) .

وهنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام يبين وجوب الفرق بين القسمين ، وهو أن الحالة التي يختلف في الاسم إذا وقع فيها : أيسمى استعارة أم لا يسمى ؟ - هي الحالة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدأ أو منزلا منزلة أعنى أن يكون خبر كان أو مفعولا ثانيا لباب علت ، لأن هذه الأبواب كلها أصلها مبتدأ وخبر ، أو يكون حالا لأن الحال عندهم زيادة في الخبر لحكمها حكم الخبر فيما قصدته هنا ، خصوصا ، والاسم إذا وقع في هذه المواضع فأنت واضع كلامك لإثبات معناه وإن أدخلت النفي على كلامك تعلق النفي بمعناه .

تفسير هذه الجملة : أنك إذا قلت « زيد منطلق » فقد وضعت كلامك لإثبات الانطلاق لزيد ، ولو نفيت فقلت « ما زيد منطلقا » كشت نفيت الانطلاق عن زيد ، وكذلك « كان منطلقا » وعلبت زيدا منطلقا ، ورأيت زيدا منطلقا ، أنت في ذلك كله واضع كلامك ومزج له لثبوت الانطلاق لزيد ، ولو خولفت فيه انصرف الخلاف إلى ثبوته ، وإذا كان الأمر كذلك فأنت إذا قلت : زيد أسد : ورأيت أسدا ، فقد جعلت اسم المشبه به خبرا عن المشبه ، والاسم إذا كان خبرا عن الشيء كان خبرا عنه إما لإثبات وصف هو مشتق منه لذلك الشيء كالانطلاق في قولك « زيد منطلق » أو لإثبات جنسية هو موضوع لها كقولك : هذا رجل ، فإذا امتنع في قولنا « زيد أسد » أن

(١) هذا فرق غير واضح ولا مسلم .

تثبت الجنسية لزيد على الحقيقة (١) كان لإثبات شبه من الجنس له ، وإذا كنا إنما ثبت شبه الجنس فقد اجتلبنا الاسم لنحدث به التشبيه الآن ونقرره وندخله في حين الحصول والثبوت ، وإذا كان كذلك كان خليقا بأن نسميه تشبيها إذ كان إنما جاء ليفيده ويوجبه .

وأما الحالة الأخرى التي قلنا أن الاسم فيها يكون استعارة من غير خلاف فهي حالة إذا وقع الاسم فيها لم يكن الاسم محتاجا لإثبات معناه للشيء . ولا الكلام موضوعا لذلك لأن هذا حكم لا يكون إلا إذا كان الاسم في منزلة الخبر من المبتدأ ، فأما إذا لم يكن وكان مبتدأ بنفسه أفعلا أو مفعولا أو مضافا إليه فأنت واضح كلامك لإثبات أمر آخر غير ما هو معنى الاسم . بيان ذلك أنك إذا قلت : جاءني أسد ورأيت أسدا ومررت بأسد ، فقد وضعت الكلام لإثبات المجيء واقعا من الأسد ، والرؤية والمرور واقعين منك عليه ، وكذلك إن قلت : الأسد مقبل ، فالكلام موضوع لإثبات الإقبال للأسد ، لا لإثبات معنى الأسد .

وإذا كان الأمر كذلك ثم قلت : عنت لنا طيبة وهزرت سيفها صارما على الأعداء — وأنت تعني بالطيبة امرأة بالسيف رجلا ، لم يكن ذكرك للإسمين في كلامك هذا لإثبات التشبيه المقصود الآن ، وكيف يتصور أن يقصد إلى إثبات التشبيه منهما شيء . وأنت لم تذكر قبلهما شيئا ينصرف لإثبات التشبيه إليه ، وإنما يثبت إليه من طريق الرجوع إلى الحال والبحث عن خيء في نفس المتكلم . وإذا كان كذلك بان أن الاسم في قولك : زيد أسد — مقصود به إيقاع التشبيه في الحال وإيجابه .

وأما في قولك : عنت لنا طيبة ، وسللت سيفها على العدو ، فوضع

(١) أى أنه لا على الحقيقة والتشبيه ، بل على المبالغة والتخييل .

الإسم هكذا انتهزاً واقتضاباً على المقصود وادعاء أنه من الجنس الذي وضع له الاسم في أصل اللغة ، وإذا افترقا هذا الاتفاق وجب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة ، كما أنا نفصل بين الخبر والصفة في العبارة لاختلاف الحكم فيهما بأن الخبر إثبات في الوقت للبعث ، والصفة تبيين وتوضيح وتخصيص بأمر قد ثبت واستقر وعرف ، فكما لم نرض لاتفاق الغرض في الخبر والصفة على الجملة واشتراكهما إذا قلت «زيد ظريف وجاني زيد الظريف» في التباس زيد في الظرف واكتسائه له أن نجعلهما في الوضع الاصطلاحي شيئاً واحداً ولا نفرق بتسميتهما هذا خبر وذلك صفة ، كذلك ينبغي ألا يدعونا اتفاق قولنا (١) : جاني أسد : وهزرت سيفاً صارماً ، وقولنا : زيد أسد وسيف صارم — في مطلق التشبيه — إلى التسوية بينهما وترك الفرق من طريق العبارة ، بل وجب أن نفرق فنسمى ذلك استعارة وهذا تشبيهاً (٢) .

فإن أبيت إلا أن تطلق الاستعارة على هذا القيم (٣) الثاني ، فينبغي أن يعلم أن إطلاقها لا يجوز في كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه عليه بسهولة (٤) ، وذلك نحو قولك : هو الأسد وهو شمس النهار ، وهو البدر

(١) في دلائل الإعجاز ٣٩٢ و ٣٩٣ تحقيق خفاجي ، ، يشير إلى ذلك أيضاً .

(٢) راجع ص ١١٠ من الدلائل في هذا أيضاً (تحقيق خفاجي) .

(٣) وهو مثل زيد أسد .

(٤) راجع في هذا المثل السائر ، لابن الأثير ص ١٣٩ ، حيث فرق بين الاستعارة والتشبيه والمضمر الأداة ، بأن التشبيه يحسن فيه تقدير أداة التشبيه والاستعارة لا يحسن .

حسناً ومبهجة ، والقضيب (١) عطفاً ، وهكذا كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف .

فإن قلت : هو بحر وهو ليث ووجدته بحراً ، وأردت أن تقول إنه استعارة كنت أعذر (٢) وأشبهه بأن تكون على جانب من القياس ، ومتشبيهاً بطرف من الصواب ، وذلك أن الإسم قد خرج بالتشكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه ، فلو قلت : هو كأسد وهو كبحر ، كان كلاماً نازلاً غير مقبول كما يكون قولك هو كالأسد ، إلا أنه وإن كان لا تحسن فيه الكاف فإنه يحسن فيه : كأن ، كقولك : كأنه أسد ، أو ما يجري مجرى : كأن ، في نحو : تحسبه أسداً وتخاله سيفاً ، فإن غمض مكان الكاف وكان بأن يوصف الإسم الذي فيه التشبيه بصفة لا تكون في ذلك الجنس وأمر خاص غريب ، فقل : هو بحر من البلاغة ، وهو بدر يسكن الأرض ، وهو شمس لا تغيب ، وكقوله (٣) :

٤٤٣ - شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه

فهو أقرب إلى أن نسميه استعارة لأنه قد غمض تقدير حرف التشبيه فيه إذ لا تصل إلى الكاف حتى تبطل بنية الكلام وتبدل صورته فتقول : هو كالشمس المتألقة إلا أن فراقها هو الغروب وكالبدر إلا أن صدوده الكسوف .

وقد يكون في الصفات التي تجيء في هذا النحو والصلات التي توصل بها

(١) أى الغصن . عطفاً : أى تشبيهاً .

(٢) راجع ما مضى من هذا الكتاب .

(٣) البيت للبحرئى .

ما يختل به تقدير التشبيه فيقرب حيثئذ من القليل الذي تطلق عليه الاستعارة من بعض الوجوه ، وذلك مثل قوله (١) :

٤٤٤ - أسد دم الأسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه (٢) ترعد
لا سبيل لك إلى أن تقول هو كالأسد وهو كالموت لما يكون في ذلك
من التناقض لأنك إذا قلت هو كالأسد فقد شابهته بجنس السبع المعروف ،
ومحال أن تجعله محمولا في التشبه على هذا الجنس أولا ثم تجعل دم الهزبر الذي
هو أقوى الجنس خضاب يده ، لأن جمالك له عليه في التشبه دليل على أنه
دونه ، وقولك بعد دم الهزبر من الأسود خضابه ، دليل على أنه فوقها .
وكذلك محال أن تشبهه بالموت المعروف ثم تجعله يخافه ، وترتعد منه أكتانه .
وكذا قوله : (٣)

٤٤٥ - سحاب عداني سيله وهو مسيل وبحر عداني فيضه وهو مغمم
وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلى منه أسود مظلم
إن رجعت فيه إلى التشبيه الساذج فقلت هو كالبدر ثم جئت تقول :
أضاء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلى مظلم لم يضيء به ، كنت كأنك
تجعل البدر المعروف يلبس الأرض الضياء ويمنعه رحلك وذلك محال ،
ولما أردت أن تثبت من الممدوح بدرأ مفردا له هذه الخاصة العجيبة التي لم
تعرف للبدر ، وهذا إنما يأتي بكلام بعيد من هذا النظم ، وهو أن يقال
هل سمعت بأن البدر يطلع في أفق ثم يمنع ضوءه موضعاً من المواضع التي

(٢) أى المتنبي في مدح شجاع بن محمد الطائي المنبجي .

(٢) الفريص : جمع فريصة وهي لمة بين الندى والكف ترعد عند الفزع .

(٣) أى البحترى في مدح الفتح بن خاقان ، ونسبه أبو هلال العسكري

في « الصناعتين » ص ٢٩١ إلى أبي تمام .

هي معرضة له وكانت في مقابلته حتى ترى الأرض الفضاء. قد أضاءت بنوره وفيما بينها قدر رحل مظلم يتجاف عنه ضوءه ؟ ومعلوم بعد هذا من طريقة البيت فهذا النحو موضوع على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحدا له حكم وخاصة لم تعرف .

ولذا كان الأمر كذلك صار كلامك موضوعا لإثبات الشبه بينه وبين البدر ولكن لإثبات الصفة في واحد متجدد حادث من جنس البدر لم تعرف تلك الصفة للبدر فيصير بمنزلة قولك : زيد رجل يقرى الضيوف ويفعل كيت وكيت . فلا يكون قصدك إثبات الصفة التي ذكرتها له فإذا خرج الاسم الذي يتعلق به التشبيه من أن يكون مقصوداً بالإثبات تبين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم من كون الاسم لإثبات التشبيه . فالبحتري في قوله : « وبدر أضاء الأرض » قد بنى كلامه على أن كون الممدوح بدرأ أمر قد استقر وثبت وإنما يعمل في إثبات الصفة الغربية والحالة التي هي موضع التعجب .

وكما يمتنع دخول الكاف في هذا النحو كذلك يمتنع دخول « كان » وتحسب وتحال ، فلو قلت : كأنه بدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رحلي منه مظلم ، كان خلفاً (١) من القول : وكذلك إن قلت : تحسبه بدرأ أضاء الأرض ورحلي منه مظلم ، كان كالأول في الضعف . ووجه بعده من القبول بين ، وهو أن « كان » وحسبت وخلت وظننت ، تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمراً معقولاً ثابتاً في الجملة إلا أنه في كونه متعلقاً بما هو اسم كان أو المفعول الأول من حسبت مشكوك فيه كقولنا : كان زيداً منطلقاً ، أو مجازاً (٢) يقصد به خلاف ظاهره نحو : كان زيداً أسد ، فالأول

(١) أي باطلاً ، والخلف : الردي .

(٢) هل يرى عبد القاهر أن التشبيه مجاز ؟ قد يتوهم ذلك ولكن ينبغي أن التجوز في « زيد أسد » فقد بدخل « كان » .

على الجملة ثابت معروف والغريب هو كون زيد إياه ومن جنسه ، والنكرة
في نحو هذه الآيات موصوفة بأوصاف تدل على أنك تخبر بظهور شيء
لا يعرف ولا يتصور . وإذا كان كذلك كان إدخاله كان وحسب ، عليه
كالقياس على المجهول :

وتأمل هذه النكتة فإنه يضعف ثانياً (١) إطلاق الاستعارة على هذا
النحو أيضاً ، لأن موضوع الاستعارة كيف دارت القضية على التشبيه ،
وإذا بان بما ذكرت أن هذا الجنس - إذا فليت عن سره ، ونفرت عن
خبيثه - فمحصوله أنك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور ، إلا
أنه اختص بصفة غريبة ، وخاصة ، بعيدة ، لم يكن يتوهم تجاوزها على ذلك
الجنس ، كأنك تقول : ما كنا نعلم أن ههنا بداراً هذه صفته ، كان تقدير
التشبيه فيه نقصاً لهذا الغرض لأنه لا معنى لقولك : أشبهه بدار حدث
خلاف الدور ما كان يعرف .

وهذا موضع لطيف جداً لا تنتصف منه إلا باستعانة الطبع عليه ،
ولا يمكن توفية الكشف فيه حقه بالميار لدقة مسلكه ، ويتصل به أن
في الاستعارة الصحيحة ما لا يحسن دخول كلم التشبيه عليه وذلك إذا قور
الشبه بين الأصل والفرع حتى يتمكن الفرع في النفس بدخلة ذلك الأصل
والاتحاد به وكونه إياه وذلك في نحو النور إذا استعير للعلم والإيمان ،
والظلمة للكفر والجهل .

فهذا النحو لتمكنه وقوة شبيهه ومثانة سببه قد صار كأنه حقيقة ولا يحسن
لذلك أن تقول في العلم : كأنه نور ، وفي الجهل كأنه ظلمة ، ولا تنكاد تقول

(١) أي كما ضعف إطلاق التشبيه عليه كما سبق أولاً فكذلك يضعف
إطلاق الاستعارة عليه .

للرجل في هذا الجنس ، كأنك قد أوقعتني في ظلمة ، بل تقول : أوقعتني في ظلمة ، وكذلك الأكثر على الألسن والأسبق إلى القلوب أن تقول : فهمت المسئلة فأنشرح صدري وحصل في قلبي نور ، ولا تقول : كأن نوراً حصل في قلبي ، ولكن إذا تجاوزت هذا النوع إلى نحو قولك : سللت منه سيفاً على الأعداء (١) ، وجدت دكان ، حسنة هناك كثيرة كقولك . بعثته إلى العدو فكأن سللت سيفاً ، وكذلك في نحو : زيد أسد ، كأن زيدا أسد ، وهكذا يتدرج الحكم فيه حتى كلما كان مكان التشبيه بين الشئين أخفى وأغمض وأبعد من العرف كان الإتيان بكلمة التشبيه أبين وأحسن وأكثر في الاستعمال .

وما يجب أن يجعله على ذكر منك أبداً وفيه البيان الشافي أن بين القسمين تبايناً شديداً أعني بين قولك : زيد أسد ، وقولك : رأيت أسداً . وهو ما قدمته لك من أنك قد تجد الشيء يصلح في نحو : زيد أسد ، حيث يذكر المشبه باسمه أولاً ثم يجرى اسم المشبه به عليه ولا يصلح في القسم الآخر الذي لا يذكر فيه المشبه أصلاً وتطرحه .

ومن الأمثلة البينة في ذلك قول أبي تمام :

٤٤٦ - وكان المظل في بده وعود دخاناً للصنعة وهي نار (١)

قد شبه المظل بالدخان والصنعة بالنار ولكنه صرح بذكر المشبه وأوقع المشبه به خبراً عنه وهو كلام مستقيم ، ولو سلكت به طريقة ما يسقط فيه ذكر المشبه فقلت مثلاً : وأقبستني ناراً لها دخان ، كان ساقطاً . ولو قلت وأقبستني نوراً أضاء أفق به ، تريد علماً ، كان حسناً حسنة إذا قلت : وعليه

(١) هذا من أساليب التجريد ، ويعتبره عبد القاهر هنا استعارة .

(٢) الدخان يمنع النار من الصفاء ويبعد الناس عنها لما فيه من الإيذاء .

نور في أفق ، والسبب في ذلك أن اطراح ذكر المشبه والاقتصار على اسم المشبه به وتنزيله منزلته وإعطاءه الخلافة على المقصود ، إنما يصح إذا تقرر التشبه بين المقصود وبين ما تستعير اسمه له وتستنبطه في الدلالة ، وقد تقرر في العرف التشبه بين النور والعلم وظهر واشتهر ، كما تقرر التشبه بين المرأة والظبية ، وبينها وبين الشمس ، ولم يتقرر في العرف شبه بين الصنعة والنار ، وإنما هو شيء يضعه الآن أبو تمام ، ويتحمله ، ويعمل في تصويره ، فلا بد له من ذكر المشبه والمشبه به جميعاً حتى يعقل عنه ما يريده ، وبين الغرض الذي يقصده ، وإلا كان بمنزلة من يريد إعلام السامع أن عنده رجلاً هو مثل زيد في العلم مثلاً ، فيقول له «عندى زيد» ، ويسومه أن يعقل من كلامه أنه أراد أن يقول عندى رجل مثل زيد أو غيره من المعاني وذلك تكليف علم الغيب : فاعرف هذا الأصل وتبينه ، فإنك تزداد به بصيرة في وجوب الفرق بين الضريين وذلك أنهما لو كانا يجران مجرى واحداً في حقيقة الاستعارة لوجب أن يستويا في القضية حتى إذا استقام وضع الاسم في أحدهما استقام وضعه في الآخر فاعرفه .

فإن قلت : فما تقول في نحو قولهم لقيت به أسداً ، ورأيت به لبيئاً ؟ فإنه (١) مما لا وجه لتسميته استعارة ، ألا تراهم قالوا : لئن لقيت فلاناً ليلقينك منه الأسد ، فأتوا به معرفة على حده إذا قالوا : احذر الأسد .

وقد جاء على هذه الطريقة ما لا يتصور فيه التشبيه ، فيظن (٢) ، أنه استعارة ، وهو قوله عز وجل (لهم فيها دار الخلد) ، والمعنى والله أعلم : أن النار هي دار الخلد ، وأنت تعلم أن لا معنى ههنا لأن يقال : إن النار

(١) هذا هو الجواب لقوله «فإن قلت» .

(٢) هذا تفريع على المتن .

شبهت بدار الخلد، إذ ليس المعنى على تشبيه النار بشئ. يسمى دار الخلد كما تقول في زيد: إنه مثل الأسد، ثم تقول: هو الأسد وإنما هو كقولك: النار مزلهمة ومسكنهم، نعوذ بالله منها.

وكذا قوله (١):

٤٤٧- يأتى الظلامة منه التوفل الزفر (٢)

المعنى على أنه التوفل الزفر، وليس التوفل الزفر باسم الجنس غير جنس الممدوح كالأسد فيقال إنه شبه الممدوح، به وإنما هو صفة كقولك هو الشجاع وهو السيد وهو الناهض بأعباء السيادة.

وكذا قوله (٣):

٤٤٨- ياخير من يركب المطى ولا يشرب كأساً بكف من بخلا

(١) لأعنى باهلة من قصيدة يرثى بها أخاه المنتشر (راجع ١: ٣٠ الكامل للبهرد).

(٢) البيت كله نصه هو:

أخو رغائب يعطيها ويسألها يأتى الظلامة منه التوفل الزفر
والزفر: الجمل ويضرب مثلاً للرجل فيقال: إنه لزفر: أى حال للأتقال
والتوفل من قولهم: إنه لذو فضل ونوافل، وفى اللسان: الزفر السيد
وأشدد البيت ثم قال: لأنه يزفر بالأموال فى الحالات مطيقاً لها. وقوله
« منه » مؤكدة للكلام، والمعنى يأتى الظلامة لأنه التوفل والزفر، ومن
معانى التوفل الشجاع، ومن معانى الزفر الأسد، وقال المبرد: إنما يريد
بمعينه كقولك: لئن لقيت فلاناً لياقيتك منه الأسد (١: ٣٠ الكامل).
(٣) هو أعنى قيس بمدح سلامة ذا فائش.

لا يتصور فيه التشبيه وإنما المعنى أنه ليس ببخيل (١) :

هذا وإنما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجه على ما يدعى أنه مستعار له ، والاسم - في قولك : لقيت به أسداً ، ولقيني منه الأسد - لا يتصور جريه على المذكور بوجه لأنه ليس بخبر عنه ولا صفة له ولا حال ، وإنما هو بنفسه مفعول لقيت وفاعل لقيني ، ولو جاز أن يجرى الاسم هاهنا مجرى الاستعارة المتناولة المستعار له لوجب أن تقول في قوله :

٤٤٩ - حتى إذا جن الظلام واختلط

جاءوا بمنق هل رأيت الذئب قط (٢)

« إنه استعار اسم الذئب للبذق ، وذلك بين الفساد . وكذا نحو قوله (٣) :

٤٥٠ - نبئت أن أبا قابوس أوعدني

ولا قرار على زار من الأسد

(١) يقول : إن كل شارب يشرب بكفه ، وهذا ليس ببخيل فيشرب بكفه من بخل وهو معنى لطيف (١١ الشعر والشعراء لابن قتيبة طبعة المحمودية القاهرة) .

(٢) لأحد الرجاز ولعله العجاج . المذق : من مذاق اللبن والشراب : أى مرجه . ومثل قوله : هل رأيت الذئب يسمى الإيماء إلى التشبيه .

(٣) هو النابغة الذبياني في اعتذارياته للنعمان .
وزار الأسد : من بابي فتح وضرب ، وقد شبه وعيده بزئير الأسد .
والتشبيه هنا ضمني .

(م ١٤ - أسرار البلاغة - ج ٢)

لا يكون استعارة وإن كنت تجد من يفهم البيت. قد يقول : أراد بالأسد النعمان أو شبهه بالأسد. لأن ذلك بيان للغرض ، فأما القضية الصحيحة وما يقع في نفس العارف ، ويوحيه نقد الصيرف ، فإن الأسد واقع على حقيقته ، حتى كأنه قال : ولا قرار على زار هذا الأسد ، وأشار إلى الأسد خارجاً من عرينه ، مهدداً موعداً بزئيره .

وأى وجه للشك في ذلك وهو يؤدي إلى أن يكون الكلام على حد قولك : ولا قرار على زار من هو كالأسد ؛ وفيه من العي والفجاجة شيء غير قليل .

هذا — ومن حق غلط غلط في نحو ما ذكرت على قلة عذره ألا يغلط في قول الفرزدق :

٤٥١ — قياما ينظرون إلى سعيد كأنهم يرون به هلالاً (١)

ولا يتوهم أن هلالاً استعارة لسعيد لأن الحكم على الاسم بالاستعارة مع وجود التشبيه الصريح محال جار مجرى أن يكون كل اسم دخل عليه كاف التشبيه مستعاراً . وإذا لم يغلط في هذا فالباقي بمنزلة فاعرفه (٢) .

(١) يمدح الشاعر سعيد بن العاص وإلى المدينة .

(٢) كلام عبد القاهر في الدلائل ص ١٠٧ نحو أنه التجريد تشبيه .

وكلامه هنا في الأسرار ضعيف ، قابل للنقد الكثير .

فصل

في الاتفاق في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة (١)

اعلم أن الشاعرين إذا اتفقا لم يحل ذلك من أن يكون في الغرض على الجملة والعموم أو في وجه الدلالة على الغرض... والاشتراك في الغرض على العموم أن يقصد كل واحد منهما وصف بمدوحه بالشجاعة والسخاء ، أو حسن الوجه والبهاء ، أو وصف فرسه بالسرعة أو ما جرى هذا المجرى . وأما وجه الدلالة على الغرض فهو أن يذكر ما يستدل به على إثباته له الشجاعة والسخاء مثلاً ، وذلك ينقسم أقساماً :

منها التشبيه بما يوجد هذا الوصف فيه على الوجه البالغ والغاية البعيدة كالتشبيه بالأسد والبحر في البأس والجود والهدر والشمس في الحسن والبهاء والإنارة والإشراق .

ومنما ذكر هيئات تدل على الصفة من حيث كانت لا تكون إلا فيمن له الصفة كوصف الرجل في حال الحرب بالابتسام وسكون الجوارح وقلة الفكر كقوله :

٤٥٣ - كان دنازيراً على قسباتهم وإن كان قد شف الوجوه لقاء (٢)

وكذلك الجواد يوصف بالتهلل عند ورود العفاة والارتياح لرؤية

(١) راجع في هذا أيضاً ٤٣١ وما بعدها من «دلائل الإعجاز» - تحقيق خفاجي .

(٢) لمحرز بن المكبر النضي الشاعر الجاهلي ، وقيل هي لانيه المكبر والقسمات : الوجوه ، يريد أنها تشرق عند الحرب ، وشفه الهم والمرض : أوهنه - والبيت في الحماسة .

المجتدين (١) والبخیل بالعبوس والقطوب وقلة البشر مع سعة ذات اليد (٢) ومساعدة الدهر .

* * *

فأما الاتفاق في عموم الغرض فمما لا يكون الاشتراك فيه داخلاً في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة ، لا ترى من به حس يدعى ذلك ويأبى الحكم بأنه لا يدخل في باب الأخذ ، وإنما يقع الغلط من بعض من لا يحسن التحصيل ، ولا ينعم التأمل فيما يؤدي إلى ذلك حتى يدعى عليه في المحاجة أنه بما قاله قد دخل في حكم من يجعل أحد الشعاعين عيلاً على الآخر في تصور معنى الشجاعة وأنها مما يمدح به ، وأن الجبل مما يذم به ، فأما أن يقوله صريحاً ويرتكبه فصدأ فلا .

* * *

وأما الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض فيجب أن ينظر فيه: فإن كان مما اشترك الناس في معرفته وكان مستقراً في العقول والعادات فإن حكم ذلك وإن كان خصوصاً في المعنى حكم العموم الذي تقدم ذكره :

من ذلك التشبيه بالأسد في الشجاعة ، وبالبحر في السخاء ، وبالبدر في النور والبهاء ، وبالصبح في الظهور والجلال ، ونفي الالتباس عنه والخفاء .

(١) أى العفاة وطلاب الخير .

(٢) ذات اليد : المال والثروة لأن المال في اليد وصاحب اليد يقيضها ويبسطها كما يشاء .

وكذلك قياس الواحد في خصلة من الخصال على المذكور بذلك (١)،
والمشهور به والمشار إليه . سواء كان ذلك من حضرك في زمانك أو كان
من سبق في الأزمنة الماضية والقرون الخالية ، لأن هذا مما لا يختص
بمعرفة قوم دون قوم . ولا يحتاج في العلم به إلى روية واستنباط وتدبر
وتأمل ، وإنما هو في حكم الفرائز المركوزة في النفوس ، والقضايا التي
وضع العلم بها في القلوب .

وإن كان مما ينتهي إليه المتكلم بنظر وتدبر ، ويناله بطلب واجتهاد ،
ولم يكن كالأول في حضوره إياه وكونه في حكم ما يقابله ، الذي لا معاناة
عليه فيه ولا حاجة به إلى المحاولة والمزاولة والقياس والمباحثة والاستنباط
والاستثارة ، بل كان من دونه حجاب يحتاج إلى خرقه بالنظر ، وعليه
كم (٢) يقتدر إلى شقه بالتفكير ، وكان درأ في قعر بحر لا بد له من تكلف
الفوص عليه ، ويمتنع في شأقه لا يناله إلا بتجسم الصعود إليه ، وكامناً
كالنار في الزند لا يظهر حتى يقتدحه ، ومشابكاً لغيره كعروق الذهب التي
لا تبدي صفحتها بالهويي بل تنال بالحفر عنها ، وبعرق الجبين في طلب
التمسك منها :

نعم إذا كان هذا شأنه ، وهما مكانه ، وهذا الشرط ، يكون إمكانه ،
فهو الذي يجوز أن يدعى فيه الاختصاص والسبق والتقدم والأولية ، وأن
يجعل فيه سلف وخلف ، ومفيد ومستفيد ، وأن يقضى بين القائلين فيه
بالتفاضل والتباين ، وأن أحدهما فيه أكل من الآخر ، وأن الثاني زاد على

(١) كالقياس على الأحنف في الحلم وإياس في الذكاء مثلاً .

(٢) هو - بكسر أوله - الغلاف الذي يحيط بالثمر والزهر .

الأول ونقص عنه ، وترقى إلى غاية أبعد ، من غايته ، أو انحط إلى منزلة
هي دون منزلته .

واعلم أن ذلك الأول - وهو المشترك العامى ، والظاهر الجلى ، والذي
قلت ؛ إن التفاضل لا يدخله ، والتفاوت لا يضح فيه ، إنما يكون كذلك
إذا ما كان صريحاً ظاهراً لم تلحقه صنعة ، وساذجاً لم يعمل فيه نقش ، فأما
إذا ركب عليه معنى ووصل به لطيفة ، ودخل إليه من باب الكناية
والتعريض ، والرمز والتلويح ، فقد صار بما غير من طريقته ، واستؤنف
من صورته ، واستجد له من المعرض (١) ، وكسى من كدل التعرض ،
داخلاً فى قبيل الخاص الذى يملك بالفكرة والعمل ، ويتوصل إليه بالتدبر
والتأمل ، وذلك كقولهم وهم يريدون التشبيه « سلبن الأطباء العيون » .
كقول بعض العرب (٢) :

٤٥٣ - سلبن طباء ذى نفر طلالها ونجمل الأعين البقر الصوارا (٣)
وكقوله :

٤٥٤ - إن السحاب لتستحي إذا نظرت
إلى نذاك فقاسته بما فيها (٤)

(١) المعرض كمنع ثوب تجلى به العروس .

(٢) هو عبيد الراعى .

(٣) الطالا بالضم جمع طالية وهى الأعناق . نجمل الأعين ، من إضافة
الصفة إلى الموصوف ، والصوار بالضم والكسر : القطيع من يقر الوحش .
ذى نفر : موضع بالحجاز .

(٤) هو لآبى نواس من قصيدة يمدح بها العباس بن الفضل بن الربيع .

وكقوله (١):

٤٥٥ - لم تلق هذا الوجه شمس نهارها
إلا بوجه ليس فيه حياة.

وكقوله (٢):

٤٥٦ - واهتز في ورق الندى فتحيّرت
حركات غصن البانة المتأود

وكقوله (٣):

٤٥٧ - فأفضيت من قرب إلى ذى مهابة
أقابل بدر الأفق حين أقابله
إلى مسرف في الجود لو أن حاتمًا
لديه لأمرى حاتم وهو عاذله
فهذا كله في أصله ومغزاه وحقيقة معناه تشبيه ولكن كنى لك عنه
وخودعت فيه وأتيت به من طريق الخلابة في مسلك السحر ومذهب
التخييل ، فصار لذلك غريب الشكل بديع الفن منيع الجانب ، لا يدين
لكل أحد ، وأبى العطف لا يدين به إلا للمرؤى المجتهد .
وإذا حققت النظر : فالخصوص الذى تراه ، والحالة التى تراها ، تنفى
الاشتراك وتآباه ، إنما هما من أجل أنهم جعلوا التشبيه مدلولاً عليه بأمر
آخر ليس هو من قبيل الظاهر المعروف ، بل هو فى حد لحن القول (٤) ،

(١) هو المتنبي وروى : نهارنا .

(٢) البحترى يمدح يوسف بن محمد الثغرى .

(٣) هو البحترى من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان ، وفى كل من
البيتين شاهد .

(٤) مصدر لحن له يلحن لحنا : إذا قال قولاً لا يفهم عنه ويخفى على
غيره ، لأنه يحيله بالتورية عن المفهوم .

والتعمية ، اللذين يعتمد فيهما إلى إخفاء المقصود ، حتى يصير المعلوم اضطراراً يعرف امتحانا واختباراً ، كقوله :

٤٥٨ - مررب يباب هند فكل (١) متنى

فسلا والله ما نطقت بحسرف

فكما يوهمك باتفاق اللفظ أنه أراد الكلام . وأن الميم موصولة باللام كذلك المشبه إذا قال : « سرقن الظباء العيون ، فقد أوهم أن ثم سرقة وأن العيون منقولة إليها من الظباء ، وإن كنت تعلم إذا نظرت أنه يريد أن يقول : إن عيونها كعيون الظباء في الحسن والهيئة وفترة النظر .

وكذلك يوهمك بقوله : « إن السحاب لتستحي ، أن السحاب حتى يعرف ويعقل ، وأنه يقيس فيضه بفيض كرف الممدوح فيخزي ويخجل ، فلاحتفال والصنعة في التصويرات التي تروق السامعين وتروعمهم ، والتخييلات التي تهز الممدوحين وتحركهم ، وتعمل فعلاً شبيهاً بما يقع في نفس الناظر إلى التصاوير التي يشكلها الخذاق بالتخطيط والنقش ، أو بالنحت والنقر . فكما أن تلك تعجب وتخلب ، وتروق وتوق ، وتدخل النفس من مشاهدتها حالة غريبة لم تكن قبل رؤيتها ، ويفشاها ضرب من الفتنة لا ينكر مكانه ، ولا يخفى شأنه . فقد عرفت قضية الأصنام وما عليه لأصحابها من الاقتان بها والإعظام لها .

كذلك حكم الشعر فيما يصنعه من الصور ، ويشكله من البدع ، ويوقعه في النفوس من المعاني التي يتوهم بها الجامد الصامت ، في صورة الحى الناطق ، والموات الآخرس ، في قضية الفصيح المعرب ، والمبين المميز ! والمعدوم المفقود في حكم الموجود المشاهد ، كما قدمت القول عليه في باب التمثيل حتى يكسب الدنى رفعة ، والغامض القدر نباهة .

(١) كل : ضعف .. والماتن : الظهر .

وعلى العكس يفض من شرف الشريف ، ويظلم (١) قدر ذى العزة
المنيف (٢) ، ويظلم الفضل ويتمضمه ، ويخدش وجه الجمال ويتخونه (٣)
ويعطى الشبهة سلطان الحجية ، ويرد الحجية إلى صيغة الشبهة ، ويصنع من
المادة الحسيسة بدعا تغلو في القيمة وتعلو ، ويفعل من قلب الجواهر وتبديل
الطبايع ، ما ترى به الكيمياء ، وقد صححت ، ودعوى الإكسير وقد وضحت ،
إلا أنها روحانية تتلبس بالأوهام والأفهام ، دون الأجسام والأجرام ،
ولذلك قال :

٤٥٩ - يرى حكمة ما فيه وهو فكاهة
ويقضى بما يقضى به وهو ظالم (٤)

وقال :

٤٦٠ - عليم بإبدال الحروف وقامع
لكل خطيب يجمع الحق باطله (٥)

وقال ابن سكرة فأحسن :

٤٦١ - والشعر نار بلادخات وللقوافي رقى لطيفة
لوهجى المسك وهو أهل لكل مدح لصار جيفه
كم من ثقل المحل سام هوت به أحرف خفيفة

(١) أى يهبط وينزل .

(٢) المرتفع .

(٣) يتنقصه .

(٤) هو لآبى تمام من قصيدة فى مدح ابن أبى دؤاد .

(٥) هو لآبى الطروق الضى وهو شاعر من المعتزلة يمدح واصل بن عطاء .

مأطالته الخطب وإجاده فيها (راجع ١ : ٣١ البيان للجاحظ) .

وقد عرفت ما كان من أمر القبيبة (١) الذين كانوا يعبرون بأنف الناقة حين قال الخطيئة (٢) :

٤٦٢ - قوم هم الأنف والأذنان غيرهم
ومن يسوى بأنف الناقة الدنيا ؟

فنفى العار ، وصحح الافتخار ، وجعل ما كان نقصاً وشيئاً ، فضلاً وزينا ، وما كان لقباً ونبراً يسوء السمع شرفاً وعزاً يرفع الطرف ، وما ذلك إلا بحسن الانزعاج ، ولطف القريحة الصانع . والذهن الناقد في دقائق الإحسان والإبداع ، كما كسائم الجمال من حيث كانوا عروا منه ، وأنبتهم في نصاب الفضل من حيث نفوا عنه ، فلب أنف سليم قد وضع الشعر عليه حده فجده ، واسم رفيع قلب معناه حتى حط به صاحبه ووضعه ، كما قال (٣) :

٤٦٣ - يا حاسب الوزراء إنك عندهم
سعد ولكن أنت سعد الذابح (٤)

ومن العجيب في ذلك قول القائل في كثير بن أحمد (٥) :

٤٦٤ - لو علم الله فيه خيراً ما قال د لاخير في كثير ،

(١) هم بنو قريع بن جعفر .

(٢) من قصيدة يمدح بها بغض بن عامر .

(٣) هو ابن الرومي أو جحظة أو ابن بسام في سعد النوشري الحاجب .

(٤) سعد الذابح كوكبان متقاربان غير نيرين بينهما في رأى العين قيد ذراع سمى أحدهما ذابحاً لأن معه كوكبا صغيراً غامضاً يكاد يلصق به وكأنه مكب عليه يذبجه ، والعرب تزعم أن هذا الكوكب الصغير هو شاته التي يذبجها ، وهو من منازل القمر .

(٥) من وزراء آل بويه ومن قضاتهم وعلمائهم .

فانظر من أى مدخل دخل عليه ، وكيف بالهوينى أهدى البلاد إليه ،
وكثير هذا هو الذى يقول فيه الصاحب (١) :

٤٦٥ - ومثل كثير فى الزمان قليل
فقد صار الاسم الواحد إلى الهدم والبناء والمدح والهجاء ، وذريعة
إلى التزيين والتهمين .

ومن عجيب ما اتفق فى هذا الباب قول ابن المعتز فى ذم القمر ، واجترأه
بقدره البيان على تقييده وهو الأصل والمثل ، وعليه الاعتماد والمعول فى
تحسين كل حسن ، وتزيين كل مزين ، وأول ما يقع فى النفوس ، إذا أريد
المبالغة فى الوصف بالجمال ، والبلوغ فيه غاية السكال ، فيقال وجه كأنه
القمر وكأنه فلقة قر (٢) . ذلك لثقتة بأن هذا القول إذا شاء سحر ، وقاب
الصور ، وأنه لا يهاب أن يخرق الاجماع ، ويسحر العقول ويقتسر
الطباع ، وهو (٣) :

٤٦٦ - يا سارق الأنوار من شمس الضحى
يا مشكلى طيب الكرى (٤) ومنغصى
أماضياء الشمس فيك مناص وأرى حرارة نارها لم تنقص
لم يظفر التشبيه منك بظائل متسلخ بها كون الأبرص

(١) ابن عباد الوزير ، يقوله فى رثاء كثير :
يقولون لى أودى كثير بن أحمد وذلك رزم فى الأناام جليل
فقلت دعونى والعلائيكه معا ومثل كثير فى الزمان قليل
(٢) الفلقة بالفتح نصف الشئ. المفلوق كالنواة ، وبالكسر القطعة
من الشئ . (٣) راجعها فى ديوان ابن المعتز طبع بيروت ٢ : ٢١٣ .
(٤) النوم فى القمر مؤرق وباعث على الاسترخاء .

وقد علم أنه ليس في الدنيا مثله أخرى وأشنع ، ونسكال أبلغ وأفزع ،
ومنظر أحق بأن يملأ النفوس إنكاراً ، ويزعج القلوب استفظاعاً له
واستنكاراً ، ويفرى الألسنة بالاستعاذة من سوء القضاء ، ودرك الشقاء ،
من أن يصلب المقتول ويشيع في الجذع (١) ثم قد ترى مرثية أبي الحسن
الأنباري (٢) لابن بقية (٣) حين صلب ، وما صنع فيها من السحر حتى قلب
جملة ما يستنكر من أحوال المصلوب إلى خلافها ، وتأول فيها تأويلات
أراك فيها وبها ما يقضى (٤) منه العجب :

٤٦٧ - علو في الحياة وفي الممات بحق أنت إحدى المعجزات
كأن الناس حولك حين قاموا وفود تذاك أيام الصلوات (٥)
كأنك قائم فيهم خطيباً وكلمهم قيام للصلاة
مددت يديك نحوهم احتفاء كدهما إليهم بالهيات
ولما ضاق بطن الأرض عن أن يضم علاك من بعد الممات
أصاروا الجور قبرك واستنابوا عن الأكفان ثوب السافيات (٦)
لعظمتك في النفوس تبيت ترعى بحراس وحفاظ ثقات
وتشعل عندك النيران ليلاً كذلك كنت أيام الحياة

(١) أى يثبت عليه ممدود اليدين .

(٢) محمد بن عمران الأنباري أحد العدول ببغداد ومن الشعراء المقلين .

(٣) هو أبو الطاهر محمد بن بقية الملقب نصير الدولة وزير عز الدولة

ابن معز الدولة بن بويه المقتول سنة ٣٩٧ هـ في عهد عضد الدولة .

(٤) أى لا يبقى بعده عجب .

(٥) العطاء .

(٦) الريح المملوءة غباراً .

ركبت مطية من قبل زيد (١) علاها في السنين الماضية
وتلك فضيلة فيها تأس تباعد عنك تعبير العدة
أسأت إلى الحوادث فاستثارت فأنت قتيل ثار الثائبات
ولو أني قدرت على قيامي بفرضك والحقوق الواجبات
ملأت الأرض من نظم القوافي ونجحت بها خلال النائمات
ولكنني أصبر عنك نفسي مخافة أن أعد من الجناة
وما لك تربة فأقول تسقى لأنك نصب هطل الماطلات
عليك نحية الرحمن تترى برحمت غواد رائحات
وما هو من هذا الباب إلا أنه مع ذلك احتجاج عقلي صحيح قول المتنبي:

٤٦٨ - وما التأنيث لاسم الشمس عيب
ولا التذكير نحر للهِلال

لحق هذا أن يكون عنوان هذا الجنس وفي صدر صحيفته ، وطرأ
لديباجته ، لأنه دفع للنقص وإبطال له ، من حيث يشهد العقل للحجة التي
نطق بها بالصحة ، وذلك أن الصفات الشريفة شريفة بأنفسها وليس شرفها
من حيث الموصوف ، وكيف والأوصاف سبب التفاضل بين الموصوفات ،
فكان الموصوف شريفاً أو غير شريف من حيث الصفة ولم تكن الصفة
شريفة أو خسيسة من حيث الموصوف .

وإذا كان الأمر كذلك وجب ألا يعترض على الصفات الشريفة بشيء
إن كان نقصاً فهو في خارج منها ، وفيها لا يرجع إليها أنفسها ولا حقيقتها ،

(١) زيد بن علي زين العابدين - قتله الأمويون .

وذلك الخارج منها هو كون الشخص على صورة دون صورة ، وإذا كان كذلك كان الأمر مقدار ضرر التأنيث إذا وجد في الخلقة على الأوصاف الشريفة مقداره إذا وجد في الاسم الموضوع للشيء الشريف ، لأنه في أن لا تأثير له من طريق العقل في تلك الأوصاف في الحالين على صورة واحدة ؛ لأن الفضائل التي بها فضل الرجل على المرأة لم تكن فضائل لأنها قارنت صورة الذكر وخلقه ولا أوجبت ما أوجبت من التعظيم لاقرانها بهذه الخلقة دون تلك ، بل وإنما أوجبت لأنفسها ومن حيث هي ، كما أن الشيء لم يسكن شريفاً أو غير شريف من حيث أنت اسمه أو ذكر ، بل يثبت الشرف وغير الشرف للسميات من حيث أنفسها وأوصافها ، لا من حيث أسماءها ، لاستحالة أن يتعدى من لفظ هو صوت مسموع نقص أو فضل إلى ما جعل علامة له فاعرفه .

واعلم أن هذا هو الصحيح في تفسير هذا البيت والطريقة المستقيمة في الموازنة بين تأنيث الخلقة وتأنيث الاسم ، لا أن يقال : إن المعنى أن المرأة إذا كانت في كمال الرجل من حيث العقل والفضل وسائر الخلال الممدوحة كانت من حيث المعنى رجلاً وإن عدت في الظاهر امرأة ، لأجل أنه يفسد من وجهين :

أحدهما أنه قال * ولا التذكير بفخر للهِلال * ومعلوم أنه لا يريد أن يقول : إن الهِلال وإن ذكر في لفظه فهو مؤنث في المعنى ، لفساد ذلك .

ولأجل أنه إن كان يريد أن يضرب تأنيث اسم الشمس مثلاً لتأنيث المرأة على معنى أنها في المعنى رجل ، وأن يثبت لها تذكيراً ، فأى معنى لأن يعود فينبغي على التذكير وينقض منه ويقول : إنه ليس بفخر للهِلال ؟ هذا بين التناقض .

فصل

(في حد الحقيقة والمجاز)

واعلم أن حد كل واحد من وصفي المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد غير حده إذا كان موصوفاً به الجملة (١) وأنا أبدأ بحدهما في المفرد:

(١) المجاز عقلي ولغوي ، واللغوي استعارة ومرسل ، والاستعارة ضروب : تحقيقية ومكنية وتخيلية وإفرادية وتمثيلية . هذا هو تحديد البيانين لأنواع المجاز وشتى ألوانه ، ولكن لن تقتنع بذلك التحديد ففيه القصور ، وهو بعيد عن إشبع حاجة البحث والدق .

والاستعارة يدخل فيها عند التشبيه البليغ ؛ والحقيقة إما قياس أو غير قياس ، والقياس تشبيه وتمثيل على غير حد المبالغة . والتمثيل ألوان عدة ، وهو عندى ينتظم ما كان مثل يد الشمال بما يجعلونه استعارة مكنية . وما كان مثل أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ، وأخذ القوس باريها ؛ بما يسمونه استعارة تمثيلية ، وما وضحت فيه صورة التمثيل مثل : « مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً » ، وغير القياس يشمل الأمثلة المتنوعة والألوان المتعددة لأساليب الحقيقة ، كما يشمل الكناية بشتى ألوانها بما يذكر فيها التابع والرادف ويراد منه المتبوع والمردوف . ثم الكلام إما تحقيقى وسم بميسر العقل والحق ، وإما تخييلى ألبسه الوهم والخيال صوراً لا يؤيدها الواقع المحسوس ولا المعقول . والاستعارة التخيلية إنما هي تخيل وإيهام لا استعارة ومجاز ، والتخييل لا يستلزم المجاز ولا الاستعارة ، فلدينا من صور المجاز الأساليب الآتية :

أسلوب المجاز العقلي — أسلوب المجاز المرسل — أسلوب الاستعارة المفردة ومنها التشبيه البليغ . . وهذه الأنواع هي التي يشملها بحثنا . =

• • • • •
= ونريد أن نعرف : هل جاءت ألوان المجاز هذه في كلام العرب على المبالغة أو على تقدير محذوف ؟ فأمثال هذه الأساليب : نام ليلي ، وشاعت يدك الثبيلة في الآفاق ، وجاء الأسد ظافراً من ميدان الحرب ، أم هي على تقدير محذوف حتى كأن تقدير الكلام : تمت في ليلي ، وشاعت آثار يدك الثبيلة ، وجاء شبيه الأسد ، أم هي لا تجري هذا المجزى ولا تسير على ذلك النهج ، بل جئ بها على حد المبالغة ، ليريك للتكلم الليل نائماً ، واليد تفيض بالتعم ، والأسد مقبلاً ظافراً .

لا نشك ولا يشك معنا كل ذى ذوق سليم أن ليس إلى تقدير محذوف في شتى ألوان المجاز من سبيل ، وأي بليغ وأية بلاغة أراد وتريد من نام ليلي تمت في ليلي ، ومن أسلوب ذاعت يدك الثبيلة ، ذاعت نعمة يدك ؟ ومن أسلوب : جاء الأسد ظافراً جاء شبيه الأسد ، ثم أى فرق حيثئذ بين بلاغة أساليب المجاز هذه وأساليب الحقيقة المجردة ، وأي فضل لأسلوبه على أسلوبها ؟ ومبنى المجاز وشتى ألوانه على المبالغة في التصوير أو التشبيه ، وأي مبالغة تبقى حينذاك إذا ما ذهبنا هذا المذهب السطحي في فهم بلاغة أساليب المجاز ؟ لا يمكننا على أى حال أن نسير في هذا النهج ولا أن نذهب هذا المذهب ، فإنما المجاز مبالغة والمبالغة لا تعرف طريق هذا التأويل ، فإنما نريد ويريد كل بليغ إذا قال : نام ليلي ، أن يصور لك الليل نائماً لتحس من وراء ذلك ما يريد ذوقه من مثل هذا الأسلوب ، وإذا قال : برت بعد الانسانية الكريمة يده الثبيلة فإنما أراد أن يصور اليد نفسها وقد فاضت بالجود وكرم السخاء في صورة رائمة تشير إلى أنها هي نفسها الجود وأنها مطبوعة عليه وأن آثارها لا بد أن تنطلق منها انطلاق الخير من الغريزة الكريمة والنفطرة الطاهرة الطيبة ، كما تشير إلى اليد وقد امتدت بالخير وتصورها في صورتها الصادقة حين خرجت إلى ميدان الفعل والتنفيذ وكأنها مفكر يعمل وإنسان .

== يريد ، وإذا قال قائل : جاء الأسد الظافر فقد أراد أن يدعى لهذا القائد في شجاعته معنى الأسد في قوته . وكل ذلك محال أن يكون على سبيل تقدير مخدوف .

لكن من أين أخذ العقل والفكر أصول هذه الأساليب المجازية ، ومن أين استمدتها : أمن طريق الحقيقة أم من طريق التمثيل والادعاء ؟ فالأسد الظافر حضر : كيف تناول عقل أجدادنا العرب هذا الأسلوب المجازي ، أذهبوا إلى الدعوى والمبالغة فجعلوا القائد الظافر أسداً ، وصار اسم الأسد ، وهو العلم في الشجاعة ، أولى به من هذا الحيوان المفترس ، وكأن خيالهم خلق في آفاق الوهم فتخيّلوه أسداً ، أم أنهم ذهبوا إلى معنى المشابهة والحقيقة والقياس والتقدير ، فقالوا : زيد شجاع كالأسد ثم قالوا جاء الأسد ، وقالوا : زيد أسد ، ثم قالوا : جاء الأسد ، وهم في صعودهم في سلم التدرج البياني في الأداء يلاحظون معنى الحقيقة ويعملون الأصل الأول - وهو زيد شجاع شبيه بالأسد في شجاعته - أمامهم ونصب أعينهم في كل تدرج بياني تدرجت إليه أساليبهم في الأداء ؟

أما أنا فأذهب إلى أن العقل الأدبي والعربي والبياني الأول وإنما استعمل هذه الأساليب الجديدة على سبيل التخيل والوهم والادعاء ، لا على طريق الحقيقة الأولى المجردة ، ونحن في استعمالنا لهذه الأساليب نسير معهم في هذه السبيل ، ورأى أن ذلك أسلم من التكلف الذي تعثر فيه بعض البيانين ، كما أنه آت للذوق وأكثر ملاءمة لمشاعر الإنسان الأولى التي تنزع إلى التخيلات قيل الحقائق ، وتجد في تخليق الخيال في الآفاق سبيلاً إلى التعبير عما يجيش في صدرها من عواطف يصعب على الحقيقة كثيراً أو أحياناً التعبير عنها .

أما جمهور البيانين من أصحاب الذوق البلاغي فيرون عكس ذلك ، ==

(١٥٢ - أسرار البلاغة - ج ٢)

== ويحملون الكلام على أنه فرع أصله الحقيقة ، وبناء أسه الواقع ، وأن جميع أساليب المجاز إنما هي على تقدير محذوف .. ووقف عبد القاهر موقفا وسطا ، فذهب إلى أن المجاز من أسلوب التحقيق لا التخيل ، وإلى أن المجاز على تقدير المبالغة لا على تقدير محذوف ، فإن تقدير المحذوف في رأيه أصل تنويسي ، وصار شريعة منسوخة لا ينظر إليها الذوق ، ولا يعتبرها بليغ ، وأول كلام من ذهب إلى أن الكلام على تقدير محذوف بأنهم أرادوا أنه كذلك في أصله الأول وفي شريعته المنسوخة ، أما الآن وما نفهمه من هذا السحر وذلك البيان فلا .

وعبد القاهر في إنكاره لهذا الرأي الساذج ساحر متذوق لسحر الكلام وبلاغة الأساليب ، صاعد في ذلك إلى الذروة العليا ، ولكنه في تكلفه رد تأويل من أول أسلوب المجاز على تقدير محذوف إلى أصل سليم لا يجافي الذوق ولا يعرضهم للنقد متكلف ، محمول لما يجب أن لانسلك فيه سبيله ، ولم لا نذهب إلى خطأ رأي أمثال هؤلاء اللغويين الذين حاولوا أن يقيسوا اللغة وأساليبها بحدود الأوضاع لا بمقاييس الذوق والفطرة ؟ ولم لانسلك سبيل البيهقيين الناقدين المتذوقين لسحر الكلام وبلاغة الأساليب كالملاحظ وقد رأيناه حين مر بالبيت :

وظفقت سحابة تغشاها تبسكي على عراضها عينها

حلله وأسار إلى ما أملاه ذوقه عليه ، فقال : « جعل المطر بكاء من السماء على سبيل الاستعارة » ، أو نجعل المطر بكاء من السماء إلا ونحن قد نهجنا منهج التخيل ، وصدفنا عن سبيل الحقيقة والتقدير المتكلف ؟ هذا رأي في هذه الناحية الخطيرة في البيان وحقيقة نشأة أساليبه المجازية .

ولكن ما هو نص رأى عبد القاهر الذى يحدد فكرته ، ويوضح مذهبه فى ذلك ؟

أقول إن كلام عبد القاهر فى ذلك هو غاية الغايات فى الدقة والدق والبيان ، وهو صريح لا لبس فيه ولا التواء ، ويغنيها كل الغنى عن أن تنتجهم جمع آراء البباينين سواء من أولى الذوق اللغوى للرد عليها ونقدها .

١ - قال عبد القاهر عن المجاز العقلى ونفى أن يكون على تقدير مضاف

محذوف وتعرض للاستعارة ، ما نصه :
« اعلم أن ليس الوجه أن يعد هذا على الإطلاق بما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، مثل قوله : واسأل القرية ، ومثل قول النابغة : وكيف تواصل من أصبحت حلالت كأي مرحب وقول الأعرابي :

حسبت بفام راحلتى عناقا فاهو وب غيرك بالعناق
وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ويقولون إنه فى تقدير : « فإنما هى ذات إقبال وإدبار ، ذلك لأن المضاف المحذوف من الآية والبيتين فى سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد من المعنى ، كمثل أن يحذف الخبر أو المبتدأ إذا دل الدليل عليه ، إلى سائر ما إذا حذف كان فى حكم المنطوق به ، وليس الأمر كذلك فى بيت الخنساء ، لأننا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : « فإنما هى ذات إقبال وإدبار ، أفسدنا الشعر ، وخرجنا إلى شئ معسول ، وإلى شئ معسول ، وإلى كلام عامى مرذول ، وكان سديلة سبيل من يزعم مثلاً فى بيت المتنبي : « بدت قرأ ومالت خوط بان ، أنه فى تقدير محذوف ، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت : بدت مثل قر ومثل خوط بان ، فى أنا نخرج إلى اللثافة ، وإلى شئ »

يعزل البلاغة عن سلطانتها ، ويسد باب المعرفة بها وبلطائفها علينا ، فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جرى به على ظاهره ، ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع وأن تجعل الناقة كأنها صارت بمحملتها إقبالا وإدباراً حتى كأنها تجسمت منهما ، لكان حقه حينئذ أن يجاء فيه بلفظ الذات فيقال : « إنما هي ذات إقبال وإدبار » ، فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك وعلى تنزيهه منزلة المنطوق به ، حتى يكون الحال فيه كالحال في « حسبت بغام راحلتى عنفاً » ، فما لا مساغ له عند من كان صحيح النوق ، صحيح المعرفة ، مناسبة للمعاني (دلائل الإعجاز ص ٣٩٢) .

٢ - وقال عن المجاز المرسل ونفى أن يكون على تقدير محذوف مانصه : ويشبه هذا في أن عبر عن أثر اليد والأصبع باسمهما وضعهم الخاتم موضع الختم كقولهم : عليه خاتم الملك ، وعليه طابع من السكرم ، والمحصول أثر الخاتم وأثر الطابع : قال : « وتترك أموال عليها الخواتم ، وكذا قال الآخر : « إذا فضت خواتمها وفكت » ، وأما تقدير الشيخ أبي علي في هذين البيتين حذيف المضاف وتأويله على معنى : وتترك أموال عليها نقش الخواتم ، وإذا فض ختم خواتمها ، فبيان لما يقتضيه الكلام في أصله ، دون أن يكون الأمر على خلاف ما ذكرته من جعل أثر الخاتم خاتماً ، وأنت إذا نظرت إلى الشعر من جهته الخاصة به ، وذوقته بالخاصة المبيأة لمعرفة طعمه ، لم تشك في أن الأمر على ما أشرت لك إليه ، ويدل على أن المضاف وقع في المنسأة وصار كالشرعية المنسوخة تأنيث الفعل في قوله : وفضت خواتمها ، ولو كان حكمه باقياً لذكرت الفعل كما تذكره مع الإظهار وينظر إلى هذا قولهم ضربته سوطاً ، عبروا عن الضربه الواقعة بالسيوط =

باسمه وجعلوا أثر السوط سوطاً ، وتفسيرهم له بقوله إن المعنى ضربته
ضربة سوط بيان لما كان عليه الكلام في أصله وأن ذلك قد نسي ونسخ
وجعل كأن لم يكن .

٣ - وقال أيضاً عن التشبيه البليغ : إذا قلت : زيد الأسد ، فالقصد
أن تبالغ في التشبيه . فتجعل المذكور كأنه الأسد ، وتشير إلى ما يحصل
لك من المعنى إذا حذفت ذكر المشبه أصلاً فقلت : رأيت أسداً ، فأما نحو
فإنك كالليل الذي هو مدركي ، فلا يجوز أن تقصد جعل الممدوح الليل ،
ولكنك تنوي أنك أردت أن تقول إنه مثل الليل ، ثم حذفت المضاف
من اللفظ ، وأبقيت المعنى على حاله إذا لم تحذف .

وأما هناك فإنه وإن كان يقال أيضاً : إن الأصل زيد مثل الأسد ، ثم
تحذف ، فليس الحذف فيه على هذا الحد ، بل على أنه جعل كأنه لم يكن
ليقصد المبالغة ، ألا تراهم يقولون جعله الأسد ونهيد أن تقول جعله الليل .

هذا هو رأى عبد القاهر في وضوحه وقوته ودقته ، ولا يلتبس علينا
بعد ذلك فهم رأى عبد القاهر في رد الاستعارة إلى التشبيه ، فإنما يعنى بذلك
الرد أن أصل الاستعارة التشبيه ، ولكن هذا الأصل نسي وصار شريعة
منسوخة كما قال سابقاً ، ولا بأس أن ننقل أهم فقرة لعبد القاهر في رد الاستعارة
إلى التشبيه ، لنرى أن ما ذكرناه في تأويلها وفهمها صحيح لا يتعارض معه
نص ، لأنه هو الذي صرح به عبد القاهر سابقاً . . قال : أما المجاز فالاسم
والشهرة فيه لشيئين : الاستعارة ، والتشثيل على حد الاستعارة ، فالاستعارة
أن تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى
اسم المشبه به فتستعيره للمشبه وتجريه عليه ، تريد أن تقول رأيت رجلاً

كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح - وإن شئت قلت : في مواضعه - وقوعا لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة ، وهذه عبارة تنظم الوضع الأول وما تأخر عنه كلمة تحدث في قبيلة من العرب أو في جميع العرب أو في جميع الناس مثلا أو تحدث اليوم ، ويدخل فيها الأعلام منقولة كانت كزيد وعمر أو مرتجلة كخطفان . وكل كلمة استؤنف بها على الجملة مواضع أو ادعى الاستئناس فيها .

ولما اشترطت هذا كله لأن وصف اللفظة بأنها حقيقة أو مجاز حكم

= هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء فتدع ذلك وتقول رأيت أسداً (دلائل الإعجاز ص ١٠٦) .

وكذلك إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، الأصل فيه أراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى ثم اختصر الكلام وجعل كأنه يقدم رجلا ويؤخرها على الحقيقة ، كما كان الأصل في قولك رأيت أسدا رأيت رجلا كالأسد ثم جعل كأنه الأسد على الحقيقة .

فالخلاصة في ذلك : أن المجاز كله مبني على المبالغة والادعاء لاعلى تقدير مخوف ، لا الآن كما يسلم به عبد القاهر ، ولا في الأصل كما يذهب إليه اللغويون من البيانين ، وأن أساليب المجاز تخلق في أفق التخيل بجناح من الوهم ، وليس سيرها إلى المبالغة في طريق الحقيقة المعبدة ، فذلك ما لم يلاحظه ذوق أجدادنا العرب ولا ذوق من ينطق بهذه الأساليب المجازية الآن ، وأن تقدير اعتماد الاستعارة على التشبيه إنما هو تقدير من عبد القاهر لأصلها الأول المنسوخ ، وإن كنا لا نوافق في هذه الدعوى ، ولا نسلم له ابتناء الاستعارة على التشبيه لا الآن ولا في الأصل الأول المنسوخ المتروك فيها من حيث إن لها دلالة على الجملة لا من حيث هي عربية أو فارسية

أوسابقة في الوضع أو محدثة مولدة ، فمن حق الحد أن يكون بحيث يجرى في جميع الألفاظ الدالة . ونظير هذا نظير أن تضع حدا للامم والصفة في أنك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغة غير العرب وجدته يجرى فيها جريانه العربية ، لأنك تحد من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة . ألا ترى أن حدك الخبر بأنه « ما احتمل الصدق والكذب » ، مما لا يخص لساناً دون لسان . ونظائر ذلك كثيرة ، وهو أحد ما غفل عنه الناس ودخل عليهم اللبس فيه ، حتى ظنوا أنه ليس لهذا العلم (١) ، قوانين عقلية ، وأن مسائله كلها مشبهة باللغة في كونها اصطلاحاً يتوهم عليها النقل (٢) ، والتبديل ، ولقد لحس غلطهم فيه ، وليس هذا موضع القول في ذلك .

وإن أردت أن تمتحن هذا الحد فانظر إلى قولك «الاسم» تريد به السبع، فإنك تراه يؤدي جميع شرائطه لأنك قد أردت به ما تعلم أنه وقع له في وضع واضح اللغة ، وكذلك تعلم أنه غير مستند في هذا الوقوع إلى شيء غير السبع أي لا يحتاج أن يتصور له أصل أداه إلى السبع من أجل التباس بينهما وملاحظة . وهذا الحكم إذا كانت الكلمة حادثة ولو وضعت اليوم متى كان وضعها كذلك . وكذلك الأعلام . وذلك أتى قلت : « ما وقعت له في وضع واضح أو مواضعة ، على التشكيك ولم أقل في وضع الواضع الذي ابتداء اللغة أوفى المواضعة اللغوية ، فيتوهم أن الأعلام أو غيرها (٣) ، مما تأخر وضعه عن أصل اللغة يخرج عنه ، ومعلوم أن الرجل يواضع قومه في اسم ابنه ، فإذا سماه زيداً لحالة الآن فيه كحال واضح اللغة حين جعله مصدراً لزيد ، وسبق واضح اللغة له في وضعه للمصدر المعلوم لا يقدح في اعتبارنا .

(١) أي البلاغة والبيان .
(٢) أي الاختلاف في الأمم .
(٣) كالحقائق الاصطلاحية :

لأنه يقع عند تسميته به ابنه وقوطاً بانياً ولا تستند حالة هذه إلى السابق من حاله بوجه من الوجوه .

وأما المجاز (١) . فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها للملاحظة (٢) ، بين الثاني والأول ، فهي مجاز : وإن شئت قلت : كل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً للملاحظة بين ما تجوزها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز ، ومعنى الملاحظة هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن إلا أن هذا الاستناد يقوى ويضعف ، بيانه مامضى من أنك إذا قلت : رأيت أسداً ، تريد رجلاً شديداً بالأسد ، لم يشتهبه عليك الأمر في حاجة الثاني إلى الأول إذ لا يتصور أن يقع الأسد للرجل على هذا المعنى الذي أردته على التشبيه على حد المبالغة ولما هم أن معنى من الأسد حصل فيه إلا بيد أن تجعل كونه اسماً للسبع لزام عينيك ، فهذا استناد قلبه ضرورة ، ولو حاولت دفعه عن وهمك حاولت محالا ، فتي عقل فرع من غير أصل ، ومشبه من غير مشبه به ؟ وكل ما طريقه التشبيه فهذا سبيله ، أعنى كل اسم جرى على الشيء للاستعارة فالاستناد فيه قائم ضرورة .
وأما ما عدا ذلك فلا يقوى استناده هذه القوة حتى لو حاول محاول أن ينسكه أمكنه في ظاهر الحال ، ولم يلزمه به خروج إلى المحال ، وذلك كاليد للنعمة ، لو تكلف متكلف فزعم أنه وضع مستأنف أو في حكم لغة مفردة لم يمكن دفعه إلا برفق وباعتبار خفي وهو ما قدمت من أنا رأيناهم لا يوقعون هذا اللفظ على ما ليس بينه وبين هذه الجارحة التباس واختصاص .

(١) راجع باب سنن العرب في الحقيقة والمجاز في «الصاحبي» ، ص ١٦٧ وما بعدها .

(٢) أخرج هذا مثل الأعلام المنقولة والكذب والغلط .

ودليل آخر وهو أن اليد لا تسكاد تقع للنعمة إلا وفي الكلام إشارة إلى مصدر تلك النعمة وإلى المولى لها ، ولا تصلح حيث تراد النعمة مجردة من إضافة لها إلى المنعم أو تلويح به .

بيان ذلك أنك تقول : اتسعت النعمة في البلد ، ولا تقول اتسعت اليد في البلد ، وتقول : اتقنى نعمة ، ولا تقول اتقنى يداً . وأمثال ذلك تكثر إذا تأملت ، وإنما يقال : جلست يده عندي ، وكثرت أياديه لدى ، فتعلم أن الأصل صنائع يده وفوائده الصادرة عن يده وآثار يده ، ومحال أن تكون اليد اسماً للنعمة هكذا على الإطلاق ثم لا يقع موقع النعمة ، لوجاز ذلك لجاز أن يكون المترجم للنعمة باسم لها في لغة أخرى واضحاً اسمها من تلك اللغة في مواضع لا تقع النعمة فيها من لغة العرب وذلك محال .

ونظير هذا قولهم في صفة راعي الإبل : إن له عليها إصبعاً ، أى أترأ حسناً ، وأنشدوا (١) :

٤٦٩ - ضعيف العصا بادي العروق ترى له

عليها إذا ما أجدب الناس إصبعاً (٢)

وأنشد شيخنا (٣) رحمه الله مع هذا البيت قول الآخر :

٤٧٠ - صلب العصا بالضرب قد دماها (٤)

أى جعلها كالدمى في الحسن .

(١) للراعى عبيد بن حصين بن معاوية النخعي ، وهو من أشهر شعراء بني أمية .

(٢) كناية عن الخبرة بآماكن الرعى .

(٣) هو ابن أخت أبي علي الفارسي .

(٤) في اللسان : دى الراعى الماشية جعلها كالدمى ، وأنشد لابي العلاء =

وكان قوله « صلب العصا » وإن كان ضد قول الآخر « ضعيف العصا » ،
فإنهما يرجعان إلى غرض واحد وهو حسن الرعية والعمل بما يصلحها
ويحسن أثره عليها ، فأراد الأول بجعله ضعيف العصا أنه رفيق بها مشفق
عليها لا يقصد من حمل العصا أن يوجهها بالضرب من غير فائدة ، فهو
يتخير مالا من المعص ، وأراد الثاني أنه جيد الضبط لها طارف بسياستها
في الرعي ، يزجرها عن المراعى التي لا تحمد ، ويتوخى بها ما تسمن عليه
ويتضمن أيضاً أنه يمنعها عن التشرذ والتبدد ، وأنها لما عرفت من شدة
شكيمته وقوة عزيمته تنساق وتستوثق في الجهة التي يريد لها من غير أن
يجدد لها في كل حال ضرباً .
وقال آخر (١) :

٤٧١ - صلب العصا جافى عن التفرزل

فهذا لم يبين ما يدينه الآخر .

وأعود إلى الغرض :

فأنت الآن لا تشك أن الإصبع مشار بها إلى إصبع اليد وأن وقوعها
بمعنى الأمر الحسن ليس على أنه وضع مستأنف في إحدى اللغتين ، ألا تراه
لا يقولون : رأيت أصابع الدار بمعنى آثار الدار ، وله إصبع حسنة وإصبع

== ابن سليان في الإبل من رجز أوله :

صلب العصا برعيه دماها يود أن الله قد أفناها

إذا أرادت رشداً أغواها

وبالضرب قد دماها : تورية لطيفة وقوله « بالضرب » أى بالسير
في الأرض . وصلب العصا كناية عن صلابه الرجل وجفائه وإن لم يكن
ثم عصا ..

(١) هو أبو النجم الراجز .

قيحة . على معنى أثر حسن وأثر قبيح ، ونحو ذلك . وإنما أرادوا أن يقولوا :
له عليها أثر حذق ، فدلوا عليه بالإصبع لأن الأعمال الدقيقة لها اختصاص
بالأصابع وما من حذق في عمل يد إلا وهو مستفاد من حسن تصرف
الأصابع واللف في رفقها ووضعها كما يعلم في الخط والنقش وكل عمل دقيق .
وعلى ذلك قالوا في تفسير قوله عز وجل : «بلى قادرين على أن نسوي بنانه» ،
أى نجعلها كنخف البعير فلا تتمكن من الأعمال اللطيفة . فكما علبت ملاحظة
الإصبع لأصلها وامتناع أن تكون مستأنفة بأنك رأيتها لا يصح استعمالها
حيث يراد الأثر على الإطلاق ولا يقصد الإشارة إلى حذق في الصنعة وأن
يجعل أثر الإصبع إصبعاً ، كذلك ينبغي أن تعلم ذلك في اليد لقيام هذه العلة
فيها ، أعنى إن لم يجعل أثر اليد يداً لم تقع للنعمة مجردة من هذه الإشارات
وحيث لا يتصور ذلك كقولنا : اقتنى نعمة .. فاعرفه .

ويشبه هذا في أن عبر عن أثر اليد والإصبع باسمهما وضعهم الخاتم
موضع الختم كقولهم : عليه خاتم الملك وعليه طابع من الكرم ، والمحصل
أثر الخاتم والطابع ، قال :

٤٧٢ - وقلن حرام قد أجل برئنا
وتترك أموال عليها الخواتم

وكذا قول الآخر (١) :

٤٩٣ - إذا قضت خواتمها وفكت

يقال لها دم الودج الذبيح

وأما تقدير الشيخ أبى (٢) على في هذين البيتين حذف المضاف وتأويله على

(١) أى في وصف الخمر . والودج عرق في الحلقوم تتوقف عليه
الحياة . (٢) أى الفارسي .

معنى : وتترك أموال عليها نقش الخواتم ، وإذا فض ختم خواتمها ، فبيان لما يقتضيه الكلام في أصله ، دون أن يكون الأمر على خلاف ما ذكرت من جعل أثر الخاتم خاتماً .

وأنت إذا نظرت إلى الشعر من جهته الخاصة به وذقته بالحاسة المهيأة لمعرفة طعمه لم تشك في أن الأمر على ما أشرت لك إليه وبدل على أن المضاعف قد وقع في المنسأة وصار كالشريعة المنسوخة تأنيث الفعل في قوله وإذا قضت خواتمها ، ولو كان حكمه باقياً لذكرت الفعل كما تذكره مع الإظهار ، ولاستقصاء هذا موضع آخر .

وينظر إلى هذا المكان قولهم : ضربته سوطاً ، لأنهم عبروا عن الضربة التي هي واقعة بالسوط باسمه وجعلوا أثر السوط سوطاً ، وتعلم على ذلك أن تفسيرهم له بقولهم : إن المعنى ضربته ضربة بسوط بيان لما كان عليه الكلام في أصله ، وأن ذلك قد نسي ونسخ وجعل كأن لم يكن فاعرفه .
وأما إذا أريد باليد القدرة فهي إذن أحسن إلى موضعها الذي بدئت منه وأضحت بأصلها لأنك لا تكاد تجدّها تراد معها القدرة إلا والكلام مثل صريح ، ومعنى القدرة منزع من اليد مع غيرها ، أو هناك تلويح بالمثل ، فن الصريح (١) ، قولهم : فلان طويل اليد يراد فضل القدرة (٢) ، فأنت لو وضعت القدرة هنا في موضع اليد أحلت كما أنك لو حارلت في قول النبي ﷺ - وقد قالت له نسأوه ﷺ : أيتنا أسرع لحافاً بك يا رسول الله؟ فقال : وأطول لكن يداً - يريد السخاء والجود وبسط اليد باليدل - أن تضع موضع اليد شيئاً مما أريد بهذا الكلام خرجت عن المعقول ، وذلك

(١) هذا صريح في التمثيل لأنه يمتنع فيه جعل اليد على حقيقتها ولأنك لو وضعت القدرة هنا في موضع اليد أحلت . (٢) أي عظمها .

أن الشبه مأخوذ من مجموع الطول واليد مضافاً ذلك إلى هذه . فطلبه من اليد وحدها طلب الشيء على غير وجهه ،

ومن الظاهر في كون الشبه مأخوذاً مما بين اليد وغيرها قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) المعنى على أنهم أمروا بالتباعد الأمر ، فلما كان المتقدم بين يدي الرجل خارجاً عن صفة المتابع له ضرب جملة هذا الكلام مثلاً للتباعد في الأمر ، فصار النهي عن التقدم متعلقاً باليد نهياً عن ترك التباعد ، فهذا مما لا يخفى على ذي عقل أنه لا تكون فيه اليد بانفرادها عبارة عن شيء كما يتوهم أنها عبارة عن النعمة ومتناولة لها كالوضع المستأنف حتى كان لو لم تكن قط اسم جارحة ، وهكذا قول النبي ﷺ « المؤمنون تنكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم » المعنى وإن كان على قولك وهم عون على من سواهم . فلا تقول إن اليد بمعنى العون حقيقة ، بل المعنى : إن مثلهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة كما لا يتصور أن يتخذ بعص أجزاء اليد بمصاً وأن تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على الشركين ، لأن كلمة التوحيد جامعة لهم ، فلذلك كانوا كنفس واحدة ، فهذا كله مما يعترف لك كل أحد فيه بأن اليد على انفرادها لا تقع على شيء ، فيتوهم لها نقل من معنى إلى معنى على حد وضع الاسم واستثنائه .

فأما ما تكون اليد فيه للقدرة على سبيل التلويح بالمشي دون التصريح (١) ، حتى ترى كثيراً من الناس يطلق القول أنها بمعنى القدرة ويجريها مجرى اللفظ يقع لمعنيين ، فسك قوله تعالى « والسمويات مطويات بيمينه » تراهم يطلقون

(١) هذا تلويح بالتمثيل لأن اليمين واليد وضعتا هنا في موضع ليس فيه قرينة ظاهرة للوضوح مانعة من حملها على معناها الحقيقي .

اليمين بمعنى القدرة ويصلون إليه قول الشياخ (١) .

٤٧٤ - إذا ما راية رفعت لمجد تلقاهم عرابة باليمين
كما فعل أبو العباس في الكامل ، فإنه أنشد البيت ثم قال : قال أصحاب
المعاني معناه بالقوة ، وقالوا مثل ذلك في قوله تعالى « والسموات مطويات
بيمينه » ، وهذا منهم تفسير على الجملة ، وقصد إلى نفي الجارحة بسرعة ، خوفاً
على السامع من خطرات تقع للجهال وأهل التشبيه ، جل الله وتعالى عن شبه
المخلوقين : ولم يقصدوا إلى بيان الطريقة والجهة التي منها يحصل على القدرة
والقوة . وإذا تأملت هلكت أنه على طريقه المثل .

وكأنا نعلم في صدر هذه الآية وهو قوله عز وجل « والأرض جميعاً
قبضته يوم القيامة » أن محصول المعنى على القدرة ثم لا نستجيز أن نجعل
القبضة اسماً للقدرة بل نصير إلى القدرة من طريق التأويل والمثل ، فنقول
إن المعنى والله أعلم : أن مثل الأرض في تصرفها تحت أمر الله وقدرته وأنه
لا يشد شيئاً مما فيها عن سلطانه عز وجل ، مثل الشيء يكون في قبضة الآخذ
له منا والجامع يده عليه .

كذلك حقنا أن نسلك بقوله « مطويات بيمينه » هذا المسلك ، فكان
المعنى والله أعلم أنه عز وجل يخلق فيها صفة الطي حتى ترى كالكتاب
المطوى بيمين الواحد منكم ، وخص اليمين لتكون أغلى وأنعم للبذل (٢) وإذا
كنت تقول « الأمر كله لله (٣) » ، فتعلم أنه على سبيل أن لاسلطان لأحد دونه
ولا استبداد ، وكذلك إذا قلت للمخلوق « الأمر بيدك » أردت المثل وأن
الأمر كالشيء يحصل في يده من حيث لا يمتنع عليه . فما معنى التوقف في

(١) شاعر أموي مشهور .

(٢) في الكشف : ولأن عادة طوى السجل أن يطويه بيمينه .

(٣) الأصح : بيد الله .

أن اليمين مثل وليست باسم للقدرة ، وكاللفظة المستأنفة؟ ومن أين يتصور ذلك وأنت لا تراها تصلح حيث لا وجه للبطل والتشبيه ؟ فلا يقال : هو عظيم اليمين بمعنى عظيم القدرة ، وقد عرفت يمينك على هذا ، كما تقول عرفت قدرتك ، وهكذا شأن البيت ، إذا أحسنت النظر وجدته إذا لم تأخذه من طريق المثل ولم تأخذ المعنى من مجموع التلقى واليمين على حد قولهم « تلقيته بكتنا اليدين » ، وكقوله (١) :

٤٧٥ - ولكن تلقى باليدين ضمانتي

وحل بفلج والقنائف عودى (٢)

وقبل هذا البيت :

٤٧٦ - لعمرك ما ملئت ثواء ثوبها حليلة إذ ألقى مراسى مقعد (٣)

وهو يشكوك إلى طبع الشعر ورأيت المعنى يتألم ويتظلم ، وإن أردت أن تحتبر ذلك فقل :

٤٧٧ و ٤٦٢ - إذا ما راية رفعت لمجد

تناولها (٤) عراة باليمين

(١) هو أوس بن حجر الشاعر الجاهلي المشهور .

(٢) الضمانة كالإمانة : المرض . وفلج والقنائف : موضعان .

(٣) الثواء الإقامة والثوى (زنة فاعيل) الضيف ، والمراسى : جمع مرسة وهو (هلب) السفينة ، وألقى مراسيه أقام ، والمقعد بالضم من يصاب بداء القنفاء يقعد من يصاب به .

(٤) تناول أخذ يحتاج إلى قوة ، والبيت للشياخ وراجعه في ١٠٩ الشعر والشعراء و ١ : ٦٢ و ٦٣ الكامل للبرد .

ثم انظر هل تجد ما كنت تجد إن كنت ممن يعرف طبع الشعر ،
ويفرق بين التفه الذى لا يكون له طعم ، وبين الحلو اللذيذ (١) ؟ ، وما
يبين ذلك من جهة العبارة : أن الشعر كما تعلم لمذج الرجل بالجلود والسخاء
لأنه سأل الشياخ عما أقدمه فقال : جئت لأمتار ، فأوقر رواحله تمراً وبراً
وأتحفه بنير ذلك .

وإذا كان كذلك كان المجد الذى تطاول له ومد إليه يده من المجد الذى
أراده أبو تمام بقوله :

٤٧٨ - توجع أن رأيت جسمي نحيفا
كان المجد يدرك بالصراع

ولو كان في ذكر البأس والبطش وحيث تراد القوة والشدة لكان
حمل اليمين على صريح القوة أشبه ، وبأن يقع منه في القلب معنى يتناسك
أجدر .

فإن قال : أراد تلقاها بمجد وقوة رغبة .

قيل : فينبغي أن يضع اليمين في مثل هذه المواضع ومن التزم ذلك
فالسكوت عنه أحسن ، وما زال الناس يقولون للرجل إذا أرادوا حثه على
على الأمر وأن يأخذ فيه بالجد ، أخرج يدك اليمى ، وذلك أنها أشرف
اليدين وأقوامها والتي لاغناء الأخرى دونها ، فلا عنى لإنسان بشئ إلا بدأ
بيمينه فبأها لتيله ، ومتى ما قصدوا جعل الشئ في جهة العناية جعلوه في
اليد اليمى ، وعلى ذلك قول البحرى :

(١) لأن اليمين هنا جاءت على حقيقتها ، فليست في بلاغتها والمراد
بها المجاز ومعنى القوة .

٤٧٩ - ولئن يدي وقد أسندت أمرى
إليه اليوم في يدك اليمين
«إليه» يعنى إلى يونس بن بغا وكان حظيا عند الممدوح وهو المعتز بالله،
ولو أن قائلا قال :

٤٨٠ - إذا ماراية رفعت لمجد ومكرمة مددت لها اليمين
لم تره عادلا باليمين عن الموضع الذى وضعها الشباخ (١) فيه، ولو أن
هذا التأويل منهم كان في قول سليمان بن قتة العدوى (٢) :

٤٨١ - بنى تيم بن مرة إن ربي كفاي أمركم وكفا كوني
نخبوا ما بد لكم فأني شديد الفرس للضغن الحرون (٣)
يعانى فقدكم أسد مدل شديد الأسر يضبط باليمين (٤)
لكانوا أعذر فيه، لأن المدح مدح بالقوة والشدة، وعلى ذلك فإن
اعتبار الأصل الذى قدمت، وهو أنك لا ترى اليمين حيث لا معنى لليد،
يقف بنا على الظاهر كأنه قال : إذا ضبطت باليمين .

(١) وهو معنى القوة على المجاز .

(٢) هو شاعر إسلامي من شعراء الشيعة في عصر التابعين ومن بنى تيم
ابن كعب .

(٣) من خبت الدابة إذا أمرعت والفرس مصدر فرس الأسد فريسته
كضرب إذا دق عنقه ثم استعمل في القتل مطلقا، والضغن : الممتلئ ضغنا،
والفرس الذى لا يعطى ماعنده من الجرى . والحرون : الصعب الذى لا يتقاد
(٤) المدل المجترى . والأسر شدة ربط أعضائه بالأعصاب . يضبط :
يقبض بكفه بشدة .

(م ١٦ - أسرار البلاغة - ج ٢)

ومما يبين موضع بيت الشياخ إذا اعتبرت به قول الخنساء :

٤٨٢ - إذا القوم مدوا بأيديهم إلى المجد مد إليه يداً
فقال الذى فوق أيديهم من المجد ثم مضى مصعداً

إذا رجعت إلى نفسك لم تجد فرقاً بين أن يمد إلى المجد يداً وبين أن يتلقى رايته باليمين ، وهذا إن أردت الحق أبين من أن تحتاج فيه إلى فضل قول ، إلا أن هذا الضرب من الغلط كالداء الدوى حقه أن يستقصى في السكى عليه والعلاج منه ، لجنايته على معاني ما شرف من الكلام عظيمة ، وهو مادة للتكلفين في التأويلات البعيدة والأقوال الشنيعة .

ومثل من توقف (١) في التفات هذه الأسماء إلى معانيها الأولى وظن أنها مقطوعة عنها قطعاً يرفع الصلة بينها وبين ما جازت إليه ، مثل من إذا نظر في قوله تعالى « إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب » ، فرأى المعنى على الفهم والعقل ، أخذه ساذجاً وقيله غفلاً ، وقال : القلب ههنا : بمعنى العقل ، وترك أن يأخذه من جهته ، ويدخل إلى المعنى من طريق المثل ، فيقول إنه حين لم ينتفع بقلبه ، ولم يفهم بعد أن كان القلب للفهم ، جعل كأنه قد عدم القلب جملة وخلع من صدره خلعاً ، كما جعل الذى لا يرمى الحكمة ولا يعمل الفكر فيما تدبره عينه وتسمعه أذنه كأنه عادم للسمع والبصر ، وداخل في العمى والصمم ، ويذهب عن أن الرجل إذا قال : قد غاب عنى قلبى ، وليس يحضرنى قلبى ، فإنه يريد أن يخيل إلى السامع أنه قد فقد قلبه دون أن يقول غاب عنى قلبى وعزب عقلى ، وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك كما أنه إذا قال : لم أكن ههنا ، يريد شدة غفلته عن الشيء ، فهو يضيع كلامه

(١) الظاهر أنه يعرض بالفراء في تفسيره حيث قال : يطلق القلب ويراد به العقل وقد كرر ذلك في (دلائل الإعجاز ص ٢٩٤ - خفاجى) .

على تخييل أنه كان غاب هكذا بجملته وبذاته ؛ دون أن يريد الرجل الإخبار بأن علمه (١) لم يكن هناك .

وغرضي بهذا أن أعلبك أن من عدل عن الطريقة في الحق ، أنفضى به الأمر إلى أن ينكر الجلي ، وصار من دقيق الخطأ إلى الجليل ، ومن بعض الانحراف إلى ترك السبيل ، والذي جلب التخليط والخبط الذي تراه في هذا الفن ، أن الفرق بين أن يكون التشبيه مأخوذاً من الشيء وحده ، وبين أن يؤخذ ما بين شيئين ، وينزع من مجموع كلام ، هو كما عرفت في الفرق بين الاستعارة والتثليل والتخييل باب من القول تدخل فيه الشبهة على الإنسان من حيث لا يعلم . وهو من السهل الممتنع ، يريك أن قد انقاد وبه إباء ، ويوهمك أن قد أثرت فيه رياضتك وبه بقية شماس .

ومن خاصيته أنك لا تفرق فيه بين الموافق والمخالف ، والمعترف به والمنكر له فإنك ترى الرجل يوافقك في الشيء منه ويقر بأنه مثل ، حتى إذا صار إلى نظير له خلط إما في أصل المعنى وإما في العبارة .

فالتخليط في المعنى كما مضى من تأول اليمين على القوة ، وكذكركم أن القلب في الآية بمعنى العقل ، ثم عدم ذلك وجهاً ثانياً .

والتخليط في العبارة كنحو ما ذكره بعضهم في قوله (٢) :

(١) أي عقله .

(٢) هو الأعور الشيء كان مع علي بن أبي طالب يوم الجمل ، وهو من الشعراء المحسنين وله مدائح في صعصعة بن صوحان العبدى ، وفي العمدة لابن رشيقي ، نسبه إلى عمر بن الخطاب ، وكان من أنقد أهل زمانه للشعر وأنفذهم معرفة له .

٤٨٣ - هون عليك فإن الامور بكشف الإله مقاديرها

فإنه استشهد به في تأويل خبر جاء في عظم الثواب على الزكاة إذا كانت من الطيب ثم قال : الكف ههنا بمعنى السلطان والملك والقدرة ، قال : وقيل : الكف ههنا بمعنى النعمة ، والخبر هو ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ : «لأن أحدكم إذا تصدق بالثمرة من الطيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، جعل الله ذلك في كفه فيريها كما يري أحدكم فلوله (١) حتى يبلغ بالثمرة مثل أحد ، ما يظن بمن نظر في العربية يوما أن يتوهم أن الكف تكون على هذا الإطلاق وعلى الانفراد بمعنى السلطان والقدرة والنعمة ، ولكنه أراد المثل فأساء العبارة ! إلا أن من سوء العبارة ما أثر التقصير فيه أظهر ، وضرره على الكلام أبين .

فاستقصا هذا الباب لا يتم حتى يفرد بكلام ، والوجه الرجوع إلى القرض ، ويجب أن يعلم قبل ذلك أن خلاف من خالف في اليد واليمين وسائر ما هو مجاز لا من طريق التشبيه الصريح أو التمثيل لا يقدر فيما قدمت من حد الحقيقة والمجاز ، لأنه لا يخرج في خلافه عن واحد من الاعتبارين ، فتى جعل اليمين على انفرادها تفيد القوة فقد جعلها حقيقة ، وأغناها عن أن تستند في دلالتها إلى شيء ، وإن اعترف بضرب من الحاجة إلى الجارحة والنظر إليها فقد وافق في أنها مجاز ؟ وكذا القياس في الباب كله فاعرفه .

(١) الفلو : بالفتح وتشديد الواو كعدو وبالكسر : المهر إذا فصل عن أمه ، وجمعه أفلاء كأعداء ، ومعنى بلوغ الثمرة مثل أحد : ثوابها يكون في عظمه كعظم أحد .

فصل

(في المجاز العقلي والمجاز اللغوي والفرق بينهما)

والذي ينبغي أن يذكر الآن حد الكلمة في الحقيقة والمجاز ، إلا أنك تحتاج أن تعرف في صدر القول عليها ومقدمته أصلاً ، وهو المعنى الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة ، ولم يحز حصولها بالكلمة الواحدة ، كالاسم الواحد ، والفعل من غير اسم يضم إليه .

والعلة في ذلك أن مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي ، ألا ترى أن الخبر أول معاني الكلام وأقدمها والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه ، وهو ينقسم إلى هذين الحسنيين ، وإذا ثبت ذلك فإن الإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له نحو أنك إذا قلت : ضرب زيد أو زيد ضارب فقد أثبت الضرب فعلاً أو وصفاً ، وكذلك النفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه ، فإذا قلت : ما ضرب زيد ، وما زيد ضارب ، فقد نفيت الضرب عن زيد وأخرجته عن أن يكون فعلاً له ، فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق الإثبات والنفي بهما ، فيكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له ، وكذلك يكون أحدهما منفيًا والآخر منفيًا عنه ، فكان ذلك الشيطان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وقيل للثبت وللنفي مسند وحديث وللثبت له وللنفي عنه مسند إليه ومحدث عنه ، وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له ومنفيًا عنه وذلك محال (١) .

(١) يقول عبد القاهر في أسرار البلاغة :

لأن الجملة هي التي اختصت بها الفائدة ، فلم يحز حصولها بالكلمة الواحدة : كالاسم الواحد ، والفعل من غير اسم يضم إليه ، والعلة في ذلك أن مدار

== الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي ، ألا ترى أن الخبر أول معاني الكلام وأقدمها ، وهو ينقسم إلى هذين الحسكين ، وإذا ثبت ذلك فإن الإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له وكذلك النفي يقتضى منقياً ومنقياً عنه ، فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شئين يتعلق بهما الإثبات والنفي ، فكان ذلك الشئان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل . وقيل للمثبت والمنفى مسند وحديث ، والمثبت له والمنفى عنه مسند إليه ومحدث عنه .

فكل واحد من حكى الإثبات والنفي في حاجة إلى تقييده مرتين : فحضر زيد . فيه إثبات الضرب لزيد ، فقولنا إثبات الضرب تقييد أول الإثبات بإضافته إلى الضرب ، وقولنا إثبات الضرب لزيد تقييد ثان وفي حكم إضافة ثانية ، فليس ههنا إثبات مطلق غير مقيد بقيد : من مثبت ولا مثبت له ، وكذلك لا يتصور ههنا إثبات مقيد بقيد واحد ؛ وكذلك أمر النفي . ثم تارة تثبت الشيء للشيء من جهة كونه فعلاً له ، كضرب زيد ، أثبتنا الضرب لزيد من جهة كونه فعلاً له ، وتارة تثبته من جهة كونه وصفاً له ، كمرض زيد ، أثبتنا المرض وصفاً له ، وهكذا سائر ما كان من أفعال الفرائض والطباع ، مما لا يوصف الإنسان بالقدره عليه ، ككرم وظرف وحسن وطال وقصر ، وتارة تثبت الشيء من الجهتين جميعاً ؛ وذلك في كل فعل دل على معنى يفعله الإنسان في نفسه نحو قام وقعد ، ففي قام زيد إثبات للقيام من جهة كونه فعلاً له ومن جهة كونه وصفاً له أيضاً .

وإذا ثبت كل ذلك فههنا أصل آخر : هو أن الأفعال على ضربين : متعدد وغير متعدد ؛ والمتعدى على ضربين : ضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول به كضربت زيدا ، وضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول على الإطلاق ، وهو كفعل وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص كصنع ==

== وعمل وأوجد وأنشأ ، لا سواء مما اشتق من معنى خاص ، كضرب المشتق من الضرب وأعلم المأخوذ من العلم ؛ وهذا الضرب الثاني إذا أسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق وليس بمفعول به مثل فعل زيد القيام وخلق الله الإنسان وأنشأ العالم .. والإثبات في هذا الضرب الثاني - الذى منصوبه مفعول وليس مفعولاً به - يتعلق بنفس المفعول ، فخلق الله العالم أثبت العالم فعلاً (أى خلقاً) لله ، ولا يصح في شيء من هذا الضرب أن تثبت المفعول وصفاً ، أما الضرب الأول - الذى منصوبه مفعول به - فإنك تثبت فيه المعنى الذى اشتق منه فعل فعلاً للشيء : كإثبات الضرب لنفسك في ضربت زيدا ، ولا يتصور أن يلحق بالإثبات مفعوله ، لأنه إذا كان مفعولاً به ولم يكن فعلاً لك استحالة أن تثبته فعلاً وإثباته وصفاً أبعد في الإحالة ، ففى أحيا الله زيدا أثبت الحياة فعلاً لله في زيد ، فأما ذات زيد فلم تثبتها فعلاً لله بهذا الكلام وإنما ذلك بكلام آخر كخلق الله زيدا وما شا كله .

وإذا تقرررت هذه المسائل فاعلم أنك إذا أردت أن تحكم على الجملة بمجاز أو حقيقة لابد لك أن تنظر إليها من جهتين :

إحداهما أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات : هل هو في موضعه أم قد زال عن الموضع الذى يجب أن يكون فيه ؟

والثانية أن تنظر إلى المعنى المثبت - ما وقع عليه الإثبات - أهو ثابت على الحقيقة أم قد عدل به عنها ؟ كالحياة في أحيا الله زيدا ، والشيب في أشاب الله رأسى .

وإذا مثل لك دخول المجاز في الجملة من الطريقتين عرفت إثباتها على الحقيقة منهما .

== فمثال ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المثبت : وشيب أيام الفراق
مفارقة - البيت ، وكإثبات الشيب فعلا للأيام فهو مزال عن موضعه الذي
ينبغي أن يكون فيه ، لأن من حق هذا الإثبات - أعني إثبات الشيب
فعلا - أن لا يثبت إلا لله فلا وجود للشيب فعلا لغير الله سبحانه ،
ولكنه وجه إلى الأيام ، وذلك ما لا يثبت له فعل ما ، وأما المثبت فلم يقع
فيه مجاز لأنه الشيب وهو موجود كما ترى ، فالمجاز في الإثبات دون المثبت .

ومثال ما دخل المجاز في مثبته دون إثباته قوله تعالى : أو من كان ميتاً
فأحييناه ، فالمجاز في المثبت وهو الحياة : أما الإثبات فوقع على حقيقته .

وقد يدخل المجاز على الجملة من الطريقتين - وذلك بأن يشبه معنى بمعنى
وصفة بصفة فيستعار لهذه اسم تلك ثم تثبت فعلا لما لا يصح الفعل منه
أو فعل تلك الصفة ، مثل : أحييتني رؤيتك ، وقول المتنبي :

وتحيي له المال الصوارم والقنا

ويقتل ما يحيي التيسم والجدا

ومثل الحديث : أهلك الناس الدرهم والدينار .

ثم يثبت عبد القاهر أن المجاز عقل في الإثبات ولغوي في المثبت ،
فيقول : وإذا تقرر ذلك فاعلم أن المجاز الواقع في الإثبات متعلق من العقل ،
وفي المثبت متعلق من اللغة ؛ فالأول عقل والثاني لغوي ، وذلك أن الإثبات
إذا كان من شرطه أن يقيد مرتين ، ولزم من ذلك ألا يحصل إلا بالجملة التي
هي تأليف بين حديث ومحدث عنه (أو مسند ومسند إليه) علمت أن
ماأخذه العقل وأنه القاضى فيه دون اللغة ، لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم ==

== أو لتثبت وتنفي ، فالحكم بأن الضرب فعل لزيد أو ليس فعلا له ، وأن المرض صفة له أو ليس بصفة ، شيء ينشأ المتكلم ودعوى يدعيها ، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب فهو اعتراض على المتكلم ، وليس اللغة في ذلك بسبيل ، ولا منها في قليل ولا كثير ، فالوصف الذي يستحقه هذا الحكم من صحة وفساد وحقيقة وبجاز وصدق وكذب ، المرجع فيه إلى العقل لا إلى اللغة ، وهو في جميع اللغات لأن قضايا العقل هي الأصول التي يرد إليها ما سواها .

أما إذا كان المجاز في المثلث مثل « فأحيينا به الأرض » فأخذه اللغة ، لأجل أن طريقة المجاز بأن أجرى اسم على ما ليس بحياة تشبيهها وتمثيلها ثم اشتق منها - وهي في هذا التقدير - الفعل الذي أحيأ ، واللغة التي اقتضت أن تكون الحياة اسما للصفة التي هي ضد الموت ، فالتجاوز في الاسم ، بإجرائه على غيرها ، حديث مع اللغة لا مع العقل . ويفيض عبد القاهر إضافة بالغه في إثبات رأيه الذي بسطناه .

فالمجاز عنده على ضربين : لغوي - مجاز عن طريق اللغة - وعقلي - أي من جهة العقل والمعنى - فالمجاز إذا وصفت به الكلمة المفردة : كاليد في النعمة والأسد في الشجاع فذلك حكم أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة ، لأن المتكلم جاز باللفظة أصلها اللغوي وأوقعها على غيره ، تشبيها أو لصلة وملازمة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه ، أما إذا وصف به الجملة فذلك مجاز من طريق العقل لا اللغة ، لأن الأوصاف اللاحقة للجميل من حيث هي جميل لا يصح ردها إلى اللغة ، ولا وجه لنسبتها إلى واضع اللغة ، لأن التأليف - وهو إسناد فعل أو اسم إلى اسم - شيء يحصل بقصد المتكلم فليس ضرب خبراً عن زيد بوضع اللغة ، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلا له ، وليس ليضرب زيد ، =

== أمراً لزيد باللغة ، ولا : واضرب ، أمراً للذي تخاطبه دون سواه باللغة ، بل بك أيها المتكلم ، قالذي يعود إلى اللغة أن «ضرب» لإثبات الضرب ، وأنه لإثباته في الماضي ، فأما تعين من يثبت له فينتقل بالمتكلم ، فمثلاً قولك : «خط أحسن مما وشاه الربيع» ، فيه دعوى في ظاهر اللفظ للربيع فعلاً ، وأنه شارك الحى القادر في صحة الفعل منه ، وذلك تجوز به من حيث المعقول لامن حيث اللغة ، وإلا لصرفنا كأننا نقول : إن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجاد ، وأنها لو حكمت بصحة الفعل من الجاد لكان ماهو مجاز الآن حقيقة ، وذلك محال ، وإنما يتصور هذا في الكلم المفردة كاليد للنعمة ، إذ يصح أن يقال : إن واضع اللغة لو كان قد وضع اليد أولاً للنعمة ثم عداها إلى الجارحة لكان حقيقة فيما هو الآن مجاز ، ومجازاً فيما هو حقيقة ، فلم يكن بواجب من حيث المعقول أن يكون «اليد» اسماً للجارحة دون النعمة ولا في العقل أن شيئاً بلفظ أن يكون دليلاً عليه أولى منه بلفظ آخر ، ووزان ذلك وزان أشكال الخط التي جعلت أمانة على أجرام الحروف المسموعة ، في أنه لا يتصور أن يكون العقل هو الذي اقتضى اختصاص كل شكل منها بما اختص به دون أن يكون ذلك لإصطلاح سابق ، ولو كان كذلك لم تختلف المواضع في الألفاظ والخطوط ، وليكانت اللغات واحدة ، كما وجب في عقل كل عاقل أن لا يثبت الفعل على الحقيقة إلا للحى القادر .

أما معنى المجاز فيفيض عبد القاهر في تحديده ، ويقسمه إلى لغوى في المفرد (استعارة ، ومجاز مرسل) ، وإلى مجاز في الجملة أو في الإثبات وهو المجاز العقلي ، تحديداً واضحاً وتقسيماً لا لبس فيه .
ويقفيض في شرح القرينة وأقسامها ، ويرد على من يصف المجاز بغير الصدق رداً مقنعاً .
==

== ويسهب في الفرق بين المجاز في الكلمة والمجاز في الإثبات .

وهو لا ينسى أن يتكلم على بلاغة المجاز العقلي في فهم أدبي سليم وذوق عربي مطبوع ، وفهم لأسرار بلاغة العرب فيما تعاطوه من أسلوب المجاز العقلي .

ويشرح رأيه في أنه ليس بواجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل في التقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة ، شرحاً واسعاً بليغاً .

كما يؤكد نظريته من أن المجاز العقلي ليس على حذف مضاف تأكيداً جازماً قوياً .

وبعد فإن جملة ما ذكره عبد القاهر في المجاز العقلي هو :

١ - إثبات وجود المجاز العقلي وبيان سر الفرق بينه وبين المجاز في الكلمة .

٢ - بيان أن المجاز في الإثبات عقلي وفي الكلمة مثبتة لغوي .

٣ - بيان حد هذين النوعين في المجاز (المجاز الحكمي والمجاز في المفرد) .

٤ - بيان القرينة على التجوز في المجاز العقلي ، والفرق بينه وبين الأحاديث الكاذبة .

٥ - الكلام على بلاغة المجاز العقلي ودرجاته في البلاغة من العامة والخاصة ، وأن تقدير الحقيقة في الإسناد المجازي قد لا يتأني في الأسلوب ، =

فقد حصل من هذا أن لكل واحد من حكمي الإثبات والنفي حاجة إلى تقييده مرتين ، وتعلقه بشيئين ، تفسير ذلك أنك إذا قلت : ضرب زيد ، فقد قصدت إثبات الضرب لزيد فقولك « إثبات الضرب » تقييد للإثبات بإضافته إلى الضرب ثم لا يكفيك هذا التقييد حتى تقيده مرة أخرى فتقول إثبات الضرب لزيد . فقولك « لزيد » تقييد ثان وفي حكم إضافة ثانية . وكما لا يتصور أن يكون ههنا إثبات مطلق غير مقيد بوجه ، أعني أن يكون إثبات ولا مثبت له ولا شيء ، يقصد بذلك الإثبات إليه لا صفة ولا حكم ولا موهوم بوجه من الوجوه ، كذلك لا يتصور أن يكون ههنا إثبات مقيد تقييداً واحداً نحو إثبات شيء فقط دون أن تقول : إثبات شيء لشيء . كما مضى من إثبات الضرب لزيد ، والنفي بهذه المنزلة فلا يتصور نفي مطلق ولا نفي شيء فقط ، بل يحتاج إلى قيدين كقولك نفي شيء عن شيء . فهذه هي القضية المبرمة الثابتة التي تزول الراسيات ولا تزول (١) .

= وتوضيح سر دقة الأساليب الخاصة في المجاز العقلي ، وتأويل نظرية علماء النحو التي يذهبون فيها إلى أن أسلوب المجاز الحكمي على تقدير مضاف . والدفاع عن بلاغة المجاز الحكمي ، التي يهتضمها مثل هذا التقدير والتأويل البعيد .

ويلاحظ أن عبد القاهر ليس هو أول من تكلم على أسلوب المجاز العقلي بل تقدمه كثير من علماء العربية ، كسيدييه والمبرد والآمدى وابن فارس ، فليس صحيحاً ما ذكره الدكتور طه حسين من أن المجاز العقلي هو من ابتدع عبد القاهر وحده ، وبلاغة المجاز العقلي كما فهمها عبد القاهر سبق إلى بيانها باختصار وفي خفية المبرد والآمدى .

(١) تحقيق ذلك أن النسبة بين المنسوب والمنسوب إليه لها تعلق بهما معاً ، فلما بسبب كل واحد منهما تقييد على حدة .

ولا تنظر إلى قولهم : فلان يثبت كذا أى يدعى أنه موجود وينبئ
كذا أى يقضى بعده كقولنا : أبو الحسن (١) يثبت مثال جحدب (٢)
(بفتح الدال) ، وصاحب الكتاب (٣) ينفيه ، لأن الذى قصدته هو
الإثبات والنفي فى الكلام .

ثم اعلم أن فى الإثبات والنفي بعد هذين التقييدين حكما آخر هو كتحديد
ثالث وذلك أن للإثبات جهة وكذلك النفي ، ومعنى ذلك أنك تثبت الشيء
لشيء مرة من جهة وأخرى من جهة غير تلك الأولى ، وتفسيره أنك تقول
ضرب زيد فثبت الضرب فعلا لزيد ، وتقول مرض زيد فثبت المرض
وصفاً له ، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع ، وذلك فى الجملة
على ما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه نحو كرم وظرف وحسن وقبح
وطال وقصر . وقد يتصور فى الشيء الواحد أن تثبته من الجانبين جميعاً
وذلك فى كل فعل دل على معنى يفعله الإنسان فى نفسه نحو قام وقعد ،
إذا قلت قام زيد ، فقد أثبت القيام فعلاً له من حيث تقول فعل القيام وأمرته
بأن يفعل القيام ، وأثبتته أيضاً وصفاً له من حيث إن تلك الهيئة موجودة فيه
وهو فى اكتسابه لها كالشخص المنتصب والشجرة القائمة على ساقها التى توصف
بالقيام لا من حيث كانت فاعلة له بل من حيث كان وصفاً موجوداً فيها .
وإذا قد عرفت هذا الأصل فههنا أصل آخر يدخل فى غرضنا وهو أن
الأفعال على ضربين : متعد وغير متعد ، فالمتعدى على ضربين ضرب يتعدى
إلى شيء هو مفعول به كقولك : ضربت زيدا ، مفعول به لأنك

(١) هو أبو الحسن الأخفش الصغير غلام المبرد .

(٢) هو الأسد .

(٣) وهو سيبويه . والمختار أنه فرع من مضموم الأول والثالث لأنه

لم يسمع فى شيء إلا وسمع فيه الضم .

فعلت به الضرب ولم يفعله بنفسه (١)؛ ود ضرب ، يتعدى إلى شيء وهو مفعول على الإطلاق وهو في الحقيقة كفعل وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص كصنع وعمل وأوجد وأنشأ ، ومعنى قولى « من معنى خاص ، أنه ليس كضرب الذى هو مشتق من الضرب أو أعلم الذى هو مأخوذ من العلم . وهكذا كل ما كان له مصدر ذلك المصدر فى حكم جنس من المعانى .

فهذا الضرب (٢) إذا أسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق كقولك فعل زيد القيام . فالقيام مفعول فى نفسه وليس بمفعول به ، وأحق من ذلك أن تقول : خلق الله الإنسانى ، وأنشأ العالم ، وخلق الموت والحياة . المنصوب فى هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه إذ من المحال أن يكون معنى « خلق العالم » فعل الخلق به كما تقول فى « ضربت زيداً » فعلت الضرب بزيد ، لأن الخلق من خلق كالفعل من فعل ، فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب لجاز أن يكون المفعول نفسه كذلك حتى يكون معنى فعل القيام فعل شيئاً بالقيام وذلك من شنيع المحال (٣) .

ولذا قد عرفت هذا فاعلم أن الاتبات فى جميع هذا الضرب أعنى فيما منصوبه مفعول وليس مفعولاً به يتعلق بنفس المفعول ، فإذا قلت : فعل زيد الضرب ، كنت أثبت الضرب فعلاً لزيد ، وكذلك تثبت العالم فى قولك « خلق الله العالم » خلقاً لله تعالى ، ولا يصح فى شيء من هذا الباب أن تثبت المفعول وصفاً ألبتة وتوهم ذلك خطأ عظيم وجهل نعوذ بالله منه .

وأما الضرب الآخر وهو الذى منصوبه مفعول به فإنك تثبت فيه المعنى الذى اشتق منه فعل فعلاً للشيء كإثباتك الضرب لنفسك فى قولك : ضربت

(١) أى فى نفس زيد .

(٢) وهو نحو فعل وصنع .

(٣) لما يلزم عليه من التناقض .

زيداً ، فلا يتصور أن يلحق الإثبات مفعوله لأنه إذا كان مفعولاً به ولم يكن فعلاً لك استحال أن تثبته فعلاً وإثباته وصفاً أبعد في الإحالة ، فأما قولنا في نحو : ضربت زيداً ، أثبت زيداً مضروباً فإن ذلك يرجع إلى أنك تثبت الضرب واقعاً به منك ، فأما أن تثبت ذات زيد لك فلا يتصور ، لأن الإثبات معنى لا بد له من جهة ولا جهة ههنا . وهكذا إذا قلت أحيا الله زيداً كنت في هذا الكلام مثبتاً الحياة فعلاً لله تعالى في زيد . فأما ذات زيد فلم تثبتها فعلاً لله بهذا الكلام وإنما يتأتى لك ذلك بكلام آخر نحو أن تقول : خلق الله زيداً وأوجده وما شأ كله مما لا يشتق من معنى خاص كالحياة والموت ونحوهما من المعاني .

وإذا قد تقرر هذه المسائل فينبغي أن تعلم أن من حقه إذا أردت أن تقضى في الجملة بمجاز أو حقيقة أن تنظر إليها من جهتين : إحداهما : أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات أهو في حقه وموضعه أم قد زال عن الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه ؟ ثانيتهما : أن تنظر إلى المعنى المثبت أعنى ما وقع عليه الإثبات كالحياة في قولك أحيا الله زيداً ، والشيب في قولك أشاب الله رأسى ، أثبت هو على الحقيقة أم قد عدل به عنها ، وإذا مثل لك دخول المجاز على الجملة من الطريقين عرفت إثباتها على الحقيقة منها .

فثال ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المثبت قوله (١) :

٤٨٤ - وشيب أيام الفراق مفارق

وأنشزن نفسى فوق حيث تكون (٢)

(١) البيت لجبل بن معمر العنبرى الشاعر الأموى المشهور المتوفى عام

٨٠ هـ . وهو في الحماسة ٢ : ١٢٣ .

(٢) أى رفعت نفسى فوق مكان تكون فيه عند الاحتضار وحيث هنا =

وقوله (١):

٤٨٥ - أشاب الصغير وأقى الكبير

كر الغداة ومر العشي

المجاز واقع في إثبات الشيب للأيام ولكر الليالي وهو الذى أزيل
عن موضعه الذى ينبغي أن يكون فيه لأن من حق هذا الإثبات أعنى إثبات
الشيب فعلاً ألا يكون إلا مع أسماء الله تعالى فليس يصح وجود الشيب
فعلاً لغير القديم سبحانه ، وقد وجه في البيتين كما ترى إلى الأيام والليالي ،
وذلك مالا يثبت له فعل بوجه لا الشيب ولا غير الشيب ، وأما المثبت فلم
يقع فيه مجاز لأنه الشيب وهو موجود كما ترى ، وهكذا إذا قلت : سرق
الخبر وسرقى لقاؤك ، فالمجاز في الإثبات دون المثبت لأن المثبت هو السرور
وهو حاصل على حقيقته .

ومثال ما دخل المجاز في مثبته دون إثباته قوله عز وجل : « أو من كان
ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمضى به في الناس ، وذلك أن المعنى - والله أعلم -
على أن جعل العلم والهدى والحكمة حياة للقلوب على حد قوله : وكذلك
أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، فالمجاز في المثبت وهو الحياة ، فأما
الإثبات فواقع على حقيقته لأنه ينصرف إلى أن الهدى والعلم والحكمة فضل
من الله وكائن من عنده : ومن الواضح في ذلك قوله عز وجل : « فأحيينا
به الأرض بعد موتها ، وقوله : « لن الذى أحيانا الحي الموتى ، جعل
خضرة الأرض ونضرتها وهيجتها بما يظهره الله تعالى فيها من النبات
والأنوار والأزهار وعجائب الصنع حياة لها فكان ذلك مجازاً في المثبت

= اسم بمعنى مكان وقد خرجت عن الظرفية وخروجها نادر .

(١) هو الصلتان لعبدى وفي الحيوان للمجاذب : السعدى الشاعر

الأموى ، والبيت في الحماسة (٢ : ٥١) وفي معجم الشعراء ٢٣٠ .

من حيث جعل ما ليس بحياة على التشبيه : فأما نفس الإثبات فمحض الحقيقة لانه إثبات لما ضرب الحياة مثالا له فعلا لله تعالى ولا حقيقة أحق من ذلك .

وقد يتصور أن يدخل المجاز للجمل من الطريقتين جميعاً وذلك أن يشبه معنى بمعنى وصفة بصفة فيستعار لهذه اسم تلك ثم تثبت فعلا لما لا يصح (١) الفعل منه (٢) أو فعل تلك الصفة (٣) فيكون أيضاً في كل واحد من الإثبات والمثبت مجاز كقول الرجل لصاحبه : أحييت رؤيتك يريد أنستى وسرتى ونحوه ، فقد جعل الأنس والمسرة الحاصلة بالرؤية حياة أولاً ثم جعل الرؤية فاعلة لتلك الحياة . وشيبه به قول المتنبي :

٤٨٦ - ونحيي له المال السوارم والقنا

ويقتل ما نحيي التيسم والجدا

جعل الزيادة والوفور حياة في المال وتفريقه في العطاء قتلاً ثم أثبت الحياة فعلا للسوارم والقتل فعلا للتيسم مع العلم بأن الفعل لا يصح منهما . ونوع منه أهلك الناس الدينار والدرهم جعل الفتنة هلاكاً على المجاز ثم أثبت الهلاك فعلا للدينار والدرهم وإيساء ما يفعلان فاعرفه .

وإذ قد تبين لك المنهاج في الفرق بين دخول المجاز في الإثبات وبين دخوله في المثبت وبين أن ينتظمهما وعرفت الصورة في الجميع فاعلم أنه إذا

(١) وذلك أن الفاعل قد يصح له فعل كل شيء . وقد يصح له بعض

دون بعض .

(٢) أى مطلقاً .

(٣) أى على الخصوص .

(١٧م - أمرار البلاغة - ج ٢)

وقع في الإثبات فهو متلقى من العقل فإذا عرض في المثبت فهو متلقى من اللغة ؛ فإن طلبت الحجة على صحة هذه الدعوى ، فإن فيما قدمت من القول ما يبينها لك ويختصر لك الطريق إلى معرفتها ، وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يقيد مرتين كقولك لإثبات شيء شيء ، ولزم من ذلك ألا يحصل إلا بالجملة التي هي تأليف بين حديث ومحدث عنه ومسند ومسند إليه ، علمت أن مأخذه العقل وأنه القاضى فيه دون اللغة لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو لتثبت وتنفي وتنقض وتبرم ، فالحكم بأن الضرب فعل لزيد أو ليس بفعل له وأن المرض صفة له أو ليس بصفة له شيء يضعه المتكلم ودعوى يدعيها ، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب واعتراف أو إنكار وتصحيح أو إفساد فهو اعتراض على المتكلم ، وليس اللغة في ذلك بسبيل ولا منه في قليل ولا كثير .

وإذا كان كذلك كان كل وصف يستحقه هذا الحكم من صحة وفساد وحقيقة ومجاز واحتمال واستحالة ، فالرجع فيه والوجه إلى العقل المحض ، وليس للغة فيه حظ ، فلا تحلى ولا تمر ، والعربي فيه كالعجمي والعجمي كالتركي ، لأن قضايا العقول هي القواعد والأسس التي يبنى غيرها عليها ، والأصول التي يرد ما سواها إليها .

فأما إذا كان المجاز في المثبت كمنحو قوله تعالى : (فأحيينا به الأرض) فإنما كان مأخذه اللغة ، لأجل أن طريقه المجاز بأن أجرى اسم الحياة على ما ليس بحياة تشبيهاً وتمثيلاً ثم اشتق منها وهي في هذا التقدير الفعل الذي هو « أحياء » واللغة هي التي اقتضت أن تكون الحياة اسماً للصفة التي هي ضد الموت ، فإذا تجاوز في الاسم فأجرى على غيرها فالحديث مع اللغة فاعرفه . إن قال قائل - في أصل الكلام الذي وضعته على أن المجاز يقع تارة في الإثبات وتارة في المثبت وأنه إذا وقع في الإثبات فهو طالع عليك من جهة العقل ، وبإدراك من أفقه ، وإذا عرض في المثبت فهو آتيك من ناحية

اللغة - : ما قولكم إن سويت بين الممثلتين وادعيت أن المجاز بينهما جميعاً في المثبت وأنزل هكذا فأقول (١) : الفعل الذي هو مصدر فعل قد وضع في اللغة للتأثير في وجود الحادث كما أن الحياة موضوعة للصفة المعلومة ، فإذا قيل فعل الربيع النور ، جعل تعالى النور في الوجود بالربيع من طريق السبب والعادة فعلاً ، كما تجعل خضرة الأرض وبهجتها حياة والعلم في قلب المؤمن نوراً وحياة ، وإذا كان كذلك كان المجاز في أن جعل ما ليس بفعل فعلاً وأطلق اسم الفعل على غير ما وضع له في اللغة كما جعل ما ليس بحياة حياة وأجرى اسمها عليه ، فإذا كان ذلك مجازاً لغوياً فينبغي أن يكون هذا كذلك .

فالجواب : أن الذي يدفع هذه الشبهة أن ننظر إلى مدخل المجاز في الممثلتين ، فإذا كان يدخلهما من جانب واحد فالأمر كما ظننت وإن لم يكن كذلك استبان لك الخطأ في ظنك والذي يبين اختلاف دخوله فيهما أنك تحصل على المجاز في مسألة الفعل بالإضافة لا بنفس الاسم فلم قلت أثبت النور فعلاً لم تقع في مجاز لأنه فعل لله تعالى وإنما تصير إلى المجاز إذا قلت أثبت النور فعلاً للربيع ، وأما في مسألة الحياة فإنك تحصل على المجاز بإطلاق الاسم لحسب من غير إضافة وذلك قولك : أثبت بهجة الأرض حياة أو جعلها حياة ، أفلا ترى المجاز قد ظهر لك في الحياة من غير أن أضفتها إلى شيء ، أى من غير أن قلت لك هذا ، وهكذا إذا عبرت بالنبي تقول في مسألة الفعل جعل ما ليس بفعل للربيع فعلاً له ، وتقول في هذه : جعل ما ليس بحياة حياة وتسكت ، ولا تحتاج أن تقول : جعلت ما ليس بحياة للأرض حياة للأرض ، بل لا معنى لهذا الكلام لأنه يقتضى أنك أضفت حياة حقيقة إلى الأرض وجعلتها مثلاً بحياة غيرها وذلك بين الإحالة .

ومن حق المسائل الدقيقة أن تتأمل فيها العبارات التي تجرى بين السائل

(١) عطف على « سويت » .

والمجيب وتحقق ، فإن ذلك يكشف عن الغرض ويبين جهة الغلط ، وقولك
« جعل ما ليس بفعل فعلا » - احتذاء لقولنا : جعل ما ليس بحياة حياة -
لا يصح لأن معنى هذه العبارة أن يراد بالاسم غير معناه لشبهه يدعى أو شئ -
كالشبه ، لا أن يعطل الاسم من العائدة فيراد بها ما ليس بمقول فنحن إذا
تجاوزنا في الحياة فأردنا بها العلم فقد أودعنا الاسم معنى وأردنا به صفة
معقولة كالحياة نفسها ولا يمكنك أن تشير في قولك « فعل الربيع النور »
إلى معنى تزعم أن لفظ الفعل ينقل عن معناه إليه فيراد به حتى يكون
ذلك المعنى معقولا منه كما عقل التأثير في الوجود وحتى تقول : لم أرد به
التأثير في الوجود ولكن أردت المعنى القلائي الذي هو شبيه به أو كالشبيه
أوليس بشبيه مثلا ، إلا أنه معنى خلف معنى آخر على الاسم إذ ليس وجود
النور بعقب المطر أو في زمان دون زمان ، مما يعطيك معنى في المطر أو في
الزمان فتؤديه بلفظ الفعل ، فليس إلا أن تقول : لما كان النور لا يوجد إلا
بوجود الربيع توهم للربيع تأثير في وجوده فأثبت له ذلك . وإثبات الحكم
أو الوصف لما ليس له قضية عقلية لاتعلق لها في صحة وفساد باللغة فاعرفه .

وعما يجب ضبطه في هذا الباب أن كل حكم يجب في العقل وجوباً حتى
لا يجوز خلافه فأضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطاً فيها محال ، لأن اللغة
تجري مجرى العلامات والسمات ، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشئ
ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه ، وإنما كانت « ما » مثلاً علماً للنفي لأن
هنا نقيضاً له وهو الإثبات ، وهكذا إذا كانت « من » لمن يعقل لأن ههنا
ما لا يعقل ، فن ذهب يدعى أن في قولنا « فعل وصنع » ونحوه دلالة من
جهة اللغة على القادر فقد أساء من حيث قصد الإحسان لأنه والعباد بالله
يقتضى جواز أن يكون ههنا تأثير في وجود الحادث لغير القادر حتى يحتاج
إلى تضمين اللفظ الدلالة على اختصاصه بالقادر ، وذلك خطأ عظيم .

فالواجب أن يقال : الفعل موضوع للتأثير في وجوب الحادث في اللغة،
والعقل قد قضى وبه الحكم بأن لا حظ في هذا التأثير لغير القادر . وما يقوله
أهل النظر - من أن من لم يعلم الحادث موجوداً من جهة القادر عليه فهو لم
يعلمه فعلاً - لا يخالف هذه الجملة بل لا يصح حق صحته إلا مع اعتبارها ،
وذلك أن الفعل إذا كان موضوعاً للتأثير في وجود الحادث وكان العقل قد
بين بالحجج القاطعة والبراهين الساطعة استحالة أن يكون لغير القادر
تأثير في وجود الحادث وأن يقع شيء مما ليس له صفة القادر ، فمن ظن
الشيء واقعاً من غير القادر فهو لم يعلمه فعلاً لأنه لا يكون مستحقاً هذا
الاسم حتى يكون واقعاً من غيره ، ومن نسب وقوعه إلى مالا يصح وقوعه
منه ولا يتصور أن يكون له تأثير في وجوده وخروجه من العدم فلم يعلمه
واقعاً من شيء ألبتة ، وإذا لم يعلمه واقعاً من شيء لم يعلمه فعلاً كما أنه إذا لم
يعلمه كائناً بعد أن لم يكن لم يعلمه واقعاً ولا حادثاً فاعرفه .

واعلم أنك إن أردت أن ترى المجاز وقد وقع في نفس الفعل والخلق ،
ولحقهما من حيث هما ، لإثباتهما وإضافتهما ، فالمثال في ذلك قولهم في الرجل
يشفي على هلكة ثم يتأخر منها : هو إنما خلق الآن ، وإنما أنشئ اليوم ،
وقد عدم ثم أنشئ . ثم تأمل ثانية ، وذلك أنك تثبت ههنا خلقاً وإنشاء من غير
أن يعقل ثابتاً على الحقيقة بل على تأويل وتنزيل وهو أن جعلت حالة إشفائه
على الهلكة عدماً وفناء وخروجاً من الوجود حتى أنتج هذا التقدير أن يكون
خلاصه منها ابتداء وجود وخلقاً وإنشاء ، أفيمكنك أن تقول في نحو
« فعل الربيع النور » بمثل هذا التأويل ، فتزعم أنك أثبت فعلاً وقع على
النور من غير أن كان ثم فعل ومن غير أن يكون النور مفعولاً ؟ أو هو مما
يتغوز بالله منه (١) . . . وتقول : الفعل واقع على النور حقيقة وهو مفعول مجحول

(١) لأنه يؤدي إلى أن يكون النور قد حدث بنفسه ، وذلك يؤدي
إلى عدم الصانع .

على الصحة إلا أن حق الفعل فيه أن يثبت لله تعالى وقد تجوز إثباته للربيع ؟ أفليس قد بان أن التجوز ههنا في إثبات الفعل للربيع لا في الفعل نفسه فإن التجوز في مسألة المتخلص من المصلحة حيث قلت إنه خالق مرة ثانية ، في الفعل نفسه لا في إثباته ، ذلك كيف نظرت فرق بين المجاز في الإثبات وبينه في المثبت .. وينبغي أن تعلم أن قولي في المثبت مجاز ليس مرادى أن فيه مجازاً من حيث هو مثبت ولكن المعنى أن المجاز في نفس الشيء الذى تناوله الإثبات نحو أنك أثبت الحياة صفة للأرض في قوله تعالى (يحيى الأرض بعد موتها) والمراد غيرها فمكان المجاز في نفس الحياة لا في إثباتها .. هذا وإذا كان لا يتصور إثبات شيء لا لشيء استحال أن يوصف المثبت من حيث هو مثبت بأنه مجاز أو حقيقة .

* * *

وعما ينفى في البيان إلى الغاية أن يقال للسائل : هيك تغالطنا بأن مصدر فعل نقل أولاً عن موضوعه (١) في اللغة ثم اشتق منه ، فقل لنا : ما نصنع بالأفعال المشتقة من معان خاصة كنسج وصاغ ووشى ونقش ؟ أقول - إذا قيل نسج الربيع وصاغ الربيع ووشى - إن المجاز في مصادر هذه الأفعال إلى هي النسج والوشى والصوغ أم تعرف أنه في إثباتها فعلاً للربيع ؟ وكيف تقول إن في أنفسها مجازاً وهي موجودة بحقيقتها ؟ بل ماذا يعنى عندك دعوى المجاز فيها لو أمكنك ولا يمكنك أن تقتصر عليها في كون الكلام مجازاً ، أعنى لا تملك أن تقول إن الكلام مجاز من حيث لم يكن امتلاك تلك الأنوار نسجاً ووشياً وتدع حديث نسبها إلى الربيع جانباً . . هذا وهادنا مالا وجه لك لدعوى المجاز في مصدر الفعل منه كقولك « سرق الخبز » فإن

(١) أى الذى زعمت أنه يدل على القادر المختار .

السرور بحقيقته موجود والكلام مع ذلك مجاز ، وإذا كان كذلك علمنا ضرورة أن ليس المجاز إلا في إثبات السرور فعلا للخبر وإيهام أنه أثر في حدوثه وحصوله ويعلم كل عاقل أن المجاز لو كان من طريق اللغة لجعل ما ليس بالسرور سرورا . فأما الحكم بأنه فعل للخبر فلا يجرى في وهم أنه يكون من اللغة بسبيل فاعرفه .

فإن قال : النسخ فعل معنى وهو المضامة بين أشياء وكذلك الصوغ فعل الصورة في الفضة ونحوها ، وإذا كان كذلك قدرت أن لفظ الصوغ مجاز من حيث دل على الفعل والتأثير في الوجود ، حقيقة من حيث دل على الصورة كما قدرت أنت في « أحياء الله الأرض » ، أن أحياء من حيث دل على معنى فعل حقيقة ، ومن حيث دل على الحياة مجاز .

قيل : ليس لك أن تجيء إلى لفظ ذي أمرين فتفرق دلالاته وتجعله منقولا عن أصله في أحدهما دون الآخر . لو جاز هذا لجاز أن تقول في اللطم الذي هو ضرب باليد أن يجعل مجازا من حيث هو ضرب ، وحقيقة من حيث هو باليد ، وذلك محال لأن كون الضرب باليد لا ينفصل عن الضرب فكذلك كون الفعل فعلا للصورة لا ينفصل عن الصورة ، وليس الأمر كذلك في قولنا : « أحياء الله الأرض » ، لأن معنا هناك لفظين أحدهما مشتق وهو « أحياء » ، والآخر مشتق منه وهو « الحياة » ، فنحن نقدر في المشتق منه أنه نقل عن معناه الأصلي في اللغة إلى معنى آخر ثم اشتق منه « أحياء » بعد هذا التقدير ومع ، وهو مثل لفظ اليد ينقل إلى النعمة ثم يشتق منه « يدب » (١) ، فاعرفه .

(١) أي أنعمت ، وهذا يدل على أن هناك مجازاً مرسلأ تبعياً .

وما يجب أن يعلم في هذا الباب أن الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل
فشكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز فهو واجب في إسناد
الفعل ، فانظر الآن إلى قولك : أعجبتني وشي الربيع الرياض وصوغه تبراها
وحركة ديباجها . هل تعلم لك سبيلا في هذه الإضافات إلى التعلق باللغة
وأخذ الحكم عليها منها ؟ أم تعلم امتناع ذلك عليك ؟ وكيف والإضافة
لا تكون حتى تستقر اللغة ويستحيل أن يكون للغة حكم في الإضافة
ورسم حتى يعلم بها أن حق الاسم أن يضاف إلى هذا دون ذلك .

وإذا عرفت ذلك في هذه المصادر التي هي الصوغ والوشى والمحوك
فضع مصدر فعل - الذي هو عمدتك في سؤالك وأصل شبهتك -
موضعها ، وقل : أما ترى (١) إلى فعل الربيع لهذه المحاسن ؟ ثم تأمل هل
تجد فصلا بين إضافته وإضافة تلك ؟ فإذا لم تجد الفصل ألبتة ، فاعلم صحة
قضيتنا وانفض يدك بمسئلتك ودع النزاع عنك ، وإلى الله تعالى الرغبة
في التوفيق .

(١) في الأصل بدون استفهام ، فتكون ما استفهامية هنا .

فصل

قال أبو القاسم الأمدى فى قول البحرى :

٤٨٧ - فصاغ ما صاغ من تبر ومن ورق

وحاك ما حاك من وشى وديباج^(١)

صوغ الغيث وحوكة النبات ليس باستعارة بل هو حقيقة ، ولذلك لا يقال : هو صانع^(٢) ولا كأنه صانع ، وكذلك لا يقال : حائك . وكأنه حائك ، على أن لفظة حائك خاصة فى غاية الركاكة إذا أخرج على ما أخرجه عليه أبو تمام^(٣) فى قوله :

٤٨٨ - إذا الغيث غادى نسجه خلت أنه

خلت حقب حرس له وهو حائك^(٤)

وهذا قبيح جداً ، والذي قاله البحرى «وحاك ما حاك» حسن مستعمل ، فانظر ما بين الكلامين لتعلم ما بين الرجلين^(٥) .

(١) لآبى خمة المجنون كما فى العقد الفريد (٤ : ٢١٠) :

حاك الربيع لها ثيابا وشيت بيد الندى وأنامل الأدواح

(٢) أى هو كصانع ، والمنق هو التشبيه ، لا صيغة اسم فاعل .

(٣) وهو التشبيه .

(٤) الحرس جمع حرساء أى قديمة وهى التى أتى عليها الحرس وهو الدهر ، وله متعلق بحائك والحقب جمع حقبية وهى المدة من الزمن والضمير فى نسجه يعود إلى الروض ، وغاداه : باكره .

(٥) ذكر عبد القاهر ذلك أيضاً فى الدلائل ص ٤٨٢ وخطأ الأمدى فى استنباحه ليبت أبى تمام .

قد كتبت هذا الفصل على وجهه ، والمقصود منه منعه أن تطلق الاستعارة على الصوغ والحوك - وقد جعلنا فعلا للربيع - واستدلالة على ذلك بامتناع أن يقال : وكأنه صائغ وكأنه حائك .
اعلم أن هذا الاستدلال كأحسن ما يكون إلا أن الفائدة تتم بأن نبين جهته ومن أين كان كذلك .

والقول فيه : أن التشبيه كما لا يخفى يقتضى شيئين مشبهين ومشبهاً به ، ثم ينقسم إلى الصريح وغير الصريح . فالصريح أن تقول : كأن زيدا الأسد ، فتذكر كل واحد من المشبه والمشبه به باسمه ، وغير الصريح أن تسقط المشبه من الذكر وتجرى اسمه المشبه به على المشبه كقولك : رأيت أسداً . تريد رجلاً شبيهاً بالأسد إلا أنك تغير اسمه مبالغة وإيهاماً أن لا فصل بينه وبين الأسد وأنه قد استحال إلى الأسدية . فإذا كان الأمر كذلك وأنت تشبه شخصاً بشخص فإنك إذا شبهت فعلاً بفعل كان هذا حكماً فأنت تقول مرة : كأن تزيينه لبكلامه نظم در فتصرح بالمشبه والمشبه به وتقول أخرى : انما ينظم دراً ؛ تجعله كأنه ناظم دراً على الحقيقة . وتقول في وصف الفرس : كأن سيره سباحة وكان جريه طيران طائر ، هذا إذا صرحت ، وإذا أخفيت واستعرت قلت : يسبح براكبه ، ويطير بفارسه ، فتجعل حركته سباحة وطيراناً .

ومن لطيف ذلك ما كان كقول أبي دلالة يصف بعقله :

٤٨٩ - أرى الشهباء تعجن اذ غمدونا

برجليها وتخبز باليسدين

شبه حركة رجليها حين لم تثبتا على موضع تعتمد بهما عليه وهوتا ذاهبتين نحو يديها بحركة يدي العاجن فإنه لا يثبت اليد في موضع بل يزلهما إلى قدام وتزول من عند نفسها لرخاوة العجين ، وشبه حركة يديها بحركة يد الخابز

من حيث كان الخايز يثنى يده نحو بطنه ويحدث فيها ضرباً من التقيؤ ، كما تجد في يد الدابة إذا اضطربت في سيرها ولم تقف على ضبط يديها ، وأن ترى بها إلى قدام ، وأن تشد اعتمادها حتى تثبت في الموضع الذي تقع عليه فلا تزول عنه ولا تنثنى ، وأعود إلى المقصود .

فإذا كان لا تشبيه حتى يكون معك شيان ، وكان معنى الاستعارة أن تدبر لفظ المشبه لفظ المشبه به ولم يكن معنا في «صاغ الربيع» أو «حاك الربيع» إلا شيء واحد وهو الصوغ أو الحرك كان تقدير الاستعارة فيه محالاً جارياً مجزى أن يشبه الشيء بنفسه وتجعل اسمه عارية فيه وذلك بين الفساد (١) .

فإن قلت : أليس الكلام على الجملة معقوداً على تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الصوغ والنسج به ، فكيف لم يحز دخول «كأن» في الكلام من هذه الجهة ؟

فإن (٢) هذا التشبيه ليس هو التشبيه الذي يعقد في الكلام ويفاد بكأن والكاف ونحوهما ، وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى الربيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه (٣) . ووزانه وزان قولنا لأنهم يشبهون «ما» بليس فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر فيقولون : ما زيد منطلقاً ، فنخبر عن تقدير قدره في نفوسهم وجهة راعوها في إعطاء «ما» حكم «ليس» في العمل ، فسكاً لا يتصور أن يكون قولنا «ما زيد منطلقاً» تشبيهاً على حد «كأن زيداً الأسد» ، كذلك لا يكون .

(١) فالصياغة عند عبد القاهر والآمدى بمعناها الأعم أفة فلا تجوز فيها .

(٢) هذا هو جواب الشرط .

(٣) فالمبالغة في التشبيه مقصودة بالإفادة بخلافه هنا فإنه تشبيه وحمل .

معنوى يترتب عليه المقصود بالإفادة وهو الإسناد .

« صاغ الربيع » من التشبيه (١) فكلما لنا إذن في تشبيهه مقول منطوق به وأنت في تشبيهه معقول غير داخل في النطق . . هذا — وإن يكن ههنا تشبيهه فهو في الربيع لا في الفعل المسند إليه واختلافنا في صاغ وحاك هل يكون تشبيهها واستعارة أم لا فلا يلتقي التشبيهان أو يلتقي المشتم والمعرق . وهذا هو القول على الجملة إذا كانت حقيقة أو مجازا وكيف وجه الحد فيها .

* * *

فشكل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل (٢) وواقع موقعه فهي حقيقة ، ولن تكون كذلك حتى تعرى من التأول ، ولا فصل بين أن تكون مصيبا فيها أفدت بها من الحكم أو مخطئا ، وصادقا أو غير صادق ، فثالث وقوع الحكم المفاد موقعه من العقل على الصحة واليقين والقطع قولنا : خلق الله تعالى الخلق وأنشأ العالم وأوجد كل موجود سواه ، فهذه من أحق الحقائق وأرسخها في العقول ، وأقدها نسبا في المعقول ، والتي إن رمت أن تغيب عنها غبت عن عقلك . ومتى هممت بالتوقيف في ثبوتها استولى النفي على معقولك ، ووجدتك كالمرى به من حائق إلى حيث لا مقر لقدم ، ولا مساغ لتأخر وتقدم ، كما قال أصدق القائمين جللت أسماؤه ، وعظمت كبرياؤه ، (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق) .

وأما مثال أن توضع الجملة على أن الحكم المفاد بها واقع موقعه من العقل وليس كذلك إلا أنه صادر عن اعتقاد فاسد وظن كاذب ، فثقل ما يجي . في التنزيل من الحكاية عن الكفار نحوه وما يهلكنا إلا الدهر ، فهذا ونحوه

(١) الفرق بين الأمرين واضح . . فكلام عبد القاهر هنا عليه مؤاخذات وكأنه ينفي التشبيه في أسلوب « أثبت الربيع النبات » .
(٢) أي عقل المتكلم .

من حيث لم يتكلم به قائله على أنه متأول بل أطلقه بجمله وعماه إطلاق من يضع الصفة في موضعها، لا يوصف بالمجاز ولكن يقال: عند قائله إنه حقيقة، وهو كذب وباطل، وإثبات لما ليس بثابت، أو نفي لما ليس بمتنفذ، وحكم لا يصححه العقل في الجملة بل يرده ويدفعه، إلا أن قائله جهل مكان الكذب والبطلان فيه أو جحد وباهت.

ولا يتخلص لك الفصل بين الباطل وبين المجاز حتى تعرف حد المجاز، وحده أن كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأول فهي مجاز، ومثاله مامضى من قولهم: فعل الربيع، وكما جاء في الخبر: «إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم»، قد أثبت الإثبات للربيع وذلك خارج عن موضعه من العقل لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصح وفضاياه العقول إلا أن ذلك على سبيل التأول وعلى العرف الجارى بين الناس أن يجعلوا الشيء إذا كان سبباً أو كالسبب في وجود الفعل من فاعله كأنه فاعل، فلما أجرى الله سبحانه العادة وأتخذ القضية أن تورق الأشجار وتظهر الأنوار وتلبس الأرض ثوب شبابها في زمان الربيع صار يتوهم في ظاهر الأمر ويجرى العادة كأن لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الربيع فأسند الفعل إليه على هذا التأويل والتنزيل.

وهذا الضرب من المجاز كثير في القرآن فنه قوله تعالى: «توقى أكلها كل حين بإذن ربها»، وقوله عز اسمه: «وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً»، وفي الأخرى: «فمنهم من يقول أياكم زادته هذه إيماناً»، وقوله: «وأخرجت الأرض أثقالها»، وقوله عز وجل: «حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت»، أثبت الفعل في جميع ذلك لما لا يثبت له فعل إذا رجعنا إلى المعقول على معنى السبب، وإلا فعلوم أن النخلة ليست تحدث الأكل ولا الآيات توجد العلم في قلب السامع لها، ولا الأرض تخرج الكامن

في بطنها من الأثقال ، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدره الله ظهر ما كنز فيها وأودع جوفها .

وإذا ثبت ذلك فالمبطل والكاذب لا يتأول في إخراج الحكم عن موضعه وإعطائه غير المستحق ، ولا يشبه كون المقصود سبباً بكون الفاعل فاعلاً ، بل يثبت القضية من غير أن ينظر فيها من شيء إلى شيء ، ويرد فرعاً إلى أصل ، وتراه أعمى أكمه يظن ما لا يصح صحيجاً ، وما لا يثبت ثابتاً ، وما ليس في موضعه من الحكم موضوعاً موضعه ، وهكذا المتعمد للكذب يدعى أن الأمر على ما وضه تليسياً وتمويهاً وليس هو من التأول (١) . والنسكتة أن المجاز لم يكن مجازاً لأنه إثبات الحكم لغير مستحقه بل لأنه أثبت لما لا يستحق تشبيهها ورداً له إلى ما يستحق ، وأنه ينظر من هذا إلى ذلك وإثباته ما أثبت للفرع الذي ليس بمستحق يتضمن الإثبات للأصل الذي هو المستحق ، فلا يتصور الجمع بين شيئين في وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل حتى يبدأ بالأصل في إثبات ذلك الوصف والحكم له .

ألا تراك لا تقدر على أن تشبه الرجل بالأسد في الشجاعة ما لم تجعل كونها من أخص أوصاف الأسد وأغلبها عليه نصب عينيك ، كذلك لا يتصور أن يثبت المثلث الفعل للشيء على أنه سبب ما لم تنظر إلى ما هو راسخ في العقل من أن لا فعل على الحقيقة إلا للقادر ، لأنه لو كان نسب الفعل إلى هذا السبب نسبة مطلقة لا يرجع فيها إلى حكم القادر ، والجمع بينهما من حيث تعلق وجوده بهذا السبب من طريق العادة كما يتعلق بالقادر من طريق الوجوب لما اعترف بأنه سبب ولا دعى أنه أصل بنفسه مؤثر في وجود الحادث كالقادر وإن تجاهل متجاهل فقال بذلك على ظهور الفضيحة وإسراعها إلى مدعيه

(١) راجع كلام عبد القاهر على المجاز العقلي في دلائل الإعجاز ، تحقيق خفاجي ص ٢٧٦ وما بعدها .

كان الكلام عنده حقيقة ولم يكن من مسئلتنا في شيء ، وألحق بنحو قول الكفار « وما يهلكنا إلا الدهر » ، وليس ذلك المقصود في مسئلتنا لأن الغرض ههنا ما وضع فيه الحكم واضعه على طريق التأويل فأعرفه .

ومن أوضح ما يدل على أن إثبات الفعل للشئ لأنه سبب يتضمن إثباته من حيث لا يتصور دون تصوره أن تنظر إلى الأفعال المسندة إلى الأدوات والآلات كقولك : قطع السكين وقتل السيف ، فإنك تعلم أنه لا يقع في النفس من هذا الإثبات صورة ما لم تنظر إلى إثبات الفعل للمعمل الأداة والفاعل بها ، فلو فرضت أن لا يكون ههنا قاطع بالسكين ومصرف لها أعناك أن تعقل من قولك « قطع السكين » معنى بوجه من الوجوه ، وهذا من الوضوح بحيث لا يك عاقل فيه ، وهذه الأفعال المسندة إلى من تقع تلك الأفعال بأمره كقولك « ضرب الأمير الدراهم بنى السور » ، لا تقوم في نفسك صورة لإثبات الضرب والبناء فعلا للأمير بمعنى الأمر به حتى تنظر إلى ثبوتها للباشر لها على الحقيقة ، والأمثلة في هذا المعنى كثيرة تتلواك من كل جهة وتجدها أنى شئت .

واعلم أنه لا يجوز الحكم على الجملة بأنها مجاز إلا بأحد أمرين : فإما أن يكون الشئ الذى أثبت له الفعل مما لا يدعى أحد من المحققين والمبطلين أنه مما يصح أن يكون له تأثير في وجود المعنى الذى أثبت له وذلك نحو قول الرجل : محبتك جاءت بي إليك . وكقول عمرو بن العاص في ذكر الكلمات التى استحسنتها : هن مخرجاتى من الشام ، فهذا ما لا يشبهه على أحد أنه مجاز وإما أنه يكون قد علم من اعتقادات المتكلم أنه لا يثبت الفعل إلا للقادر ، وأنه ممن لا يعتقد الاعتقادات الفاسدة كمنحو ما قاله المشركون وظنوه من ثبوت الهلاك فعلا للدهر فإذا سمعنا نحو قوله (١) :

(١) هو الصلتان العبدى الشاعر الأموى .

٤٩٠- أشاب الصغير وأفنى الكبير ركر الغداة ومر العشى(١)

وقول أبي الأصبح :

٤٩١- أهلكنا الليل والنهار معا والدهر يغدو مصمما جذعا(٢)

كان طريق الحكم عليه بالمجاز أن تعلم اعتقاد التوحيد إما بمعرفة أحوالهم السابقة أو بأن تجد في كلامهم من بعد إطلاق هذا النحو ما يكشف عن قصد المجاز فيه كنحو ما صنع أبو النجم(٣) فإنه قال أولا :

٤٩٢- قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

من أن رأيت رأسي كراس الأصلع

ميز عنه قزعا عن قزعه(٤)

مر الليالي أبطى أو أسرع

فهذا على المجاز ، وجعل الفعل لليالي ومروها إلا أنه خفي غير بادي الصفحة ، ثم فسر وكشف عن وجه التأول ، وأفاد أنه بنى أول كلامه على التخييل ، فقال :

٤٩٣- أفناه قيل الله للشمس اطلعي حتى إذا وارك أفق فارجمي(٥)

فبين أن الفعل لله وأنه المميد والمبدئ والمنشئ والمنهى ، لأن المعنى في قيل الله ، أمر الله ، وإذا جعل الفناء بأمره فقد صرح بالحقيقة ، وبين ما كان عليه من الطريقة .

(١) ومن المجاز في الإسناد قول العباس بن الأحنف أو أبي نواس :

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته فظرا

(٢) مصمما : ماضيا . جذعا : فتيلا .

(٣) هو من الرجاز المشهورين في العصر الأموي .

(٤) القزعه : جمع قزعة وهي الشعر حول الرأس .

(٥) هو لأبي النجم أيضاً .

وأعلم أنه لا يصح أن يكون قول الكفار « وما يهلكنا إلا الدهر » من باب التأويل والمجاز وأن يكون الإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ وأن فيه إيهاما للخطأ . كيف وقد قال تعالى بعقب الحكاية عنهم : « وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون » ، والمتجاوز أو المخطئ في العبارة لا يوصف بالظن ، إنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله وكما يوجبه ظاهر كلامه ، وكيف يجوز أن يكون الإنكار من طريق إطلاق اللفظ دون إثبات الدهر فاعلا للهلاك وأنت ترى في نص القرآن ما جرى فيه اللفظ على إضافة فعل الهلاك إلى الريح مع استحالة أن تكون فاعلة ؟ وذلك قوله عز وجل « مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح فيهبأصرا أصابت حرث قوم ظلموا أنفسهم فأهلكته » ، وأمثال ذلك كثير .

ومن قدح في المجاز (١) ، وهم أن يصفه بنغير الصدق ، فقد خبط خبطا عظيما واستهدف لما لا يخفى (٢) . ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به حتى تحصل ضروره وتضبط أقسامه إلا للسلامة من مثل هذه المقالة ، والخلاص مما نخاضه هذه الشبهة ، لكان من حق العاقل أن يتوفر عليه ، ويصرف العناية إليه ، فكيف وبطال الذين حاجة ماسة (٣) إليه من جهات يطول عدها ، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية بأنهم منها فيسرو دينهم من حيث لا يشعرون ، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يهتدون ؟ وقد اقتسمهم البلاء فيه من جانبي الإمراط والتفريط ، فمن مغرور مغرى بنفيه دفعة ، والبراءة منه جملة ، يشهد من ذكره ، ويذو عن

(١) وهم الظاهرية .

(٢) من التجسيم مثلا وإنكار البلاغة .

(٣) أى مهمة .

(م ١٨ - أسرار البلاغة - ج ٢)

اسمه ، يرى أن لزوم الظواهر فرض لازم ، وضرب الخيام حولها حتم واجب ، وآخر يغلو فيه ويفرط ، ويتجاوز حده ويخطئ ، فيعدل عن الظاهر والمعنى عليه ، ويسوم نفسه التعمق في التأويل ولا سبب يدعو إليه :

أما التفريط فما تجد عليه قوماً في نحو قوله تعالى : هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله ، وقوله : وجاء ربك ، و : الرحمن على العرش استوى ، وأشياء ذلك من النبوءات أقوال أهل التحقيق . فإذا قيل لهم إن الإتيان والمجيء انتقال من مكان إلى مكان ، وصفة من صفات الأجسام ، وإن الاستواء إن حل على ظاهره لم يصح إلا في جسم يشغل حيزاً يأخذ مكاناً ، والله عز وجل خالق الأماكن والأزمنة ، ومثني كل ما تصح عليه الحركة والنقلة والتمسك والسكون ، والانفصال والاتصال ، والمماسه والمحاذاة ، وأن المعنى على : إلا أن يأتيهم أمر الله ، وجاء أمر ربك ، وأن حقه أن يعبر بقوله تعالى : فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا ، وقول الرجل : آتيك من حيث لا تشعرون - يريد أنزل بك المكروه ، وأفعل ما يكون جزاء لسوء صنيعك في حال غفلة منك ، ومن حيث تأمن حلوله بك . وعلى ذلك قوله :

٤٩٤ - أتيناكم من أيمن الشق عندهم وبأثر الشق الحين من حيث لا يدري

نعم إذا قلت ذلك للواحد منهم ، رأيت أنه أعطاك الوفاق بلسانه فبين جنبيه قلب يتردد في الخيرة ويتقلب ، ونفس تفر من الصواب وتهرب ، وفكر واقف لا يجي . ولا يذهب ، يحضره الطبيب بما يبرئ منه دأبه ، ويريه المرشد وجه الخلاص من عنائه ، وبأثر إلا تدارأ عن العقل ، ورجوعاً إلى الجهل . لا يحضره التوفيق بقدر ما يعلم به أنه إذا كان لا يجرى في قوله تعالى : واسئل القرية ، على الظاهر لأجل علمه أن الجراد لا يسأل ، مع أنه لو تجاهل متجاهل فادعى أن الله تعالى خالق الحياة في تلك القرية حتى عقلت السؤال وأجابته عنه ونطقته لم يكن قال قولاً يكفر به ، ولم يزد على شيء .

يُلم كذبه فيه ، فمن حقه أن لا يجهّم ههنا على الظاهر ولا يضرب الحجاب دون سمعه وبصره حتى لا يعنى ولا يراعى مع ما فيه إذا أخذ على طاهره من التعرض للهلاك والوقوع في الشرك .

فأما الإفراط فما يتعاطاه قوم يجهّون الإغراب في التأويل ، ويحرصون على تكثير الوجوه ، وينسون أن احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل به عن الظاهر ، فهم يستكثرون الألفاظ على الأمثلة (١) من المعاني ، يدعون السليم من المعنى إلى السقيم ، ويرون الفائدة حاضرة وقد أبدت صفحاتها وكشفت قناعها فيعرضون عنها حبا للتشويق (٢) ، وقصداً إلى التوقيه وذهاباً في الضلالة .

وليس القصد ههنا بيان ذلك فأذكر أمثلته ، على أن كثيراً من هذا الفن يرغب عن ذكره لسخفه ، وإنما غرضي بما ذكرت أن أريك عظم الآفة في الجهل بحقيقة المجاز وتحصيله ، وأن الخطأ فيه مورط صاحبه ، وفاضح له ، ومسقط قدره . وجاعله سخكة (٣) يتفكك به ، وكاسيه عاراً يبقى على وجه الدهر وفي مثل هذا قال رسول الله ﷺ : يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، وليس حمله روايته وسرد ألفاظه ، بل العلم بمعانيه ومخارجه وطرقه ومناججه والفرق بين الجائز والممتنع ، والانتقاد المصحف (٤) ، والنافع (٥) .

(١) أي الأنواع المختلفة من المعاني .

(٢) التطلع وحب الظهور ، وتشويفت المرأة : تزينت .

(٣) أي يضحك عليه الناس .

(٤) اسم فاعل من أصحف له الرجل والدابة انتقاداً له وذلاً .

(٥) أي البعيد المتجافى .

وأقل ما كان ينبغي أن تعرفه الطائفة الأولى وهم المنكرون للبحار
أن التنزيل : كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها ، ولم يخرج
الألفاظ عن دلالتها ، وأن شيئاً من ذلك إن زيد إليه ، ما لم يكن قيل
الشرع يدل عليه أو ضمن ما لم يتضمنه ، أتبع ببيان من عند النبي ﷺ ،
وذلك كبيانه للصلاة والحج والزكاة والصوم ؛ كذلك لم يقض بتبديل
عادات أهلها ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم ، ولم يمنهم ما يتعارفونه من
التشبيه والتمثيل والحذف والانساع ، وكذلك كان من حق الطائفة
الأخرى أن تعلم أنه عز وجل لم يرض لنظم كتابه الذي سماه هدى وشفاء
ونوراً وضياء ، وحياة تحيا بها القلوب ، وروحاً تنشرح عنه الصدور ،
ما هو عند القوم الذين خوطبوا به خلاف البيان ، وفي حد الإغلاق والبعد
من التبيان ، وأنه تعالى لم يكن ليعجز بكتابته من طريق الإلباس والتعمية
كما يتعاطاه الملقز من الشعراء ، والمحاجي من الناس ، كيف وقد وصفه
بأنه « عربى مبين » .

هذا وليس التعسف الذى يرتكبه بعض من يحمل التأويل من جنس
ما يقصده أصحاب الألفاظ والأحاجى ، بل هو شئ يخرج عن كل طريق
وبيان كل مذهب ، وإنما هو سوء نظر منهم ووضع الشئ في غير موضعه
ولإخلال بالشريعة ، وخروج عن القانون وتوهم أن المعنى إذا دار في
نفوسهم وعقل من تفسيرهم فقد فهم من لفظ المفهر ، وحتى كأن الألفاظ
تنقلب عن معيبتها ، وتزول عن موضوعها ، فتحمل ما ليس من شأنها أن
تحتمله ، وتؤدي ما لا يوجب حكمها أن تؤديه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا كلام في المجاز ، وفي بيان معناه وحققيقته

د وفيه بيان المنقول والمشارك والمجاز المرسل وعلاقته ،

المجاز (١) مفعول من جاز الشيء يجوزته إذا تعداه . وإذا عدل باللفظ

(١) تكلم ابن رشيق في العمدة ، على المجاز فقال : العرب كثيراً ما تستعمل المجاز ، وتعدده من مفاخر كلامها ، فإنه دليل الفصاحة ورأس البلاغة . إلى أن قال : والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة ، وأحسن موقعاً في القلوب والاسماع ، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ ثم لم يكن محالاً محضاً فهو مجاز ، لاحتياله وجوه التأويل ، فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز ، إلا أنهم خصوا به - أعنى اسم المجاز - باباً بعينه ، وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه أو كان منه بسبب ، كما قال جرير بن عطية :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا عضاباً
أراد المطر لقربه من السماء ، ويجوز أن يريد بالسماء السحاب ، لأن كل ما أطلق فهو سماء ، وقال : سقط ، يريد سقط المطر الذي فيه ، وقال : رعيناه : والمطر لا يرعى ، ولكن أراد التبت الذي يكون عنه . فهذا كله مجاز ، وكذلك قول العتاني :

يا ليلة لي بحوارين ساهرة حتى تكلم في الصبح العصافير
لجعل الليلة ساهرة على المجاز ، وإنما يسهر فيها ، وجعل للعصافير كلاماً

== ولا كلام لها على الحقيقة، ومثله قول الله عز وجل لإخباراً عن سليمان عليه السلام: يا أيها الناس علمنا منطق الطير - وإنما الحيوان الناطق الإنسان والجن واللائكة، فأما الطير فلا، لكنه مجاز مليح واتساع، فالمجاز بهذا عند ابن رشيق يشمل ما سمي بعد المجاز المرسل والمجاز العقلي، وقد يشمل الاستعارة أيضاً لولا أنه بعد أن جعلها منه عاد فجعله قسماً خاصاً مقابل له وللتشبيه.

ثم تكلم على الاستعارة فقال: الاستعارة أفضل المجاز، وأول أبواب البدع، وليس في حلي الشعر أعجب منها، وهي من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها ونزلت موضعها، والناس مختلفون فيها: منهم من يستعير الشيء ما ليس منه ولا إليه، كقول لبيد:

وغداة ربح قد كشف وقرة

إذ أصبحت يسد الشمال زمامها

فاستعار للريح الشمال يدا، وللغداة زماماً، وجعل زمام الغداة اليد الشمال إذ كانت الغالبة عليها، وليست اليد من الشمال، ولا الزمام من الغداة. ومنهم من يخرجها مخرج التشبيه، كما قال ذو الرمة:

أقامت به حتى ذوى العود والنوى

وساق الثريا في ملأته الفجر

فاستعار للفجر ملأته، وأخرج لفظه مخرج التشبيه، وكان أبو عمرو ابن العلاء لا يرى أن لأحد مثل هذه العبارة، ويقول: ألا ترى كيف صير له ملأته، ولا ملأته له، وإنما استعار له هذه اللفظة، وبعض الكتاب يرى ما كان من نوع بيت ذي الرمة ناقص الاستعارة، إذ كان محمولا على التشبيه،

== ويفضل عليه ما كان من نوع بيت لبيد ، وهذا عندى خطأ ، لأنهم إنما يستحسنون الاستعارة القريبة ، وعلى ذلك مضى جلة العلماء ، وبه أتت النصوص عنهم ، وإذا استعير للشئ ما يقرب منه ويليق به كان أولى مما ليس منه في شئ ، ولو كان البعيد أحسن استعارة من القريب لما استهجنوا قول أبي نواس :

بح صوت المال مما منك يشكو ويصبح

فأى شئ أبعد استعارة من صوت المال ؟ فكيف حتى يح من الشكوى والسياح . وهذان القسمان اللذان ذكرهما ابن رشيق عما اللذان سميا بعد هذا بالاستعارة التحقيقية والممكنية ، والمعروف الآن أن كلا منهما مبني على التشبيه فالممكنية فيها مشبه ومشبه به أيضاً ، ولكن يثبت فيها للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً أجرى عليه اسم ذلك الأمر .

ثم تكلم على التمثيل فقال : ومن ضروب الاستعارة التمثيل ، وهو المماثلة عند بعضهم ، وذلك أن **أ** تمثل شيئاً بشئ فيه إشارة ، نحو قول امرئ القيس :

وما ذرفت عينك إلا لتقدحى بسميك في أعشار قلب مقتل

فقل عينها يسمى الميسر - يعنى المعلى ، وله سبعة أنصاء ، والرقب وله ثلاثة أنصاء - فصار جميع أعشار قلبه للسهمين اللذين مثل بهما عينها ، ومثل قلبه بأعشار الجزور ، فتمت له جهات الاستعارة والتمثيل . وقال حريث بن زيد الخيل :

أبانا بقتلانا من القوم عصبه كراماً ولم نأكل بهم حشف النخل ==

عما يوجه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً .

ثم اعلم بعد أن في إطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطاً وهو أن يقع نقله على وجه لا يمرى معه من ملاحظة الأصل . ومعنى الملاحظة أن الاسم يقع لما تقول إنه مجاز فيه بسبب بينه وبين الذي يجعله حقيقة فيه ، نحو أن اليد تقع للنعمة وأصلها الجارحة لأجل أن الاعتبارات اللغوية تتبع أحوال المخلوقين وعاداتهم ، وما يقتضيه ظاهر البنية وموضوع الجيلة ، ومن شأن النعمة أن تصدر عن اليد ومنها تصل إلى المقصود بها والموهوبة هي منه . وكذلك الحكم إذا أريد باليد القوة والقدرة لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد ، وبها يكون البطش والأخذ والدفع والشع ، والجذب والضرب والقطع ، وغير ذلك من الأفعال (١) التي تخبر فضل إخبار عن وجوه القدرة وتنفى عن مكانها . ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئاً لا ملائمة بينه وبين هذه الجارحة بوجه .

ولوجوب اعتبار هذه النسبة في وصف اللفظ بأنه مجاز لم يجوز استعماله

= فمثل خيلاس الناس بحشف النخل ، ويجوز أن يريد أخذ البذرة فيكون حينئذ حذفاً أو إشارة .

وذكر أن معنى التمثيل اختصار قولك مثل كذا وكذا كذا وكذا ، وأن التمثيل والاستعارة من التشبيه إلا أنهما بغير آلتهم ، وعلى غير أسلوبه ، وأسارب التشبيه عنده أن يكون مع دخول الكاف وأمثالها أو كان وما شاكلها .

(١) جمع أفعال وهو جمع لفعل .

في الألفاظ التي يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشتركين
كـ بعض الأسماء المجموعة في الملاحن (١) ، مثل أن الثور يكون اسماً للقطعة
الكبيرة من الألفاظ (٢) والنهار لاسم لفرخ الجباري (٣) واللبل لولد
الكروان (٤) كما قال :

٤٩٣ - أكلت النهار بنصف النهار

وليلاً أكلت بليل بهيم

وذلك أن اسم الثور لم يقع على الألفاظ لأمر بينه وبين الحيوان المعلوم ،
ولا النهار على الفرخ لأمر بينه وبين ضوء الشمس أداه إليه وساقه نحوه .
والغرض المقصود بهذه العبارة - أعني قولنا المجاز - أن نبين أن اللفظ
أصلاً مبدوءاً به في الوضع ومقصوداً ، وأن جـ يه على الثاني إنما هو على
سبيل النقل إلى الشيء من غيره ، كما يعنى الشيء برأيه ما يجارره ، وينصيح
بلون ما يدانيه ، لذلك لم نرهم يطلقون المجاز في الأعلام وأطلاقهم لفظ
النقل فيها ، حيث قالوا : العلم على ضربين منقول ومرئجل ، وأن المنقول
منها يكون منقولاً عن اسم جنس كأسد وثور وزيد وعمر ، أو صفة
كما صم وحارث أو فعل كيزيد ويشكر ، أو صوت كبيه ، فأنبتوا بهذا كله
النقل من غير العلوية إلى العلوية ، ولم يروا أن يصفوه بالمجاز فيقولوا مثلاً
لن « يشكر » حقيقة في مضارع شكر ومجاز في كونه لاسم رجل ، وإن

(١) جمع لحن على غير قياس ، أو ملحن وهو القول الذي يورى به
عن غيره .

(٢) أي الجبن المصنوع من اللبن الحامض .

(٣) طائر يضرب به المثل في الحق .

(٤) طائر طويل الأرجلين أغبر وهو قريب من الحمامة وله صوت جميل .

حجراً حقيقة في الجماد ومجاز في اسم الرجل ، وذلك أن الحجر لم يقع اسماً للرجل ، لالتباس كان بينه وبين الصخر على حسب ما كان بين اليد والنعمة وبينها وبين القدرة ، ولا كما كان بين الظهر الحامل وبين المحمول في نحو تسميتهم المزادة راوية (١) وهي اسم للبعير الذي يحملها في الأصل ، وكنتسميتهم البعير حفصاً وهو اسم لمتاع البيت الذي يحمل عليه - ولا كنحو ما بين الجزء من الشخص وبين جملة الشخص كتسميتهم الرجل عيناً إذا كان ريثة (٢) ، والناقة ناباً - ولا كما بين الثبوت والغيث وبين السماء والمطر حيث قالوا : رعيننا الغيث ، يريدون البيت الذي الغيث سبب في كونه ، وقالوا أصابنا السماء ، يريدون المطر ، وقال (٣) :

٤٩٦ - « تلفه الأواح والسمى »

وذلك أن في هذا كله تأولا وهو الذي أفضى بالاسم إلى ما ليس بأصل فيه ، فاهين لما كانت المقصودة في كون الرجل ريثة صارت كأنها الشخص كله ، إذ كان لولا هذا ما لا يعنى شيئاً مع فقدتها ، والغيث لما كان الثبوت يكون عنه صار كأنه هو ، والمطر لما كان ينزل من السماء عبروا عنه باسمها .

واعلم أن هذه الأسباب السكائنة بين المنقول والمنقول عنه تختلف في القوة والضعف والظهور وخلافه ، فهذه الأسماء التي ذكرتها إذا نظرت إلى المعاني التي وصلت بين ما هي له وبين ما ردت إليه وجدتها أقوى من نحو ما تراه

(١) من روى الماء : حملة مثل روى الحديث : حفظه .

(٢) من ربأ القوم : استطلع حركاتهم .

(٣) هو رؤية وينسب للعجاج وتامه « في دفء » أرطاة لها حنى ، الأرطاة جمع أرطى شجر نوره كنور الخلاف ، وثمره كالغلاب ، الحنى جمع حنو وحنى وهو : العود المعوج .

والسمى : جمع سماء بمعنى المطر . والأرواح : الرياح .

في تسميتهم الشاة التي تذبح عن الصبي إذا حلقت عقيفته (١) «عقيقة»، وتجد حالها بعد أقوى من حال العقيرة في وقوعها للصوت في قولهم «رفع عقيرته»، وذلك أنه شيء جرى اتفاقاً ولا معنى يصل بين الصوت وبين الرجل المعقورة على أن القياس يقتضي أن لا يسمى مجازاً، ولكن يجري مجرى الشيء يحكم فيه بعد وقوعه، كما نثر إذا حكى فيه كلام صدر عن فائله من غير قصد إلى قياس وتشبيه، بل الإخبار عن أمر من قصده بالخطاب كقولهم: «في الصيف ضيعت اللبن» (٢).

ولهذا الموضع تحقيق لا يتم إلا بأن يوضع له فصل مفرد. والمقصود الآن غير ذلك، لأن قصدي في هذا الفصل أن أبين أن المجاز أعم من الاستعارة، وأن الصحيح من القضية في ذلك أن كل استعارة، مجاز، وليس كل مجاز استعارة، وذلك أنا نرى كلام العارفين بهذا الشأن، أعنى علم الخطابة ونقد الشعر، والذين وضعوا الكتب في أقسام البديع، يجري على أن الاستعارة نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حد المبالغة.

قال القاضي أبو الحسن (٣) في أثناء فصل ذكرها فيه: «وملاك الاستعارة تقريب الشبه ومناسبة المستعار للمستعار منه».

وهكذا تراهم يعدونها في أقسام البديع، حيث يذكر التهجيس والتطبيق والتوشيح ورد العجز على الصدر وغير ذلك، من غير أن يشترطوا شرطاً. ويعقبوا ذكرها بتقييد، فيقولوا: ومن البديع الاستعارة التي من شأنها كذا. فلولا أنها عندهم انقل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة إما قطعاً وإما قريباً

(١) هي شعر كل مولود من الناس والبهائم حين الولادة.

(٢) يضرب لمن ضيع الشيء في وقته وعاد يطلبه بعد فواته.

(٣) هو القاضي الجرجاني صاحب كتاب الوساطة راجع ص ٣٤ الوساطة.

من المقطوع عليه لما استجازوا ذكرها مطلقه غير مقيدة بين ذلك أنها
إن كانت تساوق المجاز ونجوى مجراه حتى تصلح لكل ما يصلح له، فذكرها
في أقسام البديع يقتضى أن كل موصوف بأنه مجاز فهو بديع عندهم، حتى
يكون لإجراء اليد على النعمة بديعاً وتسمية البعير حفصاً والناقة ناباً والريشة
عيناً والشاة عقيقة بديعاً كله، وذلك بين الفساد.

وأما ما تجده في كتب اللغة من إدخال ما ليس طريق نقله التشبيه في
الاستعارة، كما صنع أبو بكر بن دريد في الجمهرة فإنه ابتداءً باباً فقال:
«باب (١) الاستعارات»، ثم ذكر فيه أن الوعى اختلاط الأصوات في
الحرب ثم كثرت وصار الحرب وعى، وأنشد:

٤٩٥ - إضامة (٢) من ذودها الثلاثين لها وعى (٣) مثل وعى الثمانين
يعنى اختلاط أصواتها. وذكر قولهم «رعينا الغيث والسماء»، يعنى
المطر، وذكر ما هو أبعد من ذلك فقال: الخرس، ما تطعمه النفساء: ثم
صارت الدعرة للولادة خرساً: والإعذار الختان وسمى الطعام للختان
إعذاراً، وأن الظعينة أصابها المرأة في الهودج، ثم صار البعير والهودج
ظعينة، والخطر، ضرب البعير بذنبه جاتى وركبه ثم صار ما لصق من البول
بالوركين خطراً. وذكر أيضاً الراوية بمعنى المازدة والعقيقة، وذكر فيما
بين ذكره لهذا الكلام أشياء هي استعارة على الحقيقة على طريقة أهل الخطابة
وتقد الشعر، لأنه قال: الظلما العطش وشهوة الماء، ثم كثرت ذلك حتى قالوا
«ظلمت إلى لقائك»، وقال: الوجور ما أوجره الإنسان من دواء
أو غيره (٤)، ثم قالوا أوجره الرمح إذا طعنته فيه.

(١) راجع ٣: ٤٩٠ الجمهرة لابن دريد.

(٢) الإضامة: الجماعة من الرجال. (٣) صوت وشدة جلبة.

(٤) هو ما يوجر أى يصب في الحلق.

فالوجه في هذا الذي رواه - من إطلاق الاستعارة على ما هو تشبيه كاهو شرط أهل العلم بالشعر ، وعلى ما ليس من التشبيه في شيء ، ولكنه نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاص وضرب من الملازمة بينهما و خلط أحدهما بالآخر : أنهم كانوا نظروا إلى ما يتعارفه الناس في معنى العارية ، وأنها شيء حول على مالكة ، ونقل عن مقره الذي هو أصل في استحقاقه ، إلى ما ليس بأصل ، ولم يراعوا عرف القوم (١) ، ووزانهم في ذلك وزان من يترك عرف النجوين في التميز واختصاصهم له بما احتمل أجناساً مختلفة كالمقادير والأعداد وما شاركها في أن الإهام الذي يراى كشفه منه هو احتماله الاجناس فيسمى الحال مثلاً تميزاً من حيث إنك إذا قلت « راكباً » ، فقد ميزت المقصود وبينته ، كما فعلت ذلك في قولك : عشرون درهماً ومنوان سمناً وقفيران برأوى مثله رجلاً والله دره رجلاً ، وليس هذا المذهب بالمذهب المرضي ، بل الصواب أن تقصر الاستعارة على ما نقله نقل التشبيه للبلاغة ، لأن هذا نقل يطرد على حد واحد ، وله فوائد عظيمة وتتأخر شريفة ، فالتطفل به على غيره في الذكر وتركه مغموراً فيما بين أشياء ، ليس لها في نقلها مثل نظامه ولا أمثال فوائده ، ضعف من ان رأى وتقصر في النظر .

وربما وقع في كلام العلماء بهذا الشأن الاستعارة على تلك الطريقة العامة ، إلا أنه لا يكون عند ذكر القوانين وحيث تقرر الأصول . ومثاله أن أبا القاسم الأمدى (٢) ، قال في أثناء فصل يبحث عن شيء اعترض به على البحترى في قوله :

(١) وهم أهل العلم بالشعر البلاغة والخطابة .

(٢) صاحب كتاب الموازنة ، وقد توفي عام ٢٧١ هـ . أما الأمدى الأصولي فاسمه سيف الدولة أبو الحسن علي بن محمد وله كتاب الأحكام توفي عام ٢٣١ هـ .

٤٩٦ - فكان مجلسه المحجب محفل

وكان خباوته الخفية مشهد

إن المكان لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم، ثم قال : ذ الأتري إلى قول المهمل:

٤٩٧ - واستب بعدك يا كليب المجلس

على الاستعارة (١) :

فأطلق لفظ الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون في الأمر وإيس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه بل على وجه وقوع الشيء على ما يتصل به وتكثر ملاسته إياه ، وأى شبه يكون بين القوم ومكانهم الذي يجتمعون فيه ؟ إلا أنه لا يعتد بمثل هذا فان ذلك قد يتفق حيث ترسل العبادة .

وقال الأمدى نفسه : د ثم قد يأتي في الشعر ثلاثة أنواع آخر يكتسى المعنى العام بها بهاء وحسناً حتى يخرج بعد عمومته إلى أن يصير مخصوصاً ، ثم قال : ود هذه الأنواع هي التي وقع عليها اسم البديع وهي الاستعارة والطباق والتجنيس (٢) ، فهذا نص في موضع القوانين، على أن الاستعارة من أقسام البديع ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة كما بينت لك . وإذا كان كذلك ثم جعل الاستعارة على الإطلاق بديعاً فقد أثبتك أنها اسم الضرب المختص من النقل دون كل نقل ما عرفت .

واعلم أنا إذا أسسنا النظر وجدنا المنقول من أصل التشبيه على المبالغة أحق بأن يوصف بالاستعارة من طريق المعنى ، بيان ذلك أن ملك المعبر

(١) ص ١٦٩ الموازنة - طبعة صبيح .

(٢) الموازنة .

لا يزول عن المستعار ، واستحقاقه إياه لا يرتفع ، فالعارية إنما كانت عارية لأن يد المستعير يد عليها ما دامت يد المعير باقية وملكية غير زائلة ، فلا يتصور أن يكون للمستعير تصرف لم يستفده من المالك الذي أعاره . ولا أن تستقر يده مع زوال اليد المنقول عنها .

وهذه جملة لا تراها إلا في المنقول نقل التشبيه لأنك لا تستطيع أن تتصور جرى الاسم على الفرع من غير أن تخرجه إلى الأصل : وكيف ولا يعقل تشبيه حتى يكون ههنا مشبه ومشبه به ، هذا والتشبيه ساذج مرسل فكيف إذا كان على معنى المبالغة وعلى أن تجعل الثاني كأنه انقلب مثلاً إلى جنس الأول فصار الرجل أسداً وبحراً ، وبدراً ، والعلم نوراً ، والجهل ظلمة ، لأنه إذا كان على هذا الوجه كانت حاجتك إلى أن تنظر به إلى الأصل أمس ، لأنه إذا لم يتصور أن يكون ههنا سبع من شأنه الجراءة العظيمة والبطش الشديد كان تقديرك شيئاً آخر يتحول إلى صفته ويصير في حكمه من أبعد المحال .

وأما ما كان منقولاً لأجل التشبيه كاليد في نقلها إلى النعمة فلا يوجد ذلك فيه لأنك لا تثبت للنعمة بإجراء اسم اليد عليها شيئاً من صفات الجارحة المعلومة ولا تروم تشبيهها بها ألينة لا مبالغاً ولا غير مبالغ ، فلو فرضنا أن تكون اليد اسماً وضع النعمة ابتداءً ثم نقلت إلى الجارحة لم يكن ذلك مستحيلاً . وكذلك لو ادعى مدعي أن جرى اليد على النعمة أصل ولغة على حديثها وليست مجازاً لم يكن مدعيها شيئاً يحيله النقل . ولو حاول نحاول أن يقول في مسألتنا قولاً شديداً بهذا مرام تقدير شيء يجري عليه اسم الأسد على المعنى الذي يريده بالاستعارة مع فقد السبع المعلوم ومن غير أن يثبت استحقاقه لهذا الاسم في وضع اللغة رام شيئاً في غاية البعد .

وعبارة أخرى : العارية من شأنها أن تكون عند المستعير على صفة
شبيهة بصفتها - وهي عند المالك - ولستأ نجد هذه الصورة إلا فيما نقل
نقل التشبيه للبالغة دون ما سواه ، ألا ترى أن الاسم المستعار يتناول
المستعار له ليدل على مشاركته المستعار منه في صفة هي أخص الصفات التي
من أجلها وضع الاسم الأول ، أعني أن الشجاعة أقوى المعاني التي من أجلها
سمى الأسد أسداً وأنت تستعير الاسم للشيء على معنى إثباتها له على حدها
في الأسد ، فأما اليد ونقلها إلى النعمة فليست من هذا في شيء لأنها لم تتناول
النعمة لتدل على صفة من أوصاف اليد بحال ، ويحذر ذلك نكته ، وهي
أنك تريد بقولك رأيت أسداً أن تثبت للرجل الأسدية ، ولست تريد
بقولك له عندى يد ، أن تثبت للنعمة اليدية وهذا واضح جداً .

واعلم أن الواجب كان أن لا أعد وضع الشفة موضع الجحفة والجحفة
في مكان المشفر ونظائرهما التي قدمت ذكرها في الاستعارة ، وأضن باسمها أن
يقع عليه ، ولكنى رأيتهم قد خلطوه بالاستعارات وعدوه معداً (١)
فكرهت التشدد في الخلأ واعتددت به في الجملة ، ونهيت على ضعف أمره
بأن سميت استعارة غير مفيدة . وكان وزان ذلك أن يقال المفعول على ضربين :
مفعول صحيح ومشبه بالمفعول فيتجاوز باعتداد المشبه بالمفعول في الجملة ثم
يفصل بالوصف ، ووجه شبه هذا النحو الذي هو نقل الشفة إلى موضع
الجحفة بالاستعارة الحقيقية لأنك تنقل الاسم إلى مجانس له ، ألا ترى أن
المراد بالشفة والجحفة عضو واحد وإنما الفرق أن هذا من الفرس وذلك
من الإنسان ، والمجانسة والمشابهة من واد واحد ، فأنت تقول : أعير الشيء
اسمه الموضوع له هنالك - أى في الإنسان - ههنا - أى في الفرس - لأن

(١) راجع ٣ : ٤٨٩ الجمهرة لابن دريد ، حيث ذكر مثلاً لها تحت
باب سماء ، باب ما يستعار فيتكلم به في غير موضعه .

أحدهما مثل صاحبه وشريكه في جنسه كما أعرت للرجل اسم الأسد لأنه شارك في صفته الخاصة به وهي الشجاعة البليغة ، وليس لليد مع النعمة هذا الشبه إذ لا تجانسه بين الجارحة وبين النعمة ، وكذا لا شبه ولا جنسية بين البعير ومتاع البيت وبين المزاودة وبين البعير ، ولا بين العين وبين جملة الشخص ، فإطلاق اسم الاستعارة عليه بعيد ، ولو كان اللفظ يستحق الوصف بالاستعارة بمجرد النقل لجاز أن توصف الأسماء المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنها مستعارة فيقال حجير مستعار في اسم الرجل ولزم كذلك في الفعل المنقول نحو يزيد ويشكر وفي الصوت نحو د بيه ، (١) في قوله :

٤٩٧ - لأنكجن بيه جارية خدبه (٢)

مكرمة محبه تحب أهل الكعبة (٣)

وذلك ارتكاب قبيح وفرط تعصب على الصواب .

ويلوح هنا شيء ، وهو أنا وإن جعلنا الاستعارة من صفة اللفظ فقلنا اسم مستعار وهذا اللفظ استعارة ههنا وحقيقة هناك ، فإذا على ذلك فغيرها إلى المعنى من حيث قصدنا باستعارة الاسم أن نثبت أخص معانيه المستعار له ، يدل ذلك على ذلك قولنا : جعله أسداً وجعله بدرأً وجعل للشمال يداً ، فلو لا أن استعارة الاسم للشيء تتضمن استعارة معناه له لما كان لهذا التكلام معنى لأن جعل لا يصلح لإلاحيث يراد إثبات صفة للشيء كقولنا : جعلته أديراً وجعلته

(١) البية : حكاية صوت الطفل ، وهو لقب عبد الله بن الحرث بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب ولقبته والدته هند بنت أبي سفيان بذلك وهو صغير وكانت ترقصه وتشد هذا الشعر .

(٢) الخدبة : السمين .

(٣) تحب : أي تغلب نساء قريش في حسنها .

(م ١٩ - أسرار البلاغة - ج ٢)

لصا تريد أنه أثبت له الإمارة والاصوصية ، وحكم جعل لما تعدى إلى
مفعولين حكم صير ، فكما لا نقول صيرته أميراً إلا على معنى أنك أثبت له صفة
الإمارة كذلك لم نقل : جعله أسداً ، إلا على أنه أثبت له معنى من معاني
الأسود ، ولا يقال : جعلته زيدا ، بمعنى سمّيته زيدا ، ولا يقال للرجل :
اجعل ابنك زيدا ، بمعنى سمّه زيدا ، ولا يقال ولد لفلان ابن فجعله زيدا أى
سماه زيدا ، وإنما يدخل الغلط في ذلك على من لا يحصل هذا الشأن .

فأما قوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) وإنما جاء على
الحقيقة التي وصفتمها وذلك أنهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث واعتقدوا وجودها
فيهم ، عن هذا الاعتقاد صدر عنهم ما صدر لثبوتها في أذهانهم بصورة الإناث
وما صدر من الاسم أعنى إطلاق اسم الإناث ، وليس المعنى أنهم وضعوا لها
لفظ الإناث أو لفظ البنات اسما من غير اعتقاد معنى وإثبات صفة ، هذا
محال لا يقوله عاقل ، أو ما يسمعون قول الله عز وجل (أشهدوا خلقهم ؟
ستكتب شهادتهم ويسئلون) فإن كانوا لم يزدوا على إجراء الإسم على
الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة ومعنى فأى معنى لأن يقال : (أشهدوا
خلقهم) — هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثبات صفة ولم يفعلوا أكثر من أن
وضعوا اسما ، ثم استحقوا إلا اليسير من الذم ، ولما كان هذا القول كفرا
منهم ، والأمر في ذلك أظهر من أن يخفى ، ولكن قد يكون للشيء المستحيل
وجوه في الاستحالة فتذكر كلها ، وإن كان في الواحد منها ما يزيل الشبهة
ويتم الحجة (١) .

(١) ذكر ذلك في دلائل الإعجاز أيضا ص ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٩٢ ،
وذكره في د في أمرار البلاغة ، في موضع سابق .

فصل

في تقسيم المجاز إلى اللغوى والعقلى واللغوى إلى الاستعارة وغيرها ،

اعلم أن المجاز على ضربين مجاز من طريق اللغة ومجاز من طريق المعنى والمعقول ، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا : اليد مجاز في النعمة ، والأسد مجاز في الإنسان وكل ما ليس بالسبع المعروف ، كان حكماً أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلاً الذى وقعت له ابتداء في اللغة وأوقعها على غير ذلك إما تشبيهاً وإما اتصالاً وملازمة بين ما نقاهم إليه وما نقلها عنه .

ومضى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمال من حيث هي بطل لا يصح ردها إلى اللغة ولا وجه ، لنسبتها إلى واضعها لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم ، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم فلا يصير ضرب خبراً عن زيد بوضع اللغة بل بمن قصد لإثبات الضرب فعلاً له .

وهكذا ، ليضرب زيد ، لا يكون أمراً لزيد باللغة ولا (اضرب) أمراً للرجل الذى تخاطبه وتقبل عليه من كل من يصح خطابه باللغة ، بل بك أياً المتكلم ، فالذى يعود إلى واضع اللغة أن ضرب لإثبات الضرب وليس لإثبات الخروج ، وإنه لإثباته في زمان ماضٍ وليس لإثباته في زمان مستقبل ، فأما تعين من يثبت له فيتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين والمخبرين عن ودائع الصدور ، والكاشفين عن المقاصد والدعاوى . صادقة كانت تلك الدعاوى أو كاذبة ، ومجرأة على صحتها ، أو منزلة عن مكانها من الحقيقة ووجهتها ، ومطلقة بحسب ما تأذن فيه العقول وترسمه ، أو معدولة بها عن حراسمها نظماً لها في سلك التخيل ، وسلوكها في مذهب التأويل .

فإذا قلنا مثلاً : خط أحسن مما وشاه الربيع أو صنعه الربيع ، كنا قد ادعينا في ظاهر اللفظ أن الربيع فعلاً أو صنعاً وأء. شارك الحى القادر في صحة الفعل منه وذلك تجوز به من حيث المعقول لامن حيث اللغة ، لأنه إن قلنا إنه مجاز من حيث اللغة صرنا كأننا نقول إن اللغة هى التى أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجماد ، وأنها لو حكمت بأن الجماد يصح منه الفعل والصنع والوشى والتزيين ، والصبغ والتحسين ، لكان ما هو مجاز الآن حقيقة ، ولعاد ما هو الآن بتأول معدوداً فيها هو حق محصل ، وذلك بحال. وإنما يتصور مثل هذا القول في الكلم المفردة نحو اليد للنعمة وذلك أنه يصح أن يقال لو كان واضع اللغة وضع اليد أولاً للنعمة ثم عداها إلى الجارحة لكان حقيقة فيما هو الآن مجاز ومجاز فيما هو حقيقة ، فلم يكن بواجب من حيث المعقول أن يكون لفظ اليد اسماً للجارحة دون النعمة ولا فى العقل أن شيئاً بلفظ أن يكون دليلاً عليه أولى منه بلفظ ، لاسمياً فى الأسماء الأولى التى ليست بمشتقة . وإنما وزن ذلك وزان أشكال الخط التى جعلت أمارات لأجرام الحروف المسموعة فى أنه لا يتصور أن يكون العقل اقتضى اختصاص كل شكل منها بما اختص به دون أن يكون ذلك لاصطلاح وقع وتواضع انفق . ولو كان كذلك لم تختلف المواضع فى الألفاظ والخطوط ، وكانت اللغات واحدة ، كما وجب فى عصر كل عاقل يحصل ما يقول أن لا يثبت الفعل على الحقيقة إلا للحى القادر .

فإن قلت : فإن اللغة رسمت أن يكون فعل ، لإثبات الفعل للشيء كما زعمت ولكننا إذا قلنا : فعل الربيع الوشى أو الوشى الربيع فإننا نريد بذلك معنى معقولاً وهو أن الربيع سبب فى كونه الأنوار التى تشبه الوشى ، فقد نقلنا الفعل عن حكم معقول وضع له إلى حكم آخر معقول شبيه بذلك الحكم ، فصار ذلك كنقل الأسد عن السبع إلى الرجل الشبيه به فى الشجاعة ، فنقول : الأسد على الرجل مجاز من حيث المعقول لا من حيث اللغة كما

نقلت في صيغته فعل إذا أسندت إلى ما لا يصح أن يكون له فعل : إنها مجاز
من جهة العقل لا من جهة اللغة ؟ .

فالجواب : أن بينهما فرقا وإن ظننتهما متساويين :

وذلك أن « فعل » موضوع لإثبات الفعل للشيء على الإطلاق والحكم
في بيان من يستحق هذا الإثبات وتعيينه إلى العقل ، وأما الأسد فموضوع
للسمع قطعاً واللغة هي التي عيئت المستحق بها ، وبرسمها وحكمها ثبت هذا
هذا الاستحقاق والاختصاص ، ولولا نصها لم يتصور أن يكون هذا السمع
بهذا الاسم أولى من غيره ، فأما استحقاق الحى القادر أن يثبت الفعل له
واختصاصه بهذا الإثبات دون كل شيء سواء فيفرض العقل ونصه لا باللغة ،
فقد نقلت الأسد عن شيء هو أصل فيه باللغة لا بالعقل ، وأما فعل فلم تنقله
عن الموضوع الذى وضعته اللغة فيه لأنه كما مضى موضوع لإثبات الفعل
للشيء في زمان ماض وهو في قولك « فعل الربيع » باق على هذه الحقيقة
غير زائل عنها ولن يستحق اللفظ الوصف بأنه مجاز حتى يجرى على شيء
لم يوضع له في الأصل . وإثبات الفعل لغير مستحقه ولما ليس بفاعل على
الحقيقة لا يخرج فعل عن أصله ولا يجعله جارياً على شيء لم يوضع له ، لأن
الذى وضع له فعل هو إثبات الفعل للشيء فقط ، فأما وصف ذلك الشيء
الذى يقع هذا الإثبات له بخارج عن دلالاته وغير داخل في الموضوع اللغوى ،
بل لا يجوز دخوله فيه لما قدمت من استحالة أن يقال إن اللغة هي التي
أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجاد ، وما في ذلك من الفساد
العظيم فاعرفه فرقا واضحاً وبرهاناً قاطعاً .

وهنا نقطة جامعة وهي أن المجاز في مقابلة الحقيقة فما كان طريقاً في
أحدهما من لغة أو عقل فهو طريق في الآخر . ولست تشك في أن طريق
كون الأسد حقيقة في السمع اللغة دون العقل وإذا كانت اللغة طريقاً للحقيقة
فيه وجب أن تكون هي أيضاً الطريق في كونه مجازاً في المشبه بالسمع إذا أتت

أجريت اسم الأسد عليه فقلت : رأيت أسداً ، تريه رجلاً لا تميزه عن الأسد في بساتنه وإقدامه وبطشه . وكذلك إذا علمت أن طريق الحقيقة في إثبات الفعل للشيء هو العقل فينبغي أن تعلم أنه أيضاً الطريق إلى الجواز فيه . فكما أن العقل هو الذى ذلك حين قلت : فعل الحى الفادر ، أنك لم تتجاوز وأنتك واضع قدمك على محض الحقيقة ، كذلك ينبغي أن يكون هو الدال والمقتضى إذا قلت : فعل الربيع ، أنك قد تجوزت وزلت عن الحقيقة فاعرفه .

فإن قال قائل : كان سياق هذا الكلام وتقريره يقتضى أن طريق الجواز كله العقل وأن لا حظ للغة فيه ، وذلك أنا لا نجري اسم الأسد على المشبه بالأسد حتى ندعى له الاسدية وحتى نوهم أنه حين أعطاك من البسالة والبأس والبطش ما تجده عند الأسد صار كأنه واحد من الأسود قد استبدل بصورة صورة الإنسان ، وقد قدمت أنت فيما مضى ما بين أنك لا تتجاوز في إجراء اسم المشبه به على المشبه حتى تخيل إلى نفسك أنه هو بعينه فإذا كان الأمر كذلك فأنت في قولك : رأيت أسداً ، متجاوز من طريق المعقول ، كما أنك كذلك في فعل الربيع ، وإذا كان كذلك عاد الحديث إلى أن الجواز فيهما جميعاً عقلي فكيف قسمته قسمين : لغوي وعقلي ؟

فالجواب : أن هذا الذى زعمت — من أنك لا تجرى اسم المشبه به على المشبه تدعى أنه قد صار من ذلك الجنس نحو أن تجعل الرجل كأنه في حقيقة الأسد — صحيح كما زعمت لا يدفعه أحد ، وكيف السبيل إلى دفعه وعليه المعول في كون التشبيه على حد المبالغة وهو الفرق بين الاستعارة وبين التشبيه المراسل ، إلا أن هناك نسكئة أخرى قد أغفلتها وهى أن تجوزك هذا الذى طريقه العقل يفرض بك إلى أن تجرى الاسم على شيء . لم يوضع له في اللغة على كل حال ، فتجاوز بالاسم على الجملة الشيء الذى وضع له فمن ههنا جعلنا اللغة طريقاً فيه .

فإن قلت : لا أسلم أنه جرى على شيء لم يوضع له في اللغة لأنك إذا قلت لا تجريه على الرجل حتى تدعى له أنه في معنى الأسد لم تسكن قد أجرته على ما لم يوضع له . وإنما كان يكون جارياً على غير ما وضع له أن لو أجرته على شيء لتفيد به معنى غير الأسدية ، وذلك ما لا يعقل ، لأنك لا تفيد بالأسد في التشبيه أنه رجل مثلاً أو عاقل أو على وصف لم يوضع هذا الاسم للدلالة عليه أليته .

قيل لك : قصارى حديثك هذا أنا أجرينا اسم الأسد على الرجل المشبه بالأسد على طريق التأويل والتخييل ، أفليس على كل حال قد أجريناه على ما ليس بأسد على الحقيقة ؟ أو لسنا قد جعلناه له مذهباً لم يكن له في أصل الوضع ، وهنا قد ادعينا للرجل الأسدية حتى استحق بذلك أن تجري عليه اسم الأسد . أترانا تتجاوز في هذه الدعوى حديث الشجاعة حتى تدعى للرجل صورة الأسد وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه وسائر أوصافه الظاهرة البادية للعيون ؟ ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد وأمكنتها فإن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها ، بل لها في مثل تلك الهيئة ، وهاتيك الصورة والهيئة ، وتلك الأنياب والمخالب ، إلى سائر ما يعلم من الصور الخاصة في جوارحه كلها ، ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها وحدها لكان صفة لا اسماً ، ولما كان كل شيء يفضى شجاعته إلى ذلك الحد مستحقاً للاسم استحقاقاً حقيقياً لا على طريق التشبيه والتأويل .

وإذا كان كذلك فإننا وإن كنا لم ندل به على معنى لم يتضمنه اسم الأسد في أصل وضعه فقد سلبناه بعض ما وضع له وجعلناه للبعاني التي هي باطنة في الأسد وغميزة وطبع به وخلق فيه مجردة عن المعاني الظاهرة التي هي جثة وهيئة وخلق ، وفي ذلك كفاية في إزالته عن أصل وضع له في اللغة ونقله عن حد جريه فيه إلى حد آخر مخالف له وليس في فعل إذا تجوز فيه شيء من ذلك ، لأننا لم نسلبه لا بالتأويل ولا غير التأويل شيئاً وضعته اللغة لأنه

كلما ذكرت غير مرة لإثبات الفعل للشيء من غير أن يتعرض لذلك الشيء :
ما هو ، وأهو مستحق لأن يثبت له الفعل أو غير مستحق ، وإذا كان
كذلك كان الذي أرادت اللغة به موجوداً فيه ثابتاً له في قولك : فعل
الربيع ، ثبوته إذا قلت : فعل الحى القادر ، لم تتغير له ضرورة ولم ينقص
منه شيء ، ولم يزل عن حد إلى حد فاعرفه .

فإن قلت : قد علمنا أن طريق المجاز ينقسم إلى ما ذكرت من اللغة
والمعقول ، وأن : فعل ، في نحو فعل الربيع مما طريقه المعقول ، وأن نحو
الأسد إذا قصد به التشبيه واستعير لغير السبع طريق مجازه اللغة ، وبقي
أن فعل : لم خصصت المجاز إذا كان طريقه العقل بأن توصف به الجملة من
الكلام دون الكلمة الواحدة ؟ وهلا جوزت أن يكون فعل على الأفراد
موصوفاً به ؟ .

فإن (١) سبب ذلك أن المعنى الذى له وضع فعل لا يتصور الحكم عليه
بمجاز أو حقيقة حتى يسند إلى الاسم ، وهكذا كل مثال من أمثلة الفعل
لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء فما لم يبين ذلك الشيء الذى تثبته له
ونذكره لم يعتل أن الإثبات واقع موقعه الذى نجده مرسوماً به في صحف
المقول أم قد زال عنه وجازه إلى غيره . هذا وقولك : هلا جوزت أن
يسكون فعل على الأفراد موصوفاً به ، محال بعد أن ثبت أن لا مجاز في
دلالة اللفظ وإنما المجاز في أمر خارج عنه .

فإن قلت : أردت : هلا جوزت أن ينسب المجاز إلى معناه وحده وهو
إثبات الفعل فيقال هو إثبات فعل على سبيل المجاز .

فإن (١) ذلك لا يتأتى أيضاً إلا بعد ذكر الفاعل لأن المجاز أو الحقيقة
إنما يظهر ويتصور من المثبت والمثبت له ، وإثبات الفعل من غير أن يقيد

(١) هذا هو جواب الشرط .

بما وقع الإثبات له لا يصح الحكم عليه بمجاز أو حقيقة فلا يمكنك أن تقول : إثبات الفعل مجاز أو حقيقة ، هكذا مرسل ، وإنما تقول : إثبات الفعل للربيع مجاز وإثباته للحى القادر حقيقة .

وإذا كان الأمر كذلك علمت أن لا سبيل إلى الحكم بأن ههنا مجازاً وحقيقة من طريق العقل إلا في جملة من الكلام . وكيف يتصور خلاف ذلك ، ووزان الحقيقة والمجاز العقلين وزان الصدق والكذب ، فكما يستحيل وصف الكلم المفردة بالصدق والكذب وأن يجرى ذلك في معانيها مفرقة غير مؤلفة فيقال « رجل - على الانفراد - كذب أو صدق » كذلك يستحيل أن يكون ههنا حكم بالمجاز أو الحقيقة وأنت تنحو نحو العقل إلا في الجملة المفيدة ، فأعرفه أصلاً كبيراً ، وأقفه الموفق للصواب ، والمستول أن يعصم من الزلل ، بمنه وفضله .

فصل

في الحذف والزيادة ، وهل هما من المجاز ؟

اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما مضى فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها . ومثال ذلك أن المضاف إليه يستسقى إعراب المضاف في نحو (وأسأل القرية) (١) والأصل وأسال أهل القرية . فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر ، والنصب فيها مجاز ، وهكذا قولهم : بنو فلان تطوهم الطريق يريدون أهل الطريق ، الرفع في الطريق مجاز لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل والذي يستحقه في أصله هو الجر .

ولا ينبغي أن يقال : إن وجه المجاز في هذا الحذف ، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازاً . ألا ترى أنك تقول : زيد منطلق وعمره . فتحذف الخبر ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجاز ، وذلك أنه لم يؤد إلى تغيير حكم فيها بقي من الكلام . ويزيده تقريراً أن المجاز إذا كان معناه أن تجوز بالشئ موضعه وأصله فالحذف بمجرد لا يستحق الوصف به لأن ترك الذكر وإسقاط الكلمة من الكلام لا يكون نقلاً لها عن أصلها إنما يتصور النقل فيما دخل تحت النطق . وإذا امتنع أن يوصف المحذوف بالمجاز بقي القول فيما لم يحذف ، ومالم يحذف ودخل تحت الذكر لا يزول عن أصله ومكانه حتى يغير حكم من

(١) هو من باب الحذف على أن القرية لم يرد بها أهلها مجازاً مرسلًا لعلاقة الحالية أو المخالفة ، وإلا فلا حذف . وكذا على ما قاله داود الظاهري من أن اسم القرية مشترك بين المسكان وأهله ٣ : ١٩١ شرح الدسوقي - شروح التلخيص .

أحكامه أو يغير عن معانيه ، فأما وهو على حاله والمخدوف مذكور فتوهم ذلك فيه من أبعد المحال فاعرفه .

وإذا صح امتناع أن يكون مجرد الحذف مجازاً أو تحقق صفة باقى الكلام بالمجاز من أجل حذف كان على الإطلاق دون أن يحدث هناك بسبب ذلك الحذف تغير حكم على وجه من الوجوه ، علمت منه أن الزيادة فى هذه القضية كالحذف ، فلا يجوز أن يقال إن زيادة (ما) فى نحو : فما رحمة ، مجاز أو أن جملة الكلام تصير مجازاً من أجل زيادته فيه . وذلك أن حقيقة الزيادة فى الكلمة أن تعرى من معناها وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة ويكون سقوطها وثبوتها سواء ، ومحال أن يكون ذلك مجازاً لأن المجاز أن يراد بالكلمة غير ما وضعت له فى الأصل أو يزداد فيها أو يؤم شئ . ليس من شأنها ، كما يأمك بظاهر النصب فى القرية أن السؤال واقع عليها . والزائد الذى سقوطه كشوته لا يتصور فيه ذلك .

فأما غير الزائد من أجزاء الكلام الذى زيد فيه فيجب أن ينظر فيه ، فإن حدث هناك بسبب ذلك الزائد حكم تزول به الكلمة عن أصلها ، جاز حينئذ أن يوصف ذلك الحكم أو ما وقع فيه بأنه مجاز . كقولك فى نحو قوله تعالى (ليس كمثله شئ) : إن الجرفى المثل مجاز لأن أصله النصب والجرف حكم عرض من أجل زيادة السكاف . ولو كانوا إذ جعلوا السكاف مزينة لم يعملوها لما كان لحدث المجاز سبيل على هذا الكلام . وزيده وضوحاً أن الزيادة على الإطلاق لو كانت تستحق الوصف بأنها مجاز ينبغي أن يكون كل ما ليس بمزيد من السكاف مستحقاً الوصف بأنه حقيقة حتى يكون الأسد فى قولك رأيت أسداً - وأنت تريد رجلاً - حقيقة .

فإن قلت : المجاز على أقسام والزيادة من أحدها .

قيل : هذا لك إذا حددت المجاز بمقدار تدخل الزيادة فيه ، ولا سبيل

لك إلى ذلك لأن قولنا « المجاز » يفيد أن تجوز بالكلمة موضعها في أصل
الوضع وتنقلها عن دلالة إلى دلالة أو ما قارب ذلك .

وعلى الجملة فإنه لا يعقل من المجاز أن تسلب الكلمة دلالتها ثم لا تعطى
دلالة أخرى وأن تخلطها من أن يراد بها شيء على وجه من الوجوه ، ووصف
اللفظ بالزيادة يفيد ألا يراد بها معنى وأن يجعل كأن لم يكن لها دلالة قط .

فإن قلت : أو ليس يقال إن الكلمة لا تعرى من فائدة ما ولا تصير
لفواً على الإطلاق ، حتى قالوا إن نحو (ما) في نحو « فبما رحمة من الله »
تفيد التأكيد ؟ ما أنا أقول : إن كون (ما) تأكيداً نقل لها عن أصلها ومجاز
فيها . كذلك أقول : إن كون الباء المازية في « ليس زيد بخارج » لتأكيد
النفى مجاز في الكلمة لأن أصلها أن تكون للالصاق .

فإن ذلك على محله لا يقدح فيما أردت تصحيحه لأنه لا يتصور أن تصف
الكلمة من حيث جعلت زائدة بأنها مجاز ومتى ادعينا لها شيئاً من المعنى فإننا
نجعلها من تلك الجهة غير مازية ، ولذلك يقول الشيخ أبو علي في الكلمة إذا
كانت تزول من أصلها من وجه ولا تزول من آخر معتد بها من وجه غير
معتد بها من وجه ، كما قال في اللام من قولهم « لا أبا لزيد » جعلها من حيث
منعت أن يتعرف الأب بزيد معتداً بها ومن حيث عارضها لام الفعل من
الأب إلى لا تعود إلا في الإضافة نحو أبو زيد وأبازيد غير معتد بها وفي حكم
المقحمة الزائدة ، وكذلك توصف (لا) في قولنا « مررت برجل لا طويل
ولا قصير » بأنها مازية ولكن على هذا الحد فيقال : هي مازية غير معتد بها
من حيث الإعراب ومعتد بها من حيث أوجبت نفى الطول والقصير عن الرجل
ولولاها لكانا ثابتين له . وتطلق الزيادة على (لا) في نحو قوله تعالى : « ولا
يعلم أهل الكتاب أن لا يدرون » ، لأنها لا تفيد النفي فيما دخلت عليه ولا يستقيم

(١) هذا هو جواب الشرط .

المعنى إلا على إسقاطها ، ثم إن قلنا إن (لا) هذه الزائدة تفيد تأكيد النفي الذي يحى من بعد في قوله « أن لا يقدر » ، وتؤذن به ، فإننا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مريضة وإنما نجعلها مريضة من حيث لم تقد النفي الصريح فيها دخلت عليه كما أفادته في المسألة .
ولذا ثبت أن وصف الكلمة بالزيادة تقيض وصفها بالإفادة ، علمت أن الزيادة من حيث هي زيادة لا توجب الوصف بالمجاز .
فإن قلت تكون سبباً لنقل الكلمة عن معنى هو أصل فيها إلى معنى ليس بأصل .

كدت تقول قولاً يجوز الإصغاء إليه . وذلك - إن صح - نظير ما قدمت من أن الحذف أو الزيادة قد يكون سبباً لحدوث حكم في الكلمة تدخل من أجله في المجاز كنصب القرية في الآية وجر المثل في الأخرى فاعرفه .
واعلم أن من أصول هذا الباب أن من حق المحذوف أو المزيدي أن ينسب إلى جملة الكلام لا إلى الكلمة المجاورة له ، فأنت تقول إذا سئلت عن القرية ، في الكلام حذف والأصل أهل القرية ثم حذف الأهل ، يعنى حذف من بين الكلام . وكذا تقول : الكاف زائدة في الكلام والأصل ليس مثله شيء ، ولا تقل هي زائدة في « مثل » ، إذا لو جاز ذلك لجاز أن يقال إن « ما » في « فيما رحمة » مريضة في الرحمة أو في الباء ، وإن (لا) مريضة في (يعلم) .
وذلك بين الفساد ، لأن هذه العبارة إنما تصلح حيث يراد أن حرفاً زيد في صيغة اسم أو فعل ، على أن يكون لذلك الحرف على الأفراد ، معنى ولا تعده وحده كلمة ، كقولك : زيدت الباء للتصغير في قرلك ورجيل والباء للتأنيث في ضاربة ، ولو جاز غير ذلك لجاز أن يكون خبر المبتدأ إذا حذف في نحو « زيد منطلق وعمره » محذوفاً من المبتدأ نفسه على حذف اللام من يد ودم ؛ وذلك ما لا يقوله عاقل ، فنحن إذا قلنا إن الكاف مريضة في (مثل) فإنما نعني أنها لما زيدت في الجملة وضعت في هذا الموضع منها ، والأصح في

العبارة أن يقال : الكاف في (مثل) مزيده يعنى الكاف الكائنة في مثل مزيده كما تقول : الكاف التي تراها في مثل مزيده ، ولذلك تقول : حذف المضاف من الكلام ولا تقول : حذف المضاف من المضاف إليه ، وهذا أوضح من أن يخفى ، وليكن استقصيته لأنى رأيت في بعض العبارات المستعملة في الجواز والحقيقة ما يؤم ذلك فأعرفه .

وبما يجب ضبطه هنا أيضاً أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور كان على وجهين :

أحدهما : أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمراً يرجع إلى غرض المتكلم ، ومثله الآيتان المتقدمتان ، ألا ترى أنك لو رأيت «سل القرية» في غير التنزيل لم تقطع بأن مهنا محذوفاً ؟ لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية خربت وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً أو لنفسه متعظاً ومعتبراً : سل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا . على حد قولهم : سل الأرض من شق أنهارك : وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فإنها إن لم تجبك حواراً ، أجايتك اعتباراً (١) ، وكذلك إن سمعت الرجل يقول : ليس كمثل زيد أحد ، لم تقطع بزيادة الكاف ، وجوزت أن يريد ليس كالرجل المعروف بمائلة زيد أحد .

وثانيهما : أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به ، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئى الجملة كما ابتدأ في نحو قوله تعالى : «فصبر جميل» وقوله «متاع قليل» لا بد من تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه ، سواء كان في التنزيل أو في غيره ، فإذا نظرت إلى «صبر جميل» في قول الشاعر :

(١) هذا ينسب للفضل بن عيسى الرقاشى كما في البيان والتبيين للجاحظ .

٤٩٨- يشكو إلى جلي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى

وجدته يقتضى تقدير محذوف كما اقتضاء في التنزيل ، وذلك أن الداعى إلى تقدير المحذوف هنا هو أن الإسم الواحد لا يفيد ، والصفة والموصوف حكمهما حكم الإسم الواحد ، وجميل صفة للصبر ، وتقول للرجل : من هذا ؟ فيقول : زيد يريد هو زيد ، فتجد هذا الإختيار واجباً لأن الإسم الواحد لا يفيد ، وكيف يتصور أن يفيد الإسم الواحد ومدار الفائدة على إثبات أو نفي وكلاهما يقتضى شيئين : مثبت ومثبت له ومنفى ومنفى عنه .

وأما وجوب الحكم بالزيادة لهذه الجهة فكسبحوا قولهم : بحسبك أن تفعل ، وكفى بالله . إن لم تقص بزيادة الباء لم تجد للكلام وجهاً تصرفه إليه وتأويلاً تناوله عليه ألبتة ، فلا بد لك من أن تقول : إن الأصل بحسبك أن تفعل وكفى الله ، وذلك أن الباء إذا كانت غير مزينة كانت لتعديه الفعل إلى الإسم وليس في « بحسبك أن تفعل » فعل تعديه بالباء إلى حسيبك ، ومن أين يتصور أن يتعدى إلى المبتدأ فعل والمبتدأ هو المعرى من العوامل اللفظية ؟ وهكذا الأمر في « كفى » أو أقوى ، وذلك أن الاسم الداخلة عليه الباء في نحو « كفى زيد » فاعل كفى ، ومحال أن تعدى الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء ، ففى الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة معه إلى متونسط وموصل ومعد ، فاعرفه ، والله أعلم بالصواب ...

تم الكتاب ، والحمد لله على توفيقه ،

فهرس الجزء الثانى

الموضوع	الصفحة
تصدير	٣
مقدمة الجزء الثانى	٥
فصل بجمع التشبيه والتمثيل	١٧
د فى التشبيه فى هيئات الحركات	٤١
د د الفرق بين التشبيه المتعدد والمركب	٥٣
د د د الامتعاره والتمثيل	١٠٠
د د الامتعاره التمثيلية	١٢٣
د د السرقة والاخذ	١٣٧
الصدق والكذب فى الشعر	١٤٣
فصل فى حسن التعاليل	١٧٠
د د التخييل بغير تعليل	١٧٧
الفرق بين التشبيه والامتعاره	١٩٤
فصل فى الاتفاق فى الاخذ والسرقة	٢١١
د د المجاز العقلى واللفوى والفرق بينهما	٢٤٥
د د د أيضاً	٢٦٥
المجاز وبيان معناه	٢٧٧
تقسيم المجاز إلى لفظى وعقلى	٢٩١
المجاز بالحذف	٢٩٨

(انتهى الكتاب)